وزارة التعليـم العالــي والبحـث العلمي

جامعة محمـد خيضـر – بسكـرة–

كليـة الحقوق والعلوم السياسيـة

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

البعد الأفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص: علاقات دولية واستراتيجية

من إعداد الطالب:

*** قـط سميــر**

تحت إشراف الأستاذ:

*** أد. فرحاتــي عمــر**

أعضاء لجنة المناقشة:

لعجال أعجال محمد الأمين	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة بسكرة**	**رئيسا**
فرحاتي عمر	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة الوادي**	**مشرفا ومقررا**
زياني صالح	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة باتنــة**	**ممتحنا**
فوزي نور الدين	**أستاذ محاضر –أ–**	**جامعة بسكرة**	**ممتحنا**
باري عبد اللطيف	**أستاذ محاضر –أ–**	**جامعة بسكرة**	**ممتحنا**
هشام عبد الكريم	**أستاذ محاضر –أ–**	**جامعة باتنــة**	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 1435–1436هـ * 2016–2017 م

مقدمـــــــــــة

يتناول موضوع دراستنا هذه، الموسومة بـ"البعد الإفريقي في استراتيجية الأمن والدفاع الوطني الجزائري"، أحد الموضوعات الإستراتيجية والأمنية المهمة، والتي تخص أمن الجزائر، والذي حاولنا فيه تحليل أحد الأبعاد المركزية للأمن الجزائري، وهو البعد الإفريقي. وقد خصصنا بالدراسة دائرتين من دوائر الأمن القومي الجزائري، وهما المغرب العربي والساحل الإفريقي. لما رأينا من "استحالة" الفصل بين الدائرتين، فقد اطلعنا على العديد من الدراسات حول الأمن الجزائري في بعده المغاربي فقط، وأخرى حول البعد الساحلي–الصحراوي فحسب؛ فأبانت تلك الدراسات عن شرخ منهجي، وفجوة معرفية في الإلمام بموضوع الأمن الجزائري في بعده الإفريقي.

الفضاء المغاربي والساحلي–الصحراوي، بات يشكل تحديات عظيمة أمام الجزائر. فالأخيرة كدولة "محورية" وقفت منفردة أمام العواصف الهوجاء التي تعيشها المنطقة منذ عدة سنوات، فجوارها المباشر ملتهب بشكل خطير وعلى مختلف الجبهات الشرقية، والجنوبية والغربية. فمنذ الربيع العربي، الذي انطلق أساسا من شمال إفريقيا، تونس، مصر وليبيا.. ثم انتقل إلى سائر الدول العربية، منذ ذلك الحين، والمنطقة المغاربية تعرف تحولات سياسية وأمنية جذرية. فتونس وحتى وإن مرت ثورتها "بسلام" مقارنة بباقي دول الربيع العربي، إلا أن "نجاح" تجربتها الانتقالية لم يمنع من تعرضها لهزات سياسية، ولبروز مخاطر أمنية سيما الإرهاب، فضلا عن انتعاش التهريب على الحدود مع الجزائر. ليبيا من جهتها، كانت تجربتها الثورية دموية، فنجاحها في القضاء على نظام القذافي (بإعانة من الناتو)، أبان عن مدى الشرخ الإجتماعي الذي تعاني منه الدولة الليبية، فبمجرد نهاية حكم القذافي، حتى طفا إلى السطح الإختلالات السوسيولوجية، فقد دخلت البلاد في أزمة عميقة كان لها تداعيات على كامل المنطقة.

علاوة على كل ذلك، فلا تزال علاقاتنا مع الجارة المغرب مترديةً، بل قل ازدادت ترديا وتوترا، بسبب استمرار الخلافات بشأن الملفات القديمة–المتجددة على رأسها قضية الصحراء الغربية.

الفضاء الساحلي–الصحراوي، هو الآخر يعرف استمرار أزماته البنيوية العميقة والتي ازدادت حدة، من فقر وفشل دولتي، وضعف مؤسساتي.. ما حول هذا الفضاء إلى مجال لصراعات تقليدية، خاصة في شمال مالي حول إقليم الأزواد بين المتمردين الطوارق والحكومة المركزية. وإلى مخاطر جديدة إرهاب دولي متعدد الأوطان وعابر للحدود، جريمة منظمة، هجرة غير نظامية.. وما زاد من حدة الأزمات التي يعرفها هذا الفضاء، هو تحوله لحلبة تنافس بين القوى الكبرى، تقليدية (أوروبا) وجديدة الولايات المتحدة، الصين.. كلا منها تعرض/تفرض مشاريع ومبادرات متعددة الأبعاد اقتصادية، استراتيجية–أمنية.

حاولنا من خلال هذه الدراسة المتواضعة، تحليل هذه التحديات والمخاطر، وإبراز مدى تأثيرها على أمن الجزائر. كما حاولنا تقديم قراءة تحليلية نقدية لمختلف الترتيبات الأمنية المصاغة في المنطقة، من خلال الوثائق والنصوص الأساسية، لهذه الترتيبات، لإبراز مكانة ودور الجزائر فيها، ومحاولة المساهمة في عقلنة خياراتنا الاستراتيجية والأمنية.

لا ندعي أن هذا الموضوع جديد تماما، فهناك العديد من الأبحاث، التي اقتربت من دراسة الأمن الجزائري، وتهديداته.. بيد أن هذه الدراسة قد تكون الأولى (بحسب ما نعلم)، التي عالجت الأمن الجزائري في بعده الإفريقي، بهذه المقاربة الشاملة، وبهذه المنهجية التفكيكية–البنائية لعناصر الأمن الجزائري في هذه المنطقة.

فضلا عن ذلك، فكما سجلنا، جل الدراسات التي أتت على تحليل الأمن الجزائري، كان تركيزها على البعد المتوسطي، سيما سنوات التسعينيات، متأثرة بمواضيع جديدة آنذاك، تعلقت بالمشاريع الإستراتيجية والأمنية الأوروبية التي توجهت نحو الضفة الجنوبية للمتوسط، ومنها الجزائر. فكانت تلك المواضيع، أرضا خصبة حثت الباحثين على دراستها وتحليلها، والتي نعتقد أنها قد نالت حظها بما يكفي. غير أن البعد الإفريقي للأمن الجزائري، ورغم ما يمثله من أهمية محورية لبلادنا، فلا نجد إلا النذر اليسير من الدراسات والبحوث حول الموضوع، وما هو موجود لا يعدو أن يكون في شكل "شتات" مقالات أو دراسات في صفحات محدودة العدد. فلا توجد دراسات "جادة"، عالجت الموضوع بشكل مستوفي، ومن جوانبه المختلفة. هذا ما حفزنا لإختيار هذا الموضوع من البداية.

علاوة على هذه الأسباب الموضوعية، هناك دوافع شخصية، حثتنا لطرق هذا الموضوع. فنتطلع لأن تكون هذه الدراسة، نافذة تفتح لتقديم دراسات وأبحاث أخرى مستقبلا (إن شاء الله)، فهذا التخصص واعد، سيما وأنه يتعلق بأمن الجزائر في دائرته الإفريقية، بالنظر لما يتهدد بلادنا من تحديات ومخاطر متنوعة من هذه الجبهة.

أهداف الدراسة:

تصبو هذه الدراسة، للإقتراب من تحقيق عدة أهداف. وقد وتوصلنا لوضع هذه الأهداف، بعد تحديد إشكالية البحث والفرضيات، واستخلاص متغيراتها الأساسية (كما سنرى أدناه).

- ✓ تحليل مرتكزات الأمن الجزائري؛ محدداته، تهديداته، عقيدته، تصوراته...

✓ تحديد دوائر الأمن الجزائري في بعده الإفريقي، سيما الدائرتان المغاربية والساحلية الصحراوية.

✓محاولة لتحديد حجم التهديدات وطبيعتها في منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي، وانعكاساتها على الأمن الجزائري.

✓ تقديم قراءة تحليلية ونقدية لسياسات القوى الكبرى في المنطقة، وأثرها على أمن الجزائر.

✓ محاولة لتحديد دور الجزائر ومكانتها في مختلف الترتيبات الأمنية في منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي.

✓محاولة عقلنة خيارات الجزائر الإستراتيجية والأمنية في منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي.

الإشكالية:

كانت إفريقيا عموما، تعد منطقة هامشية في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري، فلم يكن يعتبرها صانع القرار الجزائري، سوى فضاء للحركة الدبلوماسية. بيد أن ما شهدته القارة، سيما منطقة الساحل الإفريقي من انتشار لمخاطر وتهديدات جدية، وما عرفته منطقة المغرب العربي، عقب الربيع العربي، من تحولات سياسية، تبعها أزمات أمنية خطيرة، كل ذلك، كان له بالغ الأثر على أمن الجزائر، التي باتت تقع في محيط جيوسياسي أقل ما يقال عنه أنه ملتهب. ضمن هذا المنظور، فإن هذه الدراسة ستحاول معالجة إشكالية مركزية وهي: **ما هي طبيعة وحدود تأثير التهديدات والمخاطر التي تعرفها منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي، على الأمن الجزائري؟**

تثير هذه الإشكالية جملة من التساؤلات التي سيفيدنا الإجابة عنها في تفكيك الموضوع.

-ماهي محددات الأمن القومي الجزائري؟ ما هي العقيدة الأمنية والدفاعية الجزائرية؟

-ما طبيعة وحدود التهديدات الأمنية في الفضائين المغاربي والساحلي-الصحراوي؟

-كيف تعاملت الجزائر مع التهديدات والمخاطر الأمنية في المغرب العربي والساحل الإفريقي؟

-ما هي آثار سياسات القوى الكبرى خاصة الإستراتيجية والأمنية في الفضائين المغاربي والساحلي على أمن الجزائر؟

-كيف كان دور ومكانة الجزائر في الترتيبات الأمنية في المنطقتين المغاربية والساحلية؟

حدود الإشكالية:

تحاول هذه الإشكالية في حدودها الموضوعية، كشف العلاقة بين الأوضاع السياسية والأمنية المتدهورة في المحيط الجيوسياسي الجزائري وحجم التهديدات الموجودة في هذه البيئة، وآثارها على الأمن الجزائري في مختلف أبعاده السياسية والإقتصادية والعسكرية... ومنه فالحدود المكانية للإشكالية تبدو واضحة بجلاء فقد حددناها بالفضائين المغاربي والساحلي الصحراوي، والذان يعدان مجالا حيويا بالنسبة للجزائر، ليس لأمنها الداخلي فحسب ولكن أيضا للأمن الإقليمي والعالمي باعتبار الجزائر دولة "محورية" من منظور إستراتيجيات القوى الكبرى. أما الحدود الزمانية للإشكالية، فبخصوص الفضاء المغاربي فقد انطلقنا من معلم زمني محدد وهو الربيع العربي في 2011 وما تلاه من أحداث مست هذه المنطقة، أما فيما يخص الساحل الإفريقي فقد تناولنا مختلف التحديات التي يواجهها منذ حوالي عقدين، وفي كل الحالات فقد توقفنا في هذه الدراسة في حدود سنة 2015، فما تبع هذا الزمن من أحداث فإنه يقع خارج هدف الدراسة.

الفرضيات:

-كلما أولت الجزائر اهتماما متزايدا ببعدها الإفريقي في سياستها الأمنية والدفاعية، كلما تمكنت من صون أمنها أكثر.

-الدائرتان المغاربية والساحلية-الصحراوية، تعتبران في السنوات الأخيرة الأكثر إفرازا للتهديدات الأمنية التي كان لها بالغ الأثر على أمن الجزائر.

-سياسات القوى الكبرى في المنطقتين المذكورتين، متعددة الأبعاد الإقتصادية الإستراتيجية والأمنية، ستشكل تحديات كبيرة أمام الجزائر بصفتها دولة محورية في المنطقة.

-كلما انخرطت الجزائر في الترتيبات الأمنية في المغرب العربي والساحل الإفريقي، واضطلعت بدور أكبر، كلما ساهم ذلك في تعزيز أمنها.

المقاربة المنهجية:

تنطلق الدراسة في أساسها من المنهج الإستقرائي، أي بالإقتراب من الحقائق الجزئية حول الموضوع لإستخلاص أحكام عامة. كما اعتمدنا بشكل أساسي على المنهج التفكيكي–التركيبي الذي يساعدنا أكثر في هذه الدراسة، وما حثنا على اختيار هذا المنهج؛ كونه الأجدر تطبيقا في الدراسات الأمنية من جهة، وبالنظر أيضا للتعقيد الشديد الذي يكتنف موضوعنا هذا، فتتداخل فيه متغيرات كثيرة وأبعاد متعددة، لذلك كان لزاما علينا تفكيكه بداية إلى عناصره الأولية، ثم القيام بعملية التركيب في مرحلة ثانية، للوصول إلى نتائج عامة للموضوع.

إلى جانب ذلك، اعتمدنا على مجموعة من الأدوات البحثية منها بشكل خاص، أداة تحليل المضمون، وقد استخدمنا هذه الأداة بشكل كبير خاصة في تحليل فحوى الوثائق والنصوص الأساسية وقد ظهر ذلك بشكل جلي في الفصل الأخير، أين اعتمدنا على الوثائق الأساسية لتحليل دور ومكانة الجزائر في الترتيبات الأمنية في المغرب العربي والساحل الإفريقي. على نحو ذلك، اعتمدنا على بعض تقنيات تحليل الخطاب السياسي، وظهر ذلك في صفحات عديدة من هذه الدراسة، أين أخذنا الخطابات السياسية وقمنا بتحليلها لنستخلص فحواها وما توحي إليه.

أدبيات الدراسة:

بما أن هذه الدراسة تفكيكية–تركيبية، وشاملة في دراسة أمن الجزائر في بعده المغاربي والساحلي؛ فقد اعتمدنا (كما ذكرنا سالفا)، على العديد من الدراسات، التي أفادتنا في كل محور من محاور. وفي ظل غياب دراسة سابقة شاملة عن الموضوع، ففي كل محور من محاور الدراسة، اعتمدنا على جملة من الدراسات والمقالات المتخصصة، التي تخدم هدف هذا المحور أو ذاك.

المحور الأول: الذي كان حول الأمن والدفاع الوطني؛ سجلنا في هذا المحور، نقص فادح في المراجع حوله، ولعلى السبب في ذلك يعزى لكون السياسة الأمنية الجزائرية، كحال سائر الدول "غير الديمقراطية"، تعتبر مجالا محجوزا من اختصاص صناع القرار عالييي المستوى، فهناك تكتم كبير عن المعلومات الأمنية في الجزائر، هذا ما يعيق الباحثين في الحصول على المعطيات. عموما فقد اعتمدنا في هذا الفصل على بعض المراجع منها؛ كتاب للدكتور بن عنتر عبد النور، بعنوان البعد المتوسطي للأمن الجزائري.. رغم أن الباحث هنا قد خصص كتابه للبعد المتوسطي، إلا أنه استهله بإطار نظري

مفيد جدا حول الأمن الجزائري. فقد حلل الباحث محددات الأمن القومي الجزائري، تهديداته، تصوراته، وذلك بالإعتماد على تطور تاريخي.

حول الدفاع الوطني؛ كانت دراسة الباحثة لورنس عايدة عمور بعنوان: Evolution de la politique de defense Algerienne. أي تطور سياسة الدفاع الجزائرية، قدمت الباحثة من خلال هذا المقال، عرض تطور تاريخي للسياسة الدفاعية الجزائرية منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، غير أن تركيزها كان حول سياسة الدفاع الوطني في السنوات الأخيرة، وتحولاتها بالنظر للتحديات التي تواجهها الجزائر خاصة من جنوبها الكبير. كما قدمت إحصاءات حول عدة وعتاد الجيش الجزائري وتطورها ودلالات ذلك، ومختلف الإختلالات التي يعاني منها الجيش سيما بعد أحداث تيقنتورين.

أما في العنصر الأخير من هذا المحور؛ والذي كان حول السياسة الجزائرية في إفريقيا، فقد اعتمدنا على دراستين أساسيتين، رغم أنهما قديمتان، إلا أنهما أصلتا للسياسة الخارجية الجزائرية، وهما دراسة الباحث الكبير بهجت قرني، بعنوان: السياسة الخارجية الجزائرية: من الثورية إلى الإنكفاء على الذات. والتي فسر فيها السياسة الخارجية الجزائرية منذ الإستقلال إلى غاية نهاية الثمانينات، ودراسة أخرى للباحث الجزائري سليمان الشيخ، سنة 1975، بعنوان: السياسة الإفريقية للجزائر La politique Africaine de l'algerie حلل فيها الباحث أسس السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا ومحدداتها. وهناك دراسة حديثة حول الموضوع للباحث سعيد حداد بعنوان: Entre volontarisme et alignement : quelques réflexions autour de la politique africaine de l'Algérie أي بعض الأفكار حول السياسة الجزائرية في إفريقيا بين الإرادة والإنعزال، حاول من خلالها الباحث تحديد أسس وعوامل السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا خاصة في عهد الرئيس بوتفليقة.

المحور الثاني: حول التحولات السياسية والأزمات الأمنية في المغرب العربي، وانعكاساتها على الأمن الجزائري؛ في هذا الفصل ركزنا على العلاقات الجزائرية–المغربية المتوترة، وكان لنا بعض الدراسات المهمة ساعدتنا في تحليل الموضوع خاصة، مقال الهواري عدي، بعنوان المصالحة المفقودة بين الجزائر العاصمة والرباط، Introuvable réconciliation entre Alger et Rabat المنشور في دورية le monde diplomatique حاول من خلالها الكاتب، توضيح مسؤولية النخب الحاكمة في البلدين، في تعمد إبقاء وضع العلاقات السيئة بين البلدين كما هي، خدمة لمآرب خاصة تتعلق باكتساب المشروعية التي تفتقدها هذه النخب. وفي نفس السياق تقريبا، كان مقال الجامعي يحي زوبير حول قضية

الصحراء الغربية، بعنوان: Le conflits du sahara occidental enjeux regioneaux et internationeaux وضح الباحث من خلاله مدى توظيف كلا من النظام المغربي ونظيره الجزائري، لهذه القضية لاعتبارات سياسية خاصة بكل نظام.

المحور الثالث: حول التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي، وانعكاساتها على الأمن الجزائري، تناول العنصر الأول، أزمة إقليم الأزواد في شمال مالي؛ كانت دراسة الباحث موديبو كايطا، بعنوان حل نزاع الطوارق في مالي والنيجر La résolution du conflits touareg au mali et au niger . قدم من خلالها الباحث قراءة تحليلية للنزاع في شمال مالي بشكل خاص، متتبعا تطورا كرونولوجيا لهذه الحلول ومختلف المصاعب التي واجهتها. الإرهاب في المنطقة الساحلية، والذي كان عنصرا ثانيا من الفصل الثالث؛ اعتمدنا بشكل خاص في تحليل هذا الموضوع على مقال الباحث جون بيار فوليو، بعنوان: هل تصبح القاعدة إفريقية في منطقة الساحل؟ وضح الباحث فيها مدى التهديد الذي يمثله تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، وفلسفته، وارتباطاته..

العنصر الثالث كان حول الجريمة المنظمة عبر الساحل؛ اعتمدنا على مقال الباحث ولفرام لاشر المنشور في مجلة كارنيجي، بعنوان الجريمة المنظمة في منطقة الساحل، وضح الباحث من خلالها كذلك، أهم أشكال الجريمة المنظمة في الفضاء الساحلي، خاصة التهريب والخطف وتجارة المخدرات، وبين مدى انتشارها وخطورتها في هذا الفضاء. أما العنصر الرابع والأخير من المحور الثالث، المخصص لبحث اشكالية الهجرة غير النظامية من إفريقيا الساحل والصحراء نحو وعبر الجزائر، فقد اعتمدنا بشكل كبير على الدراسة القيمة للباحث، نصر الدين حمودة بعنوان: الهجرة غير النظامية نحو وعبر الجزائر"La migrations irréguliére vers et à travers l’Algérie، قدم الباحث دراسة احصائية لهذه الظاهرة، موضحا حجمها الحقيقي ومدى خطورتها على الجزائر، عبر تحليل سيوسيو اقتصادي لها.

المحور الرابع، سياسات القوى الكبرى في المنطقتين المغاربية والساحلية وآثارها على الأمن الجزائري: تناولنا في هذا الفصل، سياسات كلا من الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا، الحلف الأطلسي، والصين. بخصوص السياسة الأمريكية، أهم دراسة أفادتنا كانت مقال الجامعي يحي زبير، بعنوان السياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي .la politique etrangere americaine au maghreb تناول الكاتب في هذه المقالة التي ضمن فيها منطقة الساحل الإفريقي؛ تناول سياسة واشنطن في كل دولة من

دول المغرب العربي، أين أبرز المحددات الأساسية التي تحكم هذه السياسة مع كل بلد والتطورات التي عرفتها. فضلا عن ذلك، وضح الكاتب سياسة أمريكا في منطقة الساحل والمصالح الجديدة لها في تلك المنطقة.

السياسة الأوروبية في منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي، تناولنا بداية الأمن في غرب المتوسط، ومختلف المشارع الأوروبية الموجهة نحو الضفة الجنوبية للمتوسط. إستفدنا كثيرا من الكتاب المرجعي للدكتور عبد النور بن عنتر، بعنوان بالبعد المتوسطي للأمن الجزائري؛ الذي ركز فيه على الإنعكاسات الإستراتيجية للمشاريع الأوروبية المتوسطية على الجزائر. فضلا عن مقال الباحث جون فرونسوا كوستيليار، المعنون بـ العلاقات الأوروبية المغاربية في مجال الأمن والدفاع Les rapports europe-Maghreb en matiere de securité et defense والتي قدم فيها الباحث قراءة تحليلية نقدية للمشاريع الأوروبية ثنائية الأطراف ومتعددة الأطراف، ذات الوجهة المغاربية أساسا، مركزا على المحدد الأمني والدفاعي لهذه العلاقات. نشير كذلك، للدراسة القيمة للباحث بغزوز عمر، بعنوان من مسار برشلونة، إلى الإتحاد من أجل المتوسط: رؤية جزائرية Du processus de barcelone à une vision d'algerie:l'UPM تناول فيها الباحث المنظور الجزائري وموقفها من مختلف المبادرات الأورو–متوسطية؛ موضحا مختلف المآخذ الجزائرية لهذه المبادرات. في نفس السياق تقريبا، تندرج مقالة للباحث لويس مارتينيز بعنوان موقف الجزائر من التكامل المتوسطي La position de l'Algérie devant l'intégration méditerranéenne.

حول الحوار الأطلسي–المتوسطي، اعتمدنا على دراسة للباحث ابراهيم سعيدي بعنوان: دور الناتو في المتوسط وفي الشرق الأوسط Le role de l'OTAN en mediterrannée et au moyen orient. وضح الباحث في هذا المقال، وجهة نظر الدول العربية، حول الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي، مبرزا شكوك ومخاوف العرب من هذا الحوار. أما في العنصر الأخير من هذا الفصل الذي خصص للسياسة الصينية في المغرب العربي والساحل الإفريقي، فقد اعتمدنا بشكل كبير على رسالة الماجستير التي أنجزناها والتي كانت حول هذا الموضوع تحديدا، أين حاولنا تحليل السياسة الصينية الجديدة في إفريقيا عموما والمغرب العربي والساحل خصوصا، مبرزين أهداف هذه السياسة، وآثارها على المنطقة وعلى الجزائر تحديدا.

الفصل الأخير تناول الترتيبات الأمنية في المغرب العربي والساحل الإفريقي: مكانة ودور الجزائر. اعتمدنا في هذا الفصل على الوثائق والنصوص الأساسية لمختلف الترتيبات الأمنية في المنطقة، أين قمنا بتحليلها ونقدها محاولين من خلال ذلك، عقلنة خيارات الجزائر الإستراتيجية والأمنية في هذا الفضاء الجيوسياسي.

خطة الدراسة:

فضلنا اعتماد منهجية المحاور على الفصول؛ بالنظر للتعقيد الشديد للموضوع والذي يصعب معه تبني طريقة الفصول التي نعتقد أنها تعجز عن استيعابه بشكل أمثل. توزع هذا البحث على خمسة محاور أساسية. المحور الأول كان مدخلا تمهيديا، تناول تحليل عناصر الأمن الجزائري، إذ قمنا بداية بمحاولة فهم عقيدة الأمن والدفاع الوطني الجزائرية، متتبعين تطورها الزمني ومختلف العوامل والمحددات التي أثرت فيها، مع التركيز على أثر ما يحدث في الجناح الجنوبي للجزائر من تحولات وتهديدات على العقيدة الأمنية والدفاعية. ركزنا كذلك، على مسألة الأمن الحدودي الجزائري، التي تعد أهم رهان أمني بالنسبة للجزائر في السنوات الأخيرة، بالنظر للجوار الجزائري الملتهب عبر كافة الجبهات. عرجنا في نهاية هذا العنصر على السياسة الجزائرية في إفريقيا، أسسها ومحدداتها وتطوراتها خاصة في عهد الرئيس بوتفليقة، وكان هذا العنصر بمثابة المدخل لموضوعنا.

المحور الثاني: التحولات السياسية والأزمات الأمنية في المغرب العربي وآثارها على الأمن الجزائري؛ قسمنا هذا المحور إلى ثلاث عناصر أساسية. العنصر الأول تناول علاقات الجزائر المتوترة مع الجارة المغرب، قدمنا تحليلا سياسيا وتاريخيا، لأسباب هذا التوتر المزمن وعوامله وآثاره على العلاقات بين البلدين، وعلى مسار "البناء المغاربي"، وقمنا بتحديد أهم الملفات المسببة لهذه التوترات، وهي قضية الصحراء الغربية، مشكلة استمرار غلق الحدود البرية، "سباق التسلح". العنصر الثاني، كان حول الأزمة الليبية وانعكاساتها على الأمن الجزائري، حاولنا فيه بداية تقديم لمحة توصيفية للمشهد الأمني والسياسي في ليبيا، وأبرز المخاطر التي تفرزها هذه الأزمة خاصة معضلة انتشار السلاح الليبي في كامل منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي. أما تونس فقد حاولنا قراءة ما يحدث فيها من تحولات سياسية وأمنية، وانعكاسات ذلك على الجزائر، على الصعيد الأمني تحديدا. مركزين على مسألة أمن الحدود الشرقية، وما تثيره من تحديات..

المحور الثالث: التهديدات الأمنية في الساحل وانعكاساتها على الأمن الجزائري؛ توزع هذا المحور على أربع عناصر أساسية؛ العنصر الأول، خصص للحديث عن مسألة الصراع في شمال مالي، القديم المتجدد، وتمرد الطوارق على الحكم المركزي. فهذا المشكل، أخذ أبعادا خطيرة في السنوات الأخيرة، بسبب ما باتت تقدمه بعض الحركات الأزوادية من مطالب انفصالية، حركت الدبلوماسية الجزائرية للانخراط في المساهمة في حل هذا النزاع، الذي يبدو أنها نجحت فيه (إلى غاية تحرير هذه الدراسة على الأقل). ركزنا على دور الوساطة الجزائرية في النزاع المالي، وما شكله من تحديات أمامها. العنصر الثاني، تطرقنا فيه لأهم تهديد يقض مضاجع دول المنطقة، وهو الإرهاب متعدد الأوطان والعابر للحدود، والمنتشر في هذا الفضاء، خاصة القاعدة في المغرب الإسلامي.

إضافة لمخاطر الجريمة المنظمة، المنتعشة بشدة في هذه المنطقة، والذي كان موضوع العنصر الثالث، فحاولنا تحليل أسبابها، فواعلها، وأشكالها المختلفة، وأكبر تهديد تمثله، بارتباطها بالإرهاب الدولي في الساحل. تطرقنا كذلك، في العنصر الأخير، لمشكلة تؤرق الجزائر في هذا الفضاء، وهي الهجرة غير النظامية من الساحل والصحراء الكبرى، واتخاذها للجزائر كبلد عبور وأحيانا كبلد استقرار، وما تثيره أمام الجزائر من تحديات، ورهانات. وقد حللنا هذه المسألة على مستويين؛ الأول، الهجرة الإفريقية نحو أوروبا، وما تطلبه الأخيرة من الجزائر، من قيامها بمناولة أمنية لصالحها، والمستوى الثاني، ما أصبحت تثيره هذه الهجرة غير النظامية، من مخاوف داخلية، لاعتبارات عديدة، أهمها تورط الكثير من المهاجرين غير الشرعيين، في الجريمة المنظمة ببلادنا.

المحور الرابع: أُفرد لدراسة سياسات القوى الكبرى في المنطقة المغاربية والساحلية، وآثارها على الجزائر. تناولنا بالتحليل والنقد لسياسات القوى الفاعلة في المنطقة، وهي أمريكا، أوروبا، الحلف الأطلسي والصين. فالفضاء المغاربي والساحلي الصحراوي، بات مجالا لتنافس هذه القوى، كلا منها تطرح مشاريع ومبادرات مختلفة، ذات طبيعة اقتصادية واستراتيجية–أمنية، فحاولنا تحليل هذه المشاريع، وأهدافها، خلفياتها، أبعادها وانعكاساتها على دول المنطقة، وعلى الجزائر خصوصا.

أما المحور الأخير، فترك لعرض مختلف الترتيبات الأمنية في المنطقتين المغاربية والساحلية الصحراوية، وقد صنفنا هذه الترتيبات إلى صنفين: الأولى حول البناءات الأمنية في هذا الفضاء، والثانية بخصوص المجموعات الإقتصادية الجهوية. قمنا بقراء نقدية لهذه الترتيبات، محاولين إبراز مكانة ودور الجزائر فيها، مستهدفين "المساهمة الفكرية" في عقلنة خياراتنا الاستراتيجية والأمنية في القارة الإفريقية.

لكن قبل الخوض في تحليل الموضوع، استهلينا بحثنا هذا بإطار مفاهيمي ونظري؛ أين حاولنا ضبط مفهوم الأمن كمتغير مركزي في الدراسة، ومختلف التطورات التي عرفها هذا المفهوم، وعرض بعض المقاربات النظرية التي رأينا أنها الأجدر على تفسير الموضوع.

المحور الأول: الأمن والدفاع الوطني الجزائري، العناية المتزايدة بالبعد الإفريقي

في هذا المحور الذي سيفرد للأمن وسياسة الدفاع الوطني الجزائري، سنتناول فيه ثلاث عناصر أساسية. في البداية سنحاول الاقتراب من فهم العقيدة الأمنية الجزائرية، ومختلف تطوراتها، التي حددناها بثلاث محطات أساسية شكلت منعطفات لهذه العقيدة، وهي حرب الرمال مع الجارة المملكة المغربية، أين مثلت هذه الحرب نقطة مهمة في تصور قادة الجزائر طيلة سنوات الستينيات والسبعينيات، أين تم تحديد المغرب كعدو استراتيجي وتهديد. ثم في سنوات التسعينيات، بسبب الأزمة الداخلية وانتشار ظاهرة الإرهاب، والمحطة الأخيرة، كانت التهديدات الإقليمية في الجوار الجزائري التي شكلت بدورها منعطفا في العقيدة الأمنية الجزائرية.

العنصر الثاني سنركز فيه على استراتيجية الدفاع الوطني الجزائري، خاصة في السنوات الأخيرة التي استجابت للتطورات الخطيرة التي عرفتها المنطقة المغاربية والساحلية–الصحراوية، فاستراتيجية الدفاع الحالية تمنح أهمية بالغة للبعد المغاربي والساحلي في صياغتها. على نحو ذلك، فقد أفردنا عنصرا للحديث عن الأمن الحدودي الجزائري، سيما في ظل الجوار المتأزم كما أسلفنا، فحدودنا البرية الطويلة جدا والصعبة للغاية والعصية عن السيطرة والمراقبة، باتت مخترقة ومنكشفة بشكل خطير، صار معه الأمر ضروري لوضع استراتيجية تحقق لنا قدرا لا بأس به من الأمن الحدودي.

أما العنصر الثالث والأخير من هذا المحور، فسوف يتطرق لسياسة الجزائر الإفريقية، بالتركيز على أهم تطوراتها، والمحددات التي أثرت في هذه التطورات منذ الاستقلال، وخاصة في عهد الرئيس بوتفليقة التي عرفت انبعاثا جديدا بتركيزه على إفريقيا، كفضاء مفظل للجزائر في حركيتها الدبلوماسية خاصة. كما تطرقنا للفضاء المغاربي العربي والساحلي الإفريقي كمنطقتي أمن قومي بالنسبة للجزائر. فلاعتبارات كثيرة تعد هذين المنطقتين دائرتين استراتيجيتين للأمن الجزائري، إذ تتأثر الأخيرة بكل ما يحدث فيها، والأحداث التي حصلت في السنوات الأخيرة دليل على ذلك.

I تطور عقيدة الأمن القومي الجزائري: التهديدات والإدراكات.

تَشَكُل عقيدة الأمن القومي الجزائري، مر بثلاث مراحل أساسية، منذ الاستقلال. ميزها الانتقال من التهديد الخارجي العسكري، (المملكة المغربية) إلى التهديد البنيوي الداخلي (الإرهاب). والذي صار إقليميا فيما بعد، ينشط في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي. التهديد التقليدي الخارجي، مس الجبهة

الغربية للجزائر، بعد إقدام المغرب على غزو أجزاء من التراب الجزائري في الجنوب الغربي.* ما أشعل حرب الرمال سنة 1963. التي شكلت نقطة مفصلية في إدراك صناع القرار الجزائريين للتهديد. ولكن أيضا، في السياسة الدفاعية الوطنية.

المرحلة الثانية: (1991-2001)، ميزها التهديد الإرهابي النابع عن التطرف والأصولية الاسلاموية. منذ توقيف المسار الانتخابي، ودخول البلاد في آتون صراع أهلي دموي، ساهم هو الآخر في تحول العقيدة الأمنية الجزائرية، وذلك بالعناية بالتهديدات النابعة من الداخل، ما أثر بدوره في طبيعة تسلح الجزائر. وساد في هذه الفترة إدراك لدى القادة الجزائريين أن البلاد تتعرض لمؤامرة دولية كبرى.. المرحلة الأخيرة ما بعد 11 سبتمبر 2001. عرفت هذه المرحلة دخول الجزائر في شبكة من الشراكات الإستراتيجية، والمبادرات الأمنية مع القوى الكبرى، الحلف الأطلسي، أمريكا وأوروبا..وذلك لمكافحة التحدي الجديد وهو الإرهاب في المغرب العربي والساحل الإفريقي. انطلاقا من تصور جديد لدى القادة الجزائريين بضرورة مشاركة الجزائر في هذه البناءات لضمان خروجها من القوقعة التي فرضت عليها طيلة عقد كامل. والاستفادة من الفرص التي توفرها.

ما المقصود بعقيدة الأمن القومي؟.

هي مجموعة الآراء والاعتقادات والمبادئ، التي تشكل نظاما فكريا، لمسألة الأمن في الدولة. وتتبنى الدول هذه العقيدة عندما يتعلق الأمر، بتعاطيها مع التحديات والقضايا التي تواجهها.كما تمنحها هذه العقيدة، إمكانية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني. وبشكل عام، يمكن القول: أن العقيدة الأمنية للدولة، عادة ما تكون، الأداة التي تقوم من خلالها الدول، بتعريف التهديدات والمخاطر والتحديات التي تواجهها.

فالعقيدة الأمنية تمثل تصورا أمنيا يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها. كما يحدد كذلك أفضل السبل لتحقيقه. وعليه عادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة، عبارة عن أطروحات نظرية تتبناها الدولة، وصناع القرار فيها. كما يمكن أن تأخذ صبغة أيديولوجية، إذا وصلت حد النظام الفكري،

*النظام المغربي والطبقة السياسية المغربية، كانت ولا تزال تقدم مطالب ترابية خطيرة تمس بالوحدة الوطنية الجزائرية. فالمملكة تعتبر ماتسميها بالصحراء الشرقية في إشارة عن الصحراء الجزائرية، أراض مغربية، وهي تشكل حسبهم قنبلة موقوتة قد تنفجر ضد الجزائر في أي وقت ؟؟؟ •

المتجانس والمتناغم، الذي يوفر تفسيرات معينة للواقع. ويترتب على ذلك، تبني القوى النافذة في المجال الأمني، لهذه التفسيرات والرؤى.[1]

1- مراحل تطور عقيدة الأمن القومي الجزائري

سنركز في هذا المحور، على النقاط المفصلية، في تحول العقيدة الأمنية الجزائرية. وطبيعة التهديدات التي برزت في كل مرحلة. وكذلك الخطاب السياسي، الذي ساد، والإدراك الذي تكرس لدى صناع القرار في كل فترة، في تحديدهم للتهديد وقراءتهم له. ولكن أيضا في تحول العقائد العسكرية الجزائرية. وكما أسلفنا قد مرت عقيدة الأمن القومي الجزائري بثلاث مراحل أساسية سنأتي عليها بالتحليل.

- المرحلة الأولى: 1963-1990 تهديد الجبهة الغربية (التحدي المغربي):

أبدت المملكة المغربية منذ استقلالها، على طموحات توسعية، في مجالها الجيوسياسي المغاربي والإفريقي. في إطار سعي بعض التيارات السياسية لديها، لبناء مملكة مغربية كبرى. خاصة "حزب الاستقلال". فقد رفض صناع القرار المغاربة، الحدود الجغرافية الموروثة عن الاستعمار، وقدموا مطالب حدودية (خرافية)، تشمل كل موريتانيا، أجزاء من مالي والسنغال ومناطق من الجنوب الغربي الجزائري. وبناءا عليه، أقدمت المملكة على خطوة مفاجئة وغير منتظرة، مستغلة ضعف الجيش الوطني الشعبي الجزائري المنهك بعد خوضه حرب تحرير كبرى. فقامت بغزو "تندوف"، وبعض المناطق المجاورة لها. فاندلعت على إثرها حرب بين البلدين سنة 1963 عرفت "بحرب الرمال أو حرب الحدود".• شكلت هذه الحادثة نقطة مفصلية كبرى، حيث أصبح المغرب، تهديدا مباشرا للأمن القومي الجزائري.[2] وقد ساد هذا التصور لدى صناع القرار الجزائريين، الذين اعتبروا أنه بعد الاستعمار الفرنسي، أصبحت المملكة المغربية "شقيقة الأمس" هي التهديد الأساسي لأمن الجزائر.

---

1 صالح زياني. "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة" مجلة المفكر، العدد 05، جامعة محمد خيضر بسكرة –الجزائر– ص 290.

*هي حرب اندلعت بين الجزائر والمغرب، عام 1963، أي سنة بعد استقلال الجزائر، بسبب مشاكل حدودية، وبعد عدة شهور من المناوشات بين البلدين، اندلعت المواجهة المفتوحة في ضواحي تندوف وحاسي بيضة. ثم لتنتشرت إلى فكيك المغربية، ولستمرت لأيام معدودة، توقفت المعارك في 5 نوفمبر 1963، انتهت بوساطة الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، بإرساء وقف نهائي لإطلاق النار، في 20 فبراير 1964، في مدينة باماكو عاصمة مالي، لكنها خلفت توترا مزمنا بين البلدين "الشقيقين"، لازالت آثاره لحد الآن. .

2 عبد النور بن عنتر. البعد المتوسطي للأمن الجزائري... مرجع سابق. ص41-42.

ويبدو أن حرب الرمال لم تكن العامل الوحيد في تحديد القادة الجزائريين للمغرب كتهديد مباشر وأساسي. وإنما هناك عوامل أخرى، زادت في توتير العلاقة بين الجزائر والرباط.[1] على رأسها التنافس على الزعامة في المغرب العربي وأدوارها في إفريقيا، والعالم العربي، والمتوسط.. وحتى في العلاقة مع القوى الكبرى. فالجزائر ولأسباب موضوعية، تاريخية وكذلك ثقلها الجيوسياسي والاقتصادي والدبلوماسي ترى نفسها زعيمة وقائدة المغرب العربي، وأحد أقطاب العالم الثالث. وهو نفس الدور الذي يطمح المغرب لآدائه.

يضاف إلى كل هذا، انفجار قضية الصحراء الغربية. سنة 1975. إثر إنهاء إسبانيا احتلالها لإقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب• (الصحراء الغربية). فسرعان ما طفا إلى السطح، خلاف بين الجزائر والمغرب، حول مستقبل الإقليم. فالرباط، اعتبرته جزءا من ترابها وهو قضية وطنية داخلية، تحل عبر منح الإقليم حكما ذاتيا موسعا في إطار السيادة المغربية. في حين اعتبرته الجزائر، قضية تصفية استعمار. من الضروري منح الشعب الصحراوي، الحق في تقرير مصيره.[2] وهو نفس الطرح الأممي للتسوية.

إعتبار المغرب كتهديد مباشر للأمن القومي الجزائري، أثر كذلك في العقيدة العسكرية والدفاعية وسياسة التسلح الجزائرية. فمع تفاقم الصراع مع المغرب حول قضية الصحراء الغربية، منذ السبعينات. والذي أثار من جديد الذكريات المريرة، للصراع العسكري بين البلدين في 1963. وفي الوقت الذي لا يزال فيه الجيش الوطني الشعبي ضعيفا. تغير نمط تشكيل القوات المسلحة الجزائرية. إذ تمركزت ستة مناطق عسكرية، عند منطقة تندوف، قرب الحدود مع المغرب. والتي تم الإعلان عنها لأول مرة في يناير 1976. وعليه زادت النفقات العسكرية من 285 مليون دولار أمريكي، عام 1975. إلى 856،8 مليون دولار عام 1982. أي بزيادة 400%. مقارنة بزيادة 40% بين عامي 1965 إلى 1973. أما بالنسبة

2حول العلاقات الجزائرية–المغربية المتوترة أنظر:

Lahouari Addi. « introuvable réconciliation entre Alger et Rabat ». Le monde diplomatique, décembre,1999.

* الساقية الحمراء تمثل الجزء الشمالي من الصحراء الغربية، وهي عبارة عن واد متقطع الجريان، ممتد من مدينة العيون شرقا إلى مدينة السمارة مرورا ببعض القرى أهمها الدشيرة وسبب تسميتها هذه هو احتواء واد الساقية الحمراء، على عين حارة، وقد يعود السبب كذلك إلى لون التربة المميزة لتلك المنطقة، وهي الحمرة الداكنة.

* الموقف الجزائري اتخذ بعدا إيديولوجيا حقيقيا بحكم مرور الجزائر بنفس التجربة التاريخية المتعلقة بالكفاح من أجل تقرير المصير والاستقلال. وهو الإلتزام الإيديولوجي الذي يمثل إحدى دعائم السياسة الخارجية الجزائرية. وعلى هذا الأساس؛ فإن ممثلي الحكومة الجزائرية في محكمة العدل الدولية ركزوا على أساس أن مبدأ الحق في تقرير المصير يمثل الركيزة الأساسية للقانون الدولي المعاصر. ومنه تتفرع جميع المبادئ الأخرى التي تحكم المجتمع الدولي.

لمشتريات السلاح، فإن معهد أبحاث السلام الدولي "بستوكهولم" يكشف لنا أن هناك خمس عشر اتفاقية فيما بين عامي 1976–1989. مقابل خمس اتفاقيات فقط، تم توقيعها بهذا الخصوص في الفترة مابين عامي 1970 و1975.[1]

النزاع الحدودي مع المغرب كذلك، أدى إلى بلورة تصور شبه مبسط للتهديد. بمعنى أن التهديد لن يكون إلا بري المصدر. وهذا ما يفسر تمركز وحدات الجيش الجزائري الأكثر تطورا، على الحدود مع المغرب. وبالتالي أعطت الأولوية في تطوير وتحديث القوات البرية وسلاح الجو، على حساب البرامج المخصصة للقوات البحرية. لكن الأمر –هنا– لا يقتصر على الجزائر فحسب دون سواها. ذلك أن هذه الظاهرة تطبع التوجهات الدفاعية للدول العربية عموما، كما هو شأن المغرب. حيث كان لقضية الحدود مع الجزائر، وخاصة نزاع الصحراء الغربية، الأثر العميق، في توجيه خياراته الدفاعية، بالعناية بالقوات البرية على حساب القوات الجوية والبحرية.[2]

–المرحلة الثانية: التهديد النابع من الداخل (التطرف والإرهاب، ونظرية المؤامرة الخارجية)

فترة نهاية الثمانينات، شهدت تطورا ملحوظا، في العلاقات الجزائرية المغربية. بعد سعي قادة البلدين، إلى ضرورة فتح صفحة جديدة بينهما. مبنية على الحوار والتفاهم، وأيضا على التكامل في إطار الاتحاد المغاربي. في هذه الفترة، بدا أنه انخفض حدة التهديد المغربي، خاصة بعد توقيع اتفاق تأسيس اتحاد المغرب العربي الكبير في "مراكش" سنة 1989. وذلك رغم بقاء بعض القضايا عالقة بين البلدين، خاصة قضية الصحراء الغربية. هذا "الوفاق" الجزائري–المغربي، تزامن مع بروز وتصلب عود ما يسمى "بالإسلام السياسي". والأصولية والتطرف الاسلاماوي، في العالم الإسلامي عموما وفي مصر والجزائر خصوصا. فظهرت بعض التيارات ذات توجهات دينية أصولية متطرفة، في الجزائر. انتظمت في أحزاب سياسية أهمها "الجبهة الإسلامية للإنقاذ". مستغلة أحداث أكتوبر 1988، والتي أسفرت على إصلاحات سياسية هامة. بحيث تبنت البلاد، التعددية السياسية والحزبية. وانطلقت العملية الديمقراطية.

---

1 بهجت قرني وآخرون. السياسات الخارجية للدول العربية. ترجمة: جابر سعيد عوض، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة،2002. ص 219.

2 عبد النور بن عنتر. البعد المتوسطي للأمن الجزائري...مرجع سابق. ص 42.

لكن توقيف المسار الانتخابي،• بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالأغلبية في الانتخابات البلدية والولائية. أدخل الجزائر في دوامة عنف سياسية وأمنية خطيرة. فكيف أثرت الأزمة الأمنية التي ضربت الجزائر طيلة عقد التسعينيات في تحول عقيدتها الأمنية؟.[1]

إثر إقدام النظام الجزائري على توقيف المسار الانتخابي في جانفي 1992. وما أفرزته من دخول البلاد في أزمة سياسية خطيرة، سرعان ما تحولت إلى أزمة أمنية دموية. بعد صعود الآلاف من أعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ والمتعاطفين معها، إلى الجبال والأدغال، وإعلانهم القتال المسلح ضد النظام.

لتتعقد الأمور فيما بعد، عقب بروز تنظيمات إرهابية جد متطرفة،[2] غريبة عن المجتمع الجزائري. صار المدنيون مستهدفين لديها إلى جانب عناصر النظام. ولم يعد المشهد الأمني والسياسي واضحا في الجزائر. حيث ظهرت في تلك الفترة، تساؤلات على شاكلة من يقتل من؟. بحيث أن البعض كان يوجه أصبع الإتهام تجاه النظام والمؤسسة العسكرية تحديدا.

ظهور التنظيمات الإسلامية المسلحة في الجزائر.ليس جديدا أو وليد تداعيات توقيف المسار الانتخابي عام 1992 فحسب. بل كانت البوادر الأولى لظهورها، في إطار تنامي الأصولية الإسلامية العالمية. والتي أفرزتها بشكل كبير الثورة الإسلامية في إيران (التي أطاحت بالشاه).[3] وكذلك بعد عودة

---

*النظام الجزائري لا يزال ينفي قيامه بانقلاب على الشرعية الإنتخابية، ففي مؤلف جماعي تحت إشراف وزير الدفاع السابق خالد نزار بعنوان: " الجزائر..جانفي 1992، يوم سقط القناع عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ" يؤكدون فيه أن الجبهة الإسلامية كان هدفها وءد الديمقراطية، وأن كل خطاباتهم وممارساتهم كانت توحي بذلك، لهذا السبب تدخل الجيش لحماية "الديمقراطية الجزائرية"؟؟؟

[1] Voir: Benantar Abdennour. « La sécurité nationale Algérienne dans led année 90:entre la méditeranée et le sahara ». the maghreb review (londres), Vol.18,n°3-4, 1993.

* التنظيمات المسلحة التي كانت تنشط في الجزائر باسم الإسلام والتي ظهرت في عقد التسعينات هي كالتالي:

–حركة الدولة الاسلامية تاسست سنة 1991، وتم تفكيك باقي شبكاتها سنة 1998.

– "حركة الباقون على العهد" تأسست في جويلية 1991. وقد التحق عناصرها بتنظيم "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" بعد تأسيسها سنة 1998.

– "الجبهة الاسلامية المسلحة للجهاد في الجزائر" (الفيدا) تأسست سنة 1993 وتم تفكيك آخر شبكاتها سنة 1997.

– "الهجرة والتكفير" برزت في شكل مجموعات صغيرة سنة 1991.

– "الجيش الإسلامي للإنقاذ" حل في جانفي 2000، في إطار العفو الرئاسي المتضمن في قانون الوئام المدني.

[3] Mhand berkouk. « Domestic terrorism in Algeria ». seminar, Towards Understanding Domestic Terrorism in Africa Accra, Ghana, 5-6 november 2007.

العديد ممن شاركوا في "الجهاد المقدس" ضد الاتحاد السوفييتي، بعد غزوه لأفغانستان. هؤلاء العائدون من الأخيرة، تأثروا بأفكار متطرفة، خاصة بإقامة "خلافة إسلامية".

فأول تنظيم مسلح باسم الإسلام، في الجزائر كان، "الحركة الإسلامية المسلحة" التي تأسست من بقايا تنظيم "مصطفى بوعلي". الذي أعلن حركته المسلحة عام 1982. إلا أنه مع بداية التسعينيات ومع انفجار الأزمة السياسية –التي أسلفنا ذكرها– كانت الجزائر مسرحا لعدة تنظيمات مسلحة إسلامية تبادلت الأدوار فيما بينها. في فترات مختلفة لتنفيذ اعتداءات مختلفة ضد مصالح الأمن والجيش أو حتى ضد المدنيين الذين أدرجوا ضمن قائمة الأهداف المفضلة لديهم.[1]

لكن أبرز هذه التنظيمات، كان الجيش الإسلامي للإنقاذ. الجناح المسلح للجبهة الإسلامية للإنقاذ. وقد عرف هذا التنظيم في بداية عقد التسعينيات، تعاطفا كبيرا من طرف الشعب، الذي وفر له، الكثير من الدعم والإسناد. ووجه ضربات قاصمة للنظام، ما جعل مقولات "انهيار النظام في الجزائر" تلج إلى الكثير من دوائر التحليل والقراءة. إلى غاية عام 1994، أين بدأ هذا التنظيم يعرف تراجع التأييد والتعاطف الشعبي معه إلى أن فقده. بعد بروز تنظيم مواز له، أكثر دموية وإجراما يجعل استهداف المدنيين والعسكريين، أمرا مبررا شرعا.وهو "الجماعة الإسلامية المسلحة"، تحت قيادة الإرهابي "زيتوني". غير أن تأثيره في الساحة الجزائرية لم يدم طويلا. فسرعان ما عرف تصدعات في صفوفه. فقد انشق عنه، تنظيم مسلح جديد، باسم "الجماعة السلفية للدعوة والقتال"، بقيادة "حسان حطاب" (الذي تخلى عن قيادة التنظيم فيما بعد فبعل ترتيبات قانون الوئام المدني). هذا التنظيم الجديد، أكثر تطرفا دينيا، لكنه لا يدخل استهداف المدنيين في فلسفته. والذي أصبح ينشط بشدة في الساحل والصحراء، بعد تضييق الخناق عليه في الشمال الجزائري.

وعن راهن التنظيمات الإسلامية المسلحة تقدر السلطات العسكرية أنه بقي حوالي 700 إسلامي مسلح فقط ناشط في الجبال وأدغال الجزائر. فحسب الجنرال "معيزة" الجماعة الإسلامية المسلحة بقيادة "أوكالي رشيد" الملقب "بأبي تراب" مشكل من 60 عضوا فقط منتشرين في مناطق عديدة: البليدة، عين

---

[1] محمد مقدم. **القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي**. دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010. ص ص 135–136.

الدفلة، الشلف، المدية، معسكر، سيدي بلعباس، سكيكدة.. ويتحركون بمجموعات صغيرة مكونة من أربعة إلى ستة عناصر.[1]

التهديدات الإرهابية التي عرفتها الجزائر طيلة عقد التسعينات، والتي تزامنت مع أزمة اقتصادية حادة بسبب تراجع أسعار النفط. أحدث تحولا جديدا في عقيدة الأمن الجزائري. فقد أدرك صناع القرار الجزائريين، ضرورة الاهتمام بالوضع الداخلي، ومكافحة الإرهاب، والتطرف الاسلاماوي. الذي أصبح في تصور القادة الجزائريين، التهديد الأساسي لأمن الجزائر وبقاء الدولة.[2] ليصير التهديد المغربي الخارجي والعسكري تهديدا ثانويا، في هذه المرحلة من تاريخ الجزائر.

كما ساد كذلك، إدراك لدى القادة الجزائريين، أن البلاد تتعرض لمؤامرة خارجية دولية. أطرافها بالدرجة الأولى المملكة المغربية، إيران التي كانت تدعم الإسلاميين في إطار (تصدير الثورة الإسلامية في الخارج)، وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، بشكل غير مباشر. وذلك بدعمها للتنظيمات الإسلامية المسلحة، التي كانت تحارب في أفغانستان ضد الغزو السوفييتي،[3] والتي عاد الكثير منها إلى الجزائر –كما أسلفنا–. فقد دأبت الجزائر إلى توجيه الاتهامات، لهذه الأطراف بدعمها للإرهاب في الجزائر. كما سادت هذه القراءة، في الخطابات الرسمية وأيضا في الأوساط الإعلامية وحتى الأكاديمية.

كما ميز هذه الفترة أيضا، تهميش الجزائر على الساحة الدولية، وتقوقعها على ذاتها. والدليل على ذلك، قلة الزيارات الرسمية الدولية السياسية منها أو العسكرية. فضلا عن تعرضها لحضر معنوي، عسكري غربي. بسبب الأزمة الداخلية. حيث رفضت أوروبا وأمريكا بيعها السلاح، بذريعة ضبابية المشهد الأمني في الجزائر.

الإرهاب الداخلي في الجزائر، كان له الأثر كذلك في العقيدة العسكرية الجزائرية. فقوات الأمن لم تكن مستعدة لحرب العصابات، التي شنتها ضدها التنظيمات الإرهابية. فكان الجيش الجزائري مشكل من وحدات ثقيلة التجهيز، من أجل الدفاع عن البلاد ضد تهديد دولاتي عسكري خارجي بري تحديدا (التهديد

---

[1] Luis Martinez. « La sécurité en Algérie et en libye après le 11 séptembre ». Centre d'études et de recherches internationales (SERI), sciences po, Paris. P 11.

* تجدر الاشارة –هنا– إلى أن النظام الجزائري قد أخطأ في التعامل مع حركات التطرف الديني الأصولي، فبدل من احتوائه ومأسسة نشاطه مثلما فعل النظام الملكي في المغرب. عمد على توقيف المسار الانتخابي أولا ثم اعتمد على مقاربة أمنية في التعامل معهم، فقد شن حملة شرسة ضدهم عبر الاعتقالات والسجون.. ويبدو أن هذا الأمر أفرز نتائج عكسية فقد زادت حدة الارهاب، كما كسب هذا التيار تعاطف الشعب في السنوات الأولى، وحتى بعض الأطراف الخارجية.

[3] Luis Martinez. Op.cit.P 12.

المغربي). فانتظرت الجزائر، حتى سنة 1993، لتشكل قوة خاصة بحرب العصابات، ومكافحة الإرهاب. تحت قيادة "العماري". هذه القوة مكونة من عناصر من مختلف وحدات الأمن. كان عدد أفرادها 20000 عنصر في 1993، ووصلت إلى 60000 رجل في سنة 1996. بالإضافة إلى أن صفقات التسلح الجزائرية في هذه الفترة، كانت متأثرة بطبيعة الحرب على الإرهاب. فقد عملت على استيراد أسلحة جديدة لهذا الغرض (حرب العصابات). مثل أجهزة الرؤية الليلية، مروحيات..[1]

الأزمة التي عرفتها الجزائر برهنت كذلك، أن أمن الجزائر، أصبح واسعا وشاملا. وأن التهديد لم يعد يقتصر على التهديدات التقليدية فحسب بل تتعداها كذلك إلى المخاطر الأمنية الجديدة لاسيما الإرهاب (الأمن اللين). وأن العدو ليس خارجيا فقط، بل كذلك بنيويا داخليا. ناتج عن فشل الدولة على مستوى التنمية والعجز الديمقراطي. الذي ينتج مثل هذه الظواهر المرضية المدمرة.

لذلك من الضروري على الجزائر عدم الاقتصار، على المقاربة التقليدية في التعامل مع التهديدات الراهنة. أي القوة الصلبة. فاستخدام الوسائل العسكرية غير كاف رغم حيويتها. فمن المجدي كذلك اعتماد مقاربات جديدة للتصدي للمخاطر الأمنية الراهنة (الإرهاب والجريمة المنظمة) في الداخل أو في الساحل الإفريقي. وذلك بضرورة بناء دولة قائمة على فلسفة الديمقراطية المشاركاتية، تجعل من الإنسان محور العملية السياسية، ومشاركا فيها. وقائمة أيضا، على التنمية الإنسانية التي تستهدف رفاه المواطنين.

-المرحلة الثالثة: ما بعد سبتمبر 2001 الشراكات الإستراتيجية والمبادرات الأمنية (هل هي نهاية المقاربة الإستراتيجية القومية الجزائرية المستقلة؟).

بداية العقد الأول من القرن الجديد، عرفت تحولات داخلية في الجزائر، ودولية كذلك سيما في أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001، التي ضربت أمريكا القوة العظمى. فكان لزاما أن يتجند العالم من ورائها لمكافحة الإرهاب الدولي. كما عرفت الجزائر أيضا تحولات داخلية ذات دلالة. أهمها الانتخابات الرئاسية الجديدة لسنة 1999، والتي اتسمت بالنزاهة بشكل كبير. والتي أسفرت على انتصار ساحق لعبد العزيز بوتفليقة. الذي أعلن منذ وصوله سدة الحكم، أنه يسعى لتحسين الوضع الأمني وإطفاء نار الفتنة في الجزائر. وكذلك تحسين صورتها في الخارج.

[1] Ibid. P10.

فانطلق في مبادرات سياسية بغرض إقناع الإسلاميين المسلحين المعتصمين بالجبال والأدغال، لوضع سلاحهم، وإدماجهم في المجتمع. وذلك عبر قانون الوئام المدني، ثم المصالحة الوطنية.[1] والتي كانت تتمة لقانون الرحمة، الذي أتى به الرئيس الأسبق "اليمين زروال". وبالفعل كان لهذه المبادرات نتائج ايجابية جدا، فقد تراجع العنف الإرهابي في الجزائر بشكل كبير. تبعه تحسن صورة الجزائر خارجيا، فقد رفع الحضر المعنوي والتهميش الدبلوماسي الذي عانت منه طيلة عقد كامل. ورفع عنها كذلك الحضر العسكري الغربي الأمريكي والأوروبي تدريجيا بعد تحسن الوضع الأمني الداخلي.

إستغلت الجزائر هذه الظروف المواتية (انتشار الإرهاب الدولي في المغرب العربي والساحل الإفريقي). والمحلية تحسن الوضع الأمني ورفع الحضر المعنوي والعسكري. وتبنت خيارات إستراتيجية جديدة قائمة على الحوار، والشراكات الإستراتيجية مع الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.. لكن الانشغال الذي يسجل على هذا المستوى، هو هل ستحد هذه الخيارات الإستراتيجية والأمنية من الإنعتاق الإستراتيجي الجزائري؟.

تبنت الجزائر منذ الإستقلال مقاربة إستراتيجية مستقلة فهي لم تنضوي تحت أي مظلة لقوة كبرى. وحتى في عز الحرب الباردة، ورغم تقاربها الأيديولوجي والاستراتيجي مع الإتحاد السوفييتي، إلا أنها ظلت تتمسك باستقلاليتها في خياراتها الحيوية. لكن في زمن العولمة والحرب العالمية على الإرهاب. بات من الصعب على أية دولة مهما بلغت قوتها، المضي قدما في شؤونها بعيدا عن أي تحالفات أو شراكات مع القوى الكبرى.

فما يشهده المغرب العربي، والساحل الإفريقي من انتشار مخاطر الإرهاب والجريمة المنظمة. شكلت تهديدا للأمن الجزائري، وأيضا للمصالح الأمريكية في المنطقة. فقد قامت الجماعة السلفية للدعوة والقتال والتي انضوت تحت لواء تنظيم القاعدة وأصبح بالتالي اسمها "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، بسلسلة من الاعتداءات في جنوب البلاد. منها خطف سياح أجانب، والاعتداء على مصالح الأمن. وتعاظم مخاطر الجريمة المنظمة، التي ارتبطت بشبكات الإرهاب التي حولت الساحل الإفريقي، إلى مرتع

---

* أسفرت سياسة المصالحة الوطنية عن نزول أزيد من 2200 مسلح من الجبال. وإن كان هذا العدد أقل بكثير من عدد النازلين إثر تبني سياسة الوئام المدني، حيث بلغ عددهم 6000 مسلح. فإنه يمكن إرجاع ذلك إلى اتفاق الهدنة بين الجيش الوطني الشعبي، والجيش الاسلامي للانقاذ، مع عناصر من الرابطة الاسلامية للدعوة والجهاد لعلي بلحجر. وقد اعتبر النظام عدد 2200 نازل من الجبال رقما ايجابيا، إذ لم يبق حاليا حسب تصريحات وزير الداخلية والجماعات المحلية سوى ما بين 300 إلى 800 إرهابي. وهو أي النظام يتكلم حاليا عن ما أسماه "بقايا الارهاب".

للتهريب وتجارة المخدرات وتبييض الأموال وتزوير العملة الوطنية.. إنطلاقا من كل هذه الظواهر الجديدة، تحولت شبكة قراءة التهديد في الجزائر، من الإرهاب الداخلي إلى الإرهاب الإقليمي في المغرب العربي والساحل الإفريقي. وهو ما شكل نقطة تحول جديدة في عقيدة الأمن القومي الجزائري.

لتعزيز أمنها الإقليمي في المغرب العربي والساحل الإفريقي، عملت الجزائر على الإنخراط في شبكة من الشراكات الإستراتيجية والأمنية والحوارات مع الحلف الأطلسي وأمريكا.. فقد أكد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في نوفمبر 2007 أنه"*حتمي على الجزائر الانخراط في كل المساعي والجهود الدولية خدمة لمصالحنا الأمنية وسياساتنا الدفاعية.*"[1]

إنضمت الجزائر للحوار الأطلسي–المتوسطي في مارس 2000 وهذه العلاقة مع الأطلسي تشير إلى إرادة الجزائر، التموقع في الوضع العالمي الجديد، وتسويق أطروحاتها، حول ضرورة الائتلاف الدولي لمكافحة الإرهاب. وقد صرح بوتفليقة خلال زيارته الأولى لمقر الحلف الأطلسي، بأن هذا الانضمام "يشكل خيارا استراتيجيا، يأتي من قناعتها بأن التشاور والتعاون وحدهما يمكنهما أن يشجعا على التقارب بين الدول ويضمنا الإستقرار."[2]

ويمكن أن تستفيد الجزائر من تقاربها مع الحلف الأطلسي في مجال الدفاع. فقد قاد هذا القرار، إلى رفع الحضر الغربي الأمريكي والأوروبي على بيع السلاح للجزائر. وفي هذا السياق أكد العميد "شريف زراد" رئيس لجنة متابعة الحوار مع المتوسطي: "أن الجزائر شاركت بشكل نشيط في المجال العسكري، في مختلف البرامج السنوية للتعاون مع الناتو وحجم مشاركتنا يشهد على الفائدة التي يكتسبها الجيش الوطني الشعبي في مختلف النشاطات المقترحة، والتي تسمح بالاستفادة منها على أساس المبادئ والأهداف والمجالات ذات الأولوية. فاختيار النشاطات أملتها الحاجة في ميدان التكوين التي عبرت عنها مختلف تشكيلات الجيش الوطني الشعبي. باعتبار المشاركة في هذه النشاطات، تشكل فرصة مواتية لتطوير الكفاءات، وتثمين الأفراد في إطار سياسة التكوين المنتهجة من طرف وزارة الدفاع الوطني".[3]ففي

---

1 فريد بوراس. "التحديات الأمنية في الساحل الإفريقي وتأثيرها على الأمن الوطني". مجلة المدرسة العليا الحربية، العدد الثاني، جوان، 2009. ص 71.

2 عبد النور بن عنتر. البعد المتوسطي للأمن الجزائري... مرجع سابق. ص 213.

3 مجلة الجيش. 2009.

تحليل الخطابات السياسية والعسكرية الجزائرية، تؤكد أن الحوار مع الأطلسي ناتج عن خيار استراتيجي ونابع من قناعة سياسية.

فضلا عن الحوار مع الأطلسي، التزمت الجزائر كذلك بشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية[1] قبل ذلك أي (قبل الحوار مع الحلف الأطلسي). فمنذ نهاية التسعينيات توطدت العلاقات بين الجزائر وواشنطن، بفضل الزيارات عالية المستوى بين البلدين. وزيادة حجم التجارة بينهما والاستثمارات الأمريكية المتعاظمة في الجزائر، لاسيما الطاقوية منها. وقد زادت وتيرة هذه الشراكة بعد 11 سبتمبر 2001. فالولايات المتحدة الأمريكية، اقتنعت بأطروحات الجزائر حول تهديد الإرهاب العالمي وجدوى التعاون من أجل التصدي له.

رغم الفرص التي توفرها شراكتنا مع أمريكا والأطلسي، فهي أعطت مصداقية للنداءات الجزائرية حول التهديدات الإرهابية العالمية –كما أسلفنا–. ورفع الحضر العسكري على الجزائر، فبإمكانها حاليا اقتناء أسلحة غربية متطورة. كما يوفر لها الحوار مع الأطلسي مشاركة في التفكير الاستراتيجي لديه وأيضا في النشاطات العملياتية، كالمناورات العسكرية المشتركة بينهما، والتي يستفيد منها الجيش الوطني الشعبي بشكل كبير. فضلا عن أن المصالح الأمريكية الاقتصادية والطاقوية المتعاظمة في الجزائر، بدأت في تشكيل لوبي طاقوي، يمكنه التأثير على الإدارة الأمريكية، في سبيل تعديل سياستها الخارجية تجاه المغرب العربي. خاصة تأييدها للمغرب بخصوص الصحراء الغربية.

لكن من زاوية تحليل أخرى؛ هناك بعض التحديات التي يفرضها الحوار مع الناتو، أو شراكتنا مع أمريكا. فالإقتصار على الجانب الأمني ومكافحة الإرهاب تحديدا، مع الأطلسي والولايات المتحدة. يمكن أن توظف فيه الجزائر "ضرفيا" بحيث يخشى أن يتراجع هذا التقارب بمجرد انحصار التهديد الإرهابي في المنطقة. أو أن تستغل الجزائر كذلك تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، لتنفيذ مآرب أمريكية إستراتيجية أشمل في إفريقيا عموما. حسب مقتضيات التموقع الأمريكي في إفريقيا. وسعيها لبناء قيادة عسكرية خاصة بالقارة والاقتراب من منابع النفط في الساحل الإفريقي وخليج غينيا. لضمان التزود في إطار سياسة نفطية أمريكية جديدة لتنويع مصادر الإمدادات لتشمل القارة الإفريقية.

---

2 حول تطور العلاقات الجزائرية–الأمريكية أنظر:

Yahia Zoubir. « Algeria and US interests: containing radical islamism and promoting democracy ». Middle east policy, vol.ix,n°1,march 2002.

مكافحة الإرهاب على المستوى العالمي أيضا، هو رهان سلطة وتفوق. وما يخشى منه هو، الحد من الانعتاق الإستراتيجي الجزائري. لذا على الجزائر رفض سياسة "المناولة" الأمريكية في درء الإرهاب. والتركيز على استراتيجيات ومقاربات أمنية إقليمية، في إطار إتحاد المغرب العربي ومع دول الساحل الإفريقي. ببناء نظام أمن إقليمي في المنطقة، بعيدا عن أي مضلة أطلسية أو أمريكية.

الأمن الجزائري كما لاحظنا مما سبق، عرف توسعا منذ الإستقلال. فقد دخلت إلى دائرة تهديد أمننا كذلك، المخاطر الجديدة، بالخصوص الإرهاب، سواء الداخلي أو الإقليمي في المغرب العربي والساحل الإفريقي. طبعا دون أن نهمل استمرار تهديد الجبهة الغربية. مادامت الكثير من القضايا العالقة بين الجزائر والمغرب لم تحل بعد، خاصة قضية الصحراء الغربية.

لذلك يتعين على صناع القرار الجزائريين، إدراك كل هذه التحديات المركبة التقليدية منها والجديدة. والتعامل معها بعقلانية. فمن الضروري فتح صفحة جديدة مع البلد الجار المغرب، يفضي إلى تكامل في إطار اتحاد المغرب العربي. وهذا يتطلب إرادة سياسية من الطرفين. أما التهديدات الجديدة، فالإرهاب الداخلي في الجزائر، وبفضل المصالحة الوطنية تراجع بنسبة كبيرة، لكن لابد من المزيد من الإصلاحات التنموية والسياسية لمعالجة الظاهرة من جذورها. الإرهاب في المغرب العربي والساحل الإفريقي، كذلك يمكن احتواءه عبر ترتيبات أمنية إقليمية وتنسيق بين دول هذا المجال الجيوسياسي. وتكريس الأطر الموجودة حاليا مثل مجلس السلم والأمن الإفريقي والاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب.. أما المبادرات التي تسعى لها القوى الكبرى من الضروري أيضا التعامل معها بحذر ويقظة إستراتيجية لعقلنة خياراتنا والاحتفاظ قدر الإمكان بمقاربة مستقلة استراتيجيا، رغم الإقرار بصعوبة الأمر في وقتنا الراهن.

II إستراتيجية الدفاع الوطني الجزائري: العناية المتزايدة بالجناح الجنوبي

سيتم في هذا العنصر من الدراسة؛ تناول استراتيجية الدفاع الوطني الجزائري، ونقصد بذلك تلك الاستراتيجية التي صاغها صناع القرار العسكري في الجزائر في السنوات الأخيرة، إذ سوف لن نتعرض للتطور التاريخي لهذه الاستراتيجية الدفاعية الجزائرية. ففي السنوات الأخيرة وبفعل الاعتبارات المحلية والإقليمية بشكل خاص، عرفت استراتيجية الدفاع الوطني الجزائري تغيرات نوعية على مستوى العقيدة الدفاعية، أو على المستوى العملي. فكما أسلفنا بسبب الأزمات في المغرب العربي (عقب تبعات الربيع

العربي) وفي الساحل الإفريقي، أصبحت استراتيجية الدفاع الوطني تولي اعتبارا متزايدا للبعد الإفريقي الساحلي الصحراوي تحديدا. كما صارت تؤكد على معطى مركزي في استراتيجيتها هذه وهي الأمن الحدودي؛ فكما هو معروف تعاني حدودنا البرية انكشافا خطيرا على كافة الجبهات الشرقية الجنوبية والغربية، فبات من الضروري تحقيق أمننا الحدودي وسط جوار ملتهب.

1-العقيدة الدفاعية الجزائرية

تستلهم الجزائر عقيدتها الدفاعية، من الإتحاد السوفييتي أساسا، التي كانت تقوم على كثافة التسلح والتركيز على الوحدات البرية ثقيلة التجهيز، دون إيلاء العناية المطلوبة للقوات الجوية والبحرية. فضلا عن ذلك، تؤكد على تكوين الضباط السامين من ذوي الرتب العالية في روسيا[1] خصوصا وأوروبا الشرقية بصفة عامة.

غير أن المتغيرات الحديثة التي طرأت على جوار الجزائر المباشر، وحتى داخل البلد سيما أحداث تيقنتورين بعين أمناس، كان لها بالغ الأثر على هذه العقيدة؛ حيث أبانت عن ضعف تعامل الجيش الجزائري مع أحداث مماثلة،* خاصة أنها مست قطاعا حيويا وهو الطاقة؛ الذي يمثل عصب الإقتصاد الجزائري. فقد تلقت هذه المرة، ضربة من جماعة إرهابية قدمت من خارج الجزائر، وهي (القاعدة في المغرب الإسلامي) محدودة العدد، قامت باختطاف أجانب كانوا يعملون في حقول الغاز بتيقنتورين، حيث تدخل الجيش بقوة "مفرطة" أدت إلى القضاء على الإرهابيين، ولكن أيضا إلى مقتل العديد من الرهائن الأجانب.

هذه الواقعة دفعت صناع القرار الجزائريين، إلى إحداث تغييرات في سياستهم الدفاعية، فقد صرح وزير الخارجية الأسبق مراد مدلسي في جانفي 2012: "قوات الأمن الجزائرية، إرتكبت أخطاء بخصوص رهائن عين أمناس (...) الجزائر تقيم حاليا أخطاءها (...)سيكون من المحتمل من أجل الجزائر ومن أجل الشركات العاملة بالجزائر مراجعة الإتفاقيات الأمنية، من أجل تقويتها وتعديلها". من جهته، وزير

[1] Laurence Aida Ammour. "Evolution de la politique de defense Algerienne". Centre francais de recherche sur le renseignement. Paris, aout 2013. P 2.

*التعامل الحاسم للجيش الجزائري إزاء إعتداء تيقنتورين، رغم أنه كان له مزايا؛ فقد أعطى للإرهابيين رسالة مفادها أن الجيش الجزائري لن يتسامح مع اعتداءات مماثلة، غير أنه من زاوية أخرى توضح أن الجيش الجزائري لا يملك الخبرة في التدخل في عمليات تكتيكية نوعية. فحصيلة الهجوم كانت قاسية أين قتل إلى جانب الإرهابيين، كل الرهائن المحتجزين.

الطاقة والمناجم يوسف يوسفي صرح في ذات السياق قائلا: "سنقوم بمراجعة الأجهزة الأمنية في حقولنا الطاقوية، والجزائر لديها الإمكانيات اللازمة لتأمينها ".[1]

ما يفهم من هذه التصريحات الرسمية؛ هو انشغال الجزائر الجدي بنوع جديد من التهديدات وهو الإرهاب عبر–الوطني، سيما القادم من الساحل والصحراء. هذا التغير في العقيدة الدفاعية الجزائرية، يرجع كذلك لتأثر صناع القرار الجزائريين العسكريين تحديدا، بالخبراء الأمنيين والعسكريين الأمريكيين والأوروبيين، الذين قدموا "توصيات ونصائح" للجزائر تصب في هذا السياق.

المعلم الثاني الذي يميز العقيدة الدفاعية الجزائرية، هو عدم مشاركة الجيش في أي عملية عسكرية خارج إقليم الوطن، وقد مر معنا أن هذا المبدأ منصوص عليه دستوريا. ويجد هذا المبدأ له أنصارا، إذ أن التدخل العسكري في شؤون الدول الأخرى، سيما المجاورة، سيخلق أعداء وهو ما يتناقض مع مبدأ حسن الجوار الذي تؤمن به الجزائر. غير أن معارضيه (مبدأ عدم التدخل العسكري) يرون أنه لم يعد عمليا؛ بالنظر لعولمة التهديدات والمخاطر في الوقت الراهن، سيما ما تعرفه منطقة الساحل وكذا المغرب العربي من مخاطر سيكون لا محالة لها انعكاسات خطيرة على أمن الجزائر. وبما أن الجزائر القوة الوحيدة (تقريبا) في المنطقة التي تمتلك الوسائل والإمكانيات والخبرة العملية لمواجهة هذه التحديات، فعليها الاضطلاع بمهمة مكافحة هذه المخاطر، خاصة الإرهاب عبر الوطني الذي استفحل كثيرا في المنطقة. فضلا عن ذلك، فتخلي الجزائر عن لعب هذا الدور الإقليمي؛ سيفتح المجال واسعا للقوى الكبرى التي ستملأ هذا الفراغ. وتدخل الناتو في ليبيا وفرنسا في مالي.. دليل على ذلك.

تدهور الأوضاع الأمنية في المنطقة المغاربية، مع الثورة التونسية بداية ثم مع الحرب الأهلية في ليبيا، خاصة عقب مقتل الزعيم الليبي "معمر القذافي"، وما انجر عنه من انكشاف خطير للأمن. علاوة على تأزم الأوضاع الأمنية والسياسية في الساحل؛ (الانقلاب على الرئيس في مالي، نشاط القاعدة، تمرد طوارق الأزواد، تعاظم مخاطر الجريمة المنظمة والهجرة غير المنتظمة..) دفعت قادة الجيش الوطني الشعبي، لإيلاء انشغالا بالغا بالجناح الجنوبي للجزائر. وانطلاقا من هذا التصور تغيرت شبكة قراءة التهديد في الجزائر، وذلك بتركيز التواجد العسكري جنوبا.

[1]Laurence aida-ammour. Op.cit. p 3.

تحليل الخطاب العسكري والأمني؛ يوضح هذا التوجه الاستراتيجي. فقد ذكر الفريق "قايد صالح" قائد أركان الجيش الوطني الشعبي، "*سيبقى الجيش الوطني الشعبي، يعمل على تأمين كل أسباب الأمن في البلاد. آخذين في الحسبان تطور أحداث المرحلة العصيبة والحساسة، التي يمر بها حاليا محيطنا الإقليمي، لاسيما في منطقة الساحل الصحراوي*".[1] وعليه زادت بشكل ملحوظ، نفقات الدفاع الوطني والأجهزة الأمنية المختلفة. وكذلك الإجراءات الجديدة التي اتخذها رئيس الجمهورية وزير الدفاع والقائد الأعلى للقوات المسلحة، بترقية ثلاث عمداء إلى رتبة لواء. و12 عقيد إلى رتبة عميد، و60 مقدما من مختلف النواحي العسكرية، إلى رتبة عقيد. حيث سيتم تدعيم الناحيتين العسكريتين الرابعة (ورقلة)، والسادسة (الصحراء) بعميدين؛ لدعم ومساعدة قادة النواحي العسكرية، على مجابهة الأخطار، التي تهدد أمن الجزائر. كما سيشهد سلك الأمن العسكري، حركة جزئية، تشمل تحويل بعض المسؤولين من ناحية إلى أخرى. ونفس الشيء ينطبق على قادة المجموعات الولائية للدرك الوطني.[2]

وفي نفس السياق، فقد ارتفعت ميزانية الدفاع والأمن الجزائرية. فقد صنف تقرير حديث صدر عن المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية؛ الجزائر في المرتبة الثامنة عالميا، من ناحية نسبة نفقات الدفاع والأمن والتسليح، في الميزانية السنوية للدولة. كما كشف تقرير آخر، صادر عن مركز الدراسات الإستراتيجية والأمن بان الجزائر؛ رفعت نفقات أجهزة الأمن خلال العامين 2011–2012 بنسبة 40%. وربط التقرير الأخير الموجود في بلجيكا، الأوضاع الأمنية الخطيرة في منطقة الساحل، والحرب في ليبيا؛ بقرار رفع ميزانية أجهزة الأمن في الجزائر.[3] كما أشار التقرير، إلى أن الرئيس بوتفليقة قرر في شهر مارس 2011 رفع ميزانية الدفاع؛ مباشرة بعد اندلاع القتال في ليبيا. ثم قررت الحكومة ضخ زيادة إضافية، في ميزانية أجهزة الشرطة والدرك والإستعلامات العسكرية بنسبة 40%، لكي تصل ميزانية وزارة الداخلية الإجمالية ستة ملايير دولار. وقد ركزت الحكومة الجزائرية، في قرار زيادة النفقات على عنصرين؛ **الأول:** زيادة الإنفاق على تجنيد آلاف المنتسبين الجدد، إلى أجهزة الأمن لتغطية الحاجات الكبيرة لأجهزة الأمن. و**الثاني:** تجهيز أجهزة الأمن بمعدات حديثة؛ يتم استيرادها من دول غربية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا. وتوقع مركز الدراسات الإستراتيجية للأمن، أن تواصل الجزائر رفع نفقات ميزانيتها الدفاعية والأمنية؛ استجابة للتهديد الثلاثي المفروض على البلاد: 1) الجماعات الإرهابية،

---

[1]. الشروق اليومي. 2012/06/27.

[2]. المرجع نفسه.

[3]. الشروق. 2013/05/15.

2) الوضع الخطير في الساحل، 3) انكشاف أكثر من ألف كلم من الحدود المضطربة، مع الجارة ليبيا. فقد فرض التدهور الأمني على الجزائر رفع ميزانية الدفاع للعامين 2011-2012 إلى 7,04 مليار دولار.[1]

فالإنفلات الأمني في ليبيا؛ دفع الجيش الجزائري إلى إعلان الشريط الحدودي مع ليبيا، منطقة عسكرية. يمنع فيها التنقل أو حركة الأشخاص، إلا بإذن خاص من الوحدات العسكرية، التي التحقت بالمناطق الحدودية، وجاء هذا القرار؛ بناء على تقارير أمنية، تفيد بتسرب كميات ضخمة من الأسلحة، بعد سقوط نظام القذافي، واحتمال دخولها التراب الجزائري. ومنها أسلحة متطورة مثل صواريخ (سام7).• كما قررت وزارة الدفاع الوطني، التركيز على اقتناء معدات عسكرية حديثة؛ لمواجهة الوضع الجديد، الذي أفرزته الحرب الأهلية في ليبيا.[2]

تعديل إستراتيجية الدفاع الوطني الجزائري، جاءت استجابة كذلك؛ لتدهور الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل والصحراء. فالشريط الحدودي مع مالي خاصة منطقة "تينزواطين" الحدودية بولاية تمنراست تعيش حالة قصوى من التأهب الأمني، سيما وأن ذات المنطقة، كانت في كثير من المرات، هدفا لبقايا الجماعات الإرهابية الناشطة بالساحل الإفريقي. حيث تم تعزيز النقاط الحساسة، بمختلف وحدات الجيش الشعبي. وهي إجراءات سبقتها الجزائر بغلق الحدود مباشرة بعد إعلان نبأ الانقلاب على الرئيس المالي "أمادو تومانو توري". إلى جانب تعليق جميع الاتفاقيات الثنائية بين البلدين في الجانب الأمني.

كما شددت قوات الجيش والدرك الوطني في الجنوب إجراءات الرقابة الأمنية، على كافة النقاط الحدودية، والطرق والمسالك التي تستعملها عصابات التهريب والمجموعات الإرهابية الناشطة خاصة على الحدود، مع دول الساحل. وتأتي هذه التدابير؛ بالموازاة مع الشروع في تنفيذ مخطط خاص لتأمين الشريط الحدودي. من خلال استحداث مراكز متقدمة لحرس الحدود بالمناطق الساخنة. وقد أدرجت السلطات قائمة جديدة، من السلع والبضائع المعنية بالحظر، عبر المحاور المضطربة، التي تسيطر على أجزاء

---

[1] المرجع نفسه.

* صواريخ سام 7: هي نظام دفاع جوي صاروخي، محمول على الكتف من نوع أرض-جو. سوفييتي الصنع، قصير المدى يعمل على التوجيه الحراري للصاروخ، يبلغ مداه 3700 م، بإرتفاع يصل إلى 1500 متر، بسرعة 430 متر في الثانية. يزن الرأس الحربي للصاروخ 1،15 كلغ.

[2] الشرق الأوسط. 2011.

واسعة منها ميليشيات مقربة من تنظيم القاعدة في الساحل. فهناك تواجد مكثف للمروحيات والطائرات العسكرية، لتأمين المهمات البرية لوحدات التدخل في محيط المراكز الأمنية المتقدمة، لوحدات حراس الحدود خاصة على مشارف مالي؛ التي تشهد معارك متقطعة بين حركة تحرير الأزواد والحكومة المالية.[1]

2-الجزائر والأمن الحدودي

تقوم سياسة إدارة الحدود الجزائرية على عدة أسس وهي: أولا: مبدأ عدم المساس بالحدود، بمعنى عدم تغيير معالم الحدود الموروثة عن العهد الإستعماري؛ وهو نفس المبدأ المعمول به في القانون الدولي، رغم أن المغرب يشكك دائما في هذا المبدأ، ويدعو إلى إعادة النظر فيه. ثانيا: مبدأ السيادة؛ فالجزائر تمارس سيادتها في فضاءها البري البحري والجوي، طبقا للقوانين الدولية والإتفاقيات الموقعة مع الدول الأخرى. ثالثا: مبدأ حسن الجوار وعدم التدخل؛ وهو مبدأ مقدس في السياسة الخارجية الجزائرية، لدرجة أنه مقرر دستوريا كما ذكرنا (المادة 28). وبمقتضى هذا المبدأ فإن الجزائر ترفض أي تدخل أجنبي سواء في شؤونها أو في الشؤون الداخلية لجيرانها. رابعا: مبدأ ترسيم الحدود وتنمية المناطق الحدودية؛ فمسألة ترسيم الحدود مسألة حيوية بالنسبة للجزائر، التي قامت بتوقيع اتفاقيات مع ستة بلدان مجاورة للجزائر، بما فيها المملكة المغربية. غير أن ما يلاحظ هو غياب التنمية في المناطق الحدودية سواء الشرقية أو الغربية أو الجنوبية،[2] ربما سبب انتعاش ظواهر سلبية تتعلق بالجريمة المنظمة في هذه المناطق، خاصة ظاهرة التهريب.

بات تأمين الحدود رهانا أمنيا جزائريا بامتياز. رغم أنه يشكل معضلة حقيقية بسبب التهاب المناطق المجاورة لها في الجنوب والشرق. وبما أن مسألة تأمين الحدود هي معادلة تقتضي وجود طرفين قادرين على ضبط نفس الحدود، فإنه في ظل غياب الطرف الآخر القادر على المشاركة في تأمين الحدود؛ فالجزائر ستجد نفسها مجبرة على بذل جهد مضاعف، للقيام بهذه العملية الصعبة. وتواجه الجزائر مشاكل حدودية مع جيرانها بشكلين، أحدهما مع المغرب بسبب وجود خلافات حول ترسيمها وآخر مع بقية الجيران بسبب تصدع الدولة، ومن ثم تهالك الأجهزة الأمنية في هذه الدول وفشلها في الإضطلاع بدورها في هذه العملية.

---

[1] الشرق الأوسط. مرجع سابق.

[2] Hocine Labdelaoui. "La gestion des frontiers en Algerie". Consortium euro-Mediterranné pour la recherché appliqué sur les migrations internationals. (CARIM). PP 05-07.

فبخصوص الحدود الغربية للجزائر (أي مع المملكة المغربية)، وفي سبيل مواجهة التهريب والهجرة السرية؛ قامت الجزائر بتعزيز الحدود هناك بوحدات جديدة من حرس الحدود مجهزة بتجهيزات جديدة ومتطورة، تدخل هذه التدابير الجديدة في إطار الإجراءات الوقائية المتخذة لصد شبكات الجريمة المنظمة من الإنتعاش على الحدود الغربية للجزائر.[1]

أما الحدود مع تونس؛ فالحالة مختلفة نسبيا، لأن الدولة التونسية لا تزال قائمة، والأجهزة الأمنية كذلك لم تشهد انهيارا كالذي عرفته ليبيا أو مالي. وتكمن المشكلة في الحدود الجزائرية–التونسية، في انتشار بعض الجماعات الإرهابية في المناطق الجبلية الشرقية للحدود الجزائرية (جبال الشعامبي). هذا الوضع، هو الذي حفز البلدين الجزائر وتونس على رفع درجة تنسيقهما الأمني على الحدود. هذا ما دفع الجزائر تونس وليبيا، للإلتقاء في اجتماع مهم للاتفاق على التنسيق لتأمين الحدود،[2] وذلك في مدينة غدامس الليبية.

III سياسة الجزائر الإفريقية: التطورات والمحددات.

أهمية البعد الإفريقي للجزائر على كافة الصعد: السياسية، الدبلوماسية، الإقتصادية الإستراتيجية والأمنية، ليست جديدة. فالجزائر أدركت أهمية الدائرة الإفريقية لحركتها الجيوسياسية، منذ الثورة التحريرية. أين شكلت القارة؛ قاعدة خلفية لها في سياق التضامن الثوري، الذي ساد بين دولها. فقد لعبت الدول الإفريقية، دورا مهما في الضغط (الدبلوماسي خاصة) على فرنسا؛ لإجبارها على الاعتراف باستقلال الجزائر.

[1] Algerie. 05/11/2014.

[2] عبد النور بن عنتر. "الجزائر ومعضلة تأمين الحدود". العربي الجديد. 2014/08/16.

1-البعد الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية

تجد السياسة الإفريقية للجزائر أساساتها في الجغرافيا والتاريخ. فقد أدرك صناع القرار الجزائريين أهمية الدعم الإفريقي منذ مؤتمر باندونغ 1955.* أين أيدت الدول الإفريقية المطالب الجزائرية الشرعية. فسنوات الستينات والسبعينات؛ -والتي شكلت العصر الذهبي للسياسة الخارجية الجزائرية- تميزت بتكثيف حركتها في القارة الإفريقية على الخصوص. وترجمت هذه التصورات، في النصوص الأساسية للدولة والحزب الجزائريين والتي كان بعضها في غمار الثورة الجزائرية كما أشرنا. فمن خلال تحليل كلا من ميثاق طرابلس، دستور 1963، ودستور 1976؛ يمكن استخلاص عدة أسس حكمت هذه العلاقات لخصها "سليمان الشيخ" في **أولا:** التضامن السياسي في إطار كفاح الدول الإفريقية من أجل التحرر، ومحاربة التمييز العنصري والامبريالية. **ثانيا:** المتغير الأيديولوجي والسياسي كان المحدد الأساسي الذي دفع الجزائر على التركيز على إفريقيا، في سياستها الخارجية.[1]

فرغم أن النصوص الأساسية -المشار إليها أعلاه- وضعت إفريقيا في المرتبة الثالثة بعد المغرب العربي والعالم العربي، لاعتبارات هوياتية أساسا لتأكيد ارتباطها بالدائرتين الأخيرتين، التي يجمعها بها الدين واللغة.. بيد أن الملاحظ أن الحركة الدبلوماسية الجزائرية، كانت نشطة أكثر على الصعيد الإفريقي. ويمكن تفسير ذلك؛ بأن الجزائر كانت مدركة لضيق مجال حركتها عربيا ومغاربيا بسبب هيمنة مصر عبد الناصر على الشؤون العربية فكما يلاحظ بهجت قرني، أن الفكر القومي كان مشرقيا أصلا عبر الفكر الناصري والبعثي في سوريا والعراق. فضلا عن الصراعات العربية-العربية، التي دفعت الجزائر نحو إفريقيا كمجال حركة جيوسياسي مفضل.[2] ثالثا: وظفت الجزائر دورها الريادي في القارة الإفريقية في كثير من الأحيان مطالب اقتصادية؛ خاصة باستكمال دول العالم الثالث لاستقلالها الاقتصادي واستغلال

---

* في مؤتمر باندونغ؛ بالعاصمة الأندونيسية جاكرتا، وأمام المجموعة الأفرو-آسيوية، احتلت القضية الجزائرية أهمية بارزة، أين استطاعت الدبلوماسية الجزائرية أن تجعلها محور مناقشات المؤتمر. حيث أصدر المؤتمر قرارا ينص، على حق الشعب الجزائري والمغربي والتونسي في تقرير المصير. وهنا يتوضح كذلك ثقل الثورة الجزائرية، ودورها ليس في استقلال الجزائر فحسب لكن أيضا شمال إفريقيا وكثير من الدول الإفريقية.

[1]Slimane chikh. "La politique Africaine de l'Algérie". Annuaire de l'Afrique du nord, Vol.17 ,éditions du CNRS, 1979 . pp 3-5.

1 بهجت قرني.مرجع سابق. ص 215.

مواردها بنفسها، وإعادة النظر في النظام الاقتصادي العالمي. والتي لاقت تأييد كل دول العالم الثالث سيما الإفريقية. من هنا تأكد للجزائر الدور الدبلوماسي الإفريقي فقد طبقت قاعدة (دولة–صوت).

تجلى النشاط الدبلوماسي الكثيف للجزائر إفريقيا في الكثير من المسائل. فالجزائر كانت من بين الدول الإفريقية القليلة، التي نفذت القرار الوزاري لمنظمة الوحدة الإفريقية الصادر عام 1965. والقاضي بقطع العلاقات مع لندن، في أعقاب إعلان روديسيا الاستقلال من طرف واحد. كما كانت الجزائر مسرحا للعديد من لقاءات منظمة الوحدة الإفريقية على مستوى القمة أو على المستوى الوزاري، وكذلك المؤتمرات الإفريقية غير الحكومية، مثل المهرجان الثقافي الإفريقي في 1969. كما لعبت الجزائر دورا نشيطا في لجنة التحرير بالمنظمة منذ نشأتها، فضلا عن أنها كانت المقر الرئيسي لعدد كبير من حركات التحرير.[1]

سنة 1975 والتي ميزها انفجار قضية الصحراء الغربية؛ شكلت متغيرا جديدا في سياسة الجزائر نحو إفريقيا. فقد انقسمت الأخيرة بين دول مؤيدة للموقف المغربي، وأخرى مساندة لمطلب الشعب الصحراوي (الموقف الجزائري) في الاستقلال. ففي قمة "فريتاون" 1980، أصبحت الجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية، الدولة الواحدة والخمسين في منظمة الوحدة الإفريقية. وهذا ما سبب انسحاب المملكة المغربية من المنظمة عام 1984. فلم تتمكن الرباط من إحداث اختراق إفريقي فما يزال أكثر من ثلاثين بلدا إفريقيا يدعم المطلب الصحراوي وأهمها –ربما– جنوب إفريقيا.[2]

عقد الثمانينات (عهد الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد 1979–1992). رغم بقاء القضية الصحراوية مركز اهتمام السياسة الخارجية الجزائرية، إلا أن البعد الإفريقي للجزائر قد شهد نوعا من التراجع النسبي في سلم اهتمامات صانع السياسة الخارجية. ويمكن تفسير ذلك بعدة اعتبارات، خاصة بالنسق الدولي عموما والإقليمي المتعلق بإفريقيا وبالجزائر أخيرا. فبفضل الإنفراج الذي شهدته العلاقات بين المعسكرين المتصارعين؛ كثير من مواضيع العلاقات الدولية مثل قضايا التحرر، ومكافحة الإمبريالية.. تراجعت وفقدت أحيانا مضمونها. والجزائر تكيفت مع هذا الأمر فقد لطفت من حدة خطابها بشأن الحوار شمال–جنوب، وعدم الانحياز (التي كانت تمثل جوهر علاقة الجزائر بإفريقيا). فقد قام الرئيس الأسبق بن جديد بأول زيارة رسمية لرئيس جزائري لفرنسا في 1983، وإلى الولايات المتحدة

---

[1] Saïd Haddad. "Entre volontarisme et alignement : quelques réflexions autour de la politique africaine de l'Algérie". Dynamique internationales , No 7, octobre,2012. PP 2-4.

[2] عبد النور بن عنتر. **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**. مرجع سابق ص 82.

الأمريكية عام 1985.[1] التحولات الإقليمية؛ تميزت بتطبيع العلاقات الجزائرية–المغربية، وإرادة الجزائر في بعث مشروع التكامل المغاربي، وسعيها لحل مشكل الصحراء، بشكل ودي مع المملكة، وبالتالي لم يعد الدعم الإفريقي للموقف الجزائري ذا أهمية تذكر. أما بخصوص الجزائر؛ فقد توضح مدى الخلل البنيوي للاقتصاد الريعي الجزائري، وحجم الفشل الذي مني به النموذج الاشتراكي، خاصة بعد الأزمة البترولية، وانهيار أسعار البترول كل هذه التطورات المحلية دفعت الجزائر للإنشغال بأزماتها الداخلية أكثر. وكان هذا على حساب سياستها الخارجية.

فترة التسعينيات عرفت ما يمكن أن نصفه بأفول –تقريبا– الدور الجزائري في إفريقيا. هذه المرحلة شهدت خلالها الجزائر أزمة متعددة الأبعاد، سياسية، إقتصادية، إجتماعية ثم استحالت أمنية، بسبب الحرب الأهلية. تميزت بعزلة شديدة للجزائر على المسرح الدولي، وأضحت الدبلوماسية الجزائرية تعتمد على ما يسميها "سعيد حداد"، الدبلوماسية الدفاعية. أي أن هدفها الرئيسي تحول إلى الدفاع عن النظام الجزائري، وتبييض صورته دوليا. والتي تضررت كثيرا، فقد التصق بالجزائر تهمة إنتاج وتصدير الإرهاب.[2]

هذه الفترة كذلك تميزت بتضخم أهمية البعد المتوسطي للحركة الجيوسياسية للجزائر، والتي تفوقت على البعد الإفريقي. وقد انعكس ذلك في دستور 1996؛ حيث ورد في ديباجته: "إن الجزائر أرض الإسلام، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي وارض عربية، وبلاد متوسطية وإفريقية."[3] نلاحظ أن إفريقيا تراجعت لأول مرة منذ الإستقلال، إلى المرتبة الرابعة بعد المتوسط. وذلك بفضل تطور بناء الإتحاد الأوروبي وتوجهه إلى العناية أكثر بتخومه الجنوبية، وتأطير علاقاته بها عبر مشاريع إستراتيجية طموحة؛ الشراكة الأورو–متوسطية، السياسة الأوروبية للجوار، الإتحاد المتوسطي... بمجموعها جعلت الجزائر تولي أهمية أكبر لبعدها المتوسطي، بغية الخروج من عزلتها الدولية، وكسر الحضر المعنوي الذي ضرب عليها طيلة عقد كامل. وبالتالي أصبحت أوروبا وسيط بين الجزائر وعمقها الإفريقي.

السياسة الإفريقية للجزائر في عهد بوتفليقة

[1] Saïd Haddad. Op cit. pp 2-4.
[2] Ibidem.
[3] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. 1996.

لقد كان الشغل الشاغل للرئيس بوتفليقة منذ توليه رئاسة الجمهورية في الجزائر، (وهو وزير خارجية سابق في عهد بن بلة وبومدين) حشد دعم واعتراف دوليين لاسيما من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، بان الجزائر حليف يمكن الاعتماد عليه في الحرب على الإرهاب وجذب مستثمرين أجانب. فقد أراد إعادة بريق السياسة الخارجية الجزائرية الذي عرفت به في الستينيات والسبعينيات. واستعادت أمجاد الدور الجزائري في عالم الجنوب، وفي إفريقيا تحديدا. فقد استضافت الجزائر القمة السنوية لمنظمة الوحدة الإفريقية (الإتحاد الإفريقي اليوم)، ما جعل منه تلقائيا رئيسا للمنظمة للسنة التالية. وهو أمر ساعد الجزائر على المفاوضة على وقف إطلاق النار خلال الحرب الحدودية بين إثيوبيا وإريتريا. وأصبح بوتفليقة على إثرها أحد المحركين البارزين للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا.[1]

سعي بوتفليقة لإحياء دور الجزائر الريادي في إفريقيا؛ يعزى لعدة أسباب أهمها: أولا: وكما اشرنا رغبة الجزائر في الخروج من القوقعة التي فرضت عليها طيلة عقد التسعينات. ثانيا: مجابهة التطلعات المصرية، المغربية والليبية في القارة، فقد تجسدت هذه التطلعات –مثلا– في مبادرة ليبيا بإنشائها تجمع دول الساحل والصحراء، الذي تعتبر الجزائر الغائب الأكبر فيه. والذي انضمت إليه المغرب (رغم أنها ليست بلدا ساحليا) أساسا لسعيها لتطويق الجزائر إقليميا. ثالثا: بروز إرهاب من نوع جديد في منطقة الساحل والصحراء، كتهديد للأمن الجزائري، والمصالح الغربية على حد سواء. لذلك فالجزائر تسعى جاهدة لإقناع القوى الكبرى سيما الولايات المتحدة؛ بإمكانية لعبها دور مركزي في مكافحة هذه الظاهرة في الساحل. وقد تجلى سعي الجزائر لبعث دور ريادي في القارة الإفريقية، في استحداثها لأول مرة منذ الاستقلال، لمنصب وزاري للشؤون المغاربية والإفريقية. ودورها كذلك في تسوية العديد من النزاعات في القارة كما أسلفنا.

2–المغرب العربي والساحل الإفريقي: منطقة أمن قومي جزائري

صرح الرئيس الراحل "هواري بومدين" "إن المغرب العربي والمنطقة الفاصلة بين القاهرة وداكار تمثل منطقة أمن قومي بالنسبة للجزائر وأنه لا يمكن أن يحصل أي تغيير في هذه المنطقة دون اتفاق مع الجزائر".[2] ويبدو أن هذه المقولة لا تزال حيوية في وقتنا هذا بل ازدادت تأكيدا فالجزائر منذ استقلالها

1رشيد تلمساني. "الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية". مركز كارنيجي للشرق الأوسط . العدد 7، كانون الثاني/ يناير 2008.

2عبد النور بن عنتر. البعد المتوسطي للأمن الجزائري... مرجع سابق. ص 43.

لطالما أكدت أن الدائرة الإفريقية والساحلية الصحراوية بشكل خاص منطقة حيوية في سياستها الخارجية وهذا ما أثبته كلا من إعلان طرابلس والميثاق الوطني الذي ركز على العالم العربي والمغرب العربي ثم إفريقيا بهذا الترتيب غير أنه كما يلاحظ "بهجت قرني" أنه يجب التعامل بحذر شديد مع هذا الترتيب فالحقائق العملية تدل على أن صناع القرار الجزائريين أكثر تركيزا على الدائرة الإفريقية والمغاربية وذلك لإدراكهم أن دورهم محدود في المشرق العربي الذي عرف تبلور القومية العربية عبر الفكر الناصري والبعثي.[1]

وتربط دول الساحل والصحراء مع الجزائر كذلك روابط تاريخية واقتصادية ودينية وسياسية_أمنية في وقتنا الراهن ففضلا عن العلاقات الحضارية والدينية وذلك بإتباع كثير من شعوب الساحل المسلمة خاصة وسط الصحراء للطرق التيجانية والقادرية• التي تحضى باحترام كبير وتجد أصولها في الجزائر عبر الزوايا سيما الزاوية القادرية في "توات" وزاوية عين ماضي و التيجانية وزاوية تلمسان وأخيرا تيماسين التي يتوافد إليها الطلاب من دول الساحل لتلقي تعاليم هذه الطرائق.

في العقود الأولى التي تبعت استقلال الجزائر كانت تعتبر منطقة الساحل والصحراء منطقة نفوذ سياسي_اقتصادي ويتبين ذلك من حجم الكبير _نسبيا_ من الاتفاقيات الثنائية التي وقعتها الجزائر مع دول الساحل والصحراء والبالغ عددها سبع وثلاثين اتفاقية خمسة وعشرون منها في المجال الاقتصادي ورغم عجز الميزان التجاري الجزائري مع هذه البلدان إلا أن الجزائر تستمر في إبرام هذه الاتفاقيات لضمان استمرار الإتصال المباشر مع هذه المنطقة من إفريقيا.

سنوات الأزمة التي عاشتها الجزائر (1991-2000)، أدت إلى تهميش الجزائر دوليا، وانحسار دبلوماسيتها إفريقيا وفي المنطقتين المذكورتين على وجه التحديد. لذلك عمل الرئيس بوتفليقة على إعادة بعث دور الجزائر الإقليمي، واستعادة أمجاد الدبلوماسية الجزائرية وذلك اعتماده على الوساطات في حل المشاكل الأمنية التي تعاني منها القارة الإفريقية. وعقب أحداث سبتمبر 2001 واندلاع "الحرب العالمية

---

[1] بهجت قرني. مرجع سابق. ص 216.

* الطريقة القادرية: هي أحد الطرق السنية الصوفية، التي تنسب إلى عبد القادر الجيلاني (471هـ- 561هـ). وينتشر أتباعها في بلاد الشام والعراق ومصر، وشرق إفريقيا.

على الإرهاب الدولي" أعطت للجزائر، ما يمكن أن نسميه شرعية من الخارج. أين تحولت الجزائر إلى شريك جد مهم لواشنطن في المنطقة.[1]

فالإرهاب الذي وجد في هذه المنطقة ملاذا لنشاطاته فضلا عن تفاقم النزاع في مالي والنيجر بسبب المطالب الانفصالية للطوارق والذي حتم على الجزائر التحرك الدبلوماسي لإدارة النزاع ودرء أي احتمالات لتعرضها لتداعيات هذا النزاع إدراك الجزائر لأهمية الدائرتين المغاربية والساحلية_الصحراوية لأمنها القومي فرض عليها لعب دور ريادي في المبادرات الأمنية الإفريقية سواء في مجلس السلم والأمن في إفريقيا أو الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب...

* * *

في ختام هذا المحور، يمكننا القول أنه وبالرغم من تفطن القادة الجزائريون للتحديات التي تواجه الجزائر في الوقت الراهن، إلا أن استجابتهم لم تكن في المستوى المطلوب. خاصة ما تعلق بالأمن الحدودي. إذ بالرغم من الاعتراف بصعوبة المهمة، إلا أننا نشدد على إلزامية التركيز بالشكل الأعظم على هذه المعظلة. إذ يمكن أن تكون سببا في لا أمن الجزائر في المستقبل القريب، بالنظر لحجم التحديات التي تواجهها حدودنا، من انتشار للإرهاب، والجريمة المنظمة (التهريب خاصة)، والهجرة غير النظامية.. لذلك تبقى الإجراءات المتخذة من طرف الجزائر، غير كافية.

رغم توجه الجزائر إفريقيا منذ نهاية التسعينات، وتحديدا مع مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وتفضيلها كفضاء للحركة الدبلوماسية الجزائرية، وما جنته الجزائر من نتائج إيجابية، إلا أن هذه المزايا بقيت محصورة في الصعيد الدبلوماسي فحسب. أما على الصعد الأخرى خاصة الإقتصادي، فالجزائر لم تستفد شيئا يذكر، بل بالعكس فهي تخسر بسبب التزاماتها الأمنية مع الكثير من بلدان إفريقيا الساحلية تحديدا. فالمطلوب من الجزائر، استغلال سمعتها الطيبة إفريقيا، كدولة "محبة للسلام"، في تطوير علاقات اقتصادية مع البلدان الإفريقية، وعدم الاقتصار على الجوانب الأمنية بشكل حصري.

[1] Laurence aida ammour. "L'algerie et les crise regionales: entre velleites hegemoniques et repli sur soi." Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité, Bruxelles. P 1.

المحور الثاني: التحولات السياسية والمخاطر الأمنية في المغرب العربي وانعكاساتها على الأمن الجزائري

في هذا المحور؛ سنتناول فيه بالتحليل والنقد، التهديدات الأمنية والتحولات السياسية في المغرب العربي؛ فعلاقاتنا متوترة مع الجارة المملكة المغربية، بسبب العديد من الملفات التي لا تزال عالقة بين البلدين، وتثير مشاكل بينهما من حين إلى آخر، وتأتي على رأس هذه الملفات؛ قضية الصحراء الغربية، ومشكل الحدود البرية بين البلدين، التي مازالت مغلقة إلى يومنا هذه، وسباق التسلح الذي ينشأ بين البلدين الجارين بين حين وآخر.

وهذه العلاقات المتوترة؛ كانت عاملا "مدمرا" أمام قيام علاقات طبيعية بين البلدين، كما كانت كابحا أمام أي تطور طبيعي للتجربة التكاملية المغاربية.. فضلا عن علاقاتنا المتوترة مع المغرب؛ فإن ما حدث في ليبيا، رغم الاختلافات حول تسميتها "ثورة" أم "حربا أهلية"، إلا أن ما أفرزته من أزمات عانت منها ليبيا، كانت لها انعكاسات خطيرة على أمن الجزائر الإقليمي وحتى المحلي. التهديدات التي انعكست على الأمن الجزائري جراء الأزمة الليبية، جاءت خاصة عبر الحدود البرية فبسبب تهالك الجهاز الأمني الليبي بعد "الثورة"، أصبحت حدودنا البرية مع ليبيا منكشفة بشكل خطير، فقد باتت نفوذة لكميات ضخمة من الأسلحة وحتى الإرهابيين. وإدراكا منها لهذا الوضع؛ انخرطت الدبلوماسية الجزائرية في مسار طويل ومضني يروم المساهمة في حل الأزمة، والتقريب بين الفرقاء الليبيين، ودرء أي تدخل أجنبي. تونس من جهتها باتت تعرف انكشافا أمنيا خطيرا خاصة مع انتشار الإرهاب على أرضها، وعلى الحدود الشرقية مع الجزائر والتي صارت بدورها تثير متاعب أمنية للجزائر.

I توتر العلاقات الجزائرية-المغربية

ظل التوتر يطبع العلاقات الجزائرية المغربية منذ استقلال البلدين. ويبدو أن النزاع في الصحراء الغربية هو سبب استمرار هذا التوتر. لاسيما إذا علمنا إن طبيعة النزاع هو لعبة صفرية بين المملكة وجبهة البوليساريو. ويحدد التوتر بين الجزائر والرباط المشهد الاستراتيجي عموما في منطقة المغرب العربي. فهو العائق الأساسي أمام عملية بناء اتحاد مغاربي. وكذلك دور القوى الكبرى في المنطقة التي تدرك هذا المتغير (التنافس الجزائري المغربي) في سياساتها تجاه المغرب العربي. خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا. وما زاد من حدة هذا التوتر هو نشوء سباق تسلح حاد بين البلدين فيسارع المغرب عادة لشجب واستنكار أي صفقة تسلح تبرمها الجزائر وكأن الأخيرة بصدد شن حرب عليها؟

ضمن هذا الإطار نسعى لتحليل طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية استراتيجيا، خصوصا النزاع حول قضية الصحراء الغربية، والذي تشكل الجزائر ضلعا أساسيا فيه رغم أنها ليست طرفا في النزاع. وأيضا مغزى صفقات التسلح التي يعقدها البلدين ودورها في تأجيج التوتر بينهما.

1-تطور العلاقات الجزائرية-المغربية من التضامن الثوري إلى العداء الأيديولوجي والإستراتيجي

في حقبة الاستعمار الفرنسي المشترك لبلدان المغرب العربي الثلاث (الجزائر، المغرب وتونس)، بدا أن هناك تقارب بين الشعوب القابعة تحت الاحتلال، وفي نضالها من أجل التحرر. وتصورها لضرورة الوحدة بينها لما تتقاسمه من مقومات الوحدة كالدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك..وعليه ظهرت تيارات سياسية في الجزائر خصوصا، لها أبعادا مغاربية، وداعية إلى الوحدة، قبل الاستقلال حتى.

فيرجع الكثير من المؤرخين والمختصين في شؤون المغرب العربي، الجذور التاريخية لفكرة وحدة المغرب العربي إلى بداية القرن الحالي. فامتدادا لفكرة النهضة التي نشأت في المشرق العربي، ونتيجة للثورات المختلفة التي ظهرت في أنحاء مختلفة من العالم، برزت حركات تحررية متجانسة الأهداف في منطقة المغرب العربي. بحيث نشأت في البداية، حركة الشباب التونسي في سنة 1907. ثم حركة الشباب الجزائري سنة 1914. وأخيرا حركة الشباب المغربي في سنة 1919. فرغم محدودية مطالب ونشاط هذه الحركات ورغم افتقارها للدعم القاعدي الواسع، فإنها تمكنت من ضمان أدنى حدود التنسيق والتعاون فيما بينها. وهكذا تكونت لجنة من أجل استقلال الجزائر وتونس في سنة 1916. التي دعت ولأول مرة إلى ضرورة إنشاء جمهورية بشمال إفريقيا.[1]

أما المرحلة الثانية من مراحل العمل الوحدوي المغاربي فقد اتسمت بظهور حركات التحرير الوطني على شكل أحزاب قائمة على أساس النزعة القطرية الضيقة تارة، وتارة أخرى على أساس النظرة الشاملة والتصور الوحدوي للمغرب العربي. ففي سنة 1920 تم إنشاء الحزب الدستوري التونسي ثم في

1 حسين بوقارة. السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي مع التركيز على قضية الصحراء الغربية. مجلة العلوم السياسية. (كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر) ص 65.

سنة 1926 تأسس نجم شمال إفريقيا، الذي رغم سيطرة العنصر الجزائري على عضويته إلا أن مطالبه كانت تتعدى حدود القطر الواحد. بحيث طالب باستقلال كل شمال إفريقيا.[1]

وأثناء حرب التحرير الجزائرية، قدمت تونس والمغرب مساعدات قيمة للثوار الجزائريين. فكانت بمثابة قواعد خلفية لها. لدرجة إقدام الاستعمار الفرنسي، على نصب خطي "شال وموريس" لعزل الثورة الجزائرية، على جبهتيها الشرقية والغربية. لكن فترة الاستقلال أتت مخالفة لكل التصورات بشأن العلاقات بين الدول المغاربية. فبمجرد توقيع الحكومة المؤقتة، لاتفاقيات "ايفيان" والتي بموجبها نالت الجزائر استقلالها، في 05 جويلية 1962. حتى سارع النظام المغربي بإبداء مطالب ترابية "خرافية". ورفضه الحدود الجغرافية الموروثة، عن الاستعمار. والتي بموجبها أصر على أن، مناطق في الجنوب الغربي الجزائري هي أراض مغربية في إطار طموح الملك آنذاك، لبناء "المملكة المغربية الكبرى". والتي تضم أيضا كل التراب الموريتاني، وأجزاء من مالي والسنغال.

وفي ظل خروج الجزائر من حرب تحريرية كبرى دامت سبع سنوات ونصف، راح ضحيتها أكثر من 15% من سكان الجزائر آنذاك. وبجيش ضعيف، مشكل من مجموعات من شتى فئات الشعب الجزائري. أقدم المغرب على خطوة مفاجئة وغير منتظرة، وقام بغزو" تندوف" وبعض المناطق في جنوب وغرب الجزائر. وعليه اندلعت حرب الحدود بين شقيقي الأمس سنة 1963. وشكلت هذه الحادثة، نقطة بداية العداء بين المغرب والجزائر.

وزاد هذا التباعد بين البلدين، إبان الحرب الباردة. إثر تبني كل دولة، خيارات إستراتيجية واقتصادية وسياسية، تختلف عن الأخرى. فالجزائر، تبنت الخيار الاشتراكي أيديولوجيا واقتصاديا، والتقارب مع الاتحاد السوفييتي استراتيجيا. وعلى العكس من ذلك، عملت المغرب على التقرب من الغرب والمعسكر الرأسمالي في خياراتها الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية، وإنشاء علاقات إستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

فمن بين الأسباب الدولية لحرب الحدود في نظر البعض، سنة 1963، هي صراع القوى العظمى الأيديولوجي. والذي انعكس على دول المغرب العربي. التي انقسمت بدورها، بين دول معتدلة موالية للمعسكر الغربي. وأخرى تقدمية حليفة للإتحاد السوفييتي سابقا.[1]

---

[1] المرجع نفسه.

لكن بالرغم من نهاية الحرب الباردة واندثار الصراع بين المعسكرين. إلا أن البلدين ظلا يديران علاقتهما وفق منطق الحرب الباردة.[2] فسنوات التسعينيات، ظلت النخب الحاكمة في الجزائر تتهم النظام المغربي بدعم الإرهاب وجماعات التطرف والعنف "المتسترة بالدين" الناشطة في الجزائر.• مثلما تتهم المغرب، الجزائر بدعم جبهة البوليساريو التي تعتبرها حركة تمرد وليست حركة تحرير.

فمع بداية عقد التسعينات، ودخول الجزائر في دوامة عنف مسلح. اتخذت المغرب موقفا سلبيا تجاه الجزائر، بشنها حملات إعلامية مغرضة. ولكن كان أخطر هذه المواقف هو فرض تأشيرة على الجزائريين، لدخول المغرب. وهذا ما أثار حفيظة صناع القرار الجزائريين، فردوا بالمثل وزادوا عليها بغلق الحدود البرية التي ظلت على حالها إلى يومنا هذا. وهو ما أعاق اتحاد الدول المغاربية من المضي قدما.

ففي هذا السياق، يرى الباحث المجري "لاسزولي ناغي" في تحليله التاريخي لعلاقة الجزائر بجوارها المغاربي، أن التطورات السياسية، لاسيما في الخمسينات، ومع حرب التحرير الجزائرية، واختلاف تجارب البلدان المغاربية، جعلت النخب الحاكمة تسلك بعد الاستقلال، نهجا مغايرا حيال موضوع البناء المغاربي. نتيجة سياسات محلية لبناء الدولة–الأمة. بعيدا عن أي استراتيجيات فعلية لإنشاء كيان مغاربي.

وهناك متغيرين رئيسيين يحددان طبيعة العلاقات الجزائرية–المغربية المتوترة على الدوام، وهما مشكلة الصحراء الغربية، وسباقات التسلح التي تنشأ بين البلدين من حين لآخر التي تزيد "الطين بلة" وتحدث أزمات المنطقة المغاربية برمتها في غنى عنها.

2- قضية الصحراء الغربية المشكلة المزمنة

ترجع الأصول الأولى للنزاع في الصحراء الغربية، في شكله الحالي إلى بداية السبعينات عندما قررت إسبانيا نتيجة لضغوط داخلية وخارجية إنهاء احتلالها لإقليمي "الساقية الحمراء ووادي الذهب".

---

[1] حسين بوقارة. مرجع سابق.

[2] Khadidja Mohcen Finan. « Le règlement du conflit du sahara occidental », Politiques africaines, n° 76, Decembre, 1999. P 97.
*www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/**pdf**/FD001468.**pdf***

* لطالما اتهم النظام الجزائري المخابرات المغربية بدعمها للجماعات الإرهابية المسلحة في الجزائر. فتؤكد الجزائر أن التراب المغربي كان أثناء الأزمة الجزائرية، منطلقا لهذه الجماعات الإرهابية لقيامها بعمليات ضد المصالح الجزائرية. وأن كل الأسلحة التي استعملها الإرهابيون كانت تأتي من أوروبا عبر التراب المغربي.

المعروفة حاليا بالصحراء الغربية. لكن بمجرد خروج إسبانيا من الأخيرة حتى طفا إلى السطح، خلافات بين الجزائر والمغرب، حول مستقبل الإقليم.[1] فقد أكدت الجزائر مرارا أنه ليس لديها مطالب ترابية في الإقليم. في حين أن المغرب اعتبره قطعة من ترابه.

وبهذا فقد اندلع نزاع مسلح بين المغرب وجبهة الوليزاريو•، التي تشكلت من أجل تحرير أراضيها. قبل بعده طرفي النزاع على وضع المسألة بيد هيئة الأمم المتحدة في نهاية الثمانينات، خاصة بعدما تكبدت المملكة المغربية خسائر معتبرة، جراء الحرب. وقدمت هيئة الأمم المتحدة عدة خطط للتسوية السلمية، لكنها باءت بالفشل، ويرجع سبب فشل الخطط الأممية عموما إلى عدة أسباب أولا: صعوبة عملية الاستفتاء، والتي تعود أساسا إلى رفض النظام المغربي لإحصائيات إسبانيا لعام 1974، وأيضا بسبب رفضه تنفيذ لوائح الأممية. ثانيا: قيام المغرب بعمليات عسكرية، لخرق وقف إطلاق النار المتكررة، التي بلغت 102 حالة. وهناك أسباب أخرى من جانب المنظمة الأممية التي ساهمت في عدم الإسراع في تنفيذ هذا المشروع (الإستفتاء).[2]

لكل هذه الأسباب وغيرها، جعلت المساعي الأممية للتسوية تبوء بالفشل. هذا دونما نسيان مواقف القوى الكبرى الضالعة في النزاع، خاصة فرنسا والولايات المتحدة؛ التي تؤيد تصور المغرب بشأن الحل الثالث. فواشنطن تريد جعل القضية مسألة إقليمية، تشارك الجزائر في الحل. ويرجع الباحث بن عنتر عبد النور هذا الموقف إلى عدة أسباب؛ أولا: إذا قبلت الجزائر بالحوار السياسي المباشر مع المغرب؛ فيعني هذا أنها تقر صراحة بأن نزاع الصحراء الغربية هو حقا نزاع بينها وبين المغرب، وهو ما يتوافق مع المقولة المغربية. ثانيا: الحوار الثنائي المباشر؛ يعني سحب القضية من يد هيئة الأمم المتحدة، وبالتالي تحييد كل القرارات الأممية، وإسقاط حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، وذلك بإخراج النزاع من دائرة تصفية الاستعمار، واختزاله في خلاف ثنائي، وبالتالي إسقاط كل الحجج الجزائرية بخصوص التمسك بالشرعية الدولية. ثالثا: أن دول مجلس الأمن يئست من أمل إيجاد حل للنزاع وبالتالي

---

[1] حسين بوقارة. مرجع سابق. ص 5.

* تشكلت جبهة البوليساريو في 10 ماي 1973، بالزويرات بموريتانيا، بهدف وضع حد لإحتلال الصحراء الغربية من طرف الإسبان. تمت مواجهتها بعد جلاء القوات الإسبانية من طرف المغرب وموريتانيا. أين أعلن فيما بعد قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

2 إسماعيل معراف. **الصحراء الغربية في الأمم المتحدة... وحديث عن الشرعية الدولية؟** دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010. ص 178.

رغبتها في الانسحاب منه، لكن ليس بشكل مباشر لأن هذا سيضر بمصداقية المنظمة، وقد يكون ضوء أخضر لتجدد الحرب بين المغرب والبوليزاريو، وبالتالي تريد من الجزائر أن تقوم بهذه المهمة بدلا عنها.[1] لكن يبقى السبب الأساسي –حسب خديجة محسن فينان–؛ هو تعنت المغرب ورفضه الحوار المباشر مع الطرف المعني الأساسي، أي جبهة البوليزاريو وسعيه لتوريط الجزائر في هذا الحوار.[2]

ومن هنا ظهرت بوادر الخلاف بين الجزائر والمملكة حول قضية الصحراء الغربية. فالموقف الجزائري اتخذ بعدا أيديولوجيا، بحكم مرور الجزائر بنفس التجربة "الإستعمار". لذلك عملت على دعم الشعب الصحراوي، في كفاحه من أجل تقرير المصير فالجزائر تنظر إلى المشكلة بصفتها قضية تصفية استعمار. وينطلق موقفها هذا، من صميم المبادئ التي قامت عليها الدولة الجزائرية فقد نصت المادة 27 من الدستور الجزائري لسنة 1996، "الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير. وضد كل تمييز عنصري". مع ضرورة التأكيد على أن الموقف الجزائري، يتوافق مع التصور الأممي للتسوية. فكل قرارات ولوائح الأمم المتحدة، تؤكد ضرورة تنظيم استفتاء نزيه، يمكن الشعب الصحراوي من تقرير مصيره بحرية.

في حين أن الموقف المغربي يقع على النقيض تماما من الموقفين الجزائري والأممي. فهو يرى أن الإقليم الصحراوي جزء لا يتجزأ من ترابه. فهو قضية وطنية مغربية داخلية، لا يمكن تصور حلها (حسب المغاربة) إلا في إطار حكم ذاتي موسع لا مركزي للإقليم. مع بقائه تحت السيادة المغربية "الحل الثالث".* في ظل هذا التناقض في المواقف بين الجزائر والمغرب، حول قضية الصحراء الغربية، التي شكلت الصخرة التي تحطمت عليها كل محاولات الوفاق والتقارب بين البلدين الشقيقين. ولكن أيضا أمام المضي قدما في بناء الاتحاد المغاربي الذي يعاني من غيبوبة مزمنة.

ولهذا السبب، تعمل دولا أعضاء في إتحاد المغرب العربي، على الضغط على الطرفين، لإبداء مرونة في اتجاه إيجاد صيغ توافقية بين الطرفين، لتسوية القضية العالقة. ويبدو أن كلا من تونس وليبيا،

---

[1] عبد النور بن عنتر. البعد المتوسطي للأمن الجزائري... مرجع سابق. ص ص 84-85.

2 خديجة محسن فينان. "النزاعات الإقليمية: الصحراء الغربية نموذجا". ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة. مركز الجزيرة للدراسات، 17-12 فراير، 2013.

* بموجب هذا الحل (الثالث)، تمنح الصحراء الغربية حكما ذاتيا، أين تجرى إنتخابات من أجل اختيار سلطة تنفيذية وبرلمان من طرف الشعب الصحراوي، يحظى بصلاحيات واسعة، مثل إقرار الميزانية، حفظ النظام، وتنظيم العديد من الأنشطة مثل الصيد البحري التجارة الخارجية..

لديهما مصالح في دفع الاتحاد المغاربي إلى الأمام، لأنه يفترض أن يكون تكتلا اقتصاديا من شأنه دفع مفاوضات 5+5 والاستفادة من اتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

لا جدال في كون القضية الصحراوية، جد معقدة وصعبة الحل. لكن ما زاد في تعقيدها، غياب الإرادة السياسية، لدى النخب الحاكمة في كل من المملكة المغربية والجزائر. فكل منها توظف القضية الصحراوية لأغراض داخلية تتعلق ببناء الشرعية الوطنية. وفي هذا السياق يرى الكاتب الجزائري "هواري عدي" أن حرب الحدود سنة 1963 والنزاع حول قضية الصحراء الغربية، هو رهان بقاء بالنسبة لكلا نظامي الحكم الجزائري والمغربي.[1] وهو ما يفسر التنافس بين النخب الحاكمة فالعاهل المغربي الحسن الثاني، ربط فقدانه للصحراء الغربية بتصدع عرشه. وبالنسبة للجزائر، فإن المزايدات الوطنية لدى النخب الحاكمة (المؤسسة العسكرية)، بخصوص علاقتنا مع المغرب الشقيق هي عنصر مهم لاستمرار حكمهم.[2]

وفي دراسة قام بها الباحث "لويس مارتينز" لصالح مركز الدراسات والأبحاث الدولية بفرنسا، توصل إلى أن النزاع في الصحراء الغربية. هو أهم عامل في إعاقة بناء إتحاد الدول المغاربية. ويترجم عدم قدرة كل من الجزائر والرباط على الخروج من حالة انعدام الثقة، وأحيانا "العداء"، منذ حرب الرمال 1963. والذي تستغله سلطات كلا البلدين لكسب المشاعر الوطنية لدى الشعبين. كما تمنح لنظامي البلدين الفرصة لتغطية فشلها التنموي، والإصلاحي متسترة بغطاء وطني. فتخفي تسلطها، وعجزها الديمقراطي وانتهاكات حقوق الإنسان والفساد وتمركز الثروة وغياب الحريات.. وذلك بتوظيف الأدوات الإعلامية لتمرير خطاباتهم وأحكام مسبقة ضد بعضها البعض.[3]

فدعم الجزائر لجبهة البوليزاريو، وتقديمها للجبهة ملاذا رمزيا يقع في مدينة تندوف، وبتوفيرها وسائل لشن حرب ضد المغرب؛ أظهرت الجزائر وكأنها تسلط الضوء على التزامها بحماية ثورتها، وعلى إدانة كل ما من شأنه أن يهدد هذه الثورة. وتضع الجزائر نفسها في موقف دفاعي، يسعى إلى حمايتها الذاتية، مما تعتبره سببا في زعزعة استقرار نظامها، وامكانية اقتطاع النظام الملكي المغربي لجزء من

---

[1] L'ahouari addi. « Introuvable réconciliation entre Alger et Rabat. » le monde diplomatique, décembre 1999. P 2.

[2] خديجة محسن فينان. مرجع سابق.

[3] Luis Martinez." L'algerie, l'union du maghreb arabe et l'integration regionale". EUROMESCO, N° 59, octobre 2006. PP 24-25.

أراضيها. وقد وظف النظام الجزائري إدارته لهذا الصراع، في تسيير التوازنات الدقيقة جدا بين مؤيدي ومعارضي الإصلاح الاقتصادي والانفتاح السياسي داخل مؤسسة الجيش والأمن العسكري..[1]

كما أن الصراع، ظل وسيلة مثلى لكي يعزز العرش من شرعيته، ويدفع بالشعب إلى الالتفاف حوله بعد الأزمات التي عرفها المغرب في سبعينيات القرن الماضي، والتي تميزت بأعمال شغب واضطرابات عمالية وطلابية وبمحاولتين انقلابيتين استهدفتا الملك الحسن الثاني، الذي نجح في فك عزلة النظام الملكي، وفي جعل قضية الصحراء الغربية قضية وطنية، تسمح له باستئناف الحوار السياسي مع المعارضة اليسارية التي كانت قد توقفت منذ 1965. كما ساعد هذا الصراع الملك الحسن الثاني، أن يدفع بالمؤسسة العسكرية بعيدا عن مراكز القرار السياسي، الذي عبر أكثر من مرة عن رغبة في الإستيلاء على السلطة. وبدلا من التعامل مع الصراع في الصحراء الغربية على أنه مشكلة إضافية تولدت في وقت صعب، فقد جير الحسن الثاني هذا الصراع لصالحه، وتمكن من تحقيق مصالحه مع معارضيه، الذين سينزعون عن التشكيك في النظام الملكي مقابل مشاركتهم المحدودة جدا في تسيير بعض المؤسسات.[2]

3- "سباق التسلح"

صفقات التسلح التي تبرمها كل من الجزائر والمغرب هي الأخرى احد أسباب التوتر بين البلدين. إلى حد تعبير البعض بنشوء سباق تسلح بينهما. ويشكل النزاع حول تسوية ملف الصحراء الغربية، احد أسباب هذا السباق. ولكن أيضا وراء تحول العقائد العسكرية للبلدين وسياساتهما الدفاعية.

فمع تفاقم الصراع مع المغرب حول قضية الصحراء الغربية، منذ منتصف السبعينات، والذي أثار من جديد الذكريات المريرة للصراع العسكري بين البلدين، في 1963. في الوقت الذي لا يزال فيه الجيش الجزائري ضعيفا. تغير نمط تشكيل القوات المسلحة الجزائرية. إذ تمركزت ستة مناطق عسكرية عند منطقة تندوف، قرب الحدود مع المغرب. والتي تم الإعلان عنها لأول مرة في يناير 1976. وعليه زادت

---

[1] خديجة محسن فينان. مرجع سابق.

[2] المرجع نفسه.

النفقات العسكرية من 285 مليون دولار عام 1975. إلى 856،8 مليون دولار عام 1982. أي بزيادة 400 % مقارنة بزيادة بنحو 40 % بين عامي 1965 إلى 1973. من 484 مليون إلى 611 مليون دينار جزائري.[1]

أما بالنسبة لمشتريات السلاح، فإن معهد أبحاث السلام الدولي بستوكهولم يكشف لنا أن هناك خمس عشر اتفاقية فيما بين عامي 1976-1989. مقابل خمس اتفاقيات، فقط تم توقيعها بهذا الخصوص. في الفترة ما بين عامي 1970 و1975.[2] وتجدر الإشارة أن عقود التسلح الجزائري، ليست بسبب نزاع الصحراء الغربية وتوتر العلاقات مع الرباط فحسب رغم أنه عامل حاسم. إلا أن هناك اعتبارات أخرى تقع خارج هدف الدراسة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، رغبة الجزائر في تحديث قواتها المسلحة، وتقوية دفاعها الوطني. وهذا أمر طبيعي.

غير الصفقات التي أبرمتها الجزائر منذ سنة 2000، هي ما أثار حفيظة المغرب. وأحدثت زوبعة كبيرة لديها. حيث أرجع صناع القرار لديها، وكذلك الأوساط الإعلامية وحتى التحليلات الأكاديمية، أن ذلك يستهدفها ويهدد أمنها. وهذا ما دفعها بدورها إلى التسلح وبشدة. وهو ما أشعل هذا السباق. فقد كشف تقرير صدر مؤخرا، عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية (واشنطن). أن الإنفاق العسكري للبلدين، أخذ يتضاعف في السنوات الأخيرة. حتى أضحى يشكل -كما ورد في التقرير- القسط الأكبر من الميزانية العامة. تصل بالنسبة لكل منهما إلى أكثر من 15% كما تفوق 5% من الناتج الإجمالي الداخلي لهما.

كما أورد المعهد العالمي للبحث من أجل السلام (بستوكهولم)، تقريرا مفصلا عن تسابق البلدين المغاربيين نحو التسلح، خلال عام 2008. منتهيا إلى تسطير مجموعة من الملاحظات المقلقة. فالمغرب رغم وضعيته الاقتصادية كمستورد للنفط، والذي تصاعد سعره خلال عام 2008، احتل المرتبة الخامسة بين كل الدول العربية من حيث الميزانية العسكرية. وذلك بإنفاقه حوالي 3،5 مليار دولار أي 16% من ميزانية الدولة العامة؟. بينما الجزائر التي كانت تحتل المرتبة الثالثة من بين الدول العربية، من حيث

---

[1] بهجت قرني. مرجع سابق. ص 179.

[2] المرجع نفسه.

الإنفاق العسكري، بمبلغ 2،4 مليار دولار عام 2007. صارت في المرتبة الثانية عام 2008، بمبلغ 4،5 ثم 6,25 مليار دولار عام 2009.[1]

ومن دواعي عقد صفقات الأسلحة الأخيرة مع روسيا تحديدا، والمقدرة ب3،5 مليار دولار في حين أن ديونها، كانت تتجاوز 4،7 مليار دولار، وكانت الجزائر مستعدة لتغطية هذه الديون بالبضاعة الجزائرية، ولكن شروط باريس منعت هذه الإمكانية. لذلك اتفق الطرفان (الجزائر وروسيا)، على تغطية تلك الديون باستيراد الأسلحة. وعموما يمكن حصر عوامل إقدام الجزائر على هذه العقود للاعتبارات التالية:

– تحسن مداخيل الجزائر النفطية، (الطفرة الكبيرة التي عرفتها أسعار النفط في السنوات الأخيرة). –الهدوء النسبي الذي عم الجبهة الداخلية، بفضل الوئام المدني، ثم المصالحة الوطنية، واستسلام آلاف الإرهابيين ووضعهم السلاح. – ترقية الضباط الشبان، إلى مناصب عليا قيادية حساسة. والذين عملوا على السعي لزيادة حجم واردات الجزائر العسكرية من روسيا.[2]

فضلا عن أن اقتناء هذه الأسلحة، كان لأسباب داخلية في الأصل. وهو مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. التي تعتمد حرب العصابات. فقد عمدت الجزائر إلى اقتناء سيارات مدرعة خفيفة، أجهزة تعمل بالأشعة ما تحت الحمراء لاستخدامها ليلا..لمواجهة العصابات الإرهابية، ومعدات أخرى زودت بها قواتها البرية، وبالتحديد الوحدات المتخصصة في مكافحة الإرهاب. فقد اغتنمت الجزائر فرصة ارتفاع أسعار النفط وتحسن الوضع الأمني الداخلي، لتحديث قواتها الجوية، بشراء أسلحة جديدة متوجهة نحو روسيا والصين وإفريقيا الجنوبية.. بعد رفض الدول الغربية بيعها أسلحة قبل أن ترفع عنها مؤخرا الحضر تدريجيا، في خضم تداعيات أحداث 11 سبتمبر. بالإضافة إلى إبرامها منذ عدة سنوات عقود تسلح مع قطر لشراء أسلحة بريطانية. ومع روسيا لاقتناء طائرات حربية من طراز "ميغ وسوخوي–24. ولتحديث بعض عتادها السوفييتي الصنع. وعقودا أخرى مع الصين وإفريقيا الجنوبية، وجمهورية التشيك..في إطار سياسة الجزائر لتنويع مصادر استيراد الأسلحة.

من جانبه المغرب، وفي ظل نقص الموارد المالية لديه، يميل إلى عقد صفقات ميسرة، أو عبر مساعدات أجنبية من دول الخليج، على وجه الخصوص. في شكل هبات وهدايا. (الإمارات العربية

[1] Maroc Hebdo. 07/06/2009.

[2] صحيفة هيسبرس المغربية. 2009/03.

المتحدة، السعودية..). غير أن الخبرة التاريخية دلت أن اعتماد أي بلد على الهبات الأجنبية، من شأنه أن يرهن خيارات ذلك البلد السياسية والإستراتيجية للدول المانحة. كما أن اعتماد المغرب على صفقات ميسرة في اقتناء معداته الحربية لا تمكنه من الحصول على آخر جيل من السلاح، الشيء الذي من شأنه أن يخلق اختلال التوازن بينه وبين الجزائر. وبذلك ستظل انطلاقته التنموية مرهونة لمدة قد تطول بانعكاسات السباق نحو التسلح.[1]

فمنذ سنوات يتحصل المغرب على المزيد من الأسلحة. وكان من بين أكبر المستفيدين من برنامج تصدير الفائض من الأسلحة. (طائرات حربية، دبابات، معدات مختلفة..) الأمريكية. خلال النصف الأول من التسعينات. والذي خصص أساسا لحلفاء أمريكا خارج إطار الحلف الأطلسي. الذي بيعت لهم أسلحة بأسعار منخفضة. كما تستفيد أيضا من برنامج مماثل باشر البنتاغون العمل به، منذ منتصف التسعينيات. في إطار هذه البرامج المختلفة تحصل المغرب على (أسلحة خفيفة، دبابات، طائرات هجوم)، في مطلع التسعينيات. ويسمح هذا البرنامج الأخير لحلفاء أمريكا من تحديث قواتهم الدفاعية.[2]

والحقيقة أن الإستعمار الفرنسي، خلف الكثير من الضباط المغاربة الذين شاركوا في الحرب العالمية الثانية، والحرب الفيتنامية. هؤلاء ساهموا في إحداث جيش ملكي حديث، كما أن الجيش المغربي شارك في العديد من النزاعات الإقليمية باسم الأمم المتحدة. في (الكونغو، كوسوفو، الصومال، الشرق الأوسط، ساحل العاج..). فخبرته معترف بها دوليا، فضلا عن أن الحرب مع جبهة البوليساريو مكنته من مراجعة إستراتيجيته الدفاعية. سواء على مستوى التكوين أو التكتيك.

4- مشكل الحدود بين الجزائر والمغرب

يعتبر غلق الحدود البرية بين الجزائر والمملكة المغربية* منذ 1994 إلى يومنا هذا؛ أقصى مراحل التنازع بين البلدين. ويرجع سبب هذا الأمر (غلق الحدود)، إلى أسباب عديدة. السبب المباشر؛ إلى فترة التسعينات وأثناء الحرب الأهلية المروعة التي شهدتها الجزائر، بعد استفحال الظاهرة الإرهابية

---

[1]. موقع الجزيرة نت. 2009/03/04.

[2]. عبد النور بن عنتر. البعد المتوسطي للأمن الجزائري... مرجع سابق. ص ص 166-169.

* السبب المباشر في غلق الحدود الجزائرية-المغربية كان تفجير حصل في فندق سياحي بمدينة مراكش. اتهمت السلطات المغربية جزائريين بالتسبب فيها. إلا أن الدلائل لاتزال إلى حد الآن لا تدين الجزائريين بهذه الأعمال الإرهابية.

بالداخل، فقد مست شرارات منها بعض دول الجوار، فقد حدثت تفجيرات إرهابية في المغرب، وأثبتت التحقيقات أن مرتكبيها من أصول جزائرية، فقامت المملكة بتشديد الرقابة على دخول الجزائريين الأراضي المغربية. ثم اتخذت بعدها قرارات "متطرفة" بهذا الشأن، وصلت حد فرض التأشيرة على الجزائريين ليس الموجودين في الجزائر فحسب، ولكن أيضا على كل جزائري مهما كانت محل إقامته. ويعد هذا الإجراء الأكثر عنصرية، ولا يستقيم مع ما تفترضه أدبيات الجوار.. وهو ما أثار حفيظة الجزائر دولة ومجتمعا، فاتخذ النظام الجزائري إجراء مماثلا، إنطلاقا من قاعدة المعاملة بالمثل، وفرضوا التأشيرة على المغاربة، لكن زادوا على ذلك بغلق الحدود البرية، في أوت 1994 والتي بقيت على حالها إلى زمن تحرير هذه الدراسة.

تربط الجزائر إعادة فتح الحدود بشروط تتعلق بتوفير الظروف الملائمة لذلك، وبتسوية الملفات العالقة بين البلدين، سيما قضية الصحراء الغربية. وقد حددت الجزائر رسميا ثلاث شروط لإعادة فتح الحدود وهي؛ **أولا:** توقف المغرب عن حملة التشهير، التي تقوم بها الدوائر الرسمية وغير الرسمية على الجزائر. **ثانيا:** التعاون الفعلي والجاد من المغرب، من أجل إيقاف تدفق التهريب وخاصة المخدرات. **ثالثا:** حل قضية الصحراء الغربية.[1]

فقد أكد الناطق الرسمي باسم وزارة الشؤون الخارجية الجزائري عمار بلاني أن *"الجزائر سجلت حملة تشويه، لم تعد ترتكز فقط على التحامل والتطاول في حق الجزائر، لكنها أخذت منحى أكثر خطورة؛ حيث أصبحت موجهة لمحاولة تهديد السلامة الإقليمية للجزائر، انطلاقا من تصرفات غير مسئولة من بعض السياسيين المغاربة، بما في ذلك جزء من الائتلاف الحكومي المغربي"* في إشارة إلى دعوة "حزب الاستقلال" إلى "استرجاع" تندوف وبشار. كما تشكك الجزائر، في جدية الجهود المغربية للحد من التهريب، خاصة المخدرات. وهو ما كانت تصبو إليه الجزائر. ولعل كمية المخدرات المحجوزة حسب ما تحدده بيانات مصالح الدرك الوطني، تؤكد أن الأمر قد وصل إلى عامل إزعاج. أما الشرط الثالث؛ فترد الخارجية الجزائرية أنه إذا كان هناك بلد واحد يضع هذه القضية في طريق تطوير العلاقات الثنائية فهو المغرب وليس الجزائر.[2]

---

[1]. القدس العربي. 2013/06/28.

[2]. المرجع نفسه.

أما الجانب الرسمي المغربي، فيعتبر رفض الجزائر إعادة فتح الحدود؛ لتخوف النظام الجزائري من اكتشاف الجزائريين للإستقرار الذي تعيشه المغرب، حيث صرح ملك المغرب محمد السادس قائلا: "السلطات الجزائرية ترفض إعادة فتح الحدود البرية، لأنها تخشى اكتشاف الجزائريين للجانب الآخر أي المغرب، الذي يعيش استقرارا وطمأنينة، عكس الصورة المشكلة لدى الجزائريين (...) فهؤلاء الزوار سيتساءلون كيف أن بلدا مدينا بـ 600 مليار درهم، يعيش أفظل حالا من الجزائر التي تملك كنزا وفائضا يقدر بـ 250 مليار دولار."[1]

بيد أن هناك دوافع أخرى تجعل المغرب أكثر إلحاحا على إعادة فتح الحدود مع الجزائر وهي؛ ما ستجنيه المملكة من تدفق لآلاف السياح الجزائريين. ومن جهة أخرى، استقبال الجزائر للكثير من العمالة المغربية. وفي دراسة* طلبتها السلطات الجزائرية حول تقييم أوضاع التهريب على الحدود مع المغرب؛ توصلت الدراسة المذكورة إلى أن الإجراءات الرقابية المشددة، التي اتخذتها الجزائر على الحدود، ستكون لها عواقب وخيمة على الإقتصاد المغربي، فقد ارتفع سعر المازوت في السوق المغربية، وكذلك المواد الغذائية.مثلما أشارت الدراسة، أن المملكة تشجع نشاط التهريب الذي يدر عليها أموالا ضخمة، وصلت 1,2 مليار دولار سنة 2004، أي أكثر من 10 مليار دولار في السنوات العشرة الأخيرة، عكس ما تقوله الرباط من أن التهريب يسبب لها خسائر في الرسوم الجبائية.

من جهة أخرى، تؤكد الدراسة على أن غلق الحدود البرية، كان مفيدا للمغرب على الصعيد السياسي. فقد سمح للحكم المركزي المغربي، باستعادة تحكمه في المناطق الشرقية المتوجهة تقليديا نحو الجزائر، التي ترتبط بها اقتصاديا إلى حد بعيد. زيادة على الروابط السوسيولوجية القائمة بين الجزائر والأقاليم الشرقية المغربية.[2]

5- البعد الدولي للعلاقات الجزائرية-المغربية.

الحديث عن دور خارجي في العلاقات بين الجزائر والرباط، يستدعي منا ولاعتبارات كثيرة التركيز على الدور الفرنسي، والأمريكي. يبدو أن القوى الكبرى عموما، لاسيما الأخيرتان، تدركان حساسية العلاقات الجزائرية-المغربية، لذلك فهي تعمل جاهدة للحفاظ على توازن بينهما. ورغم التنافس

---

[1] Politique 23/06/2014.

* بما أن هذه الدراسة كانت بطلب من الحكومة الجزائرية، قد تكون مسيسة إلى حد ما. فموضوعيتها ستكون مجروحة.

[2] الخبر. 2013/08/27.

المحتدم الذي نشأ بين باريس وواشنطن على النفوذ في منطقة شمال إفريقيا، بحيث كل دولة تسعى لاستقطاب دول المنطقة إلى جانبها. إلا أنها تدرك حساسية العلاقات بين الجارتين المغرب والجزائر. لذلك فهي تعمل جاهدة، على الحفاظ على توازن استراتيجي بينهما. لان ليس من مصلحة القوتين الكبيرتين قيام أي صراع في المنطقة قد يجرها برمتها إلى حالة من اللاأمن، قد تضر بمصالحها في المنطقة. وربما تشترك التصورين الأمريكي والفرنسي بخصوص القضايا العالقة بين الجزائر والمغرب، لاسيما مشكل الصحراء الغربية، وسباق التسلح بينهما.

-الولايات المتحدة ولعبة التوازن بين الجزائر والمغرب

تلخص الباحثة كريمة بن عبد الله المنظور الأمريكي لقضية الصحراء الغربية؛ بأنها تشكل مسألة حيوية وهامشية في آن. فهي حيوية لما يتعلق الأمر بأبعادها الجيوسياسية؛ فواشنطن توظف القضية في سياسة الموازنة بين المغرب والجزائر، في منطقة المغرب العربي، بما يحفظ لها مصالحها. وتكون قضية الصحراء الغربية، هامشية في نظر صانع القرار الأمريكي حين تتصل المسألة بتسوية هذا النزاع؛ فهي حينها تسحب يدها وتعتبرها قضية أممية تحل عبر قرارات الأمم المتحدة.[1]

تتقاطع السياسة الأمريكية والفرنسية، بخصوص قضية الصحراء الغربية.فأمريكا لها نفس تصور المغرب لتسوية القضية. أي أنها تدعم الرباط في اعتبار الصحراء الغربية جزء من التراب المغربي لابد من أن يخضع للسيادة المغربية. مع تمتع الإقليم بحكم ذاتي موسع. لكن -وكما أشرنا آنفا- فإنه يبدو أن الموقف الأمريكي قابل للتغير وإن كان طفيفا لصالح الرؤية الجزائرية والأممية، التي تؤكد على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره. وبالفعل فقد أنشأ الكونغرس الأمريكي المجموعة البرلمانية للصحراء الغربية، التي تهدف إلى الدفاع عن حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، وحماية حقوق الانسان لفائدة الصحراويين في أراضي الصحراء الغربية. وأنشأت ضمن غرفة النواب بعد الموافقة الرسمية عليها من طرف إدارة المؤسسة البرلمانية الأمريكية. يترأس الجموعة البرلمانية للصحراء الغربية، كلا من المنتخب الجمهوري لبنسلفانيا السيد "جوزيف ربيتس" والمنتخبة الديمقراطية لمينوسوتا السيدة "بيتي ماك

[1] Karima Benabdallah-gambier. **Les etats-unis et la question du sahara occidental**. Dans, les etats-unis et le maghreb. (sous la direction de Abdennour Benantar). CREAD, alger, 2007. P121.

كولوم". كما تضم عدة أعضاء آخرين من بين المنتخبين الديمقراطيين والجمهوريين، بالغرفة السفلى للكونغرس.[1]

بالإضافة إلى الدعم الأمريكي للمغرب في المجال العسكري، فالولايات المتحدة الأمريكية، لطالما كانت من أبرز ممولي المغرب بالأسلحة منذ الثمانينات (عهدة ريغن). وزاد التقارب بين أمريكا والمملكة المغربية بعد الحرب الباردة. فقد نالت الأخيرة مكانة متميزة في الإستراتيجية الأمريكية بصفتها حليف أساسي لها خارج حلف الأطلسي. أما اقتصاديا فقد تم توقيع اتفاق التبادل الحر في مارس 2004.

وبالموازاة مع التقارب الأمريكي المغربي التقليدي، والذي تكرس بعد الحرب الباردة. عملت الإدارة الأمريكية، منذ النصف الأخير من عقد التسعينيات، على تطوير علاقاتها مع الجزائر ففي سنة 1998 بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 5,992 مليار دولار.[2] وإقامة شراكة بينها وبين الجزائر في مختلف القطاعات الاقتصادية لاسيما الطاقوية منها. وزادت وتيرة هذه الشراكة، لتشمل البعد الأمني كذلك، بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. لإقامة تنسيق وتعاون امني بينهما لمكافحة الإرهاب العابر للحدود، في المغرب العربي وكذلك في الساحل الإفريقي. لكن لطالما عكفت أمريكا لطمأنة حليفها المغرب أن العلاقات مع الجزائر لن تكون أبدا على حسابه.

طبعا لعبة التوازن التي تديرها أمريكا بين الجزائر والمغرب ليست تستهدف البلدين فحسب، ولكنها أيضا موجهة لأوروبا خاصة فرنسا. فالولايات المتحدة الأمريكية، في العقد الأخير، أدخلت بقوة منطقة المغرب العربي وإفريقيا عموما مجال اهتمامها الاستراتيجي والاقتصادي. مزاحمة فرنسا بذلك في أهم منطقة نفوذ لديها.

فرنسا بدورها أدركت خطورة هذا الإنزال الاقتصادي والاستراتيجي الأمريكي في المنطقة، الذي لا قبل لها به. فقد عملت على محاولة الحفاظ على نفوذها هناك، وتكثيف علاقاتها بدول المنطقة لاسيما بين الغريمين الجزائر والرباط.

الموقف الفرنسي حيال قضية الصحراء الغربية، قريب من الطرح المغربي. ويعود سبب الموقف الفرنسي الراسخ في دعمها للمغرب في هذه القضية –حسب يحي الزبير– إلى عاملين أساسين وحاسمين،

---

[1]. الخبر. 2013/08/03.

[2]. حسين بوقارة. مرجع سابق. ص 6.

أولا: أن فرنسا لا تريد قيام دولة صغيرة وضعيفة في المنطقة المغاربية، سيكون حتما النفوذ الجزائري فيها كبير، وذلك لسوء العلاقة بين النظام الجزائري وباريس لأسباب تاريخية.. **ثانيا:** تعتبر فرنسا قيام دولة جديدة في المغرب العربي سيؤدي إلى لا استقرار المغرب، وتزعزع عرش النظام الملكي، الذي سيفقد حينها الشرعية الداخلية. وتربط فرنسا مع المملكة المغربية مصالح اقتصادية (70% من الاستثمارات الخارجية في المغرب هي فرنسية). وسياسية وثقافية، فلا استقرار المنطقة سيخل لا محالة بالمصالح الفرنسية.[1]

6-نتائج توتر العلاقات الجزائرية-المغربية على مصالح البلدين وعلى عملية البناء المغاربي.

عجز كلا من الجزائر العاصمة والرباط، في تطبيع علاقاتهما الثنائية، أو بالأحرى عدم رغبة قياداتهما في ذلك؛ ترتب عليه نتائج عكسية ليس على مصالح الطرفين فحسب، وإنما على مشروع التكامل المغاربي برمته -كما أسلفنا-. فقد ظل التبادل بين الجزائر والمغرب هامشيا جدا، فحسب إحصاءات 2010، بالنسبة للجزائر كانت الصادرات 62 مليار دولار والواردات 52 مليار دولار، أما بالنسبة للمغرب كانت صادراته 30 مليار دولار أمريكي في حين بلغت وارداته 40 مليار دولار. بالاجمال فإن المغرب والجزائر وصلت صادراتهم في 2010، 92 مليار دولار ووارداتهم بلغت 92 مليار دولار. وحسب إحصاءات وزارة التجارة الخارجية لهذه السنة نسبة التبادل التجاري مع الجزائر في صادرات المغرب لم تتجاوز 1%، وهي تشمل عموما أحماض الفوسفوريك، خيوط والأسلاك الكهربائية، ومختلف المواد الغذائية، في حين تستورد من الجزائر الغاز، النحاس والتمور...

وحسب الخبير الإقتصادي عبد الرحمن مبتول، فإن تطوير التجارة البينية بين الجزائر والمغرب، يمكن أن يتيح للبلدين نتائج إيجابية جدا، سيما في بعض القطاعات القابلة للتعاون والتكامل بينهما. ففي مجال الطاقة، يمكن للجزائر تصدير الغاز للمغرب لتغذية مركزين كهربائيين وهما: عين بني مطهار ومركز تمهارت. من جانب آخر، تنوي سوناطراك تخصيص غلاف مالي يقدر بـ 60 مليار دولار للإستثمار في مجال البتروكيمياء بين عامي 2012 و2020، والمغرب يمتلك نصف الإحتياطي العالمي من الفوسفات، لكن حتى يتحول إلى أسمدة، فهو بحاجة إلى الطاقة والكبريت والأمونياك، وهو ما تتوفر عليه الجزائر وتصدره بأسعار جد تنافسية. إذن؛ بإمكان البلدين التكامل بين الطاقة الجزائرية (سوناطراك)،

[1] Yahia. H. Zoubir. "Le conflits du sahara occidental: enjeux regioneaux et internationeaux". CERI. Fevrier 2010. http://www.ceri-sciences-po.org.

والفوسفات المغربي، لتحول المغرب العربي لقاعدة عالمية لإنتاج وتصدير الأسمدة. نفس الأمر يمكن أن ينسحب إلى مجالات أخرى كالطاقات المتجددة، قطع الغيار وصناعة الأدوية...[1]

على نحو ذلك، كان لسوء العلاقات الجزائرية–المغربية، نتائج سلبية للغاية على التكامل المغاربي، أو ما أصبح يطلق عليه بـ "كلفة اللامغرب". فتعد العلاقات الجزائرية–المغربية السيئة، أهم عامل عطل المسيرة الطبيعية لإتحاد المغرب العربي. وهذا الوضع غير الطبيعي، كلف المنطقة المغاربية مجتمعة، وكل دولة على حدى خسائر فادحة، كان من الممكن أن تتجنبها في إطار تكاملي، سيما من الناحية الإقتصادية والأمنية.

فعلى الصعيد الإقتصادي، لم تتعدى المبادلات التجارية المغاربية البينية (تصديرا واستيرادا)، 2% سنتي 2009–2011 مقارنة بـ 21% في تجمع الآسيان، و19% في دول الماركوسور MERCOSUR و10,7 % في المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا. الأمر ينطبق كذلك على مستوى الإستثمارات الأجنبية المباشرة، ففي الوقت الذي بات فيه الإستثمار الأجنبي، عنوان الإقتصاد الدولي الجديد، خاصة في عالم الجنوب، فإن دول المغرب العربي، لا تحصل إلا على النزر اليسير من الإستثمارات الأجنبية، وهذا بسبب غياب إندماج إقتصادي، ووجود عراقيل جمروكية وتجارية بين البلدان المغاربية، تجعل من المستثمرين غير محفزين للإستثمار فيها رغم وجود ما يقارب 100 مليون مستهلك بالمنطقة. وفي تقرير حول منطقة المغرب العربي، صدر عن صندوق النقد الدولي FMI، سجل أن تعاون إقليمي وتحرير التجارة بين الدول المغاربية، سيتيح لها جذب أكبر قدر ممكن من الفوائد، في إطار علاقاتها الإقتصادية مع الإتحاد الأوروبي وسائر العالم. علاوة على ذلك، فإن تحرير التجارة البينية بين دول المغرب العربي، يمكن أن يساهم في خلق سوق إقليمي يجذب مستثمرين جدد، ما يمكن من الحد من البطالة المتفشية، بخلق مناصب شغل جديدة.[2]

على الصعيد السياسي، يبدو أن النخب الحاكمة في هذه البلدان، هي السبب وراء إعاقة التطور الطبيعي لمسار التكامل المغاربي، ذلك أن لها مصالح حيوية في بقاء المنطق القطري، والتي يمكن أن تخسرها في حالة التكامل المغاربي، (طبعا باستثناء النظام التونسي بعد الربيع العربي الذي أبدى موقفا إيجابيا تجاه فكرة التكامل). فبقية النخب الحاكمة في البلدان المغاربية سيما في الجزائر والمملكة المغربية،

[1] Abderrahmane Mebtoul. "Face à la mondialisation, le renforcement de la cooperation Algero-Marocaine passe par l'integration Maghrebine". Institut royal des etudes stratégiques IRES, Rabat, 16 fevrier, 2012. P 09.
[2] Voir: le rapport du FMI sur le maghreb:
http://www.imf.org/external/french/pubs/ft/reo/2016/mcd/menap1016f.pdf

تدير علاقاتها المغاربية بشكل صراعي، لكسب الشرعية الداخلية، وقد أشرنا الى تعاملهم مع قضية الصحراء الغربية كمثال على ذلك.

هذا بالرغم من أن كل التجارب التكاملية في العالم، أثبتت نتائجها الإيجابية سياسيا. ومن ثم فإن تطور مسار التجربة التكاملية في المغرب العربي، سيكون له أثر كبير من الناحيتين النفسية والعملية. فهذا التطور يمكن أن يحدث نقله نوعية في الأنساق الفكرية والمعرفية في المنطقة، بما يساهم في نهاية المطاف في تغيير الصورة النمطية لإدراك الآخر أو الآخرين. فهذه النقلة، قد تقود إلى منطق توافقي مسالم في بيئة مغاربية، قد يؤدي تدريجيا إلى ما يسميه كارل توتش "الشعور الجماعي"، ضمن هذا الفضاء الجيوسياسي. وهو ما يمكن أن يدفع باتجاه تحويل العلاقات التنافسية والصراعية وغياب الثقة بين النخب الحاكمة، إلى علاقات تعاونية سلمية.[1]

أما من الناحيتين الأمنية والدفاعية، فتواجه دول المغرب العربي تحديات وأخطار تقليدية وجديدة، ومن مختلف الجبهات المتوسطية والساحلية الصحراوية، يستحيل معها على كل دولة منفردة، التعامل معها. فالواجهة المتوسطية، تمكنت أوروبا من فرض إرادتها الإستراتيجية على الدول المغاربية بعد ما تفرقت هذه الأخيرة. إذ تتعامل مع القوى الغربية بنرجسية، حيث كل دولة تسعى للتقرب أكثر من الغرب وإقامة علاقات متميزة معه، على حساب علاقاتها البينية، وهو ما أضعف من موقف البلدان المغاربية في علاقاتها مع القوى الغربية. وبخصوص الجبهة الساحلية–الصحراوية، ونتيجة للمخاطر التي تعرفها من إرهاب وجريمة منظمة وهجرة غير نظامية، فلا سبيل أمام دول المغرب العربي، لتحصين الواجهة الساحلية الصحراوية إلا في نطاق رؤية أمنية واستراتيجية مشتركة.[2]

مستقبل العلاقات الجزائرية–المغربية.

من الضروري توفر إرادة سياسية لدى صناع القرار في البلدين، من أجل تسوية الخلافات العالقة بينهما. وذلك مرده لاعتبارات موضوعية تتعلق بادراك كل منهما بالتحولات الإقليمية والمحلية والدولية. فالمتطلبات الداخلية والإقليمية تستدعي التنسيق بينهما والتعاون لاسيما في المجال الأمني. فالجزائر والمغرب تعانيان معا من خطر الإسلاموية الأصولية، التطرف والإرهاب. فضلا عن التسلل الذي يتم

---

[1] حسين بوقارة. إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي. دار هومه، الجزائر، 2010. ص ص 56–57.

2 مصطفى الفيلالي. المغرب العربي الكبير: نداء المستقبل. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 152.

عبر الحدود بين الدولتين للقيام بعمليات أو التخفي من عناصر الأمن*. إضافة إلى عمليات التهريب المنظم، التي تتم عبر الحدود التي تحدث خسائر اقتصادية لكلا البلدين وهاتان المشكلتان، الأصولية والتهريب، تتطلبان حدا أدنى من التنسيق الأمني بينهما.

ومن أجل تحقيق هذا التعاون الأمني، من الأكيد أيضا التوصل إلى صيغ توافقية بين الجزائر والمغرب حول تسوية قضية الصحراء الغربية. وهناك سيناريوهين يبدوان واقعيين للتسوية، أهمها تطبيق لوائح وقرارات الأمم المتحدة القاضية بتنظيم استفتاء نزيه يتيح للشعب الصحراوي تقرير مصيره. والسيناريو الثاني هو خارج إطار الأمم المتحدة، وذلك بفرض مجلس الأمن نفس خطة الأمم المتحدة على الطرفين دون مفاوضات أو تسجيل الناخبين، ويحدد الخطوات والجدول الزمني اللازم لتنفيذ الخطة. لكن هذا السيناريو بدوره يصطدم برفض مغربي ومن ورائه دعم أمريكي. فهل يمكن الحديث عن بناء مغرب عربي موحد، وتنسيق بين البلدين رغم بقاء مشكل الصحراء الغربية عالق دون تسوية؟.

بلا، لم لا. فقد تم تطوير الاتحاد الأوروبي بفضل قطبيه (فرنسا وألمانيا). رغم ما بينهما من ماض درامي. واختلاف وجهات نضرهما في مسائل عديدة. والجزائر والمغرب بحكم إمكاناتهما الاقتصادية والإستراتيجية والدبلوماسية بمقدورهما جر وقيادة إتحاد مغاربي في دينامية تكاملية. فمحور الجزائر–الرباط مهم جدا في الباء المغربي، كما كان محور باريس–برلين، مهم وحاسم في بناء الاتحاد الأوروبي.

ملف سباق التسلح، الذي يثير قلاقل بين البلدين من حين لآخر، بدوره يجب احتواءه وذلك بتقليل مخصصات تكاليف الدفاع من الموازنة العامة، وتوجيهها لقطاعات أخرى أكثر أهمية كالبنى التحتية والتعليم البحث العلمي والصحة.. لإحداث تنمية إنسانية مستدامة تعود بالرفاه على مواطني البلدين. وتساهم في تطوير التكامل القطاعي بين بلدان المغرب العربي، بدلا من صرفها في اقتناء أسلحة وتكديسها حتى بتآكلها الصدأ. ومن شأنها إدخال المنطقة برمتها في آتون دوامة أمنية وسباق تسلح عقيم.

II الحرب في ليبيا وانعكاساتها على الأمن القومي الجزائري

* بدل من التنسيق بين الجزائر والمغرب لتأمين حدودهما المشتركة، قامت المملكة المغربية ببناء جدار فاصل بينها وبين الجزائر، بنتد لأكثر من 100 كلم من الشمال إلى الجنوب. وبإرتفاع يصل إلى ثلاث أمتار، وتبرر الحكومة المغربية ذلك؛ بمحاربة الهجرة السرية وعمليات التهريب والإرهاب.

بمجرد تخلص الليبيين من حكم القذافي الذي دام لأكثر من أربعين سنة، حتى طفا إلى السطح، الإختلالات البنيوية التي كانت تعاني منها الدولة الليبية، والتي كان يغطي عليها نظام القذافي بقبضته الحديدية. فقد دخلت البلاد في انقسامات سياسية حادة، كانت لها تداعيات أمنية خطيرة محليا في ليبيا وإقليما.

سنقدم في بداية الأمر، توصيفا للحالة السياسية والأمنية المتردية في ليبيا، محاولين تقديم قراءة نقدية لهذه الحالة، بالغوص في أسبابها وخلفياتها ومختلف تطوراتها وفواعلها الأساسية. ثم نشرع في توضيح تداعيات هذه الحالة المتردية، محليا وإقليميا، خاصة انتشار السلاح الليبي والذي بات في أيدي ميليشيات فوظوية الكلمة فيها للأقوى. علاوة على ذلك، فقد كان للأزمة الليبية انعكاسات إقليمية ودولية خطيرة؛ فالسلاح الليبي بات اليوم في أيدي تنظيمات إرهابية ناشطة في المغرب العربي والساحل الإفريقي. وهذا الوضع الخطير أعطى مبررات لتدخل فواعل دولية خاصة فرنسا، التي تسعى لحماية مصالحها وصياغة المشهد الليبي بما يخدم هذه المصالح.

الجزائر ومنذ اللحظات الأولى للأزمة الليبية، قدمت مساعداتها الدبلوماسية عارضة وساطة على الأطراف الليبية المتخاصمة. غير أن هذه المساعي اصطدمت بعراقيل وصعوبات جمة. سنحاول من خلال هذا العنصر تحليلها وإماطة اللثام عنها.

1-توصيف الحالة الأمنية والسياسية المتردية في ليبيا

بمجرد تمكن "ثوار" ليبيا وبإسناد أجنبي من القضاء على نظام القذافي، وحسم الصراع عسكريا حتى طفا إلى السطح الإختلافات السياسية التي كانت كامنة إبان الحرب على القذافي، وقد تكرس هذا الإختلاف بعد إطلاق عمليتي فجر ليبيا والكرامة، أي الإنقسام بين غرب ليبيا ووسطها من جهة، وشرقها من جهة أخرى.حيث ظهر تحالف كتائب مسلحة جديدة بمدن الغرب الليبي مشكلة من اثنتي عشرة مدينة، تتزعمه مدينة مصراته، ذات الوزن العسكري من حيث عدد المقاتلين وحجم ونوعية التسلح تحت إسم "فجر ليبيا".

في المقابل، فعملية الكرامة؛ التي يتزعمها اللواء المتقاعد خليفة حفتر. تظم كلا من القعقاع والصواعق والمدني بالعاصمة طرابلس الذراع العسكري لحزب تحالف القوى الوطنية يقيادة محمود جبريل. وأيضا ما اصطلح على تسميته بجيش القبائل من مناطق ورشفانة بضواحي العاصمة طرابلس، والذي رفع

مقاتلوه الأعلام الخضراء، وتحالفوا مع حفتر. ويبدو أن تحالف فجر ليبيا قد حقق انتصارات عسكرية على الأرض، ما أدى إلى تقهقر القوات الموالية لحفتر.[1]

على الصعيد السياسي، فقد كان لتردي الوضع الأمني والحرب الأهلية أثر كبير في عرقلة التقدم في المسار السياسي، واكمال المرحلة الإنتقالية. فقد أنهك المؤتمر الوطني العام، الذي كرس وقتا طويلا من جلساته للتباحث حول معالجة الملف الأمني أين وصل الإستقطاب داخل أروقة المؤتمر الوطني الذروة،[2] حيث وصل الأمر إلى تشكيل حكومتين شرقية وأخرى غربية، ما جعل البعض يطرح فكرة الفيدرالية كحل للأزمة.

2-إنتشار السلاح الليبي

تم تسهيل نقل وتخزين وشراء ومقايضة السلاح الليبي، بفضل رجال الصحراء العارفين جيدا بالتضاريس الجغرافية للمنطقة. بحيث عبرت القوافل حدودا خاضعة فقط "لقوانين" قبلية أو لإرادة جماعات غير مرئية، ممن كان لهم الدور في إزاحة الدولة المركزية. في المحصلة كانت الميليشيات تقاتل ضد نظام القذافي، لكن نفس القوى هي المسؤولة الآن على جر ليبيا إلى الفوظى والفشل. فالإشتباكات المستمرة بين الكتائب المسلحة يجعل الأمور في طريقها إلى المزيد من التوترات.[3]

في سنة 2013، نجحت صحيفة صانداي تايمز، في تسريب تقرير صادر عن الإستخبارات البريطانية، يؤكد أن بوكو حرام استطاعت تأمين طريقها لتهريب السلاح الليبي إلى نيجيريا عبر تشاد، وأنه من بين السلاح المهرب، مدافع مضادة للطائرات وقذائف هاون وصواريخ أرض-جو.. كما مكن السلاح الليبي تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، وحركات التمرد التارقية كحركة تحرير واستقلال أزواد، من السيطرة على شمال مالي، وإدخال المنطقة في حرب أهلية. كما تعاظمت مصائب السلاح الليبي، الذي يقف أيضا وراء حادثة تيقنتورين* في جنوب شرق الجزائر. فالحدود الجزائرية-الليبية تقدر بـ:

---

1. هشام الشلوي." حوار غدامس وغياب القوى الليبية الفاعلة". مركز الجزيرة للدراسات. 14 أكتوبر، 2014.
2. السنوسي بسيكري." ليبيا: مسار انتقال مضطرب سياسيا وأمنيا". مركز الجزيرة للدراسات، 17 فبراير 2014.
3. عبيد أميجن. "انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا". مركز الجزيرة للدراسات، 21 أكتوبر 2014.

* كشفت التحقيقات مع الإرهابيين الثلاثة الموقوفين لدى مصالح الأمن، أن ثوار الزنتان بليبيا هم من كانوا وراء بيع الأسلحة التي استخدمت في الاعتداءات التي حدثت في تيقنتورين بعين صالح. وحجزت القوات الأمنية في أعقاب العملية العسكرية أسلحة ثقيلة منها صاروخا مضادا للطائرات المدنية، مرفوقة بآلة حمله تعد الأولى من نوعها المستعملة في الإعتداءات الإرهابية، والتي تم الإستيلاء عليها إبان الأزمة الليبية.

982 كلم، وفي ظل فقدان الحكومة المركزية الليبية السيطرة الفعلية على أغلب مناطقها، نقلت تقارير إعلامية جزائرية، تأكيدات على نفوذ 14 كتيبة مسلحة على طول الحدود الليبية. وتعد كتائب التبو أهم المجموعات المسلحة الناشطة هناك، فضلا عن كتائب ثوار غدامس والطوارق وكتيبة التولى وكتائب أخرى من مناطق زويلة وبارجوج والقطرون.[1] كما ثبت استخدام مسدسات ليبية في الإغتيالات السياسية التي حدثت في تونس وفي أحداث الشعامبي.

3-انعكاسات الأزمة الليبية على الفضاء المغاربي-الساحلي

كان للأزمة الليبية وانتشار الأسلحة فيها، أثر كبير على كامل منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي. فبالرغم من أن المغرب كان (إلى حد ما) في منأى عن الإنعكاسات المباشرة للأزمة الليبية، بالنظر إلى موقعها الجغرافي غير المحاذي للحدود الليبية، مكنت الرباط من إدارة الأزمة "بأريحية" نوعا ما مقارنة بالجزائر وتونس، فالأخيرة وبالرغم من أنها أول من بارك سقوط نظام القذافي، إلا أنها كانت أكثر من تحمل تبعات ما بعد الثورة في ليبيا. ففضلا عن تقهقر العلاقات الإقتصادية بين البلدين، فقد كانت الأوضاع الأمنية المزرية في ليبيا، ثقلا كبيرا على الأمن التونسي. فبفعل انهيار جهاز أمن الدولة الليبي، صار من السهل تسلل عناصر إرهابية، مصحوبين بترسانة ضخمة من الأسلحة النوعية. لكن لحسن الحظ، أن الحدود التونسية-الليبية، ليست طويلة، ويسهل السيطرة عليها (مقارنة مع الحدود الجزائرية-الليبية). وهو ما حذا بوزراء داخلية البلدين إلى تشكيل لجنة للتنسيق الأمني فيما بينهما.[2]

أما بخصوص منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، نبه تقرير أممي، على استمرار تدفق الأسلحة الليبية إلى 14 دولة، جلها من منطقة الساحل. فالكثير من عمليات التمرد، انطلقت من الوضع الليبي المزري، ويشكل شمال مالي وشمال النيجر ودارفور، دواعي أساسية للمخاوف الأمنية جراء تنقل الأسلحة غير المشروع، الذي بات يشكل أكبر تهديد للسلطات المركزية في هذه الدول. فقد قام مرتزقة من الطوارق أثناء فرارهم من ليبيا عام 2011، بنقل كميات كبيرة من الأسلحة الليبية، وقد استطاعت الحركة الوطنية لتحرير أزواد، تخزين كميات ضخمة من هذه الأسلحة، في منطقة غاو وضواحيها، وفي جبال أدرار إفوفاس، وتبين للفريق المعني بليبيا أن عمليات النقل إلى مالي، لاتزال تجري، ويشارك فيها العديد من

---

[1] عبيد أميجن. مرجع سابق.

[2] Flavien Bourrat." L'impact de la crise libyenne sur les autres pays du maghreb". Dans, Reflexions sur la crise libyenne. Sous la direction de pierre razoux . IRSEM, N° 27, 2013. PP39-41.

الجهات الفاعلة، بما في ذلك حركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا، وتنظيم المرابطون وخلايا مرتبطة بتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، وجماعة أنصار الدين.[1]

4-دور الجزائر في الوساطة والمساهمة في حل الأزمة الليبية

تعد الجزائر، أكبر من تأثر مباشرة بالأزمة الليبية،سيما على الصعيد الأمني. وربما هذا ما دفع الجزائر إلى الإنخراط أكثر من غيرها، في محاولة التوصل إلى توافق بين الفرقاء الليبيين، عبر عرضها للوساطة؛ للمساهمة في حل سلمي للأزمة ودرء أي تدخل أجنبي. وبما أن الجزائر (وبسبب الأزمة الداخلية) عانت من عزلة دبلوماسية دولية، فقد كان من أولويات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، استعادة أمجاد الدبلوماسية الجزائرية، سيما في إفريقيا، وكسر الحضر المعنوي الذي فرض عليها. لذلك اعتمدت أسلوب الوساطات في النزاعات ما بين الإفريقية مثل الإتفاق الإثيوبي-الايريتري، في 2000، واتفاق الجزائر لحل قضية الطوارق في 2000.[2]

فعقب القضاء على نظام القذافي والتدخل العسكري الغربي، الذي تم على أبواب الجزائر؛ خلق انعكاسات أمنية وسياسية خطيرة على الجزائر. فعلى الصعيد الأمني، كان للحدود الصحراوية (حوالي 900 كلم)، وصعبة السيطرة، خاصة بعد انهيار الجهاز الأمني الليبي -كما ذكرنا-، أثر كبير في تنامي المخاطر على الجزائر. رغم تأكيدنا على أن هذه الحدود كانت "نفوذة" للمهربين، حتى في عهد القذافي. فعلى سبيل المثال،الإرهابي أبو زيد وقبل التحاقه بالقاعدة، كان مهربا للسيارات عبر الحدود الليبية-الجزائرية. ثم تهريب الأسلحة إبان الأزمة الجزائرية، ومع انفجار "الثورة" في ليبيا وسقوط نظام القذافي، تفاقمت عمليات التهريب بشتى أنواعها عبر هذه الحدود، من طرف طوارق ليبيا خاصة نحو الجزائر ومالي. فضلا عن ذلك، فقد شهدت المنطقة خاصة إليزي وطاسيلي، تسلل الكثير من العناصر الإرهابية والإجرامية، التي شكلت انشغالا بالغا للجزائريين. ورغم التصريحات المتبادلة من طرف سلطات البلدين

---

[1] عبيد أميجن. مرجع سابق.

[2] Laurence Aida Ammour. « L'algerie et les crises regionales: entre velléités et hegemoniques, et le repli sur soi ». Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité, Bruxelles. http://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&frm=1&source=web&cd=1&ved=0CBwQFjAA&url=http%3A%2F%2Fwww.jfcconseilmed.fr%2Ffiles%2F13-04---Ammour--L-Algerie-et-les-crises-regionales.pdf&ei=cjaHVeKALcKtU8emgoAJ&usg=AFQjCNGx0ZnAu_ZAkzzsLzFBHmFo2Lz8UA

على الإتفاق حول تأمين الحدود، غير أن غياب الثقة بدا واضحا بين الجانبين. سيما الطرف الليبي، والسبب في ذلك يعود لغياب قوة واحدة مسيطرة على الوضع في ليبيا، فالأمر رهين صراع ميليشيات.[1]

لكل هذه الأسباب وغيرها، فإن الجزائر قد انخرطت في وساطة بين الفرقاء الليبيين، كما سلف وأشرنا، لحل الأزمة التي استفحلت. بديهي أن الجزائر لا تزال تحتفظ بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، لكن ذلك لا يعني إطلاقا وقوفها مكتوفة الأيدي، إزاء "النيران" المشتعلة على أبوابها وإلا احترقت بها. ففي تصريح له، أعلن وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة: "الجزائر تفضل دائما المقاربة التي تعزز الإيخاء، فنحن لا نؤمن بالحلول العسكرية حصريا، القائمة على علاقات القوة والتي تشكل بذور أزمات في المستقبل".

يبدو أن الليبيين بمختلف تلوناتهم السياسية، مقتنعون بجدوى الدور والوساطة الجزائرية، وذلك لعدة اعتبارات؛ أولا، احترافية الدبلوماسية الجزائرية في مجال الوساطات، في حل النزاعات في المنطقة. فقد كانت الجزائر في وساطة في قلب خلافات سياسية بين كتلتين في تونس، ونجاحها في رعاية المفاوضات السياسية بين باماكو والقوى الأزوادية بشمال مالي. ثانيا، ضعف التأثير الدبلوماسي المصري في المنطقة، بسبب المشاكل المصرية الداخلية، خاصة رفض بعض التشكيلات السياسية الإسلامية في ليبيا، والموالية لجماعة الإخوان المسلمين (ذات البعد الدولي)، لأية وساطة بقيادة الرئيس المصري السيسي. ثالثا، أسبابا أمنية، تتعلق بتخوف الليبيين من تحول ليبيا، إلى ملاذ لتنظيم "داعش" خاصة وأن مؤشرات كثيرة أثبتت ذلك.[2]

الجزائر وكعادتها، تكتمت على فحوى هذه الوساطة وأبعادها، غير أنها قدمت مؤشرا واحدا ووحيدا، وهو أنها لن تقصي أحدا من الحوار إلا من أقصى نفسه (على حد تعبير دبلوماسييها)، وهي تعني هنا الجماعات التي تلجأ للإرهاب والعنف. فسعت الجزائر لإطلاق مبادرة لحل الأزمة الليبية، عبر حوار شامل بين جميع الأطراف، يفضي إلى تسوية سلمية، تضع حدا للإقتتال، وترسي أسس العملية السياسية في البلاد. لكن هناك من يرى أن الجزائر أخطأت لما انخرطت بمفردها في الأزمة الليبية، فيرى مثلا الأستاذ والدبلوماسي عبد العزيز جراد، أن تكفل الجزائر وحدها بالملف الليبي، قد يفتح عليها

[1] Flavien Bourrat. Op.cit. PP 39-41.
[2] Le jeune independant. 25/08/2014.

صراعات مع دول لها مصالح في ليبيا، ويقترح أن تنضوي مبادرتها لحل الأزمة سياسيا، ضمن إطار إقليمي عربي أو إفريقي..[1]

تواجه الوساطة الجزائرية تحديات جمة، خاصة ما تعلق بتعقيدات الوضع الأمني والسياسي الليبي، وصعوبة جمع الفرقاء المتناحرين على طاولة واحدة للحوار، خاصة أن بعض التشكيلات غير متحمسة للدور الجزائري خاصة اللواء المتقاعد خليفة حفتر، والفريق الموالي له. فضلا عن ذلك، الموقف السلبي لبعض دول الجوار كمصر• وما يشاع من دعمها للجنرال خليفة حفتر، وبعض دول الخليج. بالإضافة إلى فرنسا، الساعية دوما لإضعاف وإجهاض الوساطة الجزائرية، والتي تلمح دائما إلى إمكانية توجيه ضربة عسكرية تحت ذريعة مكافحة الإرهاب.[2]

كانت إحدى الإنعكاسات السلبية للحرب في ليبيا وانهيار نظام القذافي، الذي دام لأكثر من أربعة عقود؛ دخول الدولة الليبية في فوضى حقيقية، استتبعها تسيب خطير لحدودها التي باتت معابرا لكل التهديدات والمخاطر من تسريب الأسلحة والتهريب... وذلك لسببين أساسين: 1) ضعف التنمية والإهمال الذي تعاني منه المنطقة الجنوبية، التي يعتمد سكانها أساسا على التجارة عبر الحدود. 2) قطاع أمني ليبي في حالة تداعي خطير وغير قادر على ضبط الحدود.

الفوضى الداخلية في ليبيا، وحالة اللاأمن التي تصبغ حدودها البرية الطويلة كان لها كبير الأثر على الأمن القومي الجزائري، بل على كامل الفضاء المغاربي والساحلي_الصحراوي، بسبب تسرب كميات ضخمة من الأسلحة عبر الحدود في وقت تعرف فيه المنطقة حالة مستعصية من الإنكشافية والحساسية.

تعاني القبائل غير العربية القاطنة جنوب البلاد، من الإقصاء والتهميش. خاصة قبيلتا التبو والطوارق، ما جعلهم أقل ثقة بالدولة الليبية وأقل حرصا على التنسيق معها في تأمين الحدود. فبفعل غياب الدولة في المنطقة منذ الإستقلال جعل سكان المنطقة الجنوبية غير معتمدين على النظام في تأمين

---

[1]. الشروق 2014/10/10.

* إستنكرت الجزائر بشدة الغارات التي قامت بها مصر في مدينة درنة الليبية، ردا على قيام تنظيم داعش بإعدام لـ 21 عاملا مصريا بليبيا، فالجزائر ترفض مطلقا التدخلات العسكرية في حل الأزمات. خاصة بعد طلب الرئيس المصري السيسي، استصدار قرار من الأمم المتحدة يسمح بالتدخل العسكري في ليبيا.

[2]. الخبر. 2014/09/18.

معيشتهم، وبات نمطهم الاجتماعي والاقتصادي، يعتمد على التجارة عبر الحدود، ومع الدول المجاورة لليبيا، كما صارت لديهم قوات خاصة بهم تدين بالولاء للقبائل المنتمين لها أكثر من الدولة.

علاوة على ذلك، فإن انهيار نظام القذافي (والذي كان له الحد الأدنى من السيطرة على حدوده الجنوبية)، أصبحت الحدود منكشفة تماما. فمع انهيار الجيش الليبي والتي استغلت فراغ السلطة ودخلت في صراعات مع قوات حكومية أحيانا، ومع قوى محلية أخرى للسيطرة على المراكز الحدودية والتجارة عبر الحدود بين القبائل المتنافسة، وهذا ما تسبب في المحصلة الأخيرة، في زيادة تدفق المهاجرين غير الشرعيين وعمليات التهريب بجميع أشكالها. فقد زادت تدفقات الهجرة غير الشرعية عبر الحدود الليبية، وكذلك الحال بالنسبة للاتجار بالبشر وأخطرها هي تسرب الأسلحة المتطورة عبر الحدود وإمكانية وقوعها في يد الحركات المتطرفة/الإرهابية، خاصة القاعدة في المغرب الإسلامي. فيبدو جليا؛ أن الأخيرة وأخواتها من الحركات المتطرفة قد استفادت كثيرا من الوضع المتردي في المغرب العربي، بفعل ما يسمى "الربيع العربي"، والتحولات الراديكالية التي شهدتها بعض دوله خاصة الحرب في ليبيا والثورة في تونس. فقد شجعت هذه العوامل القاعدة على تفعيل مخططاتها في هذا الفضاء الجغرافي، حيث التحق عدد كبير من أعضاء القاعدة بالثورة في تونس والحرب في ليبيا للقيام بأعمال إرهابية. ويؤكد المختصون أن تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي قد دخل مؤخرا فيما وصفوه "بمرحلة متقدمة من التسليح السريع" وذلك بسبب؛ الأزمة الليبية فكما أسلفنا استفادت هذه التنظيمات من أسلحة متطورة خاصة الصواريخ المتنقلة أرض–جو، القادرة على تهديد طائرات الهيليكوبتر والطائرات منخفضة التحليق، ما جعل المجموعات المسلحة تنتقل من الطابع الإرهابي العابر للحدود والذي كان سهل الحركة والتنقل إلى حرب العصابات تقليدية أكثر استقرارا.

نافلة القول، أن الوضع السياسي والأمني في ليبيا متردٍ بشكل خطير، وهو يزداد سوء بسبب تعنت الفرقاء الليبيين في الجلوس على طاولة الحوار، والإتفاق على حلول سلمية للأزمة، تاركين الكلمة الفصل للسلاح والعنف. كما أدت الفواعل الدولية العربية وفرنسا أدوارا سلبية للغاية زادت من تأجيج الحالة، خاصة مصر وبعض دول الخليج (قطر والإمارات).

العراقيل التي واجهت الوساطة الجزائرية متعددة، ويبدو أن الجزائر لم تتمكن من تجاوزها مثلما تجاوزت الصعوبات التي واجهتها دبلوماسيتها في مالي. فهذه المرة هناك دول كبرى تسعى لإجهاض

المساعي الجزائرية في مقدمتها فرنسا والولايات المتحدة وأطرافا عربية على رأسها المغرب (تسريبات ويكيليكس).

IIIالإرهاب والتهريب في تونس وانعكاساتها على أمن الجزائر.

كانت الثورة التونسية ضد نظام بن علي التسلطي، التجربة الوحيدة عربيا التي لاقت نجاحا مشهودا. حيث تمكنت من اقتلاع نظام استبدادي طال عقودا طويلة. غير أن عملية إعادة البناء الديمقراطي في البلاد وبناء المؤسسات، واجهتها صعوبات جمة، كان أخطرها تدهور الجانب الأمني، وعودة التطرف في صفوف الشباب التونسي. انتشار الإرهاب في تونس لم يكن تهديدا داخليا فحسب، لكن كان له أيضا تداعيات إقليمية، فقد تضررت الجزائر من انتشار جماعات إرهابية في حدودها الشرقية مع الجارة تونس.

1-الإرهاب في تونس

التطرف الديني في تونس ليس وليد الثورة، فلقد كان حيا في المجتمع التونسي حتى قبل ذلك، غير أن قبضة النظام السابق الأمنية الحديدية، حالت دون صعوده إلى السطح. وسبب هذا التطرف يعود إلى عواملة عديدة نذكر منها؛ إنتشار الفكر الجهادي عالميا، خاصة مع تأسيس تنظيم القاعدة، وما تبعها من أحداث 11 سبتمبر، غزو العراق.. سياسات النظام السابق في إضطهاد الإسلاميين، واعتقال كل من يمت بصلة بالتدين، بحجة تجفيف منابع التطرف.

أما بعد الثورة في تونس، وجد التيار الإسلامي نفسه حرا في التعبير عن نفسه، غير أن بعض الحركات المتطرفة داخل هذه التيار، لجأت إلى العنف المسلح لإقامة ما يسمونه "الدولة الإسلامية". وفي دراسة أعدتها مجموعة الأزمات الدولية بخصوص تونس؛ توصلت أن أبرز التحديات التي تواجه هذا البلد هي عودة العناصر الجهادية التي توجهت للقتال في سوريا، فهذه الجماعات بعودتها ستحاول اللجوء للعنف المسلح من أجل فرض إرادتها.

وأبرز هذه الحركات المتطرفة/الإرهابية هي حركة أنصار الشريعة. وهي تنظيم يقوده التونسي سيف الله بن الحسين المعروف بأبو عياض. وهذا التنظيم متهم بارتكاب اغتيالات سياسية، خاصة اغتيال الناشط السياسي اليساري شكري بلعيد. وقد تم حضر نشاط هذا التنظيم وتصنيفه كجماعة إرهابية، أين

لجأت قياداته إلى ليبيا[1]. قام تنظيم أنصار الشريعة، بعدة مواجهات مع عناصر الأمن التونسية راح ضحيتها العشرات من أفراد الجيش، والقيام بتفجيرات في المناطق الحدودية مع الجزائر، منها تدمير آليات عسكرية..فضلا عن ذلك، فقد كان للقاعدة في المغرب الإسلامي حضورا في الساحة التونسية، فقد قامت بهجوم على منزل وزير الداخلية التونسي لطفي بن جدو.[2]

الحدود التونسية مع ليبيا من جهتها تعرف ضغوطا كبيرة بسبب نفاذية هذه الحدود، والمخاطر التي تمر عبرها، خاصة مع الأزمة الليبية الخطيرة. فهناك تهديد مزدوج بين البلدين فتونس تصدر الإرهابيين إلى ليبيا (وجود أبو عياض قائد حركة أنصار الشريعة التونسية في الأراضي الليبية)، وتهريب السلاح الليبي إلى تونس عبر الحدود.

2-التهريب على الحدود الجزائرية-التونسية

ظاهرة التهريب من الجزائر إلى دول الجوار عبر الحدود؛ ليست ظاهرة جديدة. غير أنها تفاقمت بشكل كبير في السنوات الأخيرة، مع التداعيات السلبية للربيع العربي، وانكشاف الحدود البرية للكثير من الدول المجاورة للجزائر ومنها تونس. فالحدود الجزائرية-التونسية، وبسبب تهالك الجهاز الأمني التونسي، باتت تعرف حركة كثيفة جدا للتهريب، وبكل أشكاله خاصة الوقود ومختلف المواد الغذائية. ولعل السبب الأساسي في ذلك إلى جانب جملة من الأسباب التي ذكرناها؛ ترجع أساسا إلى ضعف التنمية المحلية في المناطق الحدودية سواء بالنسبة للجزائر أو تونس، أين لا يجد الشباب أي سبيل آخر للشغل، وتحصيل رزقه سوى التورط في التهريب عبر الحدود، فمثلا مدينة تبسة الجزائرية، المتاخمة للحدود التونسية، تعرف نسب بطالة عالية في أوساط الشباب، ما يدفعهم للتفكير في الربح السريع عبر التهريب.

أصبحت ظاهرة التهريب عبر الحدود الجزائرية-التونسية من أكبر التحديات التي تواجه مصالح الأمن الجزائرية، خاصة مع ارتباطها بشبكات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية أحيانا، ولما لهذه الظاهرة من أضرار مدمرة للإقتصاد الوطني. حيث يلجأ المهربين لتهريب الوقود بشكل خاص إلى تونس، رغم ما لهذه المادة من أهمية حيوية لبلادنا، والسبب في ذلك بسيط؛ وهو كون الوقود في الجزائر مدعم بشكل كبير، فيشترونه بأثمان بسيطة ويبيعونه في تونس بأسعار مضاعفة. ورغم اتخاذ السلطات الجزائرية

---

[1] الشرق الأوسط. 2015/03/23.

[2] Internationale crisis groupe. « La tunisie des frontiéres: terrorisme et polarisation regionale». Rapport Moyen-Orient/Afrique du Nord N°41, 21 octobre 2014. P 3.

لتدابير مهمة قصد الحد من هذه الظاهرة، إلا أنها لم تتناقص بشكل نوعي. حيث قامت السلطات الأمنية بمحاصرة مهربي الوقود، عبر تحديد كميات التموين التي تحصل عليها محطات توزيع الوقود العامة والخاصة، وإقرار عقوبات رادعة للمحطات التي يشتبه في تورطها مع مافيا تهريب الوقود.[1]

3-إتفاق غدامس: التنسيق الأمني بين الجزائر، ليبيا وتونس.

في خضم الإضطرابات الأمنية الحدودية بين الدول الثلاث (الجزائر، تونس وليبيا)، اتفقت هذه الأخيرة، على التنسيق الأمني المشترك بينها لتعزيز أمنها، وصون حدودها المشتركة من مختلف المخاطر المحدقة بها. ففي مدينة غدامس الليبية، إلتقى الوزراء الأوائل الجزائري عبد المالك سلال، والتونسي حمادي جبالي، والليبي علي زيدان، في جانفي 2013، قصد توحيد جهودهما وتنسيقها لتقوية أمن حدودهما كما ذكرنا آنفا. فقد اتفقوا على وضع نقاط مراقبة مشتركة، ودوريات على الحدود هدفها مكافحة الجريمة المنظمة وتهريب الأسلحة على الحدود. من جهة أخرى إتفق المجتمعون في غدامس، على ضرورة الإلتقاء بشكل دوري من أجل التباحث حول هذه المسألة. كما أكدوا على حتمية الحلول السياسية للأزمات في المنطقة سواء في ليبيا أو حتى في مالي،[2] وهنا يبدو جليا تأثير المقاربة الجزائرية في قرارات هذا الإجتماع.

تنسيق الجهود الأمنية بين البلدان الثلاث، يستدعي تظافر جهودهم العسكرية وخاصة الإستخباراتية. لكن في ظل غياب الثقة بين البلدان المغاربية عموما ومنها البلدان الثلاث (الجزائر، ليبيا وتونس)، هل يمكن أن نتوقع لهذا الإتفاق (إتفاق غدامس) أن يكتب له النجاح مستقبلا؟ أعتقد أننا سنكون متشائمين في إجابتنا، ففي ظل وجود نظام تسلطي في الجزائر، وآخر انتقالي في تونس، وأزمة طاحنة في ليبيا؛ لا يمكن أن نتوقع الكثير من هذا الإتفاق. فالدول الديمقراطية وحدها من تستطيع بناء الثقة فيما بينها، بحيث تتقاسم معلومات أمنية شديدة الحساسية، وهذا مستبعد بين الدول الثلاث المذكورة. فضلا عن ذلك، وبصرف النظر عن القوات الأمنية الجزائرية التي تمتلك الإمكانيات اللازمة لضبط حدودها بشكل "مقبول"، فإن البلدين الآخرين (تونس وليبيا)، يبدو أنهما غير قادرتين على الإضطلاع بهذه المهمة الصعبة. فليبيا في أزمة أمنية حادة قد تصل حد "الحرب الأهلية"، وتملك جهازا أمنيا متهالكا، وتونس

---

[1]. الرائد. 2014/03/31.

[2] Ennahar. 12/10/2013.

بسبب ضعف إمكانياتها المادية والاستخباراتية، فتونس تاريخيا لم تعمل على بناء جيش قوي، وإنما كانت تركز أكثر على الجانب الإقتصادي.

علاوة على كل ذلك، فهناك من ينظر للمسألة (اتفاق غدامس)، من زاوية أخرى، فيعتبرها ترتيب أمني منطقة المغرب العربي في غنى عنه. كونه سيحفز دولا مغاربية أخرى خاصة المملكة المغربية وموريتانيا، إلى التقارب من جهتها كرد فعل على هذا الإتفاق، ما يمكن أن يعيد أجواء الحرب الباردة وسياسة الأقطاب من جديد في منطقة المغرب العربي. غير أننا لا نتفق مع هذا التحليل "المبالغ فيه"، إذ هذا الإتفاق، لا يعدو أن يكون تنسيقا أمنيا بسيطا، وربما يمكن اعتباره مغازلة جزائرية لنظامي البلدين (تونس وليبيا)، بعد اتهام الجزائر بلعبها دورا "سلبيا" أثناء أحداث الربيع العربي في البلدين المذكورين.

❋ ❋ ❋

صفوة الحديث في نهاية هذا المحور، أن المغرب العربي لا يزال يعد أكثر الإندماجات الإقليمية ضعفا وتشرذما بين دوله. وغياب التكامل أو أقله التنسيق بين وحداته جعل من أي مشاكل سياسية ومخاطر أمنية تنشأ في أحد دوله تنعكس سلبا على بقية الدول. على نحو ذلك، فالجزائر تأثرت تأثرا بالغا بالتحولات التي عرفتها المنطقة منذ بداية الربيع العربي، فالمنطقة تعيش مخاضا عسيرا منذ سنوات ما أفرز مخاطر كبيرة كانت الجزائر أكثر المتأثرين بها.

المغرب لايزال يتصوره صانع القرار الجزائري كونه الخصم الأول للبلد. لذلك فكل السياسات الأمنية التي تعتمدها الجزائر، تضع المغرب في الحسبان. وكما هو معروف فإن ذلك يرجع لأسباب تاريخية، زادتها الكثير من الملفات العالقة بين البلدين توترا. وأهم تلك الملفات، قضية الصحراء الغربية وغلق الحدود و"سباق التسلح"، ويبدو أن قيادتي البلدين تجيران هذه الملفات بما يخدم مصالها الخاصة، ومن أجل كسب المشروعية الداخلية التي يفتقدانها فلا توجد إرادة سياسية حقيقية لتجاوز هذه الخلافات والقفز عليها. وقد كان لهذه المشاكل بين الجزائر والمملكة المغربية، أثر بالغ على مستوى البناء المغاربي فقد أعاقة وعطله، كما منح للقوى الكبرى فرصة للعب على التوازن بين البلدين لتحقيق أهدافها في المنطقة.

ليبيا من جهتها، عرفت بعد "الثورة" التي أطاحت بالقذافي، أزمة سياسية خانقة أفرزت تهديدات أمنية عميقة. ولعل أخطر تلك التهديدات إنتشار السلاح الليبي، فالترسانة الضخمة التي امتلكتها ليبيا من

الأسلحة المتطورة صارت مستباحة، ما جعلها تقع في كثير من الأحيان بيد الإرهابيين، فعلى سبيل المثال، إعتداءات تيقنتورين في الصحراء الجزائرية، نفذت بسلاح ليبي. الجزائر بصفتها أكبر المتضررين من الأزمة الليبية، جعلها تنخرط باكرا دبلوماسيا للمساهمة في حل هذه الأزمة، لكن يبدو أن دورها كان ثانويا بالنظر لتدخل فواعل دولية وإقليمية عربية سلبيا في الأزمة، ما زاد من تعقيد الوضع.

تونس، ورغم ما يحكمها مع الجزائر من روابط تاريخية متينة، غير أن الثورة التونسية وما خلفته من تحولات سياسية بنجاحها في "انتقال ديمقراطي" قد أحرج النظام الجزائري وأقلقه. فضلا عن ذلك، فقد شهدت تونس في الآونة الأخيرة بروز نوعا من التطرف والإرهاب على أراضيها كان له تأثير على استراتيجية الدفاع الوطني الجزائري، التي ركزت بشكل كبير على حدودها الشرقية مع تونس، بسبب انتشار الجماعات الإرهابية في جبال الشعانبي. ونفس الأمر ما يتعلق بزيادة وتيرة التهريب على الحدود الجزائرية–التونسية.

المحور الثالث: التهديدات والمخاطر الأمنية في الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الجزائري

الدائرة الساحلية–الصحراوية للأمن الجزائري، شديدة التعقيد والخطورة في آن. فكما أسلفنا تعاني هذه المنطقة من تحديات تقليدية وجديدة. فالجارة الجنوبية مالي، تشهد بشكل مزمن تمردا داخليا من طرف الطوارق، الذين يطمحون للإعتراف بخصوصيتهم ليس الثقافية فحسب، لكن أيضا السياسية. فبعضهم يطالب بالاستقلال عن الدولة المالية. سنحاول فيما سيأتي من هذا العنصر، تقديم مراجعة تاريخية لهذا الصراع، بالبحث في أبعاده وخلفياته وأسبابه، ثم أهم المحطات التي مر بها هذا الصراع، أي مختلف التمردات الطوارقية، التي كانت أهمها في 1990 ثم في 2006 وأخيرا في 2012. كما سنحاول تحليل مخاطر مطالب الإنفصال التي باتت تقدمها بعض الحركات الأزوادية إقليميا، والتحديات التي تفرضها على الجزائر بصفة خاصة. والتي أعطت (هذه المطالب الانفصالية) ذريعة لفرنسا للتدخل العسكري في شمال مالي بدعوى مكافحة الإرهاب، في حين كان لها أهدافا استراتيجية أبعد من ذلك.

سنقوم كذلك، بتقديم قراءة تحليلية للدور الجزائري في هذا النزاع المالي، فالجزائر معنية بشكل مباشر بهذا الصراع، فقد تدخلت دبلوماسيا، إذ رعت حوارا سياسيا بين ممثلي الأزواد والحكومة المركزية في مالي، ورغم مشقة هذا الحوار إلا أن الجزائر تابعته بصبر وطول نفس حتى توصلت إلى توقيع اتفاق للسلام بين المتصارعين في 2015.

أما المخاطر الجديدة التي تفرزها المنطقة الساحلية–الصحراوية، فهي متعددة ومتشابكة. فيعرف هذا الفضاء، إنتشار الجماعات الإرهابية التي تأتي في مقدمتها القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، التي تسببت في مخاطر عظيمة للأمن الجزائري، خاصة بعد استهدافها لمحطة الغاز في الصحراء الجزائرية (تيقنتورين)، فضلا عن اختطافهم لرهائن أجانب، وابتزاز دولهم بطلب فدى. علاوة على ذلك، فقد عرفت المنطقة ازدهار شبكات الجريمة المنظمة، إذ أصبحت تمارس الإجرام بمختلف أشكاله سيما تجارة المخدرات والتهريب، التزوير... كانت لها كذلك انعكاسات على الأمن والإقتصاد الوطني الجزائري.

إلى جانب ذلك، فقد صارت دول الساحل والصحراء الكبرى، مصدرا لتصدير الهجرة غير النظامية، وهذا أمر ليس جديدا بطبيعة الحال، غير أن ما استجد أن الكثير من المهاجرين من هذه المنطقة، باتوا يفضلون الجزائر كبلد للإستقرار. الهجرة غير النظامية من إفريقيا الساحل والصحراء، حاولنا تحليلها من زاوتين: كون هذه الهجرة كما ذكرنا مستقرة بالجزائر ، وهذا ما أثار خطاب أمننة في الجزائر بسبب ما يتهم به أحيانا بعض المهاجرين من تورطهم في الجريمة المنظمة هذا من جهة، من جهة ثانية

فالهجرة التي تمر عبر الجزائر نحو أوروبا، أصبحت تثير مشاكل للجزائر، كون أوروبا تطلب من الأخيرة لعب دور مناولة أمنية خدمة لمصالح أوروبية.

I الساحل الإفريقي: موقع جيوسياسي وجغرافي "هجين"

لا تزال حدود الساحل من الناحية الايكولوجية والجغرافية وحتى الجيوسياسية، مثار جدل فالساحل الإفريقي يقع في منطقة مناخية وايكولوجية محددة بخط تماطر متوسط أي بين 100 إلى 500 شمالا، و500 إلى 700 جنوبا كما اقترح الباحث "تيودور مونود" عام 1973 تعريفا ايكولوجيا للساحل وذلك بالاعتماد على الأمطار الموسمية الصيفية، فوجد اختلافات من عام لآخر أي بين الجفاف والرطوبة ومن الناحية الجغرافية تبقى حدود الساحل غير مؤكدة، فهو محصور بين شريط ساحلي في الشمال وآخر صحراوي في الجنوب فالجبال الكثيفة في النيجر مثلا تعطي الساحل مظهر جزيرة بارزة في المنطقة في حين انتشار الكثبان الرملية في الجنوب تعطيه طابعا صحراويا[1]

ويثار الجدل كذلك عند محاولة تعريف الساحل من وجهة النظر السياسية، فنتحدث عن ساحل إفريقي موسع، والذي يشمل الدول التي تقبع في أزمات اقتصادية خطيرة منذ بداية السبعينيات وتقهقر النظام البيئي، وانهيار الإنتاج الغذائي واقتصاديات وطنية فاشلة وهي الدول التسعة المنضوية تحت "مجلس الدول لمكافحة الجفاف في الساحل"، الذي تأسس عام 1971 وهذه الدول هي " السنغال، غمبيا، موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، نيجر، تشاد، كما انضمت إليها جزر الرأس الأخضر، وغينيا بيساو" وتحتل إجمالا مساحة تقدر ب 5 مليون كلم2،[2] وتدين في عمومها بالإسلام

وعلى العموم سنورد تعريفا جيوسياسيا للساحل وهذا هو المهم في هذه الدراسة فالساحل الإفريقي يقع بين شمال إفريقيا وجنوب الصحراء حتى السافانا، فهي تمتد من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا وتظم: السودان، التشاد، النيجر، مالي، موريتانيا، والسنغال، وكثيرا ما يتم لاعتبارات جيو-اقتصادية توسيعها لتشمل بوركينافاسو، ونيجيريا، وحتى جزر الرأس الأخضر[3]. (أنظر الخريطة).

---

[1] Edmonde Bernus et al. "Le sahel oublié". Revue tiers monde, t. xxxiv,N° 134, Avril-Juin, 1993. PP 305-306.
[2] Ibid. PP 306-307.

2 امحند برقوق. منطق الأمننة في ساحل الأزمات.
http :llwww.politics-ar.comlarlindex.phplpermalinkl3044.html

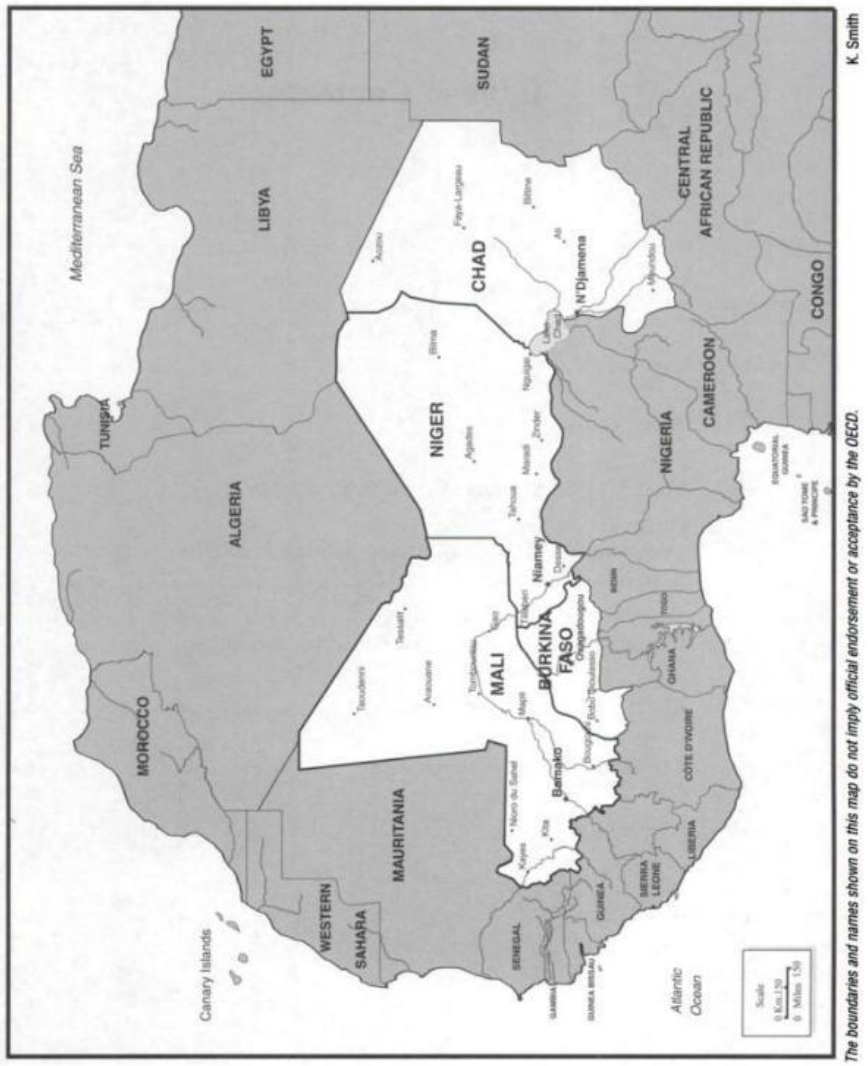

6

Éléments sous droits d'auteur

المصدر: أبصير أحمد طالب. المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي. رسالة ماجستير (جامعة الجزائر، قسم العلوم الساسية والعلاقات الدولية، 2009-2010)

II أزمة تمرد الطوارق في مالي

المسألة الطارقية التي طال أمدها واستعصت الحلول الدبلوماسية بشأنها، باتت تشغل بال صناع القرار الجزائريين. سيما بعد المطالب المتطرفة التي باتت تقدمها بعض الفصائل الطارقية في مالي خاصة. فالوساطة الجزائرية للأزمة المزمنة؛ واجهتها صعوبات جدية. وما يخشى منه أن تتفاقم هذه الأزمة في المستقبل، ما سيشكل تحديات كبيرة للجزائر أمنيا، إنسانيا، سياسيا ودبلوماسيا.

1-مشكل الطوارق: مراجعة تاريخية

يتمتع الطوارق، بتاريخ سحيق في الصحراء الكبرى الإفريقية. فقد تم ذكرهم في كتابات "هيرودوت"، مثلما أتى على ذكرهم العديد من المؤرخين العرب، فكان يسميهم ابن خلدون "بالملثمين".[1] فضلا عن ذلك فإن للطوارق، خصوصية ثقافية وهوية متميزة، في منطقة الصحراء. وربما يعد هذا (إلى جانب اعتبارات أخرى)؛ السبب في مطالبهم الإنفصالية عن مالي والنيجر ذوي الأصول الإفريقية. ويعيش الطوارق في منطقة تقدر مساحتها ب2 مليون كلم2. ومنتشرين في عبر عدة دول في الساحل والمغرب العربي. أغلبهم (حوالي 80%) يستقرون بالجنوب والواحات و 5% فقط في الأوساط البدوية الشمالية. ويقطنون خمس دول ساحلية وهي: مالي النيجر بوركينافاصو الجزائر وليبيا. ويقدر عددهم، بين مليون ومليون ونصف مليون نسمة، حسب إحصائيات التسعينيات. وهم موزعين عبر الدول المشار إليها كالآتي: 600 ألف في النيجر، 300 ألف إلى 400 ألف في مالي، 50 ألف في ليبيا، 30 ألف في بوركينافاصو، 20 ألف في الجزائر. وهذا علاوة على الأعداد الكبيرة ممن هاجرو إلى البلدان المجاورة سنوات التسعينيات. سيما إلى دارفور (الحدود بين التشاد والسودان)، وإلى موريتانيا.[2] (أنظر الخريطة).

[1] Philippe Rekacewicz. « Aire touaregue en Afrique septontrionale ». Le monde diplomatique. Avril, 1995. P 26.
[2] Philippe Rekacewicz.op.cit.p 27.

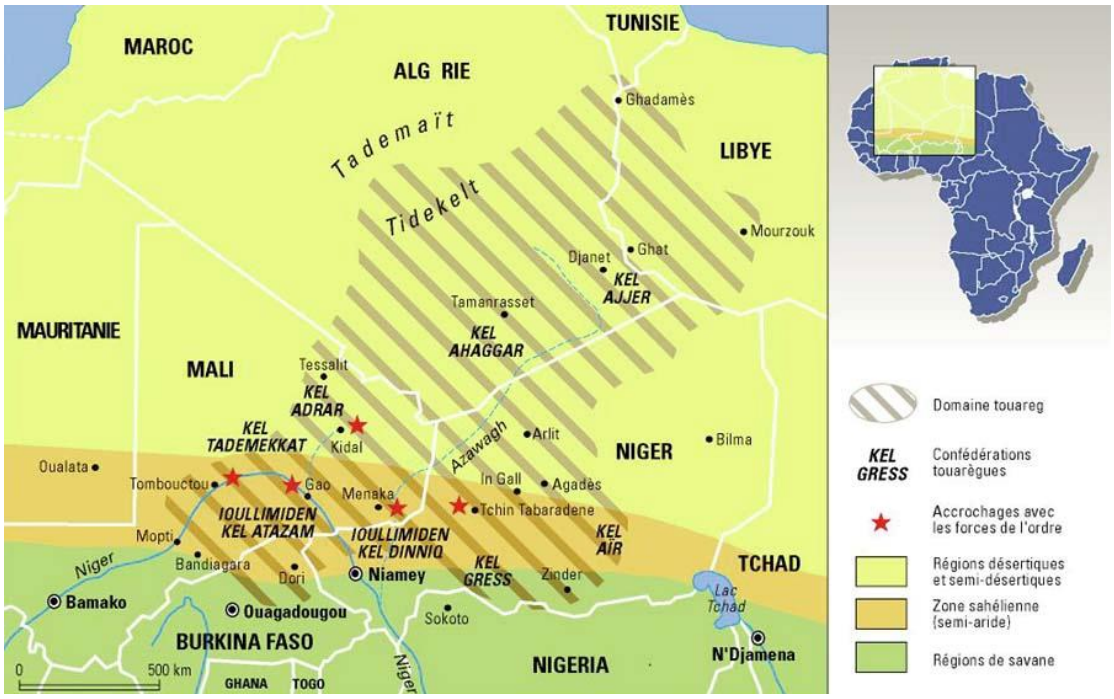

المصدر: أبصير أحمد طالب. مرجع سابق

الأزمة الطارقية في شكلها الحالي، في (مالي والنيجر)، تعود جذورها الأولى إلى بداية الستينات. ويبدو أن الصراع حول اقتسام السلطة والثروة؛* كان السبب الأساسي الذي يغذي الصراع بين الطوارق والزنوج الأفارقة؛ الذين يستحوذون على السلطة، بشكل عنصري. علاوة على اللاعدالة في توزيع الثروة بين الشمال والجنوب، بمعنى آخر ضعف التنمية في مناطق الشمال. وفي هذا السياق، يؤكد قيادي في حركة توحيد وتحرير الأزواد في مالي: "إن الأقليات في شمال مالي (يقصد الطوارق)، كانت دائما منسية، والتنمية بها ضعيفة جدا. فلا يوجد في إقليم الأزواد مدارس ولا طرقات.. بالإضافة إلى أن المساعدات الغذائية الدولية، التي يستفيد منها الإقليم، تقوم الحكومة المالية بتحويلها إلى مناطق أخرى... فنحن نريد تقرير مصيرنا بأنفسنا؛ حتى لا يتكرر ذلك، وهذا ما يدفعنا لحمل السلاح."[1]

ويبدو أن الرغبة في انفصال الطوارق في مالي والنيجر، حاضرة منذ استقلال البلدين. فقد كان جزء كبير منهم يدعو لذلك. وقام الإنفصاليون المتطرفون؛ بحركة تمرد في مالي، بقيادة "كال انتصار"

* تاريخيا لم يكن الطوارق في شمال مالي يطالبون الحكومة المركزية بثروة بلدهم، لأنهم كانوا يعتمدون على أنفسهم اقتصاديا، فيمارسون التجارة وتربية المواشي، غير أن موجات الجفاف التي ضربت المنطقة والتي قضت على نمط حياتهم الإقتصادية (التجارة وتربية المواشي)، جعلتهم يعتمدون على الدولة في إقتسام ثروة بلدهم، فوجدوا أنهم لا يتمتعون إلا بالنذر اليسير من هذه الثروة.

[1] Philippe Rekacewicz.op.cit. p28.

سنة 1959، والتي تم القضاء عليها عسكريا في 1964. بفضل توقيف قياداتها من طرف مصالح الأمن المغربية والجزائرية. فالجزائر إذن كانت تعارض قيام دولة طارقية مستقلة على تخومها الجنوبية منذ الإستقلال. ومنذ هذه اللحظة وضعت شمال مالي والنيجر، تحت المراقبة وتمت عسكرة المنطقة؛ لإجهاض أي محاولة تمرد أخرى. وظل الحال على ما هو عليه إلى غاية سنة 1990 أين انفجر الصراع الذي كان خامدا.[1]

فقد شنت الحركات المتمردة في مالي والنيجر، عمليات مسلحة ضد الحكومات المركزية في كلا البلدين. بيد أن المسارعة الجزائرية للوساطة، توجت مساعيها الحميدة بتوقيع اتفاق تمنراست بين الحكومة المالية والمتمردين. غير أن هذا الإتفاق لم يصمد طويل، بعد الإنقلاب على الحكم في مالي، وعليه عاودت القوات المالية عملياتها العسكرية ضد الحركة الشعبية للأزواد.[2] ترتب على هذه الأحداث حركة واسعة من اللجوء إلى الجزائر، ما أجبر الأخيرة إلى التوسط مجددا بين الفرقاء لوضع حد للاقتتال. كما ساهمت الدبلوماسية الجزائرية في التوصل إلى هدنة، سنة 1992، ثم توقيع اتفاق بين الطرفين (فيما يخص حركة التمرد في النيجر)، يتم على إثره منح الطوارق تسييرا لامركزيا، إلى أن تم التوصل إلى حل نهائي للأزمة سنة 1997، بفضل الوساطة الجزائرية دائما. فالتمرد الذي حدث سنوات التسعينات في كل من مالي والنيجر، وكذلك نمط تعامل الحكومتين معه بأسلوب عنيف أدى إلى تفاقم الأوضاع. لكن ما هي أسباب هذا التمرد؟

أولا: سبب بيئي؛ وهي موجة الجفاف منقطعة النظير التي عرفتها المنطقة سنتي 1972 و1973، والتي نجم عنها مجاعة واسعة النطاق بسبب نفوق ما يربو عن 3,5 رأس ماشية، وهذا ما اثر على طبيعة التركيبة البدوية للطوارق في مالي والنيجر، كما فضل الكثير من الشباب الطارقي الهجرة إلى البلدان المجاورة، كالجزائر وليبيا والشرق الأوسط. **ثانيا:** الدور اليبي كان فاعلا في هذه الأزمة فقد عمل نظام القذافي؛ على استقبال أعداد كبيرة من المهاجرين الطوارق، ووفر لهم مراكز للتدريب العسكري، وتلقينهم أيديولوجية خاصة بانتمائهم الحضاري للأمة العربية وليس لإفريقيا الجنوب. **ثالثا:** العودة الكثيفة

---

[1] Modibo Keita. "La résolution du conflits touareg au mali et au niger". Groupe de recherche sur les interventions de paix sur les conflits inter-etatiques, GRIPCI, note de recherche N° 10, juillet, 2002. P 14. http://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&frm=1&source=web&cd=2&ved=0CCQQFjAB&url=http%3A%2F%2Fgitpa.org%2FDvd%2Fpj%2FTOUAREG%2FTouaregC4_1.pdf&ei=JyGTVcHWOYHiUdKHj8AH&usg=AFQjCNH7sfr2UV-xX-D3cGbdfag3i6W2hw

[2] عبد النور بن عنتر. البعد المتوسطي للأمن الجزائري.. مرجع سابق. ص 56.

للاجئين المرحلين من الجزائر في جانفي 1990 بعد قرار الجزائر ترحيل أعدادا كبيرة منهم إلى بلدانهم الأصلية وتقدر أعدادهم بين 20 ألف و25 ألف لاجيء.[1]

في 23 ماي 2006 تجدد الصراع بين الطوارق والحكومة المالية، والسبب المباشر –هذه المرة– بعد فشل وساطة غير معلنة قام بها زعيم طارقي هو "إياد آغ غالي" وفشل فيها باقناع الرئيس السابق أمادو توماني توري بالمطالب التي قدمها زعيما التمرد "ابراهيم آغ باهنغا" و"الحسن فاغاغا". وكانت نهاية هذا الصراع في جويلية 2006، بتوقيع إتفاقية السلام في الجزائر، أنهت التمرد الطوارقي. وكما في كل مرة أجبر الطرفان مرة أخرى على توقيع بروتوكول تفاهم في 30 مارس 2008، في طرابلس بفضل وساطة ليبية بعد هجوم متمردين طوارق على القوات الحكومية.

2–تمرد 2012: مطالب الإنفصال ومخاطرها الإقليمية

لأول مرة ترفع بعض الفصائل الممثلة للطوارق في مالي سقف مطالبها، ليصل إلى حد طرح مسألة "تقرير المصير والإستقلال". بعد أن كانت مطالبهم منذ الإستقلال، تقتصر أساسا على العدالة في توزيع الثروة والسلطة، والتمثيل السياسي والإداري والعسكري، والإعتراف بالهوية الخاصة.[2]

لكن تجدر الاشارة، أن هذا المطلب (الإنفصال)؛ كان بمبادرة من الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وهي التي تمثل المقاتلين العائدين من ليبيا، بعد سقوط القذافي. إذن؛ فهذا المطلب لا يمثل كل الشعب الطوارقي في شمال مالي، الذي تمثله العديد من الفصائل. في تقديرنا أن هذا المطلب ليس سوى رد فعل عنيف لمقاتلين في حالة إحباط، وسوف لن يجد صدى داخلي لافتقاده لقاعدة شعبية عريضة، ناهيك على أن يجد صدى دولي للإعتراف به.

يرجع التمرد الطوارقي الأخير، والمطالبة بالإنفصال عن دولة مالي، إلى عدة أسباب أهمها؛ أولا: استمرار التهميش والإقصاء، الذي يعاني منه إقليم أزواد في الشمال سياسيا وتنمويا. فقد فشلت الحكومة في باماكو، بقيادة الرئيس الأسبق أمادو توماني توري في تطبيق البرنامج الخاص بالأمن والسلام والتنمية، في أوت 2011، بقيمة 50 مليون يورو في شمال البلاد. فقد كان الأوان قد فات،

[1] Modibo Keita. Op.cit. p 29.

[2] الحاج ولد ابراهيم. "أزمة شمال مالي .. انفجار الداخل وتداعيات الإقليم". مركز الجزيرة للدراسات، 12 فبراير/ شباط 2012. ص 05.

فالأوضاع في هذا الإقليم بلغت حد التقيح، ولم يعد يكفي معها أي مبادرات شكلية بسيطة، ما زاد في إشعال التوتر بين الشمال والجنوب، ومهد الطريق لعودة القتال.

ثانيا: عودة حكومة باماكو لسياسة عسكرة إقليم أزواد، وهو ما اعتبرته قيادات الإقليم انتهاكا صارخا لاتفاقية الجزائر، والذي تهدف من ورائه حكومة باماكو استعادة سيطرتها على الإقليم. ثالثا: الدور الذي قامت به الحركة الوطنية الأزوادية _MNA_ والتي أنشأت في 2010، في اغتنام مشاعر الغضب الطوارقي الداخلي، وعملها على حشد الدعم الدولي لمشروع الاستقلال. رابعا: والسبب المباشر لهذا التمرد يكمن وراء الحرب في ليبيا، وسقوط نظام القذافي، وعودة الآلاف من المقاتلين الطوارق، الذين كانوا يحاربون في صفوف كتائب القذافي، والذين اكتسبوا خبرة قتالية وامتلكوا ترسانة معتبرة من الأسلحة النوعية. وهو السبب وراء تمكنهم من دحر القوات النظامية المالية بشكل مفاجيء وسريع.[1]

مع اندلاع التمرد الطوارقي في شمال مالي في 17 جانفي 2012 سارعت الجزائر كعادتها لعرض الوساطة بين الطرفين المتصارعين الحكومة والمتمردين. فتقدمت بمبادرة تسمح بوقف القتال وإراقة الدماء، تتضمن هذه المبادرة؛ إنشاء مناطق محمية وأخرى منزوعة السلاح، وإنشاء صندوق دولي لإعادة إعمار وتنمية صحراء أزواد، بتمويل جزئي من الجزائر.[2] لكن يبدو أن سرعة الانتصار العسكري الذي حققه المتمردون الطوارق، ودحرهم للجيش المالي؛ أوقعهم في نشوة الانتصار. وبالتالي رفعوا من سقف طموحاتهم _كما أشرنا_ لحد إعلان استقلال إقليم أزواد في 05 أفريل 2012. ولم يبدوا حماسة للوساطة أو المبادرة الجزائريتين كما تعودوا.

لتتعقد مجريات الأحداث فيما بعد بسبب أمرين: 1) الانقلاب العسكري على الرئيس المالي أمادو توماني توري. 2) سيطرة بعض الحركات الجهادية سيما حركة أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا، فضلا عن التنظيم الإرهابي القاعدة في المغرب الإسلامي، وهو ما قاد في نهاية المطاف؛ إلى التدخل العسكري الفرنسي، والذي زاد في خلط الأمور أكثر.

فبسبب؛ أولا: فشل توماني توري، في إخماد التمرد، بل واندحار قواته أمام ضربات الطوارق خلق سخط داخل الدوائر العسكرية في مالي، خاصة من صغار الضباط الذين اتهموه بالفساد وإقامة

---

[1] أنوار بوخرص. . "الجزائر والصراع في مالي." أوراق كارنيغي، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2012.

[2] الخبر 2012/02/27.

علاقات مريبة مع شبكات الجريمة المنظمة الناشطة في مالي والساحل وحتى مع القاعدة. وهذا ما دفع "ميا أمادو سانوجو" للإنقلاب عليه في 22 مارس 2012. ثانيا: السرقة التي تعرضت لها الإنتصارات التي حققتها الحركة الوطنية لتحرير الأزواد من طرف حركات متطرفة –كما أشرنا– أهمها حركة أنصار الدين بقيادة أياد آغ غالي* رجل الجزائر في أزواد كما كان يوصف.[1]

هذا التعقيد الذي عرفته شمال مالي، والتلونات التي عرفتها شبكة التحالفات في المنطقة، بين أطراف الصراع الرئيسيين؛ جعلت الموقف الجزائري أكثر حذرا –بل قل– ترددا وارتيابا. فقد اعتمدت الجزائر في بدايات النزاع سياسة الترقب والانتظار، ولهذا الموقف عدة تفسيرات؛ أولا: أن الجزائر تلتزم الحذر في رهاناتها، بهدف حماية مصالحها الاستراتيجية. ثانيا: هناك من اعتبر موقف الجزائر عقابا للرئيس الأسبق توماني توري، الذي اتهمته بالتواطؤ المتعمد مع القاعدة في المغرب الاسلامي. ثالثا: هناك اعتقاد بأن الجزائر سمحت عمدا لحركة أنصار الدين بفرض سيطرتها على الأزواد، بعد أن تغلبت على الحركة الوطنية لتحرير أزواد، التي فجرت التمرد بسبب سوء علاقة الأخيرة مع الجزائر، التي تنتقدها بخصوص دورها في الوساطات منذ بدايات التسعينات، بأنه لم يخدم مصالح الطوارق.[2] والدور الجزائري كما هو معلوم؛ نابع من مبدأ الحفاظ على الحوزة الترابية لمالي، وعدم السماح، بقيام أية دولة جديدة على تخومها الجنوبية. لكن الجزائر كانت دائما ترد على هذه التهم، بأن موقفها هذا؛ ناتج عن التزامها بمكافحة الإرهاب في المنطقة، وليس التمرد الطوارقي.

الحرب في شمال مالي وعواقب التدخل العسكري "الأجنبي"

كل هذه التعقيدات؛ أدخلت شمال مالي في مأزق حقيقي استعصى معه الحل السلمي. سيما بعدما أمسكت الحركات المتطرفة، زمام الأمور وشنت حملات ضد القوات النظامية، التي أجبرتها على التراجع، حتى بات المركز والعاصمة باماكو تحت تهديد حقيقي. هذه التطورات؛ أعطت لفرنسا (صاحبة النفوذ التقليدي في المنطقة) ذريعة للتدخل عسكريا؛ لمنع (حسبما تقول) الإرهابيين، من السيطرة على مالي، وهو ما سيهدد مصالحها الحيوية بها.

---

* إياد آغ غالي: زعيم أزوادي تاريخي، كان ممن فجروا تمرد 1990، وهو زعيم حركة أنصار الدين، كان يتعامل مع المخابرات الجزائرية، حتى وقعت القطيعة، أين كان ممن قادوا التمرد الأخير في 2012

[1] أنوار بوخرص. مرجع سابق.

[2] المرجع نفسه.

نية التدخل الفرنسية، كانت مؤيدة بقرار من مجلس الأمن رقم (2085) يسمح بالتدخل العسكري، لكنه يفضل أن يكون إفريقيا. كما كان (قرار التدخل الفرنسي) باستنجاد الحكومة المالية، التي طلبت رسميا المساعدة الفرنسية. يفهم من طلب الحكومة المالية هذا تقديم الولاء لفرنسا صاحبة التأثير الأكبر في المنطقة، وتثبيت ركائزها في الحكم خاصة وأنها وصلت عن طريق انقلاب (كما أشرنا).

هدف فرنسا المعلن من تدخلها العسكري كان –كما أشرنا أعلاه–، منع الإرهابيين من السيطرة على مالي، وإيقاف زحفهم نحو الجنوب إلى العاصمة باماكو. لأن سيطرة المتطرفين على مالي سيكون له انعكاسات خطيرة ليس على المنطقة الساحلية فحسب، ولكن أيضا على شمال إفريقيا، أوروبا والأمن العالمي. غير أن هناك أهدافا استراتيجية أخرى؛ فسقوط مالي يعني لا محالة سقوط دولا أخرى مجاورة النيجر، موريتانيا.. فهي تسعى من خلال تدخلها؛ قلب الإتجاه بوقف الحركات الإرهابية، ودرء أي عدوان مماثل على دول الجوار الفاشلة أصلا والواقعة تحت النفوذ الفرنسي هذا من جهة.

من جهة أخرى، فقد وضع صانع القرار الفرنسي هذا الخيار في ميزان الربح والخسارة، ورأى أن ما ستجنيه باريس من وراء قرار التدخل من مزايا، أكبر مما قد تخسره. ففي حالة عدم التدخل، سيتجرأ الإرهابيون أكثر، ويمكن أن يحولوا مالي إلى أفغانستان جديدة، ينطلقون منها لتهديد المصالح الفرنسية في المنطقة، خاصة في النيجر التي تستغل اليورانيوم منها فهي حرب استباقية. كما يعني مشهد عدم التدخل؛ المزيد من عمليات اختطاف الرهائن الفرنسيين في الساحل. فتداعيات عدم التدخل شديدة الأثر على فرنسا ووجودها بإفريقيا ومكانتها بالعالم.[1]

يصف بعض المتتبعين للأزمة أن فرنسا تخوض حربا غير مكتملة الشروط، ولم يتم التحضير لها بعناية. كما أنها لم تسعى لتشكيل ائتلاف دولي أو أوروبي على الأقل لمساندتها في حربها هذه. ويبدو أن حركة أنصار الدين، قد نجحت في إرباك المخطط الفرنسي الذي كان يقضي بالإقتصار على التدخل الجوي فحسب، والاكتفاء بتقديم الدعم اللوجستي والاستخباراتي. فقد استدرجت فرنسا للتسرع في قرار الحرب بعد إعلان حركة أنصار الدين، التقدم نحو الجنوب، لمهاجمة ولاية

1 عبد النور بن عنتر. "التدخل في مالي: نضرة من الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي". مركز الجزيرة للدراسات. الأحد 27 يناير 2013.

موبتي لإيهام الفرنسيين أن المسلحين قرروا الزحف نحو العاصمة باماكو ليدفع ذلك فرنسا للاستعجال في الحرب والتدخل البري، فالإسلاميون "الأزواديون" تمكنوا من تحديد زمن ومكان الحرب.[1]

-التداعيات الاقليمية للتدخل العسكري في مالي

تبدو دول الجوار لمالي مترددة في موقفها بشأن التدخل العسكري، فكل دولة تسعى للحفاظ على مصالحها الاستراتيجية، وعدم التورط في خيارات قد تنجر عنها تداعيات غير محمودة العواقب. الملاحظة الأولى التي تلفتنا -أولا وقبل كل شيء- خاصة بالموقف الأوروبي؛ فقد سجلنا تخاذلا غير مسبوق من قبل الإتحاد الأوروبي، بخصوص التزام أحد أعضائه بحرب خارج حدود القارة. وهذا ما يضع مسألة السياسة الأمنية والدفاعية للإتحاد موضع جدل من جديد. فيبدو جليا أن تسرع فرنسا في قرار الحرب؛ جعل الأوروبيين يعتبرونها حربا خاصة بها لتحقيق مصلحتها القومية، وأن لا شأن لهم بها، لكن يرد الفرنسيون أنهم يقاتلون نيابة عن أوروبا قاطبة.

أما عن الدول المغاربية والساحلية، فقد اختلفت مواقفها نسبيا، فموريتانيا كانت من أبرز المتضررين من هجمات القاعدة في الساحل، وبالتالي كانت هي الدولة الوحيدة التي تورطت في مكافحة الإرهاب خارج أراضيها، وذلك بإرسالها لقواتها المسلحة في أعماق الأراضي المالية، لذلك يبدو أن صناع القرار الموريتانيين قد "سعدوا" بالتدخل الفرنسي، رغم أنهم لم يشاركوا في الحملة بشكل مباشر، فقد اعتمدوا سياسة النأي بالنفس مكتفين بفتح نقاط على الحدود لاستقبال اللاجئين، ويأتي ترحيبهم هذا خاصة بعد خلع أمادو توماني توري عن الحكم، الذي كانت تتهمه نواكشوط بالتخاذل في مواجهة الجماعات المارقة الإرهابية. وهذا ما جعل موريتانيا قبلة للإنفصاليين الطوارق سيما الحركة الوطنية لتحرير أزواد والعاصمة السياسية المؤقتة للدولة المنشودة.[2]

فيما يخص النيجر، فقد كانت أشد المتحمسين للتدخل العسكري، بل وكانت على استعداد لإرسال قوات عسكرية إلى مالي للمشاركة فعليا في الحرب، كما كانت لها تحركات دبلوماسية حثيثة في هذا المسعى سواء في إطار منظمة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، أو في إطار تجمع دول الميدان، أو مساعيها المنفردة أو الثنائية مع فرنسا أو الولايات المتحدة أو الإتحاد الأوروبي. ويرجع حماس النيجر بشأن الحرب في مالي أساسا لتشابه الوضع السياسي مع مالي، فهي تخشى من

---

[1] التدخل الفرنسي في مالي: الأسباب والمآلات. مركز الجزيرة للدراسات. الخميس 17 يناير 2013.

[2] الحاج ولد ابراهيم. مرجع سابق.

انتقال عدوى الدعوات الإنفصالية للأزواد في مالي على طوارق منطقة "أزواغ" في النيجر، التي يقطنها بدورها بعض السكان من أصول طارقية، مثلما حدث في تسعينيات القرن الماضي، عندما تمرد طوارق النيجر ضد الحكومة في نيامي أسوة بأشقائهم في مالي. لكن وجه الفرق في الحالة النيجرية أن الحكومة أكثر تماسكا وتنظيما واستعدادا لاحتواء أي حراك طوارقي مرتقب.[1]

المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، باركت من جهتها الحرب، فقد فوضها إقرار مجلس الأمن وضع خطة عسكرية للتدخل. لكن يبدو –كذلك– أن مبادرة الجماعات المتطرفة بالهجوم على المركز في مالي، جعل المجموعة الاقتصادية تتسرع في التدخل دون الإعداد الجيد سواء العسكري أو اللوجستي، وبدون تنسيق بينها أو بين حلفائها، لكن في نهاية المطاف توصلوا لوضع خطة مستعجلة تمر بثلاث خطوات. المرحلة الأولى: نشر قوات برية في باماكو وفي المناطق المحاذية للشمال لتأمين المؤسسات والقيام بمهام الإستطلاع والتحضير. المرحلة الثانية: تشكيل القيادة الموحدة التي سيعهد إليها بالتنسيق الميداني للعمل العسكري. ومن المرتقب أن تكون نيجيريا هي التي تقود ذلك الأمر، نظرا لكونها الدولة الوحيدة القادرة على تأمين الغطاء الجوي لأي عمليات ميدانية في المنطقة. المرحلة الثالثة: الشروع الفعلي في العمليات العسكرية؛ باستهداف معاقل الحركات الإرهابية المسيطرة على الأرض لتأمين تحرير الشمال المالي من قبضتها.[2]

3–موقف الجزائر من الحرب بين الرفض، التحفظ والارتباك

يرجع تحفظ/ رفض الجزائر، لتدخلها في شمال مالي لعدد من العوامل: أولا: مبدأ عدم التدخل (والذي يعتبر مقدسا لدى صانع القرار الجزائري)، خارج الوطن، والتأكيد على الحلول السلمية للنزاعات. ثانيا: أن الجزائر قلقة من تطورات النزاع، واحتمال انتشاره للداخل الجزائري، والتورط في مغامرة كارثية؛ لأن أي فشل في التدخل سيترتب عليه، زعزعة مكانة النظام داخليا.

ينتاب الجزائر قلق كذلك من جوارها المضطرب وغير الودود؛ فهي تشتبه في بداية تأسيس "كتلة" بقيادة فرنسا والموالين لها في المنطقة، أهمها المغرب وبعض دول الساحل الهشة. هدف هذه الكتلة؛ هو احتواء "القوة الجزائرية الناشئة"،[3] وسيما أيضا بعد العواصف التي ضربت المغرب العربي

---

[1] المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه.

[3] أنوار بوخرص. مرجع سابق.

وشمال إفريقيا، بما يسمى "الربيع العربي"، بداية بالثورتين التونسية والمصرية، ووصول الإسلاميين إلى الحكم بها، والتدخل الغربي في ليبيا، لإسقاط القذافي، ثم التقارب بين حكام ليبيا الجدد مع المملكة المغربية، والتي أثارت توجسات لدى النظام الجزائري.

كما أن الجزائر وجدت نفسها أمام مشهد معقد في شمال مالي؛ تتداخل فيه الحركات الطارقية والجماعات الارهابية، التي لا تريد الجزائر الخلط بينهما. الحركات الطارقية عديدة وبينها تناقضات ومنافسة أحيانا واختلافات في الرؤى، خاصة الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وهي حركة علمانية مطالبها انفصالية –كما أسلفنا–، وحركة أنصار الدين الإسلاموية، التي تسعى لإقامة حكم ذاتي وخاصة تطبيق الشريعة الاسلامية. والجزائر لها علاقات جيدة بالحركة الأخيرة لكن الإشكال أن حركة أنصار الدين، لديها ارتباطات مع التنظيمات الارهابية في المنطقة. وهكذا ستجد الجزائر نفسها في مواجهة مباشرة مع حركة أنصار الدين حليفتها الأزوادية، لذلك؛ فضلت الجزائر عدم التدخل، واعتماد سياسة الانتظار والترقب. غير أنها وسعيا منها لامتصاص –نوعا ما– الضغوط الغربية عليها؛ اضطرت إلى فتح مجالها الجوي للطائرات الفرنسية، وهذا يعد تطورا في العقيدة العسكرية الجزائرية.

–تطورات الأزمة الطارقية والدور الجزائري

الجزائر معنية بشكل مباشر بالأزمة في شمال مالي والنيجر؛ نتيجة تضافر أربع أسباب أساسية: **أولا:** بحكم الجوار الجغرافي فأي تهديد على الجناح الجنوبي للجزائر؛ سينعكس سلبا على أمن الجزائر. **ثانيا:** بحكم أيضا التركيبة الإثنية التي تشكل المجتمع الجزائري، بفعل تواجد عنصر الطوارق في الصحراء الجزائرية. **ثالثا:** عادة يترتب على أزمات الطوارق في مالي والنيجر؛ تداعيات إنسانية، بتدفق موجات اللاجئين على التراب الجزائري ما ينجر عنه اضطرابات، فيميل اللاجئون عادة إلى تشكيل تنظيمات مسلحة في أراضي الدول المستقبلة، واستخدامها كقواعد خلفية لعملياتهم المسلحة **رابعا:** رغبة الجزائر في درء أي تدخل أجنبي سيما الفرنسي الذي لا يزال يعتبر إفريقيا عموما ودول الساحل خصوصا "حديقة خلفية له"

إدراكا منها لكل هذه الإعتبارات، انخرطت الجزائر بشكل مبكر في أزمة تمرد الطوارق. فقد أثمرت مساعيها الحميدة، بإبرام اتفاق تانتراست في جانفي 1991، بين الحكومة المالية وحركة الأزواد، ثم توقيع ما سمي "العقد الوطني" سنة 1992. هذا الإتفاق نظم عملية نزع السلاح والاندماج الكامل للمتمردين المقاتلين في صفوف قوات الأمن المالية. كما تم الإتفاق على إنشاء "مجمعات–

Assembllées" محلية جهوية، وما بين جهوية، بصلاحيات موسعة، تعترف عبرها الدولة المالية بحق الشعب في الشمال، التكفل بشؤونهم الخاصة لتشمل حتى إنشاء قوات خاصة بهم لحفظ النظام، وامكانية تصميم مبادرات للإدارة الإقليمية، في إطار "عبر حدودي".

توصلت اتفاقيات سنتي 1991 و1992، كذلك إلى تخفيض الأجهزة الأمنية المالية في الشمال. فضلا عن، إنشاء صندوق مالي مخصص لتنمية الشمال، وإنشاء لجنة تحقيق مستقلة، لتسليط الضوء على الجرائم المرتكبة أثناء النزاع. بالمقابل، تعترف حركات التمرد، بالوحدة الوطنية، وبدولة مالية واحدة متضامنة. وهنا اتفقت الأطراف، على وضع جدول زمني تحت إشراف الجزائر، لمتابعة ضمان تنفيذ الإتفاقيات.[1]

بالنسبة للجزائر، فإن رعايتها لمفاوضات السلام المالية، تحقق لها ثلاث مزايا أساسية، أولا: تتيح لها المشاركة في وضع خطوط حمراء أمام أي محاولات لخلق دولة أزوادية مستقلة. ثانيا: يمكنها من تقديم نفسها، على أساس "ضامن لاستقرار المنطقة"، وتحمل مسؤوليات جديدة في هذا الفضاء الساحلي. ثالثا: يساعد الجزائر، في تسويق رؤيتها الخاصة للسلام في شمال مالي، خاصة تأكيدها على عودة النظام عبر الشبكات المحلية القريبة منها، والتي تضمن لها استمرار نفوذها بمالي عموما.

أفسدت هذه الاتفاقية الموقعة بتمنراست عمليا في 1994، وكان السبب المباشر لذلك، هجمات ميناكا وغاو، التي دفعت المعارضة في شمال مالي، على توقيف التعاون مع حكومة باماكو، وأعلنت في 19 ماي 1994، تشكيل الحركة الوطنية "غاندا كوي"[2•]. هذا عن السبب المباشر، غير أن الأسباب الحقيقية وراء عودة تمرد الطوارق بشمال مالي، هي عدم الإلتزام بتنفيذ بنود اتفاقيات السلام 1991 و1992، فقد استمرت باماكو بنفس سياساتها القديمة خاصة عسكرة الشمال.

هكذا عاد التمرد من جديد، ما دعا الجزائر للتدخل مرة أخرى للوساطة وتوجت حركتها الدبلوماسية هذه بتوقيع اتفاق الجزائر[3] بين باماكو والحركات المتمردة، والتي انضوت تحت ما يسمى التحالف الديمقراطي من أجل التغيير في 23 ماي. توصل اتفاق الجزائر إلى عدة بنود:

---

[1] Brefing Afrique de crisis group. "Mali: derniere chance à Alger". N° 104, 18 nouvembre, 2014. PP 107-108.
[2] Modibo Keita. Op.cit. P 21.

• تعني أصحاب أو أسياد الأرض.

[3] Voir Accord d'Alger de 2006. "restauration de la paix de la securité et developpement dans la region de kidal. http://peacemaker.un.org/mali-accordalger2006.

–المشاركة الفعالة في صنع القرار، وذلك بانشاء مجلس جهوي مؤقت للتنسيق والمتابعة.

–التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بتنظيم مؤتمر كيدال حول التنمية، بإنشاء صندوق خاص للإستثمار، وتحويل الكفاءات إلى المناطق الشمالية، إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، تنسيق التبادلات مع دول الجوار، تأسيس نظام صحي...

–التكفل الفوري بالإنشغالات الأمنية، وذلك بوضع مجلس جهوي مؤقت للتنسيق والمتابعة. متابعة عملية إخراج الثكنات العسكرية إلى المناطق الحضرية، طبقا لمقتضيات الميثاق الوطني، إعادة كل الأسلحة المتواجدة بأيدي المتمردين إلى الدولة، وإنشاء وحدات أمنية خاصة، خارج المناطق الحضرية بكيدال.

–الإتفاق على آليات للمتابعة، التي تكون عبر لجنة مهمتها تنفيذ الإجراءات المتفق عليها أعلاه.

–الرعاية الجزائرية للمفاوضات بين الفرقاء الماليين 2014.

"مالي، الفرصة الأخيرة في الجزائر العاصمة".[1] هذا كان عنوان دراسة لمجموعة الأزمات الدولية. وذلك تعبيرا لما آلت إليه الأوضاع في هذا البلد. وإدراكا من جهة أخرى للدور الجاد الذي تلعبه الدبلوماسية الجزائرية، في حلحلة هذه المعظلة المالية، رغم كل الصعوبات والعراقيل التي واجهت الدبلوماسية الجزائرية.

إنطلق المسار التفاوضي بين الحكومة المالية ومنسقية الحركات الأزوادية، في جويلية 2014، في الجزائر وبمشاركة دولية مشكلة من، المنظمة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا، الإتحاد الإفريقي، الأمم المتحدة، الإتحاد الأوروبي، منظمة التعاون الإسلامي، إضافة إلى بوركينافاصو، موريتانيا، النيجر وتشاد، كأعضاء في فريق الوساطة. تهدف خريطة الطريق التي تمت المصادقة عليها من جميع الأطراف، في 24 جويلية 2014 بالجزائر، إلى التوصل إلى اتفاق سلام شامل ومستديم، يفضي إلى حل نهائي للأزمة بين باماكو والطرف الأزوادي.[2] على طاولة المفاوضات ثلاث نقاط تتعلق بالاعتراف المتبادل بين

[1] Internationale crisis group. Mali derniere chance à Alger. Op.cit. p 9.

1 سيدي عمر بن شيخنا. "المفاوضات المالية–الأزوادية في الجزائر: قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل". مركز الجزيرة للدراسات، 29 ديسمبر 2014.

الحركات الأزوادية والحكومة المالية، بشأن الوحدة الترابية. –مشاركة الطوارق في الحكومة والمؤسسات الرسمية المالية. –مكافحة الإرهاب والتنمية في مناطق شمال مالي.[1]

واجهت مفاوضات الجزائر، عراقيل عديدة. بعضها شكلية وأخرى عميقة. فمن الناحية الشكلية؛ فقد تم توقيع وثيقتين منفصلتين، تشكلان خريطة طريق لحل الأزمة المالية–الأزوادية، ليستا متطابقتين من حيث المضمون. فالوثيقة الأولى، جمعت بين الحكومة المالية والحركات الثلاث الموقعة على إعلان الجزائر، في 09 جوان، وهي (MNLA MAA HCUA). والثانية، أضافت الحركات الثلاث المجتمعة في "أرضية الجزائر العاصمة الأولية"، الموقعة في 14 جوان وهي: التحالف الشعبي من أجل أزواد، تنسيقية الحركات والقوى الوطنية والمقاومة وفرع آخر من MAA هذا ما شتت الجهود التفاوضية بين اتجاهين مختلفين. هذا من جهة. من جهة أخرى، الخلاف الآخر كان حول طريقة إدارة النقاش، ففي سبتمبر أكد أعضاء التنسيقية على أن المسائل السياسية والمؤسساتية، يجب أن تفرد لها ورشة خاصة للتباحث حولها بشكل منفصل، عن القظايا الثلاثة الأخرى. فقد اعتبروا أن الملفات الأخرى ستكون تابعة للملف السياسي–المؤسساتي، وهذا كذلك كان محل خلاف بين الطرفين.[2]

فضلا عن ذلك، فقد كانت هناك خلافات عميقة بين المتفاوضين، استعصت معها كل محاولات التقريب بين الطرفين، سيما ما تعلق منها بمطلب الفيدرالية، الذي تجمع حوله أغلب الأطراف الأزواديين. وهو ما ترفضه ليس مالي وحدها، ولكن أيضا كل جوارها الإقليمي، خاصة الجزائر، وحتى الأطراف المشاركة: الأمم المتحدة، الإتحاد الإفريقي والإتحاد الأوروبي.

الفديرالية من منظور أزوادي، تعني التمتع باقتسام السلطة بين الحكومة المركزية وإقليم أزواد. بحيث يصبح للإقليم الحرية في إدارة شؤونه بشكل منفصل عن المركز. غير أن هذا الطلب، كان مرفوضا من طرف الجميع كما ذكرنا. لذلك جاءت وثيقة الوسطاء التي تعتبر "أكثر ميلا" لموقف الحكومة المالية، تحمل عدة مبادئ تؤكد رفض الأهداف الأزوادية وهي:

–احترام الوحدة الوطنية، والوحدة الترابية وسيادة دولة مالي، وكذلك على الشكل الجمهوري العلماني لها.

---

[1] من موقع قاة العربية الالكتروني. الجزائر: جولة ثانية من مفاوضات السلام في شمال مالي.

[2] Internationale crisis group. Op.cit. P10.

-احترام والحفاظ على التنوع الثقافي واللغوي، وتعزيز مشاركة كل مكونات شعب مالي، خاصة النساء والشباب في مشروع بناء الوطن.

-قيام السكان بإدارة فعلية لشؤونهم الخاصة، عن طريق نظام حكم يأخذ بعين الاعتبار آمالهم وحاجاتهم الخاصة.

-القيام بتنمية متوازنة في جميع أقاليم مالي، مع الأخذ بعين الإعتبار أوضاعها الخاصة.[1]

صفوة القول، أن مشكل تمرد الطوارق قد وصل حد من التعفن لم يعد في رأينا يكفي معه الحلول الدبلوماسية التوفيقية، بل إرادة حقيقية من مالي، لبناء دولة العدالة التوزيعية والقانون، كما تتطلب مالي حركية تنموية حقيقية في البلاد، هذا ما من شأنه إعادة الإستقرار والسلام بشكل مستديم في مالي.

ما قامت به الجزائر، في سبيل حل هذا الصراع يعد انتصارا للدبلوماسية الجزائرية، وإيذانا بعودتها بشكل قوي إلى المسرح الإفريقي الذي غادرته طويلا، رغم كل النقائص التي شابت دورها في الوساطة لحل هذا النزاع.

III التهديدات الإرهابية في الساحل الإفريقي

قبل الخوض في تحديد التنظيمات الإرهابية التي تنشط في الساحل الإفريقي وتداعياتها الإقليمية في المنطقة وعلى الجزائر بشكل خاص يتعين علينا أولا محاولة تقديم تعريف لمفهوم الإرهاب والذي يثير إشكالات كبيرة بسبب غياب تعريف دقيق وواضح ومقبول له. وذلك من خلال مسح استعراضي للتعريفات المستقات من الإتفاقيات الدولية والإقليمية، ثم في التشريع الجزائري. ثم في مرحلة ثانية، سنتطرق لأهم التنظيمات الإرهابية الناشطة في المنطقة الساحلية، وفي مقدمتها، القاعدة في المغرب الإسلامي، التي تتبعنا جذور نشأتها الأولى ثم تطوراتها، وانتقالها من الجزائر إلى الساحل الإفريقي، وكذا فكرها وفلسفتها، وسبل تمويلها، وقدمنا تقييم لقوتها وقدراتها الحقيقية على التجنيد والنشاط في المنطقة.. فضلا عن ذلك، تناولنا جماعة بوكو حرام، ورغم أن الأخيرة هي تنظيم محلي في نيجيريا، غير أنها باتت لها توسعات في

[1] سيدي أعمر بن شيخنا. مرجع سابق. ص 04.

الآونة الأخيرة، أين شنت أعمال إرهابية مست العديد من دول الساحل كالنيجر وتشاد. على نحو ذلك تناولنا حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، أين وضحنا امتداداتها في المنطقة الساحلية–الصحراوية.

1- الإرهاب: مقاربة مفاهيمية

الإرهاب كظاهرة ليس جديدا في العلاقات الدولية فقد عرفت الدول هذه المشكلة منذ زمن بعيد وكانت المحاولات لضبط هذا المفهوم وتحديده حثيثة منذ الإتفاقية الدولية للوقاية من الإرهاب وقمعه المبرمة في إطار عصبة الأمم المتحدة بتاريخ 16 نوفمبر 1937 بعد اغتيال الملك اليوغسلافي "الكسندر الأول" والوزير الفرنسي "لويس بارتو" غير أن هذه الإتفاقية لم تطبق بسبب عدم توفر العدد المطلوب من المصادقات عليها واندلاع الحرب العالمية الثانية ولقد أبرمت عدة اتفاقيات في هذا الإطار غير أنها بقيت عاجزة عن تقديم تعريف دقيق للإرهاب يحضى بقبول دولي وأكاديمي.[1]

وتجدر الإشارة إلى غياب تعريف لهيئة الأمم المتحدة للإرهاب ويعزى ذلك لخلو القوانين الداخلية في تحديده بيد أن الأمم المتحدة تشدد على ضرورة التفريق بين الأعمال الإرهابية التي ترتكب لدوافع أنانية وشخصية وتلك التي ترتكب لخدمة قضية معينة

ومرد هذا العجز في محاولة تعريف الإرهاب وتوصيفها بالنظر لما لهذا المفهوم من حوامل قيمية تجعل محاولة صياغته تتأثر بالمنطلقات الذاتية والانتماءات الحضارية والعقدية لكل مسعى فمحاولة تعريف الإرهاب تثير إشكالات من قبيل، ما هو العمل الذي يمكن نعته بالإرهاب؟ وما هي المنظمات التي توصف به؟ ولماذا تركز الدول الكبرى على منظمات دون غيرها؟ وكيف توظف القوى الكبرى هذه الورقة كبيدق تحركه متى شاءت للضغط على دول دون غيرها؟ كل هذه التساؤلات من غير الممكن التغاضي عنها عند سعينا لمقاربة هذا المفهوم.

تعرف معاجم اللغة العربية الإرهاب من رهب يرهب رهبة وتعني الخوف والفزع[2] أما اصطلاحا وكما أسلفنا فبالرغم من غياب إجماع حول تعريف الإرهاب إلا أننا نجد له محاولات في بعض الاتفاقيات الإقليمية والتشريعات الداخلية لكل دولة سنحاول تقديم مسح مقارن لها على سبيل المثال لا الحصر.

---

1 عمر بغزوز. **أحداث 11 سبتمبر 2001 وتداعياتها الإقليمية والدولية**. باتنيث للنشر والتوزيع، باتنة، 2002. ص 25.

2 ابن منظور. لسان العرب. المجلد الأول، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1995. ص 743.

فالإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، تعرف الإرهاب على أنه "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الإستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر" يلاحظ في هذا التعريف غياب البعد السياسي فهو يعتبر الإرهاب كل أعمال التخريب مهما كانت بواعثه[1]

في حين أن الإتفاقية الإفريقية للإرهاب وقمعه عرفته كما يلي: "هو أي عمل يعتبر انتهاكا للقانون الجنائي للدولة الطرف والذي يمكن أن يعرض حياة الأفراد للخطر أو يشكل خطرا على التكامل الطبيعي والحرية أو يسبب إصابة خطيرة أو يسبب الموت لأي شخص أو أي عدد أو مجموعة من الأشخاص أو قد يسبب خسارة للممتلكات العامة والخاصة أو الموارد الطبيعية أو التراث البيئي والثقافي أو كان الهدف منها إرعاب أو وضع أية حكومة في حالة خوف قصد إكراهها أو إجبارها أو إغراء أية حكومة أو هيئة أو مؤسسة أو أي قطاع للقيام أو الإمتناع عن القيام بأي عمل أو تبني أية وجهة نظر أو التخلي عنه أو العمل وفقا لمبادئ معينة"[2]

في حين ذهبت مجموعة دول أمريكا اللاتينية لتعريف الإرهاب بأنه "جميع أعمال العنف أو التهديد بأعمال العنف، التي تدمر الأبرياء والحياة الإنسانية أو الحريات السياسية أو تعرضها للخطر إذا ارتكبها فرد أو مجموعة أفراد على إقليم دولة أجنبية آو في أعالي البحار أو على سطح طائرة في حالة طيران بهدف نشر الرعب لتحقيق هدف سياسي" .

في حين أن الجزائر، وفي قانون العقوبات، عرف المشرع الجزائري الجريمة الإرهابية كالتالي: "يعتبر فعلا إرهابيا أو تخريبيا في مفهوم هذا الأمر، كل فعل يستهدف أمن الدولة أو الوحدة الوطنية والسلامة الترابية وإستقرار المؤسسات وسيرها العادي عن طريق أي عمل غرضه ما يأتي :

– بث الرعب في أوساط السكان وخلق جو إنعدام الأمن من خلال الإعتداء المعنوي أو الجسدي على الأشخاص أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو المساس بممتلكاتهم.

---

2 أنظر الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب.
*https://www.unodc.org/documents/**terrorism**/Publications/.../**Arabic**.**pdf***

[2] voire: Convention de l'OUA sur la Prévention et la Lutte contre le terrorisme.
https://treaties.un.org/doc/db/Terrorism/OAU-french.pdf.

-عرقلة حركة المرور أو حرية التنقل في الطريق والتجمهر أو الإعتصام في الساحات العمومية.

- الإعتداء على رموز الأمة والجمهورية ونبش أو تدنيس القبور.

- الإعتداء على وسائل المواصلات والنقل والملكيات العمومية والخاصة والإستحواذ عليها أو إحتلالها دون مسوغ قانوني.

- الإعتداء على المحيط أو إدخال مادة سامة أو تسريبها في الجو أو في باطن الأرض أو في المياه بما فيها المياه الإقليمية والتي من شأنها أن تعرض صحة الإنسان أو الحيوان أو البيئة الطبيعية للخطر.

- عرقلة عمل السلطات العمومية أو حرية ممارسة العبادة والحريات العامة وسير المؤسسات المساعدة للمرفق العام.

- عرقلة سير المؤسسات العمومية أو الإعتداء على حياة أعوانها أو ممتلكاتهم عرقلة تطبيق القوانين والتنظيمات".[1]

2-التنظيمات الإرهابية في الساحل الإفريقي

-القاعدة في المغرب الإسلامي

أهم الجماعات الإرهابية الناشطة في منطقة الساحل في وقتنا الراهن هي القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. لكن قبل الخوض في نشاط هذه الجماعة، علينا العودة إلى جذور تأسيسها وتناميها وأيضا بواعث اختيارها منطقة الساحل كملاذ جديد لها.

تتبع جذور نشأة القاعدة في المغرب الإسلامي، يحتم علينا العودة إلى المأساة الجزائرية والعنف الداخلي الذي دارت رحاه قرابة أكثر من عقد كامل فهذا التنظيم هو من إفرازات "الجماعة الإسلامية المسلحة" وهي جماعة أصولية إسلاموية ترفض أي شكل من أشكال الحوار مع السلطة والتي تأسست عام 1993 وكان جل المنخرطين في صفوفها ممن حاربوا في أفغانستان

الجماعة الإسلامية المسلحة في بداياتها وجهت ضربات قاصمة للنظام الجزائري ما جعل مقولة انهيار النظام في الجزائر تلج إلى العديد من دوائر التحليل والقراءة. بيد أنها عام بعد ذلك أي منذ 1994 وبسبب أعمالها الإجرامية وعدم تفريقها بين المدنيين وعناصر النظام في نشاطاتها، جعلها تخسر تعاطف الشعب إلى أن فقدته تماما.

---

[1] أنظر قانون العقوبات الجزائري.

منذ العام 1998 عرفت الجزائر تراجع العنف الإرهابي شكل ملحوظ، وذلك مرده إلى تراجع قدرات الجماعات الإرهابية التي تقهقرت أعدادها من 30000 مسلح بين عامي 1993 و1996 إلى 700 عنصر فقط عام 2002، ويعزى هذا التراجع الكبير إلى عاملين الأول أمني_عسكري وهو أن سياسة مكافحة الإرهاب الصارمة والثابتة التي اعتمدتها الدولة أتت ثمارها فقد تمكنت قوات الأمن الجزائرية من القضاء على 15000 إرهابي. والعامل الثاني: سياسي، بفضل المبادرات السياسية التي تبناها القادة الجزائريون في التسعينات، بدء بقانون الرحمة مع اليمين زروال (1995) وقانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية (1999) والتي أقنعت 6000 مسلح إسلامي من وضع سلاحهم.[1]

هذا التراجع الكبير في نشاط الجماعات الإرهابية في الجزائر، والذي تزامن مع تصدع الجماعة الإسلامية المسلحة وانشقاقها على نفسها لينبثق على هذا الوضع تنظيم إرهابي شديد التعصب يعرف بالجماعة السلفية للدعوة والقتال بقيادة حسان حطاب هذه الجماعة كان لها منذ تأسيسها شبكة علاقات في الخارج للدعم اللوجستي، كما تعتمد على حرب العصابات شبيهة بتلك التي يقوم بها تنظيم القاعدة وكانت في البداية تركز نشاطها في شرق البلاد ووسطها مثل تيزي وزو، بجاية، باتنة، تبسة، وجيجل غير أن تضييق الخناق عليه والضربات التي تلقاها من طرف قوات الأمن الجزائرية أجبرته على التراجع جنوبا إلى الصحراء الكبرى، ثم إلى الحدود مع دول الساحل سيما في مالي، النيجر وموريتانيا.

وقد انضوت هذه الجماعة تحت لواء تنظيم القاعدة بشكل رسمي أواخر سنة 2006، أين أعلن أيمن الظواهري الرجل الثاني في التنظيم آنذاك أن أسامة بن لادن قد وافق على منح الجماعة السلفية للدعوة والقتال، الصفة لتمثيل القاعدة في منطقة شمال إفريقيا. فبعد قرار مؤسس الجماعة حسان حطاب تخليه عن قيادة التنظيم بفعل ترتيبات قانون الوئام المدني عام 2003، والذي خلفه دروكدال الملقب بأبي مصعب عبد الودود على رأس التنظيم الجديد والذي أدى دورا فعال في انخراط تنظيمه في صفوف القاعدة "الهلامية العالمية"، ليتحول إسمها بالتالي إلى "القاعدة في المغرب الإسلامي" ويقدر عدد أعضاء هذا التنظيم الجديد بين 700 و800 عنصرا (بالرغم من التحفظ على الإحصاءات) ويرجع سبب إنضمام الجماعة السلفية للقاعدة أن قادتها كانوا يبحثون عن سند دولي.[2]

---

[1] Luis Martinez. « La sécurité en Algérie et en libye après le 11 séptembre ». op.cit. P 11.

1 محمد مقدم. **القاعدة في المغرب الإسلامي: تهريب باسم الإسلام**. دار القصبة للنشر، الجزائر العاصمة، ص 135.

قام هذا التنظيم باعتداءات إرهابية في الساحل منذ العام 2003، أين تم خطف 32 سائحا أجنبيا في صحراء الجزائر، ثم السطو على ثكنة عسكرية بموريتانيا بعد أن حول شمال مالي إلى منطقة لجوء ومراكز تدريب لأبرز كتائب التنظيم الذي رأى في هذه المنطقة جبهة جنوبية تسمح لاحقا بحشد المزيد من الأتباع والنشطاء من دول المنطقة، وأيضا توفير ما ينقص من أسلحة وذخيرة تتولى شبكات التهريب تأمين وصولها إلى غاية الصحراء الجزائرية.[1]

علاوة على ذلك، فقد ارتبطت هذه الجماعات الإرهابية، بشبكات التهريب وشكلت معها علاقات وثيقة منذ أواخر التسعينات، حيث كانت عناصر الجماعات الإرهابية تستفيد مباشرة من شبكات الدعم والإسناد التي توفر الإيواء والمئونة لشبكات التهريب في الساحل والصحراء، كما يوفر التنظيم الإرهابي الحماية وتأمين مسالك شبكة التهريب في كل مرة من رقابة الجمارك الجزائرية وحرس الحدود وهذا مقابل مبالغ مالية أو في شكل مئونة تسلم للإرهابيين، هذا الوضع ساهم في ازدهار شبكات التهريب والإرهاب في الساحل والصحراء.[2]

وفضلا عن أموال التهريب تعتمد القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في تمويلها، على مصادر ونشاطات أخرى سيما عمليات الخطف وابتزاز الحكومات الغربية على الخصوص، التي تقدم فدى لتحرير رهائنها. وفي هذا الصدد قد رافعت الجزائر بقوة بقصد تجريم تقديم الفدية للإرهابيين، باعتبارها من أبرز موارد التمويل لهذه الجماعات. تزايد النشاطات الإرهابية في الساحل، وإقامتها علاقات مع بعض التنظيمات المسلحة الإفريقية، جعل الكثير من المتتبعين يطرحون السؤال التالي: هل سنكون في مواجهة إرهاب أفرو_عربي في الساحل مستقبلا؟ لا يبدو أن القاعدة في المغرب الإسلامي، والتي يتولى قيادتها جزائريون، مستعدة لإقتسام هذه الإدارة مع قيادات إفريقية ولو كانت إسلامية ويرجع الباحث "جان بيار فوليو" ذلك؛ إلى كون القاعدة هي تنظيم عنصري عربي فالإنقسام الإثني والعرقي في صفوف القاعدة أبقى المجندين الأفارقة خارج أدوار الزعامة، فلا تستطيع القاعدة في المغرب الإسلامي، أن تثبت إلتزامها

---

[1]. المرجع نفسه. ص 132.

[2]. المرجع نفسه.

بجهاد "مؤفرق" دون أفرقة بعض قياداتها. كذلك تشاركت القاعدة في المغرب الإسلامي مع مجرمين في أنحاء منطقة الساحل ولم تتشارك مع الحركات السلفية المسلحة.[1]

إنطلاقا مما سيق، فإن الإشكال الذي يتعين الإجابة عليه هو ما حدود التهديد الذي يشكله تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي في الساحل الإفريقي؟ وهل تحولت فعلا هذه المنطقة إلى ملاذ آمن لنشاطه؟ إن تقييم التهديد الذي يمثله تنظيم القاعدة في الساحل وقياسه، يجب أن يضع في الحسبان قدرة هذا التنظيم على استخدام القوة وجاذبيتها للسكان، وقدرتها على إقامة جذور سياسية عميقة فبصفة عامة تمثل القاعدة تهديدا أمنيا أكثر منه تحد سياسي. وعلى الرغم من أن عدد أعضاء هذا التنظيم هو بضع مئات فقط فإن الزخم الذي ناله يعزى بشكل أساسي؛ لضعف القوات المسلحة لدول الساحل والفجوة الأمنية الخطيرة التي تعاني منها سيما مالي والنيجر وموريتانيا.

تعاني القاعدة من عزلة سياسية في الساحل، فهي لا تتعاون مع الحركات السلفية المحلية ولا مع المتمردين في التشاد ومالي، وإنما تتعاون القاعدة بشكل حصري مع شبكات التهريب الإجرامية المنتهكة للقانون وهذا يخلق مشكلة سمعة بالنسبة إلى تنظيم يسمي نفسه جهاديا فضلا عن أن البعد الإجرامي للقاعدة في الساحل أضر بها على مستوى كسب الدعم السياسي.[2]

-جماعة بوكو حرام

هناك تضارب في التاريخ الدقيق لظهور جماعة بوكو حرام، فهناك من يرجع ظهورها لسنة 2002، مع قائدها محمد يوسف. غير أن السلطات الأمنية النيجرية، تؤكد أن ظهورها يرجع إلى قبل هذا التاريخ، تحديدا إلى سنة 1995، عند إنشاء أبو بكر لوان جماعة أهل السنة والهجرة في جامعة مادوبييري في ولاية بورنو.

أما فلسفة الجماعة، فتتبنى نمط الإسلام "السني التقليدي"، حيث ترفض أساسا منهج التعليم الغربي. كما تركز أيديولوجيتها على قلب نظام الحكم في نيجيريا، وفرض الشريعة الإسلامية في البلاد.

---

1 جان بيار فوليو. "هل تصبح القاعدة أفريقية في منطقة الساحل؟" مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. بيروت، العدد: 112 أيار/مايو، 2010. ص ص 7-10

2 المرجع نفسه. ص ص 10-13.

وبما أن الفساد قد عم نيجيريا –حسبهم– وانغماسها في الرذيلة، فإن هذا محفز قوي للمسلم الصالح لهجرة هذا المجتمع المفلس أخلاقيا.[1]

بالرغم من أن الأعمال الإجرامية لبوكو حرام، ظلت تهديدا محليا في شرق نيجيريا، إلا أنها انتشرت في السنوات الأخيرة لتطال أعمالها بعض المناطق في الساحل الإفريقي، خاصة تشاد. وهذا يشير إلى إمكانية وجود سياسة قذرة في نيجيريا، وغياب إرادة حقيقية في مكافحة هذه الجماعة، مما يسمح لبوكو حرام من الإزدهار والإنتشار. فقد أصبح للجماعة تمدد في كل من الكامرون تشاد والنيجر، ما سيشكل مصادر قلق حقيقية لكل جيران نيجيريا في الساحل الإفريقي. ويعتبر كلا من النيجر وتشاد، بشكل خاص عرضة لأنشطة الجماعة، حيث تتقاسم النيجر الحدود مع ثلاثة ولايات نيجيرية، تعتبر بوكو حرام صاحبة النفوذ فيها والمساحات غير الخاضعة للحكومة هناك، صارت تشكل تهديدا خطيرا لسلامة وأمن هذه البلدان.

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية جماعة بوكو حرام، جماعة إرهابية في 2013. كما أدرجها مجلس الأمن جماعة إرهابية عقب اجتماع باريس، حول هذا التنظيم، الذي انعقد في 22 ماي 2014. هذا الإهتمام الدولي بالجماعة، جاء بعد اختطافها لـ 230 تلميذة نيجيرية. إضافة إلى وصفها بجماعة على صلة بتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، الناشطة أكثر في الساحل الإفريقي. ومن ثم فهي تشكل تهديدا خطيرا على الدول المشاركة فيما يسمى الحرب على الإرهاب. كما أعلنت الأمم المتحدة أن عناصر من بوكو حرام، قاتلوا مع جماعات القاعدة في مالي، في عامي 2012–2013.[2]

–حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا

وهي حركة جهادية منبثقة عن تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، ومعظم عناصرها من العرب. أعلن عن تأسيسها في أكتوبر 2011، بعد انفصالها عن تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، وحددت لنفسها أهدافا أبرزها؛ أنها تسعى لنشر فكر الجهاد في غرب إفريقيا، بدلا من أن تكتفي بمنطقة الساحل فقط.

---

2 فريدوم أونوها. "بوكو حرام وتجليات العنف الديني في نيجيريا". ترجمة: الحاج ولد ابراهيم، مركز الجزيرة للدراسات، 20 فبراير/شباط، 2012.

1 ازاد عيسى."التهديد الإقليمي لبوكو حرام واحتمال التدخل الغربي لاحتوائه". مركز الجزيرة للدراسات، 17 آب أغسطس 2014.

إنشقت الحركة عن تنظيم القاعدة، بعد رفضه تشكيل كتيبة أو سرية خاصة بالمقاتلين العرب، على غرار سرية الأنصار التابعة للتنظيم، والتي تظم في عظويتها بالأساس مقاتلين طوارق.[1] فتكونت حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، والتي كانت توصف بأنها الأكثر نفوذا في شمال مالي، من العرب ومن عصابات لتهريب المخدرات، بعد أن استولت على كمية كبيرة من الأسلحة الثقيلة القادمة من ليبيا. فيشار إلى أن هذه الحركة مسلحة بشكل جيد، ممولة بشكل أفظل، حتى أصبحت من أخطر التنظيمات الإرهابية في شمال مالي. أما بالنسبة للأماكن التي تتحصن بها الحركة، فقد أشارت بعض التقارير إلى أن الهضبة الصحراوية الشاسعة الممتدة من منطقة تساليت في أقصى شمال مالي، إلى مدينة غاو، هي معقل حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، حيث تفرض الحركة سيطرتها بلا منازع على عدد من القوى في تلك المنطقة.

وأرجع متابعون قوة ونفوذ هذه الحركة، إلى تعاملها مع شبكات الجريمة المنظمة.[2] فمع اندلاع التمرد بشمال مالي، بادرت حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، إلى الإستيلاء مع مقاتلين من الحركة الوطنية لتحرير أزواد، على مدن غاو وتمبكتو وكيدال، لكنها سرعان ما انقلبت على حركة تحرير أزواد وقامت بطرد مقاتليها وقياداتها من المنطقة، وذلك بعدما تلقت دعما من كتيبة الملثمين في تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي.

كما قامت الحركة بخطف أجانب لمقايضتهم بفدية مالية، وهي التي تبنت اختطاف سبعة دبلوماسيين جزائريين، من القنصلية الجزائرية بمدينة غاو شمال مالي مطلع أفريل 2012. كما أعلنت عن تنفيذ حكم الإعدام بحق دبلوماسي جزائري، بعد أن رفضت السلطات الجزائرية إبرام إتفاق معها يقضي بالإفراج عن إسلاميين معتقلين، وفدية تقدر بنحو 15 مليون يورو. مثلما تبنت عملية اختطاف ثلاث أوروبيين في أكتوبر في غرب الجزائر.[3]

نسجل في الأخير؛ أن منطقة الساحل تعد الفضاء الطبيعي لازدهار الجماعات الإرهابية. فكل الظروف ملائمة لانتعاشها، من فقر وضعف للمؤسسات الدولاتية خاصة الجهاز الأمني.. إذن فالسبيل

---

[1] من موقع قناة الجزيرة نت.

1 كمال الدين شيخ محمد عرب. "التنظيمات الجهادية، وأثرها على الأمن القومي للقارة الإفريقية". مركز الجزيرة للدراسات، 04 فبراير 2015.

[3] قناة الجزيرة نت.

الوحيد للقضاء على هذه الظاهرة المدمرة؛ هي بالبناء الديمقراطي في هذه الدول وإعادة تأهيل مؤسساتها خاصة الجيش والجهاز الأمني والإستخباراتي، وكذا عبر برامج التنمية المحلية، وبتجفيف منابع تمويل الإرهاب، خاصة تجريم دفع الفدية للإرهابيين، من طرف الدول الغربية بشكل خاص، التي زادت من تغول هذه التنظيمات الإرهابية في المنطقة.

IV الجريمة المنظمة عبر الساحل وانعكاساتها على أمن الجزائر

توفرت الظروف جميعها في الساحل الإفريقي، لانتعاش شبكات الجريمة المنظمة. فقد أصبحت المنطقة ملاذا لهذه التنظيمات، التي استغلت فشل أغلب دول المنطقة وهشاشتها، وضعف أجهزتها الأمنية، والقضائية، بسبب استشراء الفساد. وصعوبة طبيعة المنطقة، ومراقبة حدودها فأصبحت تتحرك بشكل شبه حر، في كل ربوع المنطقة. وقد تعددت أنماط نشاط هذه الشبكات، من تهريب السلع والبشر، وتزوير العملات الوطنية، وتبييض الأموال وتجارة المخدرات والأسلحة... لكن التطور الأخطر في هذا المجال هو؛ إرتباط العديد من هذه الشبكات الإجرامية بتنظيمات إرهابية سيما القاعدة في المغرب الإسلامي، كما أسلفنا.

كل هذه التحديات الأمنية، التي تثيرها شبكات الجريمة المنظمة في الساحل؛ سيكون انعكاسها أشد وطأة على أمن لجزائر. وذلك ما سيعاينه هذا الجزء من الدراسة، الذي سنحاول الإجابة فيه على العديد من التساؤلات: ما هي أسباب انتعاش شبكات الجريمة المنظمة في الساحل؟ ما هي أنماط الجرائم التي تمارسها هذه الشبكات وما هي حركياتها؟ وما هي انعكاساتها على الأمن الجزائري؟ وكيف يجب التعامل مع هذا التحدي؟ لكن قبل الخوض في الإجابة على كل هذه التساؤلات، سنحاول بداية تقديم تعريف لظاهرة الجريمة المنظمة.

1-تعريف الجريمة المنظمة

يعتبر مفهوم الجريمة المنظمة مفهوما مطاطيا؛ فيتشابه بل ويتداخل أحيانا مع مصطلحات أخرى عند الإستعمال. مثل الجرائمية عبر الوطنية المنظمة، المافيا، جرائم عبر الحدود.. غير أن هناك تعريفين للظاهرة حضيا بأكبر قبول وهما، تعريف الأنتربول، وتعريف الإتحاد الأوروبي. يعرف الانتربول الجريمة المنظمة:" شراكة مجموعة أشخاص توزع بينهم نشاطات غير مشروعة، الهدف الأول منها هو

تحقيق مكاسب" في حين أن الإتحاد الأوروبي حدد 11 خاصية لتوصيف أعمال الجريمة المنظمة وهي كالتالي:

1)تعاون وتضافر جهود أكثر من شخصين.

2)كل شخص من المجموعة تتوفر فيه خصائص معينة.

3)يشتغلون لمدة طويلة من الزمن قد تكون غير منتهية (أي أن أعمالهم ليست مؤقتة).

4)اعتمادهم مبدأ التخصص والمراقبة.

5)الاشتباه بارتكابهم مخالفات جزائية خطيرة.

6)يعملون على المستوى الدولي.

7)يلجئون للعنف آو أي وسيلة أخرى للتخويف.

8)يستعملون نظم تجارية.

9)يستعملون تبييض الأموال.

10)يمارسون الضغط على الأوساط السياسية الإعلامية الإدارات العامة والقضاء. 11)يسعون للربح المادي و/أو النفوذ[1].

2-الجريمة المنظمة عبر الساحل

الجريمة المنظمة عبر الساحل والصحراء، تدخل ضمن إطار ما يسمى بالجريمة المنظمة عبر-وطنية. مع التأكيد أن هذه الظاهرة ليست جديدة. غير أنها كانت تنشط بشكل محلي فقط، وكانت تعتمد على التهريب* بشكل أساسي، وتجارة المخدرات، وتتحاشى التعامل مع التنظيمات الإرهابية. غير أن الجريمة المنظمة عبر الساحل في شكلها الحالي؛ تبدو أكثر خطورة، فقد أصبحت تتحرك بشكل محلي إقليمي ودولي، كما بات بينها وبين الإرهاب الدولي، علاقات ترابط عضوي ووظيفي، وصارت تنشط في مجالات أكثر جرأة وخطورة مثل تجارة الأسلحة. كما تتميز شبكات الجريمة المنظمة الجديدة في الساحل؛ بتطوير وسائل وإستراتيجية جعلت أثرها يتعاظم وحجمها يكبر وأعمالها تنتعش. فما هي الأسباب التي

[1] Philippe Marchesin. Les nouvelles menaces: les relation nord-sud. Karthala, paris, 2001. P 65.

* الجريمة المنظمة في سنوات التسعينيات شهدت انتعاشا كبيرا خاصة ظاهرة التهريب، أين كانت تهرب السجائر من دول الساحل الإفريقي إلى الصحراء الجزائرية الشاسعة، ثم توزع على كامل التراب الوطني، كانت عصابات تقود عملية التهريب، خاصة تلك التي كان يقودها "عبد الرزاق المظلي"، والذي تحول إلى الأعمال الإرهابية بعد ذلك.

جعلت الجريمة المنظمة عبر الساحل تزدهر بهذا الشكل في المنطقة خاصة في الجزائر؟ وكيف كان أثرها على أمننا؟

يرجع انتعاش الجريمة المنظمة عبر الساحل، إلى كون أن هناك قلة من الأنشطة البديلة التي تحقق أرباحا وفيرة وسريعة. وهناك ثلاث أنشطة إجرامية عبر وطنية تنامت في المنطقة منذ 2003 وهي تهريب صمغ الحشيش المغربي، تهريب الكوكايين وعمليات الإختطاف للحصول على فدى. لكن لم تكن هذه الجرائم لتنتعش في الساحل، بهذا الشكل لولا تواطؤ الدولة وتورطها فيها سيما في مالي؛ فهي كانت أحد الديناميات التي أدت إلى اشتعال الصراع في الشمال، لكن هذا التواطؤ كان بدرجات متفاوتة.[1]

-التهريب في الساحل

موريتانيا، شهدت في السنوات الأخيرة من حكم الرئيس الأسبق ولد سيد أحمد الطايع، تورط رفيع المستوى من المسؤولين الأمنيين ورجال الأعمال في عمليات التهريب وتهريب الأسلحة. فقد كان حكم ولد الطايع يستند إلى تحالف بين أفراد قبائل "السماسيد" و "أولاد بوسباع" و"الرقيبات". وكانت سيطرت القبائل على نشاط التهريب، لبنة أساسية في تحالفها. والأمر ليس بأفضل منه فيما يتعلق بالرئيس الحالي ولد عبد العزيز منذ 2008، والذي تراجعت معه حملة الإعتقالات في صفوف المتورطين في التهريب، ما يصعب معه معرفة بدقة تفاقم حجم المسألة من انحسارها. ورغم عدم وجود أدلة واضحة تدين نظام ولد عبد العزيز، إلا أن هناك مؤشرات تصب في هذا الإطار، بما فيها قرار الرئيس تخفيف عقوبة السجن بحق خمسة مدانين بتهريب الكوكايين في فيفري 2011. وقرار إحدى محاكم الإستئناف في نواكشوط، الذي لا يمكن تفسيره بالإفراج عن 30 من المهربين المدانين في جويلية 2011. وتم إلغاء الحكم فيما بعد، وقد هرب الكثير من اللاعبين الكبار في هذه الأثناء.[2]

في النيجر كذلك؛ فالحدود هناك غير واضحة حيث يتم تهريب السلع والبضائع والهجرة غير النظامية علنا، وبتواطؤ مع السلطات بشكل كامل. وامتد التواطؤ أيضا في الجنوب ليمس ليبيا والجزائر؛

---

1 ولفرام لاشر. "الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء". مؤسسة كارنيغي للسلام، بيروت، أيلول/سبتمبر، 2012. ص ص 04-10.

2 المرجع نفسه. ص ص 10-12.

ففي الأخيرة يبدو أن التواطؤ على مستوى ولائي لا وطني، من طرف كبار المسؤولين الولائيين في أجهزة الأمن الشرطة والدرك والجمارك.[1]

نتج عن تعاظم أعداد المهاجرين غير الشرعيين، المستقرين خاصة في جنوب الجزائر الكبير؛ تورط نسبة كبيرة منهم في أعمال إجرامية منظمة. فبغرض تغطية نفقات مكوثهم بالجزائر من مصاريف النقل الإيجار والأكل؛ بدأ بعض الأفارقة وبالتعاون مع عصابات دولية في جريمة تزوير العملة الوطنية. فقد أشارت تقارير مصالح الدرك الوطني خلال سنة 2009، أنها حجزت ما يتجاوز 173 مليون سنتيم في شكل أوراق نقدية مزورة من مختلف الفئات، بالإضافة إلى 15490 أورو أي ما يقارب 156 مليون سنتيم لتصل قيمة المبالغ المزورة بتحويل الأورو إلى الدينار، وبجمع المبلغين معا، إلى 329 مليون سنتيم.[2] كما أثبتت التحقيقات التي أجرتها مصالح الأمن الجزائرية؛ أن هذه المشكلة، التي يتورط فيها مهاجرون أفارقة غير شرعيون؛ لها امتدادات دولية، تمارسها عصابات متخصصة تمتلك أجهزة ووسائل متطورة، وتستعمل محلولا خاصا يجعل الأوراق النقدية شبيهة بالأوراق الحقيقية. ويقومون باستئجار منازل يحولونها لورشات لاستنساخ الأوراق النقدية. وفي هذا السياق، تم كشف بمدينة تلمسان، بنك بكافة المواصفات، يمارس نشاطا غير قانوني، ويقدم قروضا بفائدة. وتم في هذه القضية؛ تفكيك شبكة إجرامية مختصة في تزوير العملة النقدية تضم 6 أفراد، يمتد نشاطهم إلى فرنسا، إسبانيا وإيطاليا.وأكد تقرير للبنك المركزي الجزائري، أن الأوراق النقدية مزورة بتقنيات من الطراز العالي.[3]

تعتبر جريمة تزوير العملة الوطنية؛ من النشاطات الإجرامية الأكثر تدميرا للإقتصاد الوطني. فتزوير العملة للحصول على منفعة، بعملة خالية من أي قوة شرائية؛ يؤثر على الجانب الإقتصادي؛ بخلخلة نظام الصرف وانعدام الثقة في حقيقة العملات المتداولة.

فضلا عن تزوير العملة الوطنية، يعمل الكثير من المهاجرين الأفارقة؛ على تشكيل عصابات متخصصة في تزوير الوثائق كجوازات السفر، وتأشيرات الدخول. وتعمل هذه العصابات، في المناطق الحدودية، في كل من تمنراست وإليزي، والتي يسهل دخول المهاجرين السريين من دول إفريقية إلى الجزائر. وهذه العصابات المنظمة لها وسائط من رعايا أفارقة.

---

[1] المرجع نفسه.

[2] المساء. 2009/09/21.

[3] النهار الجديد. 2010/05/09.

-التجارة غير المشروعة للمخدرات• عبر الساحل

في تقرير صادر عن قسم مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة، التابع للأمم المتحدة تحت عنوان: "حالة تجارة الكوكايين في غرب إفريقيا" عام 2007 أكد أن إفريقيا لم تكن قارة منتجة للكوكايين حتى سنة 2003 . فمن عام 1998 إلى غاية 2003 لم يدخل القارة سوى ما معدله 0,6 طن وهي كمية تشكل معدل هامشي بالمقارنة مع تجارة الكوكايين العالمية. غير أنه منذ عامي 2003-2004 شهدت إفريقيا تطورا كبيرا في مجال هذه التجارة، حيث صارت تنافس حتى القارة الأمريكية الجنوبية. فقد سجلت الإحصائيات، دخول 2,5 طن أي خمسة أضعاف ما كانت عليه سابقا، ووصلت 5,7 طن في السداسي الأول من سنة 2007. وتتركز 99% من هذه التجارة في غرب إفريقيا، وتستهدف معظمها القارة أوروبا الغربية كوجهة مفضلة. فما هي أسباب تضخم وتوسع تجارة الكوكايين في غرب إفريقيا؟[1]

هناك ثلاث أسباب صاغها التقرير -المشار إليه- أولا: فعالية ونجاح عمليات المراقبة لتجارة الكوكايين في شمال الأطلسي، أي تلك القادمة من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا الغربية، والتي تعتمد على الشواطئ الإسبانية لإدخالها لأوروبا. ويعود سبب اعتماد تجار الكوكايين اللاتينيين على إسبانيا كمنفذ لهم للقارة؛ لمعرفتهم باللغة والثقافة الإسبانيتين. وثانيا: بسبب طول السواحل الإسبانية التي تعرف دخول 45% من الكوكايين على سواحلها لأوروبا. هولندا من جهتها، تعتبر منفذا لدخول الكوكايين إلى أوروبا، وهذا ما حث الهولنديين في السنوات الأخيرة، على تطبيق استراتيجية جديدة للحد من تدفق المخدرات على أراضيهم كانت فعالة. وهو ما دفع بتجار المخدرات للبحث عن طرق جديدة لتجارتهم غير المشروعة في مناطق أخرى، وقد وجدوها في إفريقيا.

ثانيا: الوضعية الجغرافية الجد مناسبة والمثالية لغرب إفريقيا، والتي تشكل نقطة مرور ممتازة بين أمريكا اللاتينية وأوروبا. فتجار الكوكايين ينطلقون من البرازيل وفنزويلا وأقرب خط لديهم مع إفريقيا، يقع على بعد درجتين شمالا، ومنها إلى إسبانيا وبريطانيا هذه المرة والتي باتت تعرف هذه الطريق بالطريق السريع 10.

• سنركز على تجارة مادة الكوكايين دون غيرها لأنها الأكثر انتشارا في الساحل وفي إفريقيا عموما.

[1] Voire: rapport du office des nations-unies contre la drogue et le crime. Etat du trafic de cocaine en afrique de l'ouest.
https://www.unodc.org/documents/.../West_Africa_TOCTA_2013_FR.pd...

ثالثا: وأخيرا وهو ما وجده تجار الكوكايين في دول غرب إفريقيا، من هشاشة بنيوية وضعف في أجهزتهم الأمنية في مراقبة حدود بلدانهم. فضلا عن التواطؤ أحيانا لمسئولي هذه البلدان في هذه التجارة غير المشروعة، في جو من الفساد العام الذي تعرفه دول منطقة غرب إفريقيا. هذه العوامل بشكل عام ما جعل إفريقيا طريقا جديدا لتجارة الكوكايين العالمي التي تتركز في غرب إفريقيا وتعتمد على دول الساحل كمعابر منها إلى أوروبا.[1]

طرق عبور المخدرات في إفريقيا

طريق مرور المخدرات "الهروين" من غرب إفريقيا إلى أوروبا بشكل خاص وأحيانا إلى أمريكا الشمالية وآسيا تبدأ من الجزء الشرقي من تنزانيا (179 كلغ في 2010) يتم تشحينها في قوارب صيد وفي حاويات من الموانيء. وإثيوبيا كذلك تعد أحد نقاط دخول الهروين في إفريقيا. وتعد نيجيريا أهم بلد يتم فيها توزيع الهروين القادم من وجهات مختلفة تنزانيا، إثيوبيا، الصومال، كينيا وموزمبيق.. ثم تذهب هذه الشحنات من نيجيريا جوا أو برا بشكل مباشر. ونشير إلى أن حوالي 50% من الهروين القادم إلى نيجيريا يذهب إلى الأسواق الأمريكية و40% إلى أوروبا و10% إلى الصين.

أما الكوكايين، فلها ثلاث طرق رئيسية إلى أوروبا (حسب الأنتربول)؛ الأول عبر الكراييب في إسبانيا والبرتغال، والتي تمر عبر الرأس الأخضر مديريا وجزر الكناري. الطريق الجوي يبدأ من فنزويلا خاصة إلى الرأس الأخضر مباشرة وغينيا بيساو، مالي، موريتانيا، سيراليون. الطريق البحري؛ وهو الأكثر استعمالا من سواحل فنزويلا، وبالتعاون مع ملاحين كولومبيين متخصصين في هذه التجارة غير المشروعة، والوجهات المقصودة أكثر هي البنين، بوركينافاصو،غمبيا، غينيا بيساو والسنغال.[2]

[1] Ibidem.
[2] : rapport du office des nations-unies contre la drogue et le crime. Op.cit.

المصدر: أبصير أحمد طالب. مرجع سابق.

فواعل تجارة المخدرات في الساحل

يعد الساحل نقطة التقاء تجار المخدرات مع أعضاء الجريمة المنظمة عبر الوطنية/الداخلية، والمتعاونين الذين تسهل عملية مشاركتهم في هذه العملية. فجماعات تهريب المخدرات في الساحل موجودة منذ الثمانينات، لكنها انتشرت بكثرة في السنوات القليلة الماضية (كما أسلفنا أعلاه). خاصة في نيجيريا وغانا وساحل العاج والسنغال مشكلون من خلايا صغيرة العدد حوالي 10 أعضاء يتميزون بالمرونة في الحركة، وكل عضو يتمتع بمهارة معينة خاصة، والأعضاء عادة ينتمون لنفس الإثنية ويخضعون لرئيس لهذه الخلية، وعادة ما تتجنب هذه الخلايا العنف حتى لا تلفت الإنتباه.[1]

علاوة على هذا هناك العديد من الجماعات الإجرامية عبر وطنية تتحرك في الساحل التي تبدأ محلية ثم تقيم ارتباطات مع تنظيمات أخرى من نفس جنسياتها، لكنها تقيم خارج إفريقيا، والتي تقوم بترويج هذه السموم. فضلا عن ذلك هناك متواطئين متورطين في التجارة غير المشروعة للمخدرات، بما في ذلك المؤسسات الأمنية والسياسية القضائية مثل أعوان الأمن والجمارك، حراس الحدود وأشخاص إداريين، بالإضافة إلى موظفين سامين مثل ضباط الأمن والجيش والبيروقراطيين ومسئولي

[1] Ibidem.

الشرطة...والمثال الجلي على هذا التعاضد بين هذه الفواعل في عملية تجارة المخدرات في الساحل يكمن في غينيا بيساو وهي دولة صغيرة وفقيرة، والتي أصبحت تسمى دولة مخدرة–Narco–Etat.[1]

3– الإرهاب وتجارة المخدرات في الساحل

أصبح الإرتباط المتزايد بين شبكات الإرهاب سيما القاعدة في المغرب الإسلامي والجريمة المنظمة، يثير قلق المسئولين والمتخصصين في هذا الشأن على حد سواء. فقد نشأت في السنوات الأخيرة خطوط إتصال بين غرب إفريقيا (فردوس تجارة المخدرات)، القادمة من أمريكا الجنوبية، وبين منطقة الساحل الإفريقي، مستفيدة من ميوعة الحدود في المنطقة.

فبسب افتقاد الجماعات الإرهابية لمصادر التمويل المادي والمالي التقليدي، والمتمثلة في مساعدات الشعب لها من خلال التبرعات والمنح..؛ صار الإرهابيون في الساحل يبحثون عن مصادر تمويل بديلة، وذلك طبعا بعد أن فقدت هذه الجماعات شرعيتها، وبسبب الكوارث التي ألحقتها بالدول والشعوب، وضعف قدراتها العسكرية وفشل خطابها السياسي–اللأيديولوجي، فكانت القاعدة في المغرب الإسلامي بحاجة إلى تمويل جديد من أجل استقطاب جهاديين جدد من أفغانستان والعراق. ويؤكد مفوض السلم والأمن في الإتحاد الإفريقي "رمطان لعمامرة" أن الجماعة السلفية للدعوة والقتال، أعلنت ولاءها لتنظيم القاعدة العالمي أساسا؛ من أجل كسب مساعدات مالية جديدة من التنظيم الأم، هذا فضلا عن أسباب أخرى تتعلق بالبحث عن الصدى الإعلامي..[2]

وحسب ماتيو قيدار–Mathiu Guider (أحد أبرز المتخصصين في القاعدة)، أن الأخيرة تحرم المخدرات لكنها لا تمتنع من فرض رسوم على تجار المخدرات. ولهم في ذلك هدفين، الأول: هو للتمويل بشكل خالص لأعمالهم الإجرامية، وتوظيف عناصر جدد. ثانيا: إغراء أعضاءها والمتعاطفين معها بالأموال؛ لإسكات المناوئين لهذه التجارة، من أجل توريطهم أكثر في هذا النشاط.[3]

ما يسعنا في الأخير، إلا أن نذكر بما سبق وقلناه بخصوص الإرهاب في المنطقة. فالجريمة المنظمة عبر–الساحل، عرفت ازدهارا كبيرا في المنطقة بسبب فشل الدولة الساحلية، التي تحولت إلى

---

[1] Ibidem.

[2] محمد مقدم. مرجع سابق. ص 138.

[3] Mathiu Guider. "Al quaida au Maghreb islamique: le tournant des revolutions arabes ». Maghreb-Machrek, N° 20, été 2011. P10.

مرتع لمختلف أشكال الجريمة المنظمة، لكن الخطر الأكبر يكمن في تحول الكثير ممن كانوا يمارسون التهريب، إلى التورط في أعمال إرهابية، باعتمادهم على تغطية هذه التنظيمات وتسهيل أعمالهم مقابل مردود مالي يقدمونه للإرهابيين.

V الهجرة غير النظامية من الساحل والصحراء نحو/عبر الجزائر

عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة توافد أعداد معتبرة من المهاجرين بشكل غير منتظم من دول الجوار الإفريقي سيما من الساحل والصحراء. وذلك لأسباب عديدة؛ تتعلق بالأزمات متعددة الأبعاد التي تعيشها هذه المنطقة أمنية، إقتصادية وبيئية..، بسبب الفقر، الحروب، الإرهاب وموجات الجفاف التي تضرب المنطقة من حين لآخر.

هذه الظاهرة المتمثلة في تعاظم حركة الهجرة الإفريقية نحو وعبر الجزائر، ورغم تضارب الإحصاءات• الدقيقة حول حجمها الحقيقي، خلقت معظلات سياسية، دبلوماسية أمنية وإنسانية للجزائر. يمكن تحليلها على مستويين: المستوى الإقليمي؛ خاصة بالعلاقة مع أوروبا، فهناك من يعتبر أن الجزائر تحولت إلى دركي أوروبا المتقدم في شمال إفريقيا، والتي يسميها البعض بسياسة المناولة الأمنية. فالجزائر كبلد عبور لنسبة كبيرة من هؤلاء المهاجرين، قامت بخطوات تصب حسب العديد من المحللين، في مصلحة أمن أوروبا، وذلك لمساومتها طبعا بشأن العديد من الملفات، خاصة مسألة الدمقرطة وحقوق الإنسان..

وعلى المستوى الداخلي: بعد سيادة خطاب إعلامي ورسمي (أحيانا) تخويفي في الجزائر، حول تنامي هذه الظاهرة سيما مع تفضيل أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين الإستقرار في الجزائر، بعد تضييق الخناق عليهم في أوروبا، وانخراط البعض منهم في شبكات الجريمة المنظمة، والإخلال بالتركيبة البشرية الإجتماعية والثقافية خاصة في المدن الجنوبية (تمنراست على وجه الدقة).

• لاحظنا تظاربا كبيرا في الإحصائيات المقدمة الرسمية وغير الرسمية.

للحد من هذه الظاهرة –أقله– للتقليل من مخاطرها، عملت الجزائر على تبني إجراءات أمنية وتشريعية جديدة سنحاول الوقوف عند مدى استجابتها لمخاطر هذه الظاهرة وكذلك كلفتها المادية والإنسانية سيما بعد تعرضها لإنتقادات، بعد أن حذت الجزائر حذو دول أوروبية في تجريمها للهجرة.

ضمن هذا المنظور فإننا في هذا العنصر سنتصدى بالتحليل والنقد، للعديد من الإشكاليات والتساؤلات التي يفرضها الموضوع: ما المقصود بالهجرة غير النظامية؟ وما علاقتها بالمفاهيم القريبة منها مثل هجرة العبور....؟ ما هي أسباب تزايد ظاهرة الهجرة الإفريقية تجاه الجزائر وعبرها؟ ما هي انعكاسات ومخاطر هذه الظاهرة على أمن الجزائر في جناحها الجنوبي؟ وكيف توظف الجزائر هذا الملف واعتمادها سياسة المناولة مع أوروبا من أجل الضغط عليها في مسائل أخرى؟ وما هي الإجراءات التي اتخذتها الجزائر في سبيل مواجهة مخاطر هذه الظاهرة؟

1–مفهوم الهجرة غير النظامية

يجدر التنويه إلى أننا سنعتمد على مفهوم الهجرة غر النظامية؛ لدراسة الهجرة الإفريقية من الساحل والصحراء، نحو/عبر الجزائر. غير أن مفهوم الهجرة بشكل عام هو مفهوم واسع، يتصل به عدة مصطلحات أخرى، بينها إختلافات، مثل الهجرة غير الشرعية، الهجرة السرية، والهجرة غير النظامية..

مفهوم الهجرة غير النظامية، لا يزال مبهما. فالفرق بين النظامي وغير النظامي، غير واضح. من الضروري كذلك التمييز بين الدخول غير النظامي، والإقامة غير النظامية؛ فأغلب المهاجرين يدخلون بشكل شرعي، ثم يمكثون مدة أطول مما تسمح لهم به التأشيرة. وأحيانا يحدث العكس؛ أين يدخل المهاجر بشكل غير نظامي، ثم يقوم بسوية وضعيته قانونيا، بعد حصوله على عمل. وفي حالة المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء، فإنهم يمرون بعدة دول للعبور وبعضها يصرح لهم بالدخول وأخرى لا. إذن فخلال رحلتهم الطويلة، يعتبرون أحيانا مهاجرين نظاميين وأحيانا أخرى غير ذلك.[1]

تعرف الهجرة غير النظامية عموما بأنها؛ "الدخول غير الشرعي لأجانب، من دولهم الأصلية برا أو بحرا أو جوا إلى دولة أخرى، بما فيها مناطق العبور. وقد حددت المادة 143 من الإتفاقية المتخذة من طرف المنظمة الدولية للعمل الهجرة غير النظامية بأنها؛ "وجود المهاجر في طريق رحلته أو وصوله أو مدة إقامته وعمله، في وضع يتنافى والقوانين والإتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف أو ثنائية الأطراف

[1] Paul Schoukers et Danny Pieters . "Rappt exploratoire sur l'acces des travailleurs migrants irrégulières a la protection sociale". Conseil de l'europe. PP 2_6.

أو التشريعات الوطنية". كما عرفها كلا من "جوردن ودوفال"؛ "عبور حدود بدون تصريح مناسب أو انتهاك شروط دخول أراضي دول أخرى".[1] يعتبر هذا التعريف ضيقا، فهو يركز على الدخول غير المنتظم، وأغفل مدة الإقامة.

وخدمة لهدف الدراسة، ارتأينا الإشارة إلى مفهوم آخر لم يحظى بتعريف واضح. وهو **هجرة العبور- La migration de transit** لذلك سنحاول تقديم تعريف إجرائي لهذه الظاهرة كالتالي؛ "حركة الأشخاص الذين دخلوا حدود وطنية ومكثوا فيها عدة أسابيع أو عدة أشهر؛ من أجل العمل لإعداد أنفسهم للمرحلة القادمة من الرحلة. أين يتركون بلد العبور إلى الوجهة النهائية".[2] وهي حالة الكثير من المهاجرين الأفارقة في الجزائر كبلد عبور.

2-أسباب الهجرة غير النظامية من إفريقيا الساحل والصحراء نحو الجزائر

لقد ازدادت أعداد المهاجرين غير الشرعيين، من إفريقيا جنوب الصحراء بشكل عام ومن الساحل الإفريقي تحديدا. وتشير الدراسات الإحصائية أن أعدادهم تقارب 24000 مهاجر يتمركز اغلبهم في ولايات الجنوب (13900) خاصة مدينة تمنراست، التي تظم 9722 من المهاجرين. ثم في الغرب والوسط، في حين تقل أعدادهم في الشرق.[3] أنظر الجدول:

الجدول01: نسبة الهجرة غير النظامية من إفريقيا الساحل والصحراء وتوزيعهم حسب المناطق في الجزائر

المكان	الأعداد	النسبة المئوية%
الوسط	2500	% 11,63
الغرب	4100	%19,07
الجنوب	13900	%64,65

[1] Ibidem.

[2] ظريف شاكر. "البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الجزائرية". رسالة ماجستير، (علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة باتنة، 2010.)

[3] Nacer-Eddine Hammouda. "La migrations irréguliére vers et à travers l'Algérie." European university institute , (CARIM) consortium euro-méditerranéen pour la recherche appliquée sur les mogrations internationales,2008.

الشرق	1000	%4,65
المجموع	21500	%100

Source: Nacer-Eddine Hammouda, La migration irréguliére vers et à travers l'Algérie European university institute , (CARIM) consortium euro-méditerranéen pour la recherche appliquée sur les mogrations internationales,2008.

من خلال الجدول أعلاه؛ يتضح أن النسبة الأكبر من المهاجرين الأفارقة، يفضلون الإستقرار في المدن الجنوبية من الوطن. سيما تمنراست -كما أسلفنا- ومرد ذلك؛ للقرب الجغرافي، وتشابه التركيبة الإجتماعية، ونمط المعيشة خاصة المهاجرين من طوارق مالي ونيجر. وقد يعود السبب كذلك؛ لتشابه لون البشرة لهؤلاء مع سكان الجنوب، أين يصعب تمييزهم، وبالتالي القبض عليهم وترحيلهم.

ومعظم هؤلاء المهاجرين من الشباب القادمين من المدن. يعتبر أكثر من نصف هؤلاء المهاجرين (57,8%) الجزائر كبلد إستقرار، في حين يعتبرها الباقون (42,2%) كبلد عبور نحو أوروبا. وأغلب هؤلاء المهاجرين، قادمون من دول الساحل القريبة سيما مالي ونيجر. أنظر الجدول:

الجدول 02:نسبة المهاجرين بشكل غير نظامي من إفريقيا الساحل والصحراء في الجزائر حسب الجنسيات.

الجنسية	العدد	النسبة المئوية
نيجر	11200	%52,1
مالي	2186	%10,2
كاميرون	1347	%6,3
غانا	1324	%6,2
نيجيريا	1266	%5,9

بنين	938	%4,4
كونغو	778	%3,6
ليبيريا	641	%3,0
ساحل العاج	388	%1,8

Source: Nacer-Eddine Hammouda. "La migration irréguliére vers et à travers l'Algérie" .Op.cit.

نلاحظ من خلال الجدول؛ أن النسبة الأكبر من المهاجرين، حتى سنة 2005، كانت من النيجر وبنسبة أقل من مالي، حيث قدرت نسبة الهجرة من النيجر ب 52,1% أي 11200 مهاجر. و2186 أي ما نسبته 10,2% من مالي. ويرجع سبب ذلك؛ أن هذين البلدين، كانتا من أكثر البلدان تضررا في العقد الأخير، لتعرضهما لأزمات خطيرة. فعلاوة على الفقر المدقع الذي يعيشه سكان هذه المنطقة، وغياب أي أفق اقتصادي والبطالة المتفشية، شهدت هذه الدول موجات جفاف خطيرة، قضت بشكل كبير على نمط معيشتهم، المعتمد على الرعي وتربية المواشي. فضلا عن أسباب أمنية، فقد اندلعت عدة تمردات من قبلهم (الطوارق) على حكوماتهم المركزية، ما حذا بالأخيرة إلى شن حملات قمع واضطهاد ضدهم دفعت الكثير منهم، إلى الهروب واللجوء إلى الجزائر..

فما هي الأسباب التي حفزت هذه الأعداد الكبيرة من الأفارقة للهجرة نحو/عبر الجزائر؟

إعتماد الكثير من المهاجرين بشكل غير نظامي، من إفريقيا الساحل والصحراء للإستقرار بالجزائر يرجع إلى أسباب عديدة؛ خاصة بوضعية المهاجرين في بلدانهم الأصلية أولا، وأخرى بالجزائر وثالثة تتعلق بالضفة الشمالية للمتوسط (أوروبا).

في دراسة قام بها الباحث نصر الدين حمودة، لصالح مركز (KARIM) توصل إلى أن الأسباب الحقيقية وراء إقدام المهاجرين من إفريقيا نحو الجزائر هي، إقتصادية وإجتماعية بالدرجة الأولى، وليست أمنية-سياسية (كما كان يعتقد). فقد أثبتت العينة التي اختارها لهذه الدراسة أن 73% من المهاجرين، أجابوا بأن سبب هجرتهم اقتصادي يعزى أساسا؛ لنقص العوائد في بلدانهم الأصلية، التي لا تكفي لإعالة أسرهم. ثم البطالة وانغلاق الآفاق الإقتصادية والإجتماعية 43,1% من الحالات. أما

الأسباب الأمنية والسياسية فكانت ثانوية. فالوضع الأمني حفز 4,3% فقط للهجرة نحو الجزائر. والأوضاع السياسية المتردية كانت سببا لهجرة أقل من 2% من المهاجرين حسب الدراسة.[1] أنظر الجدول

الجدول03: نسبة المهاجرين غير النظاميين من إفريقيا الساحل والصحراء في الجزائر حسب أسباب الهجرة.

أسباب الهجرة	النسبة المئوية%
عوائد غير كافية	%73,8
بطالة	%43,1
غياب آفاق إجتماعية واقتصادية	%30,0
مشاكل أمنية	%4,1
مشاكل تتعلق بالنظام العام	%3,1
ضغوط سياسية	%2,2
مشاكل إثنية	%0,7
مشاكل دينية	%4,0

Source: Nacer-Eddine Hammouda. "La migration irréguliére vers et à travers l'Algérie" .Op.cit.

هناك أسباب تتعلق بالجزائر؛ فتحسن الوضع الأمني والإقتصادي –نسبيا– وفر فرصا للمهاجرين الأفارقة، للعمل في السوق الجزائرية. سيما في ظل عزوف الشباب الجزائري عن العمل في مجالات، كالأشغال والبناء والفلاحة وذلك رغم البطالة المتفشية في صفوف الشباب. أما العامل الثالث –وهو الأساس في تقديرنا– في تحول الجزائر من بلد عبور إلى إستقرار بالنسبة للمهاجرين الأفارقة؛ هو "غلق"

[1] Nacer-Eddine Hammouda. Op cit.

الحدود الأوروبية، وتضييق الخناق على الهجرة بل وتجريمها، سيما مع الأزمة الإقتصادية العالمية التي ولدت بدورها أزمة شغل في أوروبا.

3-الهجرة الإفريقية نحو أوروبا (الجزائر كبلد عبور): المناولة الأمنية

تشير الإحصاءات إلى أن حوالي نصف (42%) من المهاجرين بشكل غير منتظم من إفريقيا الساحل والصحراء يعتبرون الجزائر منطقة عبور نحو الضفة الشمالية للمتوسط. تقدر الإحصاءات أن حوالي 24000 مهاجر من إفريقيا جنوب الصحراء، يصلون أوروبا سنويا. وتمر رحلتهم الشاقة والمحفوفة بالمخاطر بعدة مراحل؛ يقيمون بداية في مدن محلية أثناء الرحلة، وذلك من أجل العمل وتحصيل بعض الأموال الكافية لمواصلة الرحلة. والمناطق المفضلة لديهم للراحة هي : الكاميرون، نيجيريا، موريتانيا، ليبيا والجزائر. وعند وصولهم مدينة "أغاديز" بالنيجر يتخذون سبيلين: بعضهم يأخذ طريق الواحات في الشمال الشرقي لليبيا، في حين تكون وجهة بعضهم الآخر مدينة تمنراست الشاسعة، خاصة منطقة "تينزاواتين". ومن ثمة يتجهون إلى المناطق الداخلية الساحلية للجزائر، وآخرون يواصلون طريقهم إلى المملكة المغربية، ومنها إلى اسبانيا. وبعضهم الآخر (بفضل تضييق الخناق عليهم في الغرب الجزائري) صاروا يركزون على السواحل الشمالية والشرقية للهجرة نحو صقلية الايطالية.[1] (أنظر الخريطة)

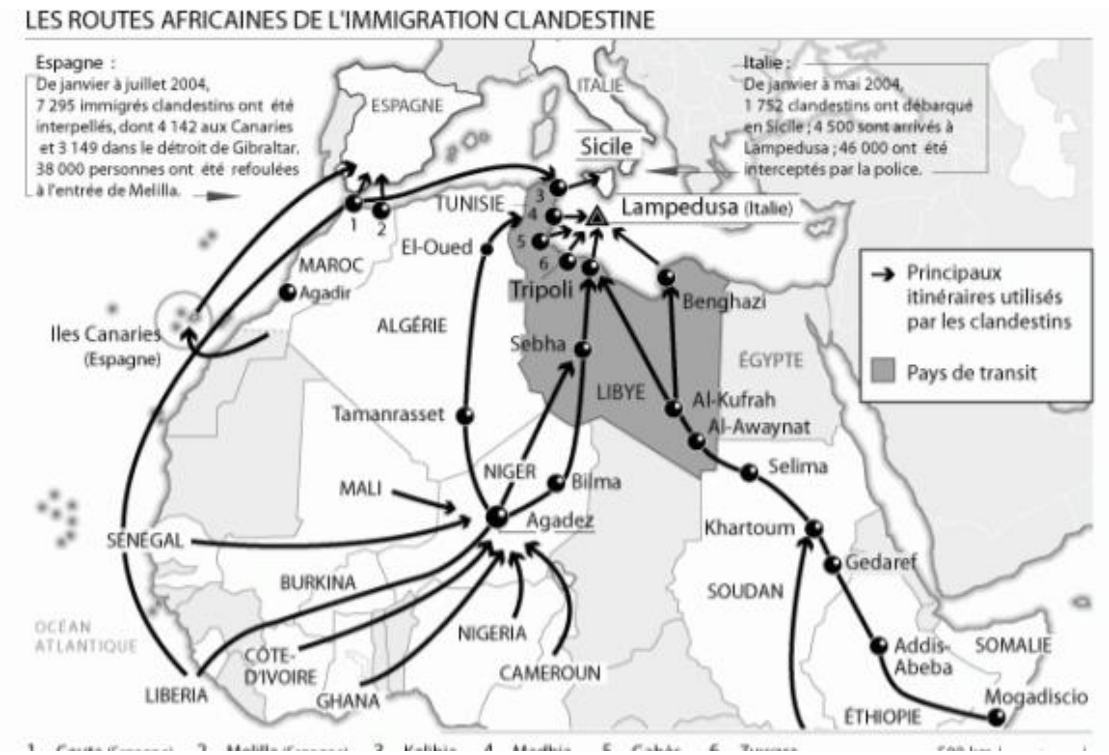

[1] ظريف شاكر. مرجع سابق.

المصدر: أبصير أحمد طالب. مرجع سابق.

تزامن هذا مع توجه أوروبا لبناء سياسة مشتركة للهجرة قصد التقليل منها ومكافحتها. والتي تبلورت بعد إخفاق السياسات السابقة بسبب؛ أولا: إخفاق سياسات غلق الحدود القائمة منذ 1974، فالهجرة استمرت بأشكال مختلفة شرعية (لم شمل العائلات) وغير شرعية (هجرة سرية) ثانيا إدراك الدول الأوروبية لعجزها عن مواجهة الظاهرة كلا على حدى ثالثا: إزدياد طلب اللجوء السياسي.[1]

تبلورت السياسة الأوروبية الجديدة للحد من للهجرة (وهي أكثر صرامة)، من خلال إتفاقية أمستردام والتي توسعت عبر إتفاق "تمبيري" في أكتوبر 1999. تقوم هذه السياسة على ركيزتين أولا: خلق فضاء موحد للأمن والقضاء بين دول الاتحاد الأوروبي، وقد أصبحت هذه الإتفاقية موضع التطبيق من قبل المجلس الأوروبي. ثانيا: الركيزة الثانية لهذه السياسة هي الشراكة مع البلدان الأصلية، والمقصودة هنا أساسا هي بلدان المغرب العربي وإفريقيا جنوب الصحراء كبلدان مصدرة للهجرة، ومناطق عبور لها.

يمكن أن نستشف التصور الأوروبي، لمشكل الهجرة؛ من خلال الوثائق الأساسية. بدء بوثيقة الإستراتيجية الأوروبية للأمن "أوروبا آمنة في عالم أفضل"،[2] التي دعت إلى ضرورة التعاون مع الجيران، في مواجهة التحديات المشتركة، بما فيها الهجرة غير الشرعية. بالإضافة _كما سبق_ إلى إتفاق "أمستردام" المعتمد في شهر ماي من سنة 1999، فضلا عن الوثيقة الختامية للمجلس الأوروبي، الذي انعقد في "تامبيري" في نفس السنة. وهي الوثائق التي وضعت اللبنة الأولى لسياسة مشتركة، في مجال هو عادة من المجالات الوطنية، أن التعامل مع الهجرة لابد أن يتم في إطار التعاون مع بلد المنشأ. ورغم أن هذه الإتفاقات، أكدت على معالجة المسألة معالجة إقتصادية_إجتماعية، بضمان حقوق المهاجرين وكرامتهم، غير أن أوروبا غيرت الإستراتيجية فيما بعد، وأصبحت تتعامل مع الظاهرة بأدوات أمنية،[3] بعدما تم أمننتها وذلك؛ بربطها بجملة من التهديدات (إرهاب، جريمة منظمة..).

---

[1] بشارة خضر. أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008). ترجمة: سليمان الرياشي، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010) ص 103.

[2] Stratégie européenne de sécurité, une Europe sure dans un monde meilleure. Bruxelles, le 12 Décembre 2003.
*www.consilium.**europa.eu**/uedocs/cmsUpload/031208ESSIIFR.pdf*

[3] أحمد إدريس. الهجرة في العلاقات الأورو-مغاربية. مركز الدراسات المتوسطية والدولية. مجموعة الخبراء المغاربيين، عدد 3

للحد –أو أقله– التقليل من هذا النزيف الهجروي الإفريقي نحو أوروبا، دفع الأخيرة إلى الشراكة والتنسيق مع الجزائر –كبلد عبور–، ويطلق البعض على هذه الشراكة الأوروبية–الجزائرية في مجال الهجرة؛ **سياسة المناولة الأمنية**. وهذه السياسة –بطبيعة الحال– لا تخص الجزائر فحسب وإنما كل دول المغرب العربي. فقد أقام الإتحاد الأوروبي فوق الأراضي المغاربية ما يسمى "مراكز الإستبقاء"، لأعداد هامة من طالبي الهجرة القادمين خاصة من الدول الإفريقية جنوبي الصحراء، وهي في الحقيقة بمثابة "معسكرات الإحتجاز"، لمن تتولى سلطات الدول الأوروبية طردهم وترحيلهم، أو ردهم إلى السواحل المغاربية بعد اعتراض المراكب التي تقلهم في عرض البحر.[1]

كما قام الإتحاد الأوروبي، بإبرام اتفاقيات مع دول الجوار المغاربي ومنها الجزائر؛ تعرف باتفاقيات القبول بالعودة؛ تمكن أي دولة عضو بالإتحاد الأوروبي، من طرد أي أجنبي متواجد بطريقة غير شرعية فوق ترابها وترحيله إلى بلده الأصلي، أو آخر بلد عبره، وانطلق منه نحو أوروبا. وحتى يكون ذلك ممكنا، تلزم نفس تلك الإتفاقيات الدول المغاربية الموقعة عليها، بالإعتراف بالمرور غير الشرعي لهؤلاء الأشخاص، سواء كانوا من مواطنيها أو من المتسللين.[2] كما تبنت أوروبا كذلك سياسة تدعى فرونتكس–FRONTEX ويقصد بها حماية الحدود الخارجية للقارة، وإنشاء مراكز لإعادة المهاجرين لبلدانهم الأصلية، مقابل مساعدات مالية.[3]

على نحو ذلك، عملت الجزائر، على اعتماد تشريعات وقوانين جديدة تجرم الهجرة، وتشدد العقوبات بشأن مرتكبها. ورغم أن وزير الداخلية الجزائري، يؤكد أن هذه القوانين والإجراءات؛ تصب في مصلحة الجزائر. بيد أن هناك من عارض هذه الإجراءات في الجزائر ورأى فيها خدمة لأمن أوروبا بلا مقابل. وأنه يجعل من الجزائر دركي أوروبا في المتوسط الغربي. المناولة الأمنية التي تقوم بها الجزائر لطالح أوروبا في مجال مكافحة الهجرة غير النظامية لا تقتصر على بعض الإجراءات الأمنية فحسب، ولكن أيضا القانونية والتشريعية. فما تقوم به الجزائر؛ لصالح أوروبا دولا واتحادا، لا يعبر عن تقاطع المصالح الأوروبية_الجزائرية. لأن العملية تخدم في نهاية المطاف المصالح الأوروبية أساسا. خاصة وأنها تشير إلى تصدير النموذج الأوروبي، بشكل يكاد يجعل الترسانة التشريعية الجزائرية، ملحقة لترسانة

---

[1] المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه.

[3] امحند برقوق. الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط. متوفر على الرابط:
http :llwww.politics-ar.comlarlindex.phplpermalinkl3044.html

الإتحاد الأوروبي. بالطبع يسعى سن القوانين لمواءمة التشريعات الوطنية مع تطورات الهجرة، بيد أن هذه المواءمة تسير باتجاه مطابقتها والقوانين الأوروبية.[1]

ومن ثمة وقعت الجزائر في مأزقين: أولهما أنها تمارس اليوم، ما كانت تعيبه بالأمس القريب على الأوروبيين. فقد اعتادت الخطابات الرسمية الجزائرية على تحميل الطرف الأوروبي مسؤولية الهجرة، بدعوى أنه لا يساهم بالقدر الكافي في تنمية جيرانه. وباتهامه بمعالجة مشكلة إقتصادية_إجتماعية، بأدوات سياسية_أمنية.. لكنها تسير اليوم على خطاه، وتتبنى نفس المقاربة الأمنية بسنها قوانين متشددة. وبتعزيزها صلاحيات وقدرات (عدة وعتادا) مختلف الأجهزة الأمنية (درك، شرطة، حرس الشواطئ..). ثانيهما أنها تضع علاقاتها مع جيرانها الأفارقة على المحك؛ إذ كيف يمكن بناء علاقات تعاونية جدية مع الدول الإفريقية، في الوقت الذي يستهدف فيه المهاجرين الأفارقة ويجرمون. وهكذا نلاحظ أن الجزائر قد فصلت في بعض خياراتها، حاسمة الأمر لصالح البعد الأوروبي على حساب عمقها الإفريقي. وعليه فهي لم تعد دركي يسهر على حماية حدود أوروبا من تهديد "بشري" فحسب، ولكن أيضا عملها بنفسها على فك الترابط مع عمقها الإفريقي.[2]

لكن السؤال الذي يفرض نفسه؛ لماذا ترضى الجزائر بلعب هذا الدور؟ يمكن فهم التعاون والتنسيق الجزائري_الأوروبي الأمني في مجال الهجرة؛ في سياق سعي النظام الجزائري "لإسكات" أو أقله تحييد الضغوط الأوروبية بشأن الدمقرطة والإنفتاح السياسي بالجزائر. وقد نجحت –إلى حد ما– في مسعاها، فمثلا، إستبعدت مسائل حقوق الإنسان والديمقراطية من أجندة قمة مجموعة "5+5" في تونس؛ مساومة محاربة الهجرة ا(لهاجس الأول للقادة الأوروبيين) مقابل الصمت حول حقوق الإنسان والديمقراطية. ويعي الأوروبيون هذه الإشكالية لاسيما بعد الحادي عشر من سبتمبر، خاصة وأن حاجتهما للتعاون مع الأنظمة العربية في مجال مكافحة الإرهاب والهجرة يضعف من موقفهما الضاغط عليها في سبيل انفتاحها السياسي ودمقرطتها.[3]

4–الهجرة الإفريقية غير النظامية نحو الجزائر: الجزائر كبلد استقرار وخطاب الأمننة

---

[1] عبد النور بن عنتر. "السياسات المغاربية لمحاربة الهجرة السرية تجريم وأمننة". مركز الدراسات المتوسطية والدولية. مجموعة الخبراء المغاربيين، عدد 3.

[2] المرجع نفسه.

[3] عبد النور بن عنتر. البعد المتوسطي للأمن الجزائري.. مرجع سابق. ص ص 159–161.

الإشكالية الأخرى التي تثيرها الهجرة الإفريقية بشكل غير نظامي نحو الجزائر؛ هي أمننة هذا الموضوع. وجعله تهديدا للجزائر في السنوات الأخيرة، عبر الخطاب السياسي والإعلامي وحتى الأكاديمي أحيانا. فقد دأب المسؤولون الجزائريون السياسيون والعسكريون، على التحذير من هذا "التهديد".* فقد أعلن وزير الداخلية والجماعات المحلية الأسبق "نور الدين يزيد زرهوني": "من المناسب بل من الضروري لنا أن نجرم الهجرة السرية؛ فهي باب مفتوح لكل المخاطر غير المتوقعة، خاصة الإرهاب، تجارة المخدرات والجريمة عبر الوطنية المنظمة. فمن الحتمي علينا تكييف ترسانتنا القانونية مع المعطيات الجديدة في مجال الأمن".[1]

منطق أمننة الهجرة الإفريقية بشكل غير نظامي، نحو الجزائر ينبني على أساسين: **الأساس الأول؛** كون أن تعاظم هذه الظاهرة؛ يمكنه أن يخل بالتركيبة الإجتماعية والثقافية للجزائر. وحتى لا نغالي في تضخيم هذا الأمر، علينا التأكيد أن هذه المشكلة تعاني منها مدينة تمنراست بشكل شبه حصري. **الأساس الثاني؛** ينطلق من حقيقة أن الكثير من هؤلاء المهاجرين، ينتظمون وينخرطون في شبكات الجريمة المنظمة، التي تنشط في الجزائر، والتي تضر بأمننا الوطني والإنساني.

يقدر عدد الأفارقة المهاجرين بشكل غير نظامي في مدينة تمنراست لوحدها، بحوالي 9722 مهاجر، حسب إحصائيات سنة 2005. أي 45,2% من إجمالي المهاجرين. ويرجع سبب اعتماد أغلب المهاجرين الأفارقة لمدينة تمنراست؛ لكونها الأقرب للبلدان الإفريقية جغرافيا، سيما بالنسبة لدول الساحل. فضلا عن شساعة مساحة المدينة، وسهولة دخولها من الجنوب، فالحدود هناك شبه وهمية، ويصعب التحكم بها ومراقبتها. إضافة إلى تشابه التركيبة الإثنية والإجتماعية والثقافية مع سكان المنطقة سيما بين طوارق تمنراست وطوارق الدول المجاورة، في مالي والنيجر على الخصوص.

التزايد الكبير في أعداد هؤلاء المهاجرين في تمنراست، بدأ يثير قلق وسخط سكان المدينة الأصليين. ومرد هذا القلق يرجع إلى عدة اعتبارات: **أولا؛** مزاحمة هؤلاء المهاجرين، للسكان الأصليين في الوظائف، خاصة إذا علمنا أن المهاجر الإفريقي، يرضى بالعمل ولو بأجر زهيد، مقارنة بما يطلبه العامل

---

* بسبب هذا الخطاب التخويفي من الهجرة الإفريقية؛ فقد برزت ظاهرة جديدة وغريبة عن المجتمع الجزائري، ومسكوت عنها وهي تعرض الجزائريين من ذوي البشرة السوداء إلى مضايقات من طرف مصالح الأمن، نظرا للخلط بينهم وبين المهاجرين الأفارقة، وأحيانا للمعاملات العنصرية من طرف المجتمع للأسف.

[1] Hocine labdelaoui, "les dimonsions sociopolitiques de la politique algerienne de lutte contre l'immigration irréguliere". European university institute , (CARIM) consortium euro-méditerranéen pour la recherche appliquée sur les mograions internationales,2008, P 8.

الجزائري. كما لا يطالب بالتأمين. وتتجلى هذه المزاحمة أساسا في مجالات عديدة أهمها: الأشغال والبناء، والحرف اليدوية... **ثانيا:** مصدر القلق الاجتماعي الآخر من تدفقات الهجرة الإفريقية غير المنتظمة وغير الشرعية نحو الجزائر؛ مطالبة الكثير من المهاجرين بالجنسية الجزائرية، سيما منهم طوارق الدول المجاورة، والذين استقروا بالجزائر مدة طويلة. خاصة في ظل صعوبة التمييز بينهم وبين طوارق الجزائر. ويمتد هذا القلق أيضا، إلى التخوف من الإخلال بالتركيبة اللغوية والثقافية من خلال مزاحمة "الهوسا" والفرنسية للغة العربية والطارقية..

خطاب الأمننة الجديد بشأن تهديد الهجرة غير النظامية من إفريقيا نحو الجزائر؛ نابع من تحول العديد من هؤلاء المهاجرين صوب الجريمة المنظمة، بأشكالها المتعددة، مثل تجارة المخدرات، التجارة الجنسية وما ينجر عنها من كوارث على الأمن الصحي؛ بسبب انتشار الأمراض مثل "السيدا"، التي انتشرت في مدينة تمنراست في السنوات الأخيرة.

علاوة على ذلك، يقدم العديد من المهاجرين الأفارقة، ومن جنسيات مختلفة، إيفوارية، سنغالية مالية...على المتاجرة غير المشروعة بالمخدرات والحبوب المهلوسة وبعض أنواع الخمور الخطيرة، القادمة من دولهم الأصلية. ففي كثير من الأحيان ألقت قوات الأمن القبض على عصابات بحوزتها كميات كبيرة من الكوكايين والكيف المعالج.. ولم تكتف هذه العصابات، بتجارة المخدرات فحسب، فقد أقدمت بعضها إلى تحويل الجزائر من بلد مستهلك إلى بلد منتج لهذه المواد غير المشروعة. فقد أفادت مصالح الأمن التابعة لولاية تمنراست، أنها أوقفت الكثير من المهاجرين بحوزتهم كميات معتبرة من بذور الكيف.[1] حيث يتعاملون مع مزارعين جزائريين، يزودونهم بهذه البذور، قصد زراعة حقول المخدرات في المناطق المعزولة، وسط الصحراء، التي تقدر بالهكتارات. وتنتشر هذه الحقول، خاصة في تمنراست وأدرار وبجاية.[2]

5-سياسة الجزائر في مكافحة الهجرة غير النظامية

على مستوى الخطاب الرسمي الجزائري؛ وكما يلاحظ الجامعي الجزائري، عبد اللاوي حسين؛ أن هناك إزدواجية في الخطاب فهو يفرق بين المهاجرين الجزائريين في الخارج، الذي يستعمل معهم مفردات

---

[1] الشروق اليومي. 2012/07/23.

[2] المرجع نفسه.

مختلفة مثل "المجموعة الوطنية بالخارج" أو "المجموعة الجزائرية في الخارج" أو "الجزائريين غير المقيمين".. في حين أنه يستخدم مصطلح الهجرة غير الشرعية، لنعت المهاجرين الأفارقة بالجزائر.

كما يبدو أن الخطاب الرسمي الجزائري حول هذا الموضوع؛ خطاب متشدد فهو يدعو إلى ضرورة مكافحة هذا التحدي، الذي يشكل تهديدا للأمن الجزائري. كما يدعو إلى تبني مقاربة شاملة، في مواجهة هذا التحدي، ورفض اللجوء بشكل حصري إلى الحلول الأمنية. في حين يؤكد على المساعدات التنموية للمناطق والدول المرسلة. كما تؤكد الجزائر، أن هذه التنمية لن تتأتى دون التكامل مع مختلف الأطراف الدولية، سواء الثنائية، الإقليمية والدولية. وهذا ما جعل الجزائر ترفض المشاركة في اجتماع الرباط حول "الهجرة والتنمية"، متحججة بأن هذا الإجتماع لم يوسع اللقاء الأول للإتحاد الإفريقي المنعقد بالجزائر العاصمة، والذي أعطى خارطة طريق للنقاش، حول المسألة بين إفريقيا والإتحاد الأوروبي.[1] لكن يمكن قراءة الموقف الجزائري كذلك؛ من زاوية سعي الجزائر لكسر أي مبادرة مغربية في الفضاء الإفريقي، وذلك في إطار لعبة العزل "القذرة" التي تمارسها كل دولة تجاه الأخرى.

-الإجراءات الأمنية والتشريعية الجزائرية في مواجهة الهجرة غير النظامية

***الإجراءات التشريعية: تجريم الهجرة**

أصبحت الهجرة غير الشرعية، بما فيها الهجرة غير النظامية، جريمة طبقا للقانون الجنائي المعدل يوم 31 أوت 2008. والذي يجعل من المهاجر بشكل غير شرعي؛ عرضة للسجن لمدة ستة أشهر كاملة. حيث تتم محاكمته، من ثمة يقبع رهن الحبس المؤقت، وفقا للمادة 175 من القانون 90/10 المؤرخ في 25 فيفري 2009 المعدل والمتمم للأمر 66/651 المؤرخ في 08 ماي 1966، المتضمن قانون العقوبات الجزائري. في حين تتشدد العقوبة بالنسبة للمتورطين في الإتجار بالبشر، أو مساعدة شبكات الهجرة، حيث تصل العقوبة إلى عشر سنوات.[2]

تجريم الهجرة غير الشرعية، يعد أحد تغيرات الموقف الجزائري بشأن هذه القضية. فهي حذت حذو أوروبا، التي اتخذت هذا الإجراء منذ زمن. وقد برر صناع القرار الجزائريون أن هذا الإجراء يصب في مصلحة الجزائر، بعد ما باتت تشكله الهجرة غير الشرعية من تهديد للأمن الجزائري، بسبب إرتباطها

[1] Hocine labdelaoui, op cit. p 12.

[2] الأخضر عمر الدهيمي. "دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر"، ندوة علمية حول: التجارب العربية في مكافحة الهجرة الغير مشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 8 فبراير 2010، ص 17.

بالإرهاب والجريمة المنظمة عبر الحدودية، سيما من الساحل والصحراء. فقد صرح وزير الداخلية والجماعات المحلية الأسبق نور الدين يزيد زرهوني: "كان من الحتمي لنا تكييف ترسانتنا القانونية، مع المعطيات الجديدة في مجال الأمن، والتي شهدت تطورا منذ إعداد القوانين المتصلة بدخول الأجانب إلى بلدنا، خاصة مع تفاقم الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وظاهرة الإرهاب. فمن الأجدى ومن الضروري لنا تجريم الهجرة غير الشرعية".وكانت حجة وزير الداخلية في ذلك؛ أن الهجرة غير الشرعية باب مفتوح لكل التهديدات المحتملة خاصة الإرهاب، تجارة المخدرات والجريمة المنظمة.."[1]

تعرض هذا الإجراء (تجريم الهجرة غير الشرعية) لانتقادات عديدة، فبدلا من معالجة المشكل من جذوره، أي تشخيص الأسباب نجده يتعامل مع النتائج، فهذا القانون عوض أن يعتبر المهاجر ضحية فهو يعده مجرما يستحق العقاب.

***الإجراءات الأمنية**

إتخاذ القوانين الجديدة المتصلة بشروط دخول وإقامة الأجانب بالجزائر؛ جاءت في وقت أين عززت الجزائر جهودها، من أجل تشديد الرقابة على الحدود، والتحكم في النشاطات والحركة عبر الحدودية. في هذا الإطار خصصت الجزائر مبلغا ضخما وصل إلى 3 ملايير دولار؛ من أجل عصرنة رقابتها وحمايتها الالكترونية، والتي أكملتها بطلب طائرات هيليكوبتر للرقابة البحرية في الشمال والمناطق الجنوبية، بهدف؛ التحكم في موجات الهجرة غير النظامية عبر الحدود. ومن أجل التحكم في هذه الوسائل العصرية، لمراقبة الحدود، بذلت الجزائر جهودا معتبرة لإعداد وتكوين القائمين عليها، فقد عملت على تكوين فرق أمن خاصة مهمتها مراقبة الهجرة غير النظامية. وفي هذا الإطار قامت الجزائر باستحداث مكتب لمكافحة والوقاية وإدارة هذه الهجرة، وقد قام هذا المكتب، بإنشاء 11 (مركزا–brigades) إقليميا في كل ولاية من الولايات التي تعرف هذه الظاهرة: تلمسان، تمنراست، ورقلة... مهمة هذا المكتب؛ لا تتوقف عند ضرب خطوط وإجراءات القيام بهذه الهجرات غير النظامية فحسب، ولكن أيضا الحد منها قبل انتشارها في إقليم الوطن. ولتحقيق هذه المهمة؛ خلق المكتب –المشار إليه– مجموعة مكونة من 1000 عون أمن، متخصصين في مكافحة شبكات الهجرة غير النظامية.[2]

كما استحدثت الجزائر العديد من الأجهزة الأمنية في هذا الخصوص:

---

[1] Hocine labdelaoui, op cit. p 14.

[2] الأخضر عمر الدهيمي. مرجع سابق. ص 18

مجموعة حرس الحدود

وهي مجموعة تابعة لوحدات الجيش الوطني الشعبي، تعمل على طول الحدود البرية الجزائرية. وتتضمن الحراسة الدائمة بفضل وجود وحدات راجلة وأخرى متنقلة، مكلفة بملاحقة وإفشال كل محاولات التهريب أو دخول الإرهابيين والمهاجرين غير الشرعيين. وقد تمكنت مصالح حرس الحدود من توقيف مئات الأفراد من جنسيات مختلفة بتهمة الهجرة غير الشرعية.

حراس السواحل:

وهي مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني، تتكفل أساسا بحراسة الشواطئ الجزائرية، وحمايتها من كل محاولات التهريب البحري. حيث تقوم بتدخلات وإحباط كل محاولات تهريب الأشخاص والسلع، وتضمن الحراسة للبواخر الأجنبية. ولليقظة الدائمة والفعالية والسرعة أثناء التدخل، أصبح من الصعب اختراق السواحل الجزائرية والإفلات من المراقبة، بإفشال محاولات عديدة بالقبض على زوارق وعلى متنها مهاجرين غير شرعيين. كما تقوم بمهام الإنقاذ واكتشاف العديد من الجثث الطافية في البحر، أو من يتم إنقاذهم بعد اكتشافهم على متن زوارق الموت في عرض البحر.

مصالح شرطة الحدود:

لمصالح شرطة الحدود، دور مهم في مراقبة الحدود الجزائرية البرية، البحرية والجوية، والمتمثلة في الإجراءات الإدارية والقانونية المنظمة لدخول وخروج الأشخاص والممتلكات عبر الحدود، وهي مكلفة أساسا بالمهام التالية:

_ مراقبة حركة عبور الأشخاص والبضائع عبر الحدود.

_ مراقبة وثائق السفر، وكشف كل الأشخاص الذين هم محل بحث أو فرار.

– ضمان حراسة وأمن الموانئ والمطارات والسكك الحديدية، ومراكز المراقبة لاستشعار أي حركة مشبوهة.

كما تتكفل بالأجانب، وتقوم بالإجراءات بمجرد صدور قرار إبعادهم، وذلك بالتنسيق مع مصالح الشرطة الأخرى. كما تقوم بالتعرف على المتواطئين مع المهاجرين غير الشرعيين.

من أهم الإجراءات الأمنية التي اعتمدتها الجزائر، في مجال مكافحة الهجرة غير النظامية؛ هي القبول بإقامة مراكز استقبال –أو قل– "إحتجاز" المهاجرين غير الشرعيين على أراضيها، والتي أقرها القانون الجديد، الخاص بالهجرة. وهو ما كانت ترفضه الجزائر بشكل قطعي، غير أن الضغوط الأوروبية المتكررة، غيرت موقفها هذا.[1]

نستخلص مما تقدم، أن الجوار الإفريقي للجزائر بات يفرز ظواهر مرضية خطيرة أهمها الهجرة غير النظامية. وذلك بسبب الفقر بالدرجة الأولى، الذي يعتبر المغذي الأساسي لهذه الظاهرة. إضافة إلى غياب الأفق الإقتصادي والإجتماعي وقلة العوائد وذلك عكس ما كان الإعتقاد سائدا في السابق، أن الأسباب الأمنية_السياسية هي الحافز الأهم للهجرة الإفريقية. والدليل أن أكبر موجات الهجرة من الساحل خاصة نحو الجزائر كانت بين عامي 1993 و1999 وهي السنوات التي شهدت فيها الجزائر أكبر فترات اللااستقرار واللاأمن. فيبدو جليا أن لقمة العيش أهم –أو بالأحرى– أولى من الأمن.

المناولة الأمنية التي تمارسها الجزائر مع أوروبا دولا واتحادا تشير إلى عدة أمور أولا: أن المقاربة الأوروبية (والغربية عموما)، حيال الديمقراطية وحقوق الإنسان هي مقاربة مصلحية صرفة ولا تمت بأي صلة مع الخطاب المعياري الذي تسرف أوروبا في ادعائه. ثانيا: أن أوروبا والغرب إستبدلت إهتماماتها الديمقراطية التي أصبحت هامشية لصالح الأولويات الأمنية، سيما بعد الحادي عشر من سبتمبر وهذا ما أحسن النظام الجزائري توظيفه للضغط عليها في مسائل أخرى؛ الإنفتاح السياسي والتحرير الإقتصادي..

الإجراءات التشريعية (تجريم الهجرة)، وتشديد الإجراءات الأمنية (مراكز الإستبقاء واتفاقيات قبول الترحيل..) تؤكد أن الجزائر أدارت ظهرها لجوارها الإفريقي وفضلت البعد المتوسطي لمعالجة هذه الظاهرة وهذا أمر يتنافى وما تقتضيه إعتبارات الجوار وحتى المصالح المتبادلة.

إذن، في ختام ما تقدم، يمكن القول بأن الهجرة غير النظامية من إفريقيا الساحل والصحراء نحو وعبر الجزائر؛ عرفت تعاظما مطردا. وبالرغم من تزايدها، إلا أن هناك مبالغة بشأنها هنا في الجزائر. والأنكى من ذلك، أن الجزائر باتت تكرر خطاب الأمننة الأوروبي بشأن الهجرة غير الشرعية وتتعامل معه بمقاربة أمنية بعد تجريمه. والجزائر لطالما انتقدت أوروبا بهذا الخصوص (أمننة الهجرة). يبدو أن

---

[1] الأخضر عمر الدهيمي. مرجع سابق. ص 19.

حذو الجزائر حذو أوروبا في أمننة الهجرة، من أجل تبرير سياسة المناولة التي تقدمها لأوروبا، بوقوفها كدركي أمام تدفق المهاجرين نحو أوروبا.

* * *

نستخلص في نهاية هذا الفصل، أن الساحل الإفريقي لا يزال يكتنفه الغموض من ناحية موقعه والفضاء الذي يشغله لذلك نجد صعوبة في تعريفه وتحديده ما يجعلنا نلجأ لتقديم تعريف جيوسياسي مباشر له.

يعاني الساحل من تهديدات تقليدية وأخرى جديدة. التهديد التقليدي الذي تناولته الدراسة هو تمرد الطوارق في شمال مالي، فبسبب تعفن الأوضاع واللاعدالة التي تمارسها الحكومة المالية تجاه الطوارق جعل الأخيرين يبدون رفضهم للواقع المأساوي الذس يعيشونة، فقاموا بتمردات بدء من 2012 ثم في 2014. جعل الجزائر تتخوف من الإنعكاسات السلبية لهذا التمرد والحرب، خاصة أنه جلب تدخلات أجنبية فرنسية على وجه الخصوص والتي تدخلت عسكريا، لذلك فقد انخرطت الجزائر دبلوماسيا للمساهمة في حل الأزمة وإنهاء التمرد بما يضمن الحوزة الترابية لمالي ووحدة أراضيها، مرت الوساطة الجزائرية في الأزمة المالية، بصعوبات كبيرة غير أن جدية وصبر الدبلوماسية الجزائرية جعلها تنجح في النهاية ويتوصل الفرقاء الماليين لتوقيع اتفاق سلام في الجزائر في 2015.

يفرز الساحل الإفريقي تهديدات ومخاطر أمنية متعددة الأبعاد والأشكال، و أخطر هذه التهديدات هي الإرهاب الذي عرف تطورا في شكله وحجمه وفلسفته فقد صار عابرا للأوطان متعدد الجنسيات وما زاد من خطورته ارتباطه بشبكات الجريمة المنظمة. زيادة على ذلك فقد عرفت المنطقة انتعاشا كبيرا للجريمة المنظمة بكافة أشكالها خاصة التهريب، وذلك بسبب الأزمات التي تعرفها دول المنطقة خاصة الفقر، إضافة إلى هشاشة البنى السياسية والأمنية.

هذا الوضع المتأزم الذي تعيشه دول الساحل الإفريقي، أفرز ظاهرة أخرى وهي تعاظم الهجرة غير النظامية، التي تطمح الوصول إلى أوروبا أرض الأحلام. وجزء كبير من هؤلاء المهاجرين باتوا يفضلون الإستقرار في الجزائر في حين أن القسم الآخر يتخذ منها بلدا للعبور نحو الضفة الشمالية للمتوسط. هذه

الظاهرة جعلت الجزائر تجرم الهجرة من جهة وتؤدي وظيفة المناولة الأمنية مع أوروبا لمآرب خاصة بالنظام الجزائري.

المحور الرابع: سياسات القوى الكبرى في منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي وآثارها على الأمن الجزائري

سيتناول هذا المحور، سياسات القوى الكبرى في المنطقتين المغاربية والساحلية الصحراوية. سنتطرق فيه لأربع محاور أساسية، المحور الأول، سيخصص للسياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي والساحل الإفريقي، وضحنا فيه وجهي هذه السياسة، تعددية الأطراف بمعنى المشاريع الإقتصادية والإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة والتي تتعامل مع دول هذا الفضاء ككل متكامل، ووجه آخر يتعامل مع هذا الفضاء بمقاربة ثنائية الأطراف، بمعنى دولة بدولة.. كما ركزنا على استراتيجية الولايات المتحدة في الساحل. كما تطرقنا بالتحليل والنقد لمشاريع أوروبا في المنطقتين الساحلية والمغاربية، ففي الساحل ركزنا على الإستراتيجية الأوروبية من أجل الساحل، وتناولنا المبادرات والمشاريع الأوروبية في المتوسط، والتي تمس المغرب العربي، والتي كانت بدورها بوجهين، متعدد الأطراف وأخرى ثنائية الأطراف، استنتجنا منها أهدافها خلفياتها أبعادها ونتائجها على دول المنطقة.

فضلا عن ذلك، تناولنا الحوار الأطلسي–المتوسطي؛ والذي يركز بشكل كبير على دول المغرب العربي، فبعد تكريس علاقاته بدول المشرق العربي، هاهو اليوم يؤكد على توثيق علاقاته بدول المغرب العربي. تحدثنا في البداية عن مضامين الحوار وأبعاده وخلفياته، وأهم المحطات التي مر بها وكيف رفع إلى مصاف الشراكة. ثم حاولنا تحليل علاقته مع الضفة الجنوبية للحوض المتوسط، خاصة من خلال عملية المسعى النشيط. وفي الأخير ركزنا على تطور علاقة الناتو بالجزائر، وكيف تسارعت وازدادت متانة بالنظر لدعم الناتو في مواجهة الإرهاب الإقليمي.. أتينا في الأخير، على ذكر دور الصين "كقوة صاعدة" في المنطقة المغاربية والساحلية، أين أبرزنا أهدافها آليات سياستها الجديدة في المنطقة، وعلاقتها الإقتصادية مع كل دولة من دول المنطقة مع التركيز على الجزائر، بتحليل فرص ومخاطر السياسة الصينية.

I السياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي والساحل اللإفريقي

إفريقيا عموما، والفضائين المغاربي والساحلي–الصحراوي، بشكل خاص؛ لم تشكل أهمية محورية، في السياسة الخارجية الأمريكية. فقد تعاملت مع هذين المنطقتين، على أنهما، مجال محجوز للنفوذ الفرنسي بشكل شبه حصري. لكن هذا، لم يمنع من جعل إفريقيا في بعض مناطقها، حلبة صراع أيديولوجي واستراتيجي، بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي، إبان الحرب الباردة.[1] وبعد السنوات

[1] Zaki Laidi. « Contraintes et enjeux de la politique americaine en Afrique. »

الأولى التي أعقبت الحرب الباردة، ساد تصور لدى القيادة الأمريكية، بأن جنوب المتوسط، بما فيه الغربي، يشكل مصدر تهديد للمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، وللغرب بشكل عام.

لكن سرعان ما تغير هذا الإدراك الأمريكي السيء، أين اقتنعت الإدارة الأمريكية، على ضرورة تغيير استراتيجيتها في المنطقة، التي تشكل بالنسبة لها، مرتكزا لاستراتيجيتها "الإمبراطورية" الكونية، خاصة كمدخل للقارة الإفريقية. لذلك فقد أطلقت مشاريع اقتصادية، للتجارة والإستثمار مع دول المنطقة. ثم مع أحداث 11 سبتمبر 2001، أعطت بعدا جديدا للسياسة الأمريكية في المنطقة، التي اصطبغت أكثر بالعامل الأمني، في إطار الحرب العالمية على الإرهاب. والتي أدخلت فيها واشنطن –هذه المرة– منطقة الساحل الإفريقي، في المعادلة الأمنية–الإقتصادية، والتي باتت تشهد تهديدات متعاظمة.

1–السياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي

السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي، هي سياسة ذات توجهين، أحدهما متعدد الأطراف، بمعنى؛ أن الولايات المتحدة في هذه الحالة، تعرض استراتيجيات ومبادرات، شاملة تضم كل دول المنطقة دون تمييز كبير بينها، ونذكر من بين هذه المشاريع "، مبادرة إيزنستات" ذات البعد الإقتصادي (سنأتي على تفصيلها)، علاوة على مشروع "الشرق الأوسط الموسع" ذو الطابع الإستراتيجي، أين تدمج واشنطن دول المغرب العربي (ولحسابات استراتيجية–أمنية) مع الدائرة الشرق أوسطية. هذا من جهة، من جهة أخرى، فالسياسة الأمريكية في المنطقة، تعتمد أحيانا على مقاربة دولة بدولة. أي أنها تتعاطى مع كل دولة مغاربية على حدى، وفق محددات معينة.

حسب التصريحات الرسمية الأمريكية، فالولايات المتحدة الأمريكية، تبحث عن استقرار والسلام في شمال إفريقيا. وتتمنى تقوية علاقاتها مع المغرب، الجزائر وتونس، وتشجع الإصلاحات السياسية والإقتصادية في هذه البلدان..

–المقاربة الأمريكية متعددة الأطراف مع دول المغرب العربي

***مبادرة إيزنستات**

تشكل مبادرة إيزنستات، مشروعا اقتصاديا أمريكيا، أعيد إحياؤه بمسمى جديد وهو "البرنامج الإقتصادي الأمريكي من أجل شمال إفريقيا". يهدف إلى خلق شراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية، والدول المغاربية الثلاثة (الجزائر، المغرب وتونس)، وأقصيت ليبيا وموريتانيا منه مؤقتا. تفضي هذه الشراكة إلى خلق منطقة تبادل حر أمريكية–مغاربية، وسرعان ما بلغت هذه الشراكة الجديدة أطوارا هائلة خاصة مع الجزائر، بعد زيارة المسؤولين الأمريكيين للجزائر، ودخول الشركات الأمريكية للإستثمار في القطاع النفطي، والتي أضرت كثيرا بنظيراتها الأوروبية.[1]

تجدر الإشارة إلى أن أول دولة مغاربية وقعت اتفاق تبادل حر مع الولايات المتحدة هي المملكة المغربية، فهل استفادت شيئا من هذا الإتفاق؟ رغم ما يمكن أن تجنيه المملكة من مزايا إقتصادية من هذا الإتفاق، من خلال الوصول إلى سوق نشطة قوامها 300 مليون أمريكي، وتشجع التدفق السياحي، وجذب للإستثمارات الأمريكية وتنويع أسواق التصدير، بيد أن ستواجه عواقب وخيمة في المقابل؛ فقد تتضرر بشكل كبير الصناعة الدوائية المغربية، وكما حذر "ستيغلر"، (حاصل على جائزة نوبل في الإقتصاد)، من قبول الشروط غير العادلة التي تتجاوز المعايير المقررة من قبل المنظمة العالمية للتجارة. ودعا المملكة إلى استخلاص العبر من الإتفاقيات السابقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك والشيلي، والتي كان الأمريكيون المستفيدون الرئيسيون منها.[2]

***مشروع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الموسع**

أطلقت الإدارة الأمريكية، مشروع "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الموسع"•، والذي كان نسخة معدلة عن مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي شمل هذه المرة، دول شمال إفريقيا. وذلك في قمة مجموعة الثمانية، في مدينة "سيا أيزلند"، في جوان 2004. حيث أقر هذا الإجتماع، وثيقة أتت تحت عنوان: "شراكة من أجل، تقدم ومستقبل أفظل مع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، تعتبر هذه

---

[1] سمير قط. "أوروبا أمريكا ... رهان المغرب العربي". مجلة المفكر، جامعة بسكرة، 2014، ص 451.

[2] سمير قط. المرجع نفسه.

* جائت فكرة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الموسع؛ نتيجة لعملية "السلام" التي انطلقت مع بداية التسعينيات، ولتكون رديفا اقتصاديا داعما لمسيرة "السلام" في المنطقة، ولإعادة ترتيب الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفق المصالح الأمريكية والإسرائيلية. ولتحل المصالح المتشابكة مع دول المنطقة، محل الحروب والصراعات ، وبهدف أن تدخل إسرائيل إلى منطومة الشرق الأوسط، على حساب النظام الإقليمي العربي.

الوثيقة؛ تشخيصا أمريكيا للأوضاع في المنطقة، وأثرها على دول مجموعة الثمانية، من ثم فهذه المنطقة، بحاجة إلى مساعدات في سبيل الإصلاح الديمقراطي، الإجتماعي، الإقتصادي...

تقوم هذه المبادرة، "الشراكة"، على ثلاث مبادئ أساسية؛ أولا، تقوية الإلتزام بخصوص السلام والإستقرار، لمعالجة النزاعات خاصة النزاع، الإسرائيلي الفلسطيني. ثانيا، الإعتراف بالخصوصيات المحلية، وعدم معارضة الإصلاحات. ثالثا، أن الشراكة تسجل ضمن سياسة مساندة دول مجموعة الثمانية، لجهود الإصلاح في المنطقة، عبر برامج ثنائية، ومتعددة الأطراف في التعاون.

فضلا عن ذلك، فإن لهذا المشروع، ثلاث محاور أساسية، المحور السياسي؛ يشمل ترقية الديمقراطية، حقوق الإنسان، دولة الحق، الحريات الأساسية، التنوع والتعدد.. المحور الإجتماعي–الثقافي؛ الحصول على التعليم للجميع، حرية التعبير، المساواة بين الرجل والمرأة. المحور الإقتصادي؛ خلق فرص الشغل، تنمية التجارة خاصة ما بين–إقليمية والإستثمار.[1]

أما عن أثر هذا المشروع، على منطقة المغرب العربي موضوع دراستنا هنا، فبالرغم من أن هذه المبادرة، ركزت على منطقة الشرق الأوسط، إلا أنها لم تهمل الأهمية الإستراتيجية للمغرب العربي. وبالرغم كذلك، من أن ليس هناك "تغير في العمق"، بخصوص المنطقة المغاربية، فلازالت تنظر إليها الولايات المتحدة، كفضاء منتج للتهديدات، كحال الشرق الأوسط. لكن هذه المبادرة، أبانت عن تغير في منهجية التعاطي السياسي والأمني والإقتصادي، مع دول المغرب العربي.

يرى بعض الملاحظين، أن بلدان المغرب العربي، تدعم مبادرة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الموسع، ولها الإرادة الصادقة في تبني الإصلاحات، لكنها في المقابل، تنتقدها (مثلها مثل العواصم العربية الأخرى)، في كونها تتأسس على مقاربة لا تمييزية، فهي لا تراعي خصوصيات كل دولة. كما أن البلدان المغاربية، لاحظت أن الولايات المتحدة، تركز أكثر على، الإصلاحات الإقتصادية، أي ما يتعلق بتحرير الأسواق والمبادلات، وهذا ما يخدم المصالح الإقتصادية الأمريكية أكبر، دون الإصلاحات السياسية والإجتماعية والثقافية، التي أعلنتها واشنطن في هذا المشروع. إذن فمبادرة BMENA لم تحقق تغيرات تذكر، في كامل المنطقة العربية.[2]

–السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة المغاربية: مقاربة دولة بدولة

---

[1] Abdennour Benantar. Les initiatives Americaines (MEP, GME, BMENA) et le Maghreb dans **les etats unis et le maghreb** op.cit. PP 22-24.

[2] Jean francois coustiliére et Helene prestat. « Les etats unis et le maghreb » J F C Council. PP 14-15. *www.jfcconseilmed.fr/.../06-10----EU-et-**Maghreb**--Geo-economie-n-39....*

***المملكة المغربية في السياسة الخارجية الأمريكية**

يشكل المغرب، ركيزة الولايات المتحدة الأمريكية، في المغرب العربي والشرق الأوسط. خاصة فيما يخص الأسطول السادس الأمريكي في المتوسط، و"مسار السلام"، في الشرق الأوسط. كما حظيت المملكة المغربية، بصفة حليف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، خارج الحلف الأطلسي.. هذه المكانة "المتميزة" التي يحظى بها المغرب، في السياسة الخارجية الأمريكية، ترجع إلى عدة أسباب:

أولا: مساعدات المغرب لواشنطن في حرب الخليج الثانية 1991. حيث أرسلت الرباط 2000 جندي مغربي شاركوا في الحرب ضد العراق. ثانيا: عدم الإستقرار الذي كانت تعاني منه الجزائر؛ أظهر المملكة، كالبلد الوحيد الذي يشهد استقرارا، في المنطقة، والذي بمقدوره مواجهة خطر "الإسلاموية الراديكالية"، وهو نفس الدور، الذي أدته الرباط أثناء الحرب الباردة ضد الشيوعية في المنطقة. ثالثا: قيام المغرب بإصلاحات اقتصادية، وتحرير الأسواق، وهو ما يتلاءم والأهداف الأيديولوجية الأمريكية. رابعا: لا يظهر المغرب عداء لإسرائيل، ويقوم بدور فعال في سبيل تطبيع العلاقات معها.[1]

***تونس:**

تاريخيا، ربطت تونس علاقات ودية مع الولايات المتحدة الأمريكية. فلطالما أشادت واشنطن، بنموذج التنمية الإقتصادية والسياسية التونسي. كما لم تعرف تونس، بروز تيارات إسلامية متشددة، كتلك التي عرفتها الجزائر. وهذا ما عزز العلاقات الأمنية الأمريكية التونسية. ذلك ما جعل تونس، "تنجو" من الإنتقادات الأمريكية بخصوص الإنتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان.[2]

عقب أحداث 11 سبتمبر، كانت تونس، من بين البلدان العربية، المستفيدة من تداعياتها؛ فقد زادت المساعدات الدفاعية الأمريكية، فالأخيرة، تساعد تونس، في تكوين نخبة الجيش التونسي، الذين يتكونون في مدارسها العسكرية. كما تقدم تونس تسهيلات، لتدريب قوات أمريكية في سواحلها. فضلا عن ذلك، فهناك لجنة أمريكية–تونسية، تلتقي كل عام، للتباحث في عدة مسائل دفاعية، مثل تحديث البرامج العسكرية التونسية، الاستعلامات، ومسائل أمنية أخرى.

وفي الآونة الأخيرة، ارتكز التعاون الأمريكي–التونسي، على الشأن الأمني، سيما ما يتعلق بمكافحة شبكات الإرهاب في المنطقة. هذا ما فتح آفاقا جديدة، للتعاون العسكري. فقد كشف وزير الدفاع

---

[1] Yahia Zoubir. La politique étrangére americaine au maghreb… op.cit.
[2] Ibidem.

الأمريكي الأسبق، دونالد رامسفيلد لدى زيارته لتونس في فيفري 2006، عن وجود مفاوضات، لوجود عسكري رسمي أمريكي في تونس، سمي بـ: صوفا–SOFA هدفه توسيع التمارين العسكرية الثنائية.[1]

***العلاقات الأمريكية–الليبية: من الدولة المارقة إلى المصالحة**

تاريخيا، سادت العلاقات الأمريكية–الليبية، (=ليبيا القذافي) عداء ومواجهات مباشرة، خاصة منذ قضية لوكربي. غير أن الحرب على العراق، كانت عاملا أساسيا، في تحويل هذه العلاقات، فقد توجت هذه التطورات، بالإتفاق على حل مشكل لوكربي، في عام 2003، ثم بإعلان القذافي، التخلي عن "برنامج أسلحة الدمار الشامل"، وتطبيع علاقاته الدبوماسية مع واشنطن. كما توسعت المباحثات بين البلدين، لتشمل أبعادا أمنية؛ في مقدمتها مكافحة الإرهاب، ودور ليبيا في القارة الإفريقية، فضلا عن قضية حقوق الإنسان، والإصلاحات الإقتصادية.

هذه التطورات، أدت بالقيادة الأمريكية، لحذف إسم ليبيا من قائمة الدول المارقة، والراعية للإرهاب الدولي. وكان هذا بدفع من اللوبي الطاقوي الأمريكي، الذي فتحت له الأبواب على مصراعيها في ليبيا، في السنوات الأخيرة. علاوة على ذلك، فإن ليبيا ما بعد "الثورة"، يحتمل أن تفتح صفحة جديدة تماما، أمام العلاقات الأمريكية.

2–العلاقات الأمريكية–الجزائرية: هيمنة البعدين الطاقوي والأمني

البراغماتية، والمصالح، كانت دائما، عنوان العلاقات الأمريكية–الجزائرية، وخلال تسعينات القرن الماضي، كان الإرهاب، عامل تباعد استراتيجي بين البلدين. فقد كانت واشنطن، تنتقد النظام الجزائري، بشأن كيفية تعاطيه، مع هذا الملف•، لذلك، فقد ظربت على الجزائر، عزلة دولية، دبلوماسية وعسكرية. لكن ذلك لم يمنع، من تطوير العلاقات بين البلدين، إقتصاديا وطاقويا تحديدا.

---

[1] Abdennour Benantar. **Etats unis et le maghreb**. Op.cit. P 196.

* كانت الولايات المتحدة الأمريكية، "تغازل" الإسلاميين في الجزائر، في التسعينيات، الذين قوية شوكتهم، وكادوا يلتهمون النظام الجزائري، لذلك اعتقدت واشنطن أنهم سيكونون حكام الجزائري المستقبليون، لذلك فلم تشأ إفساد علاقتها بهم كما فعلت مع النظام الإسلامي في إيران، ما ترتب عليه نتائج وخيمة على الولايات المتحدة. فالأخيرة كانت تقيم علاقات مع قيادات من الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

-البعد الطاقوي في العلاقات الأمريكية الجزائرية

في ظل إدارة المحافظين الجدد، في الولايات المتحدة، كان تركيزهم الأكبر، على البعد الطاقوي، في علاقتهم بالجزائر. هذه الأخيرة، التي يقدر الإنتاج النفطي لديها، 1,8% من الإنتاج العالمي. فالجزائر تحتل المركز السابع عشر عالميا، حسب إحصائيات 2012، والمركز الثالث إفريقيا، بعد نيجيريا وأنغولا.

الحقيقة، أن العلاقات الطاقوية بين الجزائر والولايات المتحدة، ليست جديدة، إلى حد أنه مع نهاية السبعينات، كانت واشنطن، الشريك التجاري الأول للجزائر، بالنسبة لهذا القطاع. فقد تعدت صادرات الجزائر، من البترول والغاز الطبيعي، 50% للولايات المتحدة الأمريكية، ما يعادل 9% من إجمالي واردات هذه الأخيرة من البترول والغاز. غير أن النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي، عرفت اختراقا أمريكيا حقيقيا، للسوق النفطية الجزائرية، وهجمة لشركاتها النفطية الضخمة، بعد أن فتحت الجزائر الأبواب على مصراعيها، أمام هذه الشركات الأمريكية.[1]

نشير هنا، أن هذا التقارب الأمريكي نحو الجزائر، لم يكن لأسباب تجارية وطاقوية صرفة، فلها أهدافا أخرى، دبلوماسية واستراتيجية. فواشنطن، تدرك دور الجزائر الرائد، لدى الإتحاد الإفريقي، كما أن تزايد متانة محور؛ الجزائر-نيجيريا-جنوب إفريقيا، لم يمر دون ملاحظة أمريكية. فضلا عن ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية، تدرك جيدا، مدى ضلوع الجزائر، في قضية الصحراء الغربية، والتي يمكن أن تلعب دورا مؤثرا في السعي لتسويتها.[2] ومن جهة أخرى، فللجزائر، دور فعال في مكافحة الإرهاب العالمي، والمنطقة المغاربية والساحلية-الصحراوية، بشكل خاص، وحتى في المتوسط. في المقابل: فإن الجزائر، كانت لها إرادة التقارب أكثر مع واشنطن. وقد توفرت هذه الإرادة، لدى جناحي الحكم في الجزائر، أي رئاسة الجمهورية، والنخبة العسكرية. فخلال تولي عبد العزيز بوتفليقة، رئاسة الجمهورية في الجزائر، قام بزيارة لواشنطن، في 05 نوفمبر، 2001، من أجل فك العزلة المعنوية، والعسكرية التي فرضت على الجزائر، طيلة عقد التسعينات، وذلك عبر التعاون الأمني والإقتصادي، عبر التجارة والإستثمارات.

---

[1] حسين بوقارة. "السياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي.. "مرجع سابق. ص 12

[2] Yahia Zoubir. "La politique étrangére americaine au maghreb…" op.cit.

في هذا المجال، قامت الجزائر بإمضاء إتفاقيتي إطار للتجارة والإستثمار، مع الولايات المتحدة. وهي إتفاق ثنائي، للإستثمار والإمتيازات التجارية المتبادلة، واتفاق آخر حول، منع الإزدواج الضريبي بين البلدين. وهو ما فتح المجال واسعا، أمام الشركات النفطية الأمريكية، التي "غزت" السوق الطاقوي الجزائري. فمن جهتها عملت الجزائر، على تحسين مناخ الإستثمار، من أجل اكتساب جاذبية، للاستثمارات الخارجية غير المباشرة. ويبدو أن الإستقرار السياسي، الذي عرفته الجزائر، بعد "العشرية السوداء"، ساعد على ذلك، ففي 2002، احتلت الجزائر، المرتبة الأولى مغاربيا، والثالثة إفريقيا، كأكبر بلد مستقبل للإستثمار الأجنبي غير المباشر. ويذهب بعض الملاحظين، إلى أن تنصيب بوتفليقة لوزير الطاقة والمناجم الأسبق شكيب خليل، في سنة 2000، (صديقه الشخصي) والذي قضى أكثر من 30 سنة في الولايات المتحدة، كما كان مستشارا، لدى عدة مؤسسات نفطية أمريكية، في تكساس أين أقام علاقات عميقة مع عدة شركات أمريكية، يصب في ذات التوجه، نقصد توجه القيادة الجزائرية برئاسة بوتفليقة، لفتح المجال واسعا أمام الشركات البترولية الأمريكية.[1]

تطور العلاقات الطاقوية الأمريكية–الجزائرية، كان لها انعكاسات إقليمية، سيما ما يتعلق بسياسة التوازن التي تلعبها الولايات المتحدة، بين الجزائر والمغرب. خاصة موقفها من قضية الصحراء الغربية. فكما هو معروف، فإن واشنطن، تراعي حساسية العلاقات الجزائرية–المغربية، لذلك فهي، تلعب على التوازن في العلاقة مع البلدين. غير أنها، كانت تميل إلى التصور المغربي لحل القضية، غير أن تعاظم المصالح الإقتصادية الأمريكية في الجزائر، شكل نوعا من جماعة مصالح، من أصحاب الشركات النفطية، التي لديها تأثير كبير على أعضاء الكونغرس والحكومة، على حد سواء.[2] وبالفعل، شهدنا تغيرا طفيفا، في الموقف الأمريكي، لصالح الموقف الجزائري والأممي. فقد أنشأ الكونغرس الأمريكي، المجموعة البرلمانية، للصحراء الغربية، التي تهدف للدفاع عن حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وحماية حقوق الإنسان، لفائدة الصحراويين في أراضي الصحراء الغربية، أنشأت ضمن غرفة النواب، بعد الموافقة الرسمية من إدارة المؤسسة البرلمانية الأمريكية.

صحيح أن توقيع الجزائر، لاتفاقيات الشراكة، مع الولايات المتحدة الأمريكية، يوفر لها فرصا، فهي تساعدها في المفاوضات، للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، كما تساعدها، في تنمية قدراتها

---

[1] Hocine Malti. "Les Americains en Algerie: Pétrole, magouilles et terrorisme. » Algeria-Watch, 13 octobre 2007.

[2] حسين بوقارة. "السياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي"..مرجع سابق.

التجارية، ودعمها من أجل إصلاح التشريعات التجارية، وترقية الشفافية في المال العام... غير أنه في المقابل، فاتفاقيات الشراكة –هذه–، تصب في مصلحة الولايات المتحدة، بشكل أعظم. فالجزائر، لا تستفيد من نقل التكنولوجيا، والمعارف الأمريكية، كما تشترط الأخيرة فتح الأسواق، وإلغاء القيود الجمروكية، وخوصصة قطاع الطاقة، وهذا يمكن أن ينعكس سلبا على الإقتصاد الجزائري، وعلى الجبهة الإجتماعية.

–البعد الأمني في العلاقات الأمريكية–الجزائرية

أحداث 11 سبتمبر 2001، كانت نقطة مفصلية، في تحول السياسة الخارجية الأمريكية، إزاء الجزائر.فقد باتت الأخيرة، حليفا مهما لواشنطن، في حربها على الإرهاب، سيما في منطقتي شمال إفريقيا والساحل. في هذا الصدد، صرح الرئيس الأمريكي الأسبق، جورج بوش الإبن: "الولايات المتحدة تستمر، في اعتبار الجزائر، شريكا ذو قيمة كبيرة، في مجال مكافحة الإرهاب، وفي مجال أهدافنا المشتركة، في ترقية الديمقراطية، والسلام في المنطقة والعالم". فمنذ ذلك الحين،كان هناك حضور قوي، لوكالة الإستخبارات الأمريكية، ومختلف مصالحها الأمنية، في الأراضي الجزائرية، بشكل سري، تم تسمية العملية "قاعدة تحالف–alliance base إستحدثت من أجل، ملاحقة الجماعات الإرهابية، والتجسس عليها.[1] وفي مارس 2011، قامت الولايات المتحدة والجزائر، بتشكيل مجموعة الإتصال الثنائي، للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب. وذلك بعد زيارة المنسق الأمريكي لمكافحة الإرهاب، "دانيال بانجامين"، للجزائر العاصمة، في زيارة ليومين. إلتقى فيها مسؤولين سياسيين، وعسكريين وأمنيين، من بينهم، "كمال عبد الرزاق بارة"، مستشار لدى رئيس الجمهورية، وذلك في اجتماع لهذه المجموعة، أين تبادل الطرفان المعلومات والتحاليل، حول تطور التهديدات الإرهابية، وحول الروابط كذلك بين الإرهاب، ومختلف أشكال الجريمة المنظمة، وحول آفاق التكامل الثنائي. فهذه الآلية حسب الأمريكيين، تعطي نفسا جديدا، في بناء حوار شامل، يضم كافة الأبعاد السياسية والأمنية، القانونية، المالية، والعملياتية.. بما فيها المساعدات التقنية. الإجتماع الثاني لهذه المجموعة، كان في واشنطن.

وكان "دانيال بنجامين" قد زار قبل ذلك، الجزائر في 25 جويلية 2010، لثلاثة أيام، إلتقى فيها، عبد "المالك قنايزية"، وزير منتدب لدى وزير الدفاع، واللواء "أحمد بوسطيلة"، قائد الدرك الوطني، إظافة إلى، "إلياس بوكراع"، مدير عام بالوكالة للمركز الإفريقي، للدراسات والأبحاث حول الإرهاب. كما أدار خلالها "دانيال بنجامين"، ورشات تكوينية، منها البرنامج الدولي للتكوين، في مجال التحقيقات الإجرامية،

[1] Luisa dris ait hamadouche. Les relations Algero-Americaine sous le prisme du terrorisme. Dans **les etats-unis et le maghreb** (sous la direction de abdennour benantar), CREAD, Alger, 2007. P168.

في الجزائر في نوفمبر 2010، وعدة جلسات أخرى، منها برنامج المساعدة في مكافحة الإرهاب، وورشة حول مراقبة الهجرة والجمارك، ومكافحة التهريب.. وأخرى غيرها.

كل هذه النشاطات، الثنائية بين واشنطن والجزائر، أسست للحوار الإستراتيجي بين البلدين. لكن بالمقابل، فقد كان التقارب الأمني الأمريكي–الجزائري، على حساب الدمقرطة ومطالب واشنطن للنظام الجزائري، القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية، كما خففت من انتقاداتها له بخصوص حقوق الإنسان والحريات.[1]

3–الإستراتيجية الأمريكية في الساحل

بخصوص الساحل، أطلقت الإدارة الأمريكية مبادرة تحت إسم "مبادرة عبر الساحل– PAN sahel initiativ في سنة 2002 الهدف منها تسهيل التكامل الأمني بين الدول المغاربية والساحلية، وتقوية قدراتها لمكافحة الجماعات الإرهابية في المنطقة. فهي عبارة عن إنشاء تعاون عملياتي؛ يمنع من تحول المنطقة إلى ملاذ آمن للإرهاب الدولي. مثلما نجحت في ذلك القاعدة من تشكيل قواعد لها في أفغانستان. وهذا بالإضافة أيضا، إلى الإنطلاق في التدريب والمناورات المشتركة مع الدول المعنية. وفي 22 مارس 2004، نظمت القيادة العسكرية الأمريكية في شتوتغارت الألمانية، إجتماعا ليومين جمع قادة القوات المسلحة للدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا) والساحلية (تشاد، مالي، السنغال، نيجر)، بغاية التنسيق فيما بينهم لمكافحة الإرهاب. إذا فالولايات المتحدة، نجحت في الجمع على طاولة واحدة بين دول مغاربية وساحلية، بينها اختلافات تامة من حيث اهتماماتها الإستراتيجية والدفاعية، وكذلك تصوراتها للأمن ومصادر التهديد في المنطقة بشكل عام.[2]

تطورت مبادرة عبر الساحل الأمريكية لتتوسع أكثر من خلال مبادرة جديدة وهي مبادرة عبر الساحل لمكافحة الإرهاب–TSCTI أطلقتها الإدارة الأمريكية سنة 2005. الإستراتيجية الأمريكية؛ لديها وجهان عسكري وآخر مالي. فالمبادرة الأولى PSI رصدت لها واشنطن 8 ملايين دولار. وبفضل النجاح الميداني الذي حققته تم تخصيص 100 مليون دولار في المبادرة الثانية TSCTI والتي انطلقت رسميا

[1] Yahia Zoubir. Les etats unis et le Maghreb: primauté de la securité et marginalité de la democratie. Op.cit. p 169.
[2] Yahia Zoubir. La politique americaine au Maghreb: constance et adaptation. Op.cit.p 27.

في جوان 2005 كما أشرنا، بتطبيق عملية Flintlock ومهمتها قيام قوات خاصة أمريكية، تدريب نظيراتها في دول الساحل، تكتيكات عسكرية في مكافحة الإرهاب.[1]

فالمبادرة الجديدة، هي برنامج أمريكي إقليمي، متعدد الوكالات، فهو يتضمن: قسم الدولة، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وقسم الدفاع. أنشأت هذه الإستراتيجية في 2005، خلفا لمبادرة عبر الساحل. وتشمل هذه المبادرة الجديدة؛ (الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب)، كلا من: تشاد، مالي، نيجر، موريتانيا، الجزائر، المغرب، تونس، بوركينافاصو، نيجيريا، والسنغال. وهي أكثر طموحا من المبادرة السابقة.

هدف هذه المبادرة الجديدة، هي تحسين قدرات هذه الدول، في مكافحتها التنظيمات الإرهابية، الموجودة في منطقة الساحل، من أجل منعها من تجنيد وتكوين أعضاء جدد، وتجنب تحول منطقة الساحل، إلى ملاذ للإرهاب الدولي. دعيت ليبيا للإنخراط في هذه المبادرة، لكنها رفضت، وفضلت الإعتماد على نفسها، في مكافحة الإرهاب على أراضيها.

الجناح العسكري لهذه الإستراتيجية، خصص لما يسمى بـ: operation enduring freedom trans-sahara (OEF−TS) والتي أعيد تسميتها حديثا، operation juniper shild. أدرجت الأخيرة تحت قيادة القوات الأمريكية في إفريقيا "أفريكوم"، التي تتخذ من مدينة تشوتغارت الألمانية، مقرا لها منذ 2007. وتعتمد على هدفين: الأول؛ تحسين قدرات القوات المحلية، في مجال تقاسم المعلومات والتكوين، فعلى سبيل المثال في جانفي 2012، عناصر من القوات الخاصة الأمريكية، قامت بتدريب عناصر أمنية موريتانية. الثاني؛ مساهمة الولايات المتحدة، في تعزيز التعاون العسكري، بينها وبين دول الساحل، مع إشراك بعض الدول العضوة في الحلف الأطلسي، مثل: فرنسا وإسبانيا. سميتهذه العملية بـ: flintlock.[2]

تنطلق الإستراتيجية الأمريكية من منطقين؛ الأول تعددي الأطراف−Multilatéral والثاني ثنائي الأطراف−Bilatéral للتنسيق الثنائي مع دول المنطقة خاصة مع الجزائر وموريتانيا. تعددية الأطراف؛ تقوم على ما يمكن تسميته "المناولة الأمنية"، وهذه السياسة التي تعتمدها الولايات المتحدة في إفريقيا، ليست جديدة، فقد سجلنا اعتمادها لهذه السياسة منذ 1996. مع برنامج ACRI المكرس لعمليات

[1] Ibidem.
[2] Antonin Tiseron. "Quels enseignements de l'approche americaine au Sahel." *www.gabrielperi.fr/assets/files/pdf/**tisseron-sahel**.pdf*

حفظ السلم ثم برنامج ACOTA الذي يعتمد على تدريب ضباط أفارقة، فضلا عن برنامج JCATS وهو مهمة للتأهيل والتحضير العسكري للقوات المسلحة الإفريقية. وهدف سياسة المناولة بشكل عام؛ هو خلق تحالفات وظيفية لقيام "الحلفاء" الظرفيين، بأدوار في مسائل معينة، نيابة عن الولايات المتحدة، مقابل تقديم الأخيرة لمساعدات عسكرية ومالية "لحلفائها".[1]

أما سياسة الولايات المتحدة ثنائية الأطراف لمكافحة الإرهاب؛ تتعلق بشكل أساسي، بتطوير وتنسيق علاقاتها مع بعض دول المنطقة سيما مع الجزائر (كحليف مفضل في هذه الحرب). علاوة على تطوير علاقاتها مع موريتانيا والمملكة المغربية الحليف التقليدي. ورغم أن المغرب ليس دولة ساحلية، إلا أن واشنطن تعتمد عليه كركيزة في المغرب العربي في قضايا عديدة منها مكافحة الإرهاب، في المنطقة المغاربية، التي هي امتداد طبيعي لمنطقة الساحل.

العلاقات الأمنية الثنائية الأمريكية–الموريتانية، كانت استمرارا للعلاقات السياسية الجيدة التي حرصت نواكشوط على إقامتها مع واشنطن. فقد طبعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، وأيدت الغزو الأمريكي للعراق (يأتي هذا الموقف الموريتاني بغية حصولها على مساعدات أمريكية). وهذا الأمر جعل القاعدة في المغرب الإسلامي، تستهدف موريتانيا أكثر من غيرها، فهي تنعت نظامها "بالمرتد عن الإسلام". فقد قتل بلمختار أربع سياح فرنسيين في ديسمبر 2007، واشتبك أتباعه مرات عديدة مع القوات الموريتانية في الصحراء. فموريتانيا هي المكان المفضل لجماعة بلمختار للإستقرار بها ومرد ذلك؛ إلى ضعف الدولة الموريتانية، وهزالة قواتها العسكرية، لذلك فهي بحاجة ماسة إلى الدعم الأمريكي.[2]

أما بخصوص التنسيق الأمني الأمريكي–الجزائري، فقد تعزز –كما أسلفنا– بعد الحادي عشر سبتمبر. لكن هذا التقارب الأمني أثار تساؤلات عديدة: ما هي أسباب هذا التقارب؟ ما هي أهداف الولايات المتحدة من هذا التقارب؟ وكيف سيكون موقف الولايات المتحدة، إزاء بعض الملفات الخاصة بالجزائر، سيما مسألة الدمقرطة والتحرير الإقتصادي؟

العلاقات الأمريكية–الجزائرية سنوات التسعينات، طبعها مفارقة نوع ما، ففي حين تعززت العلاقات التجارية بين البلدين، بداية من أواسط عقد التسعينات، خاصة في المجال الطاقوي، فقد أصبحت

---

[1] Cherif Dris. La double strategie Americaine en Afrique Sahélo-Saharienne: pétrole et lutte antiterroriste. Dans **les etats-unis et le Maghreb**.. (sous la direction de: Abdennour Benantar). CREAD, alger, 2007. PP 62-63.

[2] جان بيار فوليو. مرجع سابق. ص ص 6–8.

الولايات المتحدة المتعامل التجاري الأول للجزائر بنسبة وصلت 10 مليار دولار. في حين في المجال السياسي، بقي الموقف الأمريكي إزاء الأزمة الجزائرية محايدا/لامباليا متأثرا بطبيعة الإدارة الحاكمة في البيت الأبيض، ديمقراطيين أم جمهوريين. لكن مع تعرض واشنطن لزلزال 11 سبتمبر 2001، جعلها تقتنع بصوابية الأطروحات الجزائرية، حول تهديد الإرهاب الدولي. وعليه عملت على اتخاذ الجزائر دولة محورية، ونقطة ارتكاز لها في منطقة المغرب العربي والساحل في مجال مكافحة الإرهاب.

مكافحة الإرهاب ليست العامل الوحيد الذي حفز الإدارة الأمريكية لتطوير علاقاتها مع الجزائر. فهنالك بواعث أخرى؛ فدور الجزائر محوري لواشنطن في إفريقيا عموما في عدة قضايا، **أولا:** الإعتبارات الإقتصادية، فالجزائر سوق واعدة وصاعدة، علاوة على أنها منطقة طاقوية معتبرة نفطية وغازية. ثانيا: الإعتماد على الدبلوماسية الجزائرية، لحل بعض النزاعات في القارة الإفريقية، ودورها في حفظ السلم في القارة، خاصة في منطقة الساحل. ثالثا: بالإضافة إلى الدور الريادي الذي تقوم به الجزائر، في مكافحة الإرهاب وخبرتها العملية الطويلة في هذا المجال.

التقارب الأمني الأمريكي–الجزائري؛ جعل الولايات المتحدة الأمريكية تولي أهمية بالغة للعامل الأمني، على حساب العملية الديمقراطية، التي أصبحت هامشية بالنسبة لها. فقد قللت واشنطن –أو قل– حذفت مطالبها بالدمقرطة وحقوق الإنسان والإنفتاح السياسي، من خطابها الرسمي[1] هذا من جهة. من جهة ثانية تخشى الولايات المتحدة من أن تحمل الديمقراطية إلى الحكم في الجزائر، تيارات إسلاموية متطرفة، قد لا تتحمس كثيرا بشأن التنسيق معها في مكافحة الإرهاب، وهو ما قد يضر بالمصالح الأمريكية في المنطقة. فمن الحكمة في المنظور الأمريكي؛ الإبقاء أو دعم نظام جزائري صديق (رغم كل المآخذ عليه) على أن تجازف بديمقراطية قد تحمل أعداء محتملين.

4–الجزائر والقيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم)

الأفريكوم هي القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا، وهي إحدى ستة قيادات عسكرية، أمريكية،[2] تغطي استراتيجيا كافة بقاع العالم. تم الإعلان عنها (الأفريكوم)، في فبراير/شباط 2007، وقد دخلت

[1] Yahia Zoubir. « Les Etats-Unis et le Maghreb : primauté de la sécurité et marginalité de la démocratie". Op.cit.p168.
[2] Bureau des affaires publiques de l'africom, commandement des etats-unis pour l'afrique. Fiche d'informations, avril, 2012.

الخدمة بشكل كامل، في الأول من نوفمبر/تشرين الثاني 2008. مقرها شتوتغارت بألمانيا (بسبب رفض أي دولة إفريقية احتضانها).

الملاحظة الأولى، هي أن غياب قيادة عسكرية أمريكية خاصة بإفريقيا إلى غاية 2008؛ يعبر عن مدى هامشية القارة السمراء في الإهتمام الإستراتيجي، وحتى بعد السنوات الأولى لنهاية الحرب الباردة. إذن، فلجوء الولايات المتحدة، واقتناعها بضرورة إنشاء قيادة عسكرية خاصة بإفريقيا، يشكل معلما أساسيا، في تحول الإستراتيجية الأمريكية، تجاه إفريقيا.

أعلنت الإدارة الأمريكية، لدى إنشائها للأفريكوم، أن هدف الأخيرة، تنموي بالدرجة الأولى، وزيادة على ذلك فهي (حسب الأمريكيين) شراكة عسكرية–عسكرية، تتطلع إلى مساعدة جيوش القارة الإفريقية، وتكوينها حتى تكون قادرة على حماية نفسها، من مخاطر الإرهاب بشكل خاص. إلى جانب هذه الأهداف الرسمية المعلنة والمفترضة، يبدو أن للأفريكوم أهدافا أبعد من ذلك وأوسع، أمنية في المقام الأول، تتعلق بمكافحة الإرهاب، واقتصادية، تتصل بتحقيق الأمن الطاقوي، وأخيرا، أهدافا استراتيجية، تسعى من ورائها واشنطن؛ تطويق الإمتداد التجاري والإستراتيجي للصين خصوصا، ومختلف القوى الصاعدة، التي دخلت السوق الإفريقية بقوة، كوريا الجنوبية، الهند، البرازيل.. بشكل عام. ولمنافسة كذلك، الإتحاد الأوروبي، في القارة، بعد مراجعتها، مبدأ احترام مناطق النفوذ بين القوى الكبرى، أين كانت إفريقيا تعد مجالا محجوزا للنفوذ الأوروبي سيما الفرنسي.

–أهداف الأفريكوم

***مكافحة الإرهاب**

بالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية، تتحفظ عن الإقرار، بأن مكافحة الإرهاب، هي إحدى أهداف الأفريكوم، فخطابها الرسمي، بهذا الشأن، يكون عادة غامضا.[1] لكن الملاحظ، أن بنية الأفريكوم، ترتكز أساسا على هذا العنصر (مكافحة الإرهاب)، فتعداد هذه القيادة سنة 2010، كان يقدر بـ 2000 عنصر، من بينهم ثلاثمائة عنصر من القوات الخاصة، ومائتان وخمسون من أعوان الإستخبارات. فلماذا كل هذا التركيز، على الحضور القوي، إستخباراتيا وللقوات الخاصة (التدخل السريع)، إلا إذا كان الهدف الأساسي من ورائه، هو التعامل الميداني مع الجماعات الإرهابية الناشطة في إفريقيا. في المقابل، فإن البعد التنموي، هو الحلقة الأضعف في أهداف هذه القيادة العسكرية، (المفترض أنه الهدف الأساسي)،

[1] Alain fogue tedom. Africom: « le comandement melitaire Americaine pour l'Afrique ». 21, nouvembre, 2011.

حيث لم تجند واشنطن لهذا الهدف، سوى ثلاثين عنصرا من الوكالات الأمريكية الأخرى، مثل وزارة الخارجية، ووكالة التنمية الأمريكية، كجزء من هيكليتها العامة.[1]

في إطار مكافحة الإرهاب، تعمل الأفريكوم على زيادة التنسيق والتعاون بين دول القارة، خاصة دول المغرب العربي والساحل والقرن الإفريقي، فهي أخذت على عاتقها تسيير مبادرة دول الساحل، وكذلك التركيز على خطاب التنمية، كمدخل لمكافحة الإرهاب، عبر دمج الأخير في مختلف الشراكات العسكرية وبرامج التدريب التي تشرف عليها الأفريكوم.

***إحتواء الإنتشار التجاري الصيني في إفريقيا**

أثار صعود الصين، حفيظة الغرب عموما، والولايات المتحدة الأمريكية خصوصا. لذلك فهي تسعى جاهدة، لاحتوائها بكافة الوسائل والإمكانيات المتاحة لها. ويعد استهداف الصين للقارة الإفريقية (سنفصل في ذلك لاحقا)، منذ بداية التسعينات، بمنطق جديد، قائم على التجارة والإستثمار، تحت عنوان "الشراكة"، مستفيدة من علاقاتها التارخية بدول القارة، غير الإستعمارية خاصة. لذلك يعتبر الكثير من الملاحظين، للعلاقات الصينية–الأمريكية، أن إنشاء القيادة العسكرية الأمريكية للقارة الإفريقية، في أحد أهم أهدافها، هو احتواء الإنتشار الصيني، في القارة السمراء. فقد تطورت نسب نمو التبادل التجاري بينهما (الصين وإفريقيا)، من 3 مليار دولار في 1995، إلى حوالي 100 مليار دولار في 2000. كما استثمرت نحو 13 مليار دولار، في دول القارة في الخمس سنوات التي تلت 2008. وما يجعل هذا الإستثمار، أكثر جاذبية، بالنسبة لدول القارة؛ كونه غير مشروط،• كما تعتبر الصين من جانب آخر، أكبر مورد للسلاح لدول إفريقيا، بمعدل يصل إلى، 500 مليون دولار سنويا.[2]

تأسيسا على ذلك، تعمل الولايات المتحدة، من خلال الأفريكوم، على تقليص اعتماد الدول الإفريقية، على المساعدات الصينية في هذا المجال. وذلك من خلال مبادرة الإستجابة للطوارىء الإفريقية (آكري)، ومبادرة عمليات الطوارىء والتدريب والدعم الإفريقي (آكرتا)، وغيرها من البرامج والمبادرات.

---

1 إبراهيم شابير الدين. "الأفريكوم.. حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشرعية". ترجمة: الحاج ولد ابراهيم. مركز الجزيرة للدراسات، 23 يونيو حزيران 2013.

* الشرط الوحيد الذي تضعه الصين، هو عدم الإعتراف بتايوان. وبالفعل كان لها ذلك، فهناك أربع دول فقط لا تزال تعترف بتايوان من أصل 20 دولة كانت تعترف بها بداية التسعينيات في إفريقيا.

1 إبراهيم شابير الدين. مرجع سابق.

أحد أهم أوجه التنافس بين واشنطن وبكين في القارة الإفريقية، هو تأمين الطاقة سيما البترول. فبعد أن أضحت الصين، ثالث مستورد للبترول الإفريقي، مستثمرة أموالا ضخمة، لإستخراج النفط خاصة من السودان وأنغولا، أكد تقرير "ديك تشيني"، أنه بحلول عام 2015، سيشكل خليج غينيا نسبة 25% من الواردات النفطية الأمريكية. مما دفع جورش بوش الإبن، للإعلان أن: "النفط الإفريقي، يشكل مصلحة إستراتيجية قومية لأمريكا"[1]، ومن ثم فإن الصدام بين القوتين شبه حتمي في المستقبل.

-الجزائر والأفريكوم

أعلنت الجزائر، عن رفضها المطلق لفكرة احتضان مقر القيادة العسكرية الأمريكية، على أراضيها،• بل وانتقدت أصلا مسألة تشكيلها، (وهذا كان حال الأغلبية الساحقة للدول الإفريقية)•، حيث اعتبرت هذه "الشراكة"، مع الأفريكوم، مساسا بسيادة الدول. غير أنه يبدو أنها في نهاية المطاف، إقتنعت بأن التعامل معها، باعتبارها واقعا، أمر لا مناص منه. ولطالما حاولت الولايات المتحدة، إقناع الجزائر، لقبول إقامة الأفريكوم على أراضيها، وذلك بتخويفها بوجود تهديدات إرهابية لأمنها. وفي هذا الشأن أكد اللواء المتقاعد عبد العزيز مجاهد، أن تصريحات قائد الأفريكوم هام كارتر، بعد هجمات تيقنتورين، بإمكانية تكرار هذا السيناريو، أن الولايات المتحدة؛ تبحث عن موضع قدم لها في الجزائر، لإيجاد مدخل إلى المنطقة برمتها. فبالنسبة إليه (عبد العزيز مجاهد)، التدخل الأمريكي سيكون بداية لا نهاية لها، كما حدث في أفغانستان بحجة مكافحة الإرهاب، فمن أين ستأتي واشنطن، بقوة تغطي ساحة معركة ممتدة على منطقة تفوق مساحتها 2000 كلم2. مشددا أن أي تدخل عسكري، يكون مسبوقا دائما بحجة دعائية، لتحضير الأذهان والعقليات، وبحملة إعلامية واسعة، لخلق ذريعة التدخل، وهذا ما تريده في الجزائر. فإن كان هدفها فعلا مكافحة الإرهاب فحسب، لما لا تستعمل الطائرات بلا طيار، كما تفعل في باكستان مثلا.[2]

الهدف الأساسي من سعي الولايات المتحدة الأمريكية، لجعل الجزائر مقرا للأفريكوم؛ يكمن في الإقتراب من منطقة شمال إفريقيا والساحل، للتعامل الميداني مع التهديدات التي تعرفها المنطقة، وتصبو

---

[1]. المرجع نفسه.

* يرجع هذا الرفض الجزائري أصلا، إلى تخوف السلطات الجزائرية من أن يقوض ذلك من شرعيتها الداخلية.

*هناك حديث في الآونة الأخير عن احتمال احتضان تونس للأفريكوم على أراضيها. إلا أنها تبقى محض افتراضات لا دليل قاطع عليها.

[2]. الشروق اليومي. 2014/01/11.

من وراء ذلك أيضا، الإقتراب من المناطق الغنية بالنفط: الجزائر، ليبيا، خليج غينيا.. فتكتسي منطقة شمال إفريقيا، أهمية خاصة، فقد صرح وزير الدفاع الأمريكي بينيتا ليون في يوليو/تموز 2012، بقوله: "نحن قلقون إزاء استمرار تواجد تنظيم القاعدة، في مناطق مثل شمال إفريقيا [...] لهذا السبب؛ فإننا نبحث وبقوة مع دول مثل تونس لتطوير عمليات مكافحة الإرهاب، للتعامل مع هذا المشكل. من جهتنا، يمكن أن نقدم المساعدة، في عدة مجالات لتحقيق هذا الهدف، مثل تقديم الدعم الإستخباراتي المطلوب، الذي سيمكنهم وبشكل فعال، من التعامل مع هذه التهديدات، وقد أبدى المسؤولون استعدادهم، للعمل معنا في هذا الصدد". ما يفهم في تقدرنا لـ: "قد أبدى المسؤولون استعدادهم للعمل معنا في هذا الصدد"، هي إشارة، لكون الولايات المتحدة هي من تحدد التهديد، وتقوم بجر الآخرين للإقتناع بصوابية تصوراتها، ومن ثم الحذو حذوها. كما يوضح هذا التصريح، بشكل جلي، كيف تدمج الأفريكوم جهود مكافحة الإرهاب، في كل مبادراتها وبرامجها.

كان للأفريكوم دور مهم في ليبيا، إبان الثورة التي أطاحت بالقذافي، حيث كانت وراء تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بمناطق حضر الطيران على قوات القذافي. لكن القليل فقط كان معروف عن هذا الدور، قبل أن تصرح قيادة الأفريكوم بقولها: "أنها ساهمت في وقف زحف الجيش الليبي على المدنيين العزل في بنغازي، من خلال فرض حضر جوي وبحري ضذ نظام القدافي". لكن المتتبع يلاحظ، أن الأفريكوم، توسع نشاطها أثناء الحرب الليبية، من الحضر الجوي، إلى المشاركة في تدمير المدرعات، وتأمين حماية جوية "للثوار"، مما عطل الجهود الإفريقية لإيجاد تسوية سلمية للصراع، ومن ثم تجنب موت الآلاف من الضحايا.

في الأخير، ومما سيق حول السياسة الأمريكية في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي؛ فإن للولايات المتحدة إهتماما متجددا بهذا الفضاء، الذي بات يشكل أهمية استراتيجية في أجندتها العالمية، ولسياستها هذه وجهين، إقتصادية–طاقوية وأمنية في آن. لذلك من المرجح أن تستمر أمريكا في اختراقها للمنطقة، ومنافستها للقوى التقليدية الأوروبية، مستعينة بقدراتها الإقتصادية والعسكرية الجبارة، ومستخدمة كل إمكانياتها خاصة الأفريكوم ذراعها المتقدم في المنطقة.

II السياسات الأوروبية في منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي

سيتناول هذا العنصر، السياسات الأوروبية في منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي. فأوروبا بدورها، قدمت مشاريع متعددة تجاه هذين الفضائين. غير أننا سنركز على السياسات الأوروبية

المتوسطية والتي سنستخلص منها إنعكاساتها على دول المغرب العربي بشكل عام وعلى الجزائر بكيفية خاصة. في البداية سنحاول عرض السياسة الأوروبية في الساحل الإفريقي، موضحين بداية مصالح أوروبا في هذا الفضاء، ثم استراتيجيتها الشاملة للمنطقة. وسنفرد النصيب الأكبر للمشاريع الأوروبية تجاه المغرب العربي، بدء بمسار برشلونة، السياسة الأوروبية للجوار، والإتحاد من أجل المتوسط، مبادرة 5+5... محاولين تحليل أهداف هذه المشاريع، وأبعادها وخلفياتها وكذا انعكاساتها على دول المغرب العربي ونخص بالحديث الجزائر.

1-مصالح أوروبا في منطقة الساحل الإفريقي

إعتبارات الجغرافيا والتاريخ، حتمت إقامة علاقات "قوية" بين الضفة الشمالية للمتوسط الأوروبية، ودول الساحل الإفريقي. فقد طورت أوروبا، علاقات تجارية، سياسية، ثقافية، وأمنية مع دول الساحل. الأبعاد الطاقوية، كانت هي أساس العلاقات الأوروبية، بدول الساحل في البداية، فبغية تخفيض أوروبا لتبعيتها لروسيا في مجال الغاز؛ (خاصة منذ أزمات الغاز شتاء 2008-2009) تبنى الإتحاد الأوروبي مشاريع للشراكة، مع هذه الدول خاصة، نيجيريا عبر مشروع أنبوب الغاز عبر-الصحراء (TSGP)، الذي ينطلق من نيجيريا، نحو أوروبا مرورا بالجزائر والنيجر. والذي ساهمت فيه عدة شركات أوروبية (طوطال الفرنسية، إيني الإيطالية، ريبسول الإسبانية، وغاز ناتورال الإسبانية).[1]

تحول الإهتمام الأوروبي بهذه المنطقة، إلى أبعاد أمنية، تتعلق أساسا بالهجرة غير الشرعية والإرهاب. فأوروبا تدرك أن استمرار مشاريعها الطاقوية والإقتصادية بشكل عام، مرهون بضمان بيئة مستقرة وآمنة في منطقة الساحل. سنركز هنا، على استراتيجية الإتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية من الساحل والصحراء والإرهاب.

الهجرة غير الشرعية، من إفريقيا جنوب الصحراء عموما، ومن منطقة الساحل الإفريقي بشكل خاص نحو أوروبا، ليست جديدة، لكنها تعاظمت في العقدين الأخيرين تقريبا. الأسباب التي تدفع المهاجرين، من هذه البلدان للوجهة الأوروبية، لا تتعلق بالضرورة بالفقر. فتشير الدراسات أن غالبية المهاجرين، لا ينحدرون من الطبقات الأفقر في مجتمعاتهم، وإنما هناك دافعين أساسيين وهما 1) عدم

[1] Bérangére Rouppart. « les etats Saheliens et leurs partenaires extraregéonaux: le cas de l'union europeenne en particulier. » groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité, 06 décembre 2012. PP 5-6. http://www.grip.org/fr/node/733.

استجابة بلدانهم لتطلعاتهم الشخصية. 2) الخوف من العنف السائد داخل بلدانهم الأصلية.[1] ومن أجل التعامل مع هذه الظاهرة (الهجرة غير الشرعية من إفريقيا الساحل والصحراء)؛ إتخذ الإتحاد الأوروبي رفقة الإتحاد الإفريقي، في القمة التي جمعتهما، في 2-3 أفريل 2014، في بروكسل عدة خطوات أهمها:

-الإلتزام بتقوية الجهود، لمكافحة الهجرة غير الشرعية، عبر تعزيز الشراكة والتعاون في هذا المجال، ومحاربة المستفيدين منها.

-الإعتماد على الآليات الإستباقية، وتعزيز سبل إدارة الهجرة والحدود، ومكافحة تجارة الهجرة غير الشرعية.

-الإلتزام بتقوية العلاقة بين التنمية والهجرة.

-مكافحة الهجرة غير الشرعية، يكون بتنظيم أفضل للهجرة الشرعية.[2]

2-الإستراتيجية الأوروبية للأمن والتنمية في الساحل:

تعتبر المصالح الأوروبية في الساحل، الأكثر تعرضا للخطر من طرف الجماعات الإرهابية، خاصة القاعدة. التي انتهجت في السنوات الأخيرة؛ أسلوب اختطاف الرهائن الأوروبيين، فرنسيين ألمان.. قصد ابتزاز دولهم الأصلية للحصول على فدى لتمويل نشاطاتها الإرهابية كما تمت الإشارة سابقا. علاوة على ذلك فإن أوروبا أكثر المتضررين، من المخاطر الجديدة في منطقة المغرب العربي/الساحل، خاصة الهجرة السرية، الجريمة المنظمة، إنتشار الأسلحة..

ضمن هذا المنطق؛ تحتم على الإتحاد الأوروبي تبني إستراتيجية موحدة إزاء المعظلات الأمنية، التي يشهدها الساحل، في سبيل تعزيز الأمن بالمنطقة. وذلك بمقاربة شاملة؛ تجمع بين الأمن والتنمية. وتأتي هذه المقاربة؛ في سياق التصور الأوروبي الجديد للأمن، والذي أكدت عليه وثيقة الإستراتيجية الأوروبية للأمن تحت عنوان "أوروبا آمنة في عالم أفضل". التي تصر على أن أمن أوروبا، مرتبط أساسا بتعزيز أمن جيرانها، خاصة في الجنوب، وضرورة تضمين الوسائل الناعمة والصلبة في التعامل مع التهديدات والمخاطر الجديدة. فمنذ أكتوبر 2010 أي بعد مقتل الرهينة الفرنسي المختطف من طرف

[1] Heindre Hass. "Le myth de l'invasion migration irréguliere d'afrique de l'ouest au maghreb et en union européene". Travail de recherche de l'imi, octobre, 2007. P 22.

[2] Voir: Quatrieme somet UE-Afrique. 2-3 Avril 2014. Bruxelles. Declaration UE-Afrique sur la migration et mobilité.
*www.consilium.europa.**eu**/uedocs/cms_data/docs/.../fr/ec/142101.pdf*

القاعدة "ميشال جيرمانو"، طلب مجلس الإتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية، إعتماد سياسة ملموسة وسريعة للأمن في الساحل. وبناء على هذا الطلب؛ وضع الإتحاد الأوروبي ما سماها: "الإستراتيجية الأوروبية للأمن والتنمية في الساحل" وتدعى أحيانا "إستراتيجية الساحل". وانطلقت رسميا في 22 سبتمبر 2011، وتقوم على أربع محاور أساسية: 1) التنمية والحكم الراشد وتسوية النزاعات الداخلية. 2) إعتماد الحلول السياسية والدبلوماسية. 3) تعزيز الأمن ودولة الحق والقانون. 4) الوقاية ومكافحة التطرف، العنف والأصولية.[1]

-أهداف الإستراتيجية الأوروبية للأمن والتنمية في الساحل

للإستراتيجية الأوروبية في الساحل، أهدافا بعيدة المدى، وأخرى في المدى المنظور. فبخلاف الإستراتيجية الأمريكية، التي تهدف أساسا لمكافحة الإرهاب في المنطقة، والتي تعتمد على الوسائل العسكرية والأمنية. فالإستراتيجية الأوروبية -كما أشرنا- لديها مقاربة شاملة؛ فهدفها معالجة التحديات السوسيو- إقتصادية لدول الساحل، التي تعاني من اختلالات بنيوية؛ كانت السبب الرئيسي في المعظلات الأمنية، التي تشهدها المنطقة. وكذلك معالجة المشاكل السياسية والأمنية والبيئية. وذلك بالجمع بين الأمن والتنمية. فالأهداف بعيدة المدى للإستراتيجية حددها الإتحاد الأوروبي، من خمس إلى عشر سنوات، وهي تعزيز الإستقرار السياسي والأمني وترقية الحكم الراشد، والتجانس الإجتماعي في دول الساحل. وتنمية الفرص الإقتصادية؛ من أجل خلق شروط التنمية المستديمة، على المستوى المحلي والوطني، بهدف تحويل الساحل إلى منطقة مستقرة وآمنة؛ مما يمنع من تدفق اللاجئين المتضررين من الكوارث الإنسانية، البيئية ومن أعمال الشبكات الإرهابية والجريمة المنظمة. والعمل كذلك على المستوى الوطني، على تذويب التوترات الداخلية، سيما المشاكل الناتجة عن التطرف والعنف؛ التي تغذي القاعدة وجماعات الجريمة الأخرى.[2]

أما الأهداف المنظورة، والتي حددتها الإستراتيجية الأوروبية بثلاث سنوات فهي؛ تحسين الظروف الإقتصادية والتعليمية والخدمات القاعدية (الطرق، التربية والتعليم، الخدمات الإجتماعية..)، لدى الشعوب الأكثر تضررا من اللاأمن في المنطقة، وذلك بتطوير علاقاتها بدولهم الأصلية. وتخفيض عدد

[1] Service européen pour l'action extérieure. « Stratégie pour la sécurité et le développement au Sahel". .http://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&frm=1&source=web&cd=1&ved=0CBwQFjAA&url=http%3A%2F%2Fwww.eeas.europa.eu%2Fdelegations%2Fmali%2Fdocuments%2Fstrategie_sahelue_fr.pdf&ei=ZoxSXVukDYHpUKfZgcgH&usg=AFQjCNEFAuzRMnCmkOaSVSMlC76DnhlvXw

[2] Service européen pour l'action extérieure. « Stratégie pour la sécurité et le développement au Sahel". Op.cit.

الإعتداءات، تقييد قدرات القاعدة في المغرب الإسلامي، وشبكات الجريمة. دعم اتفاقيات السلام، وتعزيز الثقة بين السلطات المحلية والوطنية، لتحقيق الإستقرار، في الدول التي تعرف توترات داخلية مثل مالي ونيجر.. ومن أجل تحقيق كل هذه الأهداف الطموحة؛ إنبنت الإستراتيجية الأوروبية للأمن والتنمية في الساحل على أربع محاور إستراتيجية.

*ترقية الحكم الراشد، وتسوية النزاعات الداخلية:

العمل ضمن هذا المحور؛ يهدف أساسا لتذويب بعض المشاكل السويسو–إقتصادية، وتحسين شروط الحياة لشعوب المنطقة؛ من أجل منع تحولها إلى ملاذ آمن للتطرف والجريمة المنظمة، وتشجيع حضور مؤسسات الدولة، خاصة في شمال مالي ونيجر، ودعم الحوار الوطني لتذويب التوترات الداخلية السياسية والدينية والإثنية.

* التأكيد على العمل السياسي والدبلوماسي:

وذلك ببلورة رؤية وإستراتيجية موحدة للدول ذات الشأن؛ وذلك بتنمية حوار عالي المستوى حول الأمن والتنمية في الساحل، مع مختلف الشركاء بمن فيهم الدول المغاربية، المنظمات الإقليمية، والمجموعة الدولية بشكل عام.

* تعزيز الأمن ودولة الحق:

من خلال تعزيز قدرات الدول المعنية بالإستراتيجية الأوروبية في مجال الأمن. من أجل حفظ النظام ودولة الحق والقانون؛ بما يتيح لها القدرة على مكافحة التهديدات عبر تعزيز مبادئ الحكم الراشد والرقابة الدولاتية.

* الوقاية ومكافحة التطرف، العنف والأصولية:

مكافحة الأيديولوجية الأصولية وصعود التطرف "الإسلاماوي" بشكل خاص؛ وذلك بمعالجة جذوره الإجتماعية والإقتصادية من خلال تخفيض معدلات الفقر ومشاعر الإقصاء الإجتماعي..[1]

من أجل وضع الإستراتيجية الأوروبية للأمن والتنمية في الساحل، موضع التنفيذ العملي، عمل الإتحاد الأوروبي على المستوى المالي، على تخصيص 650 مليون أورو، وأضاف إليها غلاف مالي

[1] Service européen pour l'action extérieure. « Stratégie pour la sécurité et le développement au Sahel". Op.cit.

آخر بقيمة 150 مليون أورو، لدعم الدول المستهدفة الأساسية من هذه الإستراتيجية وهي مالي ونيجر وموريتانيا. فقد قامت أوروبا ببناء وتجهيز 45 نقطة حدودية في موريتانيا، وتكوين قضاة وشرطة في نيجر. مثلما تعمل أوروبا على تعزيز ودعم المبادرات الأمنية الوطنية والإقليمية والدولية، الموجودة في الساحل. منها السياسة الوطنية لمالي لمكافحة الإرهاب وكل حركيات اللاأمن، وبرنامجها الخاص بالسلام والأمن والتنمية في الشمال، ومكتب مكافحة تهريب المخدرات، فضلا عن دعم الإستراتيجية الوطنية الموريتانية الشاملة لمكافحة الإرهاب. وكما تساعد إستراتيجية نيجر الخاصة بمواجهة اللاأمن المعدة من طرف الدولة، وخطة العمل لإصلاح النظام القضائي.. أما في بوركينافاصو التي تعمل على تطوير خطة اقتصادية، وأدوارها في عمليات مكافحة الإرهاب.[1]

تشدد أوروبا كذلك في إستراتيجيتها الخاصة بالساحل على التنسيق مع الدول المغاربية، سواء في إطار الحوار السياسي (السياسة الأوروبية للجوار) أو اتفاقيات الشراكة. كما تناقش مع دول المغرب العربي التطورات السياسية الراهنة، سيما الأوضاع في ليبيا، وانعكاساتها على المنطقة الساحلية-الصحراوية. تقوم الإستراتيجية الأوروبية على التنسيق مع المبادرات والبناءات الأمنية والإستراتيجية في إفريقيا. من خلال دعمها لإستراتيجية دول الميدان، ودول غرب إفريقيا (CEDEAO) ومجلس الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة.[2]

تواجه التطبيق العملي للإستراتيجية الأوروبية للأمن والتنمية في الساحل، بعض الصعوبات، بعضها خاص بالسياق الأمني في منطقة الساحل، وأخرى خاصة بفعالية العمل الأوروبي المشترك. فمبادرات التنمية والأمن تتميز بطبيعتها المعقدة عند البناء، ناهيك عما إذا كانت هذه العمليات في منطقة مثل الساحل، بأزماتها ومعظلاتها الأمنية المعقدة. فهذه الإستراتيجية مثلها مثل المبادرات الأخرى، جاءت بعد تقييم الأوضاع في الساحل، لكن المشكلة تكمن في أن البيئة الأمنية في المنطقة تتميز بعدم القين، خاصة بعد صعود الأصولية الإسلاموية في المنطقة، ونعني بشكل خاص القاعدة في المغرب الإسلامي،

[1] Bérangere Rouppert. "The European strategy for development and sécurité in the Sahel: repture or continuity ». Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité. January 16th 2012. PP 5-6.
[2] Bérangere Rouppert . « Les états sahéliens et leurs partenaires extrarégionaux: le cas de l'union européenne en particulier. » Note d'analyse du GRIP, 6 décembre 2012, bruxelles. PP 7-11.

ومختلف شبكات الجريمة المنظمة، علاوة على انفجار الأزمة الليبية، وما انجر عنها من انعكاسات زادت من تعقيد البيئة الأمنية في الساحل.[1]

كثرة المبادرات والإستراتيجيات الأمنية المحلية الإقليمية والدولية على أهميتها؛ إلا أنها قد تصعب عمليات التنسيق فيما بينها وبين الإستراتيجية الأوروبية. علاوة على ذلك، فإن لفرنسا كعضو في الإتحاد الأوروبي، وبالنظر لاعتبارات عديدة تاريخية وإستراتيجية، مقاربة خاصة بها للساحل، من أجل ضمان وتعزيز مصالحها في المنطقة. وهذا الأمر قد يضر بإمكانية أوروبا لبناء إستراتيجية موحدة وفعالة، تستجيب للتحديات المعقدة في الساحل الإفريقي.[2]

3-المغرب العربي في إطار سياسات أوروبا المتوسطية

التطور السريع الذي عرفته العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المغرب العربي، والتموقع الجديد لواشنطن في المنطقة، أثار توجسات أوروبية، التي تعمل جاهدة على الحفاظ على نفوذها التقليدي في هذا الفضاء، وحماية مصالحها الإقتصادية والإستراتيجية فيها. لذلك فهي تسعى لتأطير علاقاتها التجارية مع دول المنطقة، عبر المشاريع الإستراتيجية، عملية برشلونة، السياسة الأوروبية للجوار، الإتحاد من أجل المتوسط..

من المجدي التأكيد أن المتوسط عموما، والمغرب العربي بشكل خاص، لم يغب عن المشاريع الإقتصادية/الإستراتيجية، منذ استقلال هذه البلدان المغاربية. فلطالما عكفت أوروبا على تقديم مشاريع إقتصادية، بدء من معاهدة روما سنة 1967، التي قامت في إطار الإتفاقيات التجارية، ثم دخلت منذ العام 1972، في إطار السياسة المتوسطية الشاملة (1992-1972)، ثم السياسة المتوسطية المجددة (1995-1992). في حين أن إعلان برشلونة؛ شكل قطيعة مع المشاريع التقليدية، القائمة على التفضيلات التجارية، فقد نص على التأسيس المتدرج لمنطقة تبادل حر أفق 2010.

بيد أن الإهتمام الأوروبي بالمنطقة المغاربية، بدأ عام 1992، حيث سعت المفوضية الأوروبية، إلى تطوير علاقات مستقبلية مع دول المغرب العربي. وذلك بإكمال البروتوكولات المالية الموقعة سابقا

---

[1] Direction generale des politique externs de l'union, direction B, department thematique, "une strategie coherante de l'UE pour le Sahel." Mai 2012. PP 24-35. http://www.europarl.europa.eu/activities/committees/studies.do?language=EN

[2] Ibidem.

بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية. فإعلان المجلس الأوروبي في لشبونة في جوان 1992، أقر أن المنطقة المغاربية، تشكل منطقة مصالح مشتركة للإتحاد الأوروبي، في مجال السياسة الخارجية والأمن، وهذا يستدعي حوارا سياسيا ثنائيا، بين الإتحاد الأوروبي وإتحاد المغرب العربي. غير أن الأزمات التي كانت تعصف بدول المنطقة، حالت دون تطوير الحوار والشراكة مع أوروبا، سيما عقب انفجار الأزمة الأمنية الجزائرية. وصعود التهديد الأصولي "الإسلاموي"، فضلا عن الحضر المفروض على ليبيا، والتي لم تكن مهتمة أصلا بهذه الشراكة. هذه العوامل كلها؛ ساهمت في تشتيت إهتمام أوروبا بالمغرب العربي كمجال موحد. لذلك، لجأت إلى الشراكة الثنائية مع كل دولة على حدى.

الإتحاد الأوروبي، قدم عدة مشاريع تجاه جناحه الجنوبي المتوسطي، سيما المغاربي، في المجال الأمني–الدفاعي. غير أن هذه المبادرات إستقبلت من طرف الشركاء الجنوبيين بالكثير من الحذر والريبة. فقد رأوا فيها بأنها، سيئة التنسيق ومهيمن عليها من طرف الإتحاد الأوروبي. وأحيانا مبعثرة، وغالبا ما تكون متنافسة. وفي خضم اشتعال المتوسط الشرقي بالأزمات العديدة، التي يقبع فيها، بدا أن المتوسط الغربي أكثر استقرارا، لذلك توجهت أنظار الإتحاد الأوروبي، أكثر نحو المغرب العربي، الذي صار يشكل أكثر فأكثر منطقة جذب بامتياز.[1]

–المغرب العربي في الإدراك الأوروبي: من التهديد المحدق من الجنوب إلى الشراكة

في السنوات الأولى من عقد التسعينيات، كان الاتحاد الأوروبي ينظر لجناحه المتوسطي الجنوبي، على أنه فضاء منكشف أمنيا، وأنه مصدرا لتهديدات فعلية. وذلك نتيجة معطيات عديدة: أولا، هاجس تنامي الهجرة غير الشرعية، فنسبة النمو الديمغرافي في أوروبا (حسب الدراسات)، ستنهار من 70% إلى 30% في آفاق سنة 2025. فأوروبا لديها هاجس تفوق العنصر غير الأوروبي في القارة. ثانيا، انهيار اقتصاديات الدول المغاربية، علاوة على تزايد نسبة المديونية الخارجية، لهذه الدول التي تجاوزت 60 مليار دولار للبلدان الخمسة سنة 1990، كل هذه الأزمات، في ظل غياب الديمقراطية، والإنسداد السياسي وضعف التنمية؛ إنتهى إلى استفحال ظواهر مرضية مثل: الارهاب، الهجرة السرية، الأصولية الإسلاموية.. خاصة مع انتشار الجماعات الإرهابية في الجزائر، وترويج فكرة امتلاك ليبيا

[1] Jean-Francois Coustiliere. « Les rapports europe-Maghreb en matiere de securité et defense ». année du maghreb, IV/2008. P 1.

لأسلحة الدمار الشامل، خاصة الكيماوية وإمكانية اكتسابها صواريخ باليستية بإمكانها تهديد عواصم أوروبية.[1]

بيد أن التحليل الموضوعي؛ يؤكد أن مقولة التهديد المحدق من الجنوب، باطلة وبعيدة عن المصداقية، فالجنوب المتخلف والقابع في الأزمات وعلى جميع الصعد ومفكك المفاصل، أنى له أن يهدد الغرب أو "عالم الشمال".

منتصف تسعينيات القرن الماضي، عرف تغير نوعي في إدراك الإتحاد الأوروبي لمنطقة المغرب العربي، ويرجع ذلك لعدة أسباب: أولا، في سياق الحرب الباردة، وما ميزه من حشد عسكري أوروبي–أطلسي، وإيلاء الاولوية لشرق أوروبا، إرتأت أوروبا ظرورة أخذ مبادرات تجاه جناحها الجنوبي، لأن أمنها مستقبلا، مرتبط ارتباطا وثيقا به. ثانيا، أرادت أوروبا، طمأنة بلدان المتوسط الجنوبي، بأن اهتماماتها الدفاعية والإستراتيجية في المتوسط، ليست على حساب أمنها، خاصة أن تشكيل بعض الوحدات الأوروبية، أثار توجسات هذه البلدان.[2]

فبهدف جعل المتوسط الغربي "منطقة استقرار وسلام" (حسب الخطاب الرسمي الأوروبي)، وجه الإتحاد الأوروبي، –كما مر معنا– عدة مبادرات تجاه المغرب العربي، سنحاول التركيز هنا على بعدها الأمني والدفاعي، وهو ما يهمنا في هذه الدراسة.

يمكن أن نميز بين أربع مستويات للشراكة في مجال الأمن والدفاع، بين أوروبا ودول المغرب العربي. أولا، الإطار متعدد الأطراف، ويظم خاصة النشاطات عبر الأطلسية في سياق الحوار الأطلسي–المتوسطي، وعبر الجناح المتوسطي لمنطمة التعاون والتنمية الإقتصادية–OCDE. ثانيا، في إطار سياسة الإتحاد الأوروبي للأمن والدفاع PESD، بالإضافة إلى السياسة الأوروبية للجوار المجددة، وكذلك على الشق الأمني لمسار برشلونة. ثالثا، الإطار ثنائي الأطراف، ونقصد به علاقة الإتحاد الأوروبي بكل بلد من بلدان المغرب العربي، في إطار "إتفاقيات الشراكة". رابعا، في إطار إقليمي–فرعي، ونعني بها تحديدا، مجموعة 5+5. وكل واحدة من هذه الأطر الأربعة، تختلف بحسب مصالح وأولويات أعضاء

---

1 امحند برقوق. الاشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط.
http :llwww.politics-ar.comlarlindex.phplpermalinkl3044.html

2 عبد النور بن عنتر. البعد المتوسطي للأمن الجزائري.. مرجع سابق. ص 157.

الإتحاد الأوروبي.[1] وهذا يطرح إشكالية السياسة الخارجية الأوربية المشتركة خاصة الأمنية والدفاعية! فهل فعلا تملك الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، نفس التصورات والأهداف والمصالح؟

-الإطار متعدد الأطراف: العلاقات عبر-الأطلسية والمغرب العربي

العلاقات عبر الأطلسية، ونقصد بها علاقات أوروبا والولايات المتحدة، في إطار الحلف الأطلسي، مرت بعدة مراحل من تأسيس الأخير. ففترة الحرب الباردة، ميزها تماسك هذه العلاقات، بسبب وجود تهديد مشترك للغرب، وهو الخطر الشيوعي، أين عمل الحلف على احتوائه. إلا أن ذلك لم يمنع من وجود خلافات بين أعضاء الحلف الأطلسي، خلال هذه الفترة، خاصة من طرف فرنسا التي انسحبت من القيادة المشتركة للحلف في 1966، بسبب مشروع قوة نووية خاصة بفرنسا، وبسبب مطالب الأخيرة لإصلاح الحلف، ووضع نهاية للهيمنة الأمريكية عليه.

بعد الحرب الباردة، بدأت أوروبا تظهر أكثر فأكثر اندماجا ومزاحمة للهيمنة الأمريكية، غير أنها ومن الناحية الأمنية، ظلت تحت المظلة الأمريكية. حتى جاءت اعتداءات 11 سبتمبر، والتي أحدثت كسرا كبيرا في العلاقات عبر الأطلسية، خاصة حول مكافحة الإرهاب، وزيادة معارضة الثنائي فرنسا-ألمانيا، لسياسة المحافظين الجدد في الولايات المتحدة، سيما مع الحرب على العراق.[2]

تتجسد العلاقات المغاربية مع عبر الأطلسي، من خلال الحوار الأطلسي-المتوسطي الذي أطلقه الحلف في 1994 كما أتى معنا. الذي انضمت إليه المملكة المغربية، تونس، الجزائر، ومحتمل انضمام ليبيا "الجديدة". لكن منذ انطلاق هذا الحوار، لم يحقق الأهداف المتوخات منه، (أي السلام والأمن والإستقرار في المتوسط). كما أن آليات هذا الحوار، قليلة النشاط إن لم نقل معطلة. فدول المغرب العربي، المنظمة لهذا الحوار تبدو غير متحمسة كثيرا، باستثناء الجزائر التي تشارك بشكل نشط في برامجه السنوية.

السياق متعدد الأطراف الآخر، الذي تروم أوروبا من خلاله إرساء "الأمن والإستقرار في المتوسط" هي: الشراكة من أجل التعاون المتوسطي، لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. فيبدو أن مسألة ربط أمن أوروبا بالأمن والإستقرار في المتوسط، ليست جديدة، فقد أكدت عملية هلسنكي على هذا الأمر سنة 1975. وهي مقاربة شاملة للأمن في المتوسط، بيد أن هذا المشروع لم يكتب له النجاح لعدة أسباب

[1] Jean francois coustiliere. « Les rapports europe-Maghreb en matiere de securité et defense » .Op.cit.
[2] Aomar Baghzouz. « La competition transatlantique face à l'enjeu maghrebine ». L'année du maghreb , 02, 2005-2006.

وهي: المناخ العدائي الذي ساد الحرب الباردة، الصراع العربي الإسرائيلي، إنقسامات خاصة بالضفة الغربية للمتوسط، (إنفجار قضية الصحراء الغربية... ولم ير هذا المشروع النور، حتى أعيد إحياؤه في منتصف التسعينيات، بمنح منظمة الأمن والتعاون في أوروبا صفة الشركاء المتوسطيين، من أجل التعاون لكل من الجزائر، مصر، إسرائيل، المغرب وتونس ثم الأردن. حيث أدرجت قضايا الأمن والتعاون المتوسطي، في كل من مؤتمري هلسنكي 1992، وبودابست نهاية 1994.[1]

1-3الإطار متعدد الأطراف بقيادة أوروبية !

نسجل ضمن هذا الإطار، السياسة الأوروبية للأمن والدفاع (PESD)، والشق الأمني لمسار برشلونة. غير أن مسار برشلونة، أشمل من السياسة الأوروبية للأمن والدفاع، وأعمق من حيث مجالات التعاون وعدد الأعضاء المنضمين لها، بيد أنهما يشتركان في كونهما مشروعان بقيادة أوروبية.

-السياسة الأوروبية للأمن والدفاع

تصورا منه بوجود تهديدات خطيرة على جناحه الجنوبي، عمل الإتحاد الأوروبي، على بناء ما يسميها السياسة الأوروبية للأمن والدفاع PESD التي خصصت بعدا مهما للأمن في المتوسط. رأت هذه السياسة، أن مسار برشلونة، بما يقوم عليه من قاعدة الإجماع، في اتخاذ القرارات، قد حد من فعاليته. لذلك فهي (PESD) قد اتخذت مقاربة خاصة بالضفة الجنوبية للمتوسط، قائمة على أحادية الأطراف، فهي تضع نموذجا أوروبيا للشراكة، مع ترك الحرية للشركاء، على مستوى القرارات والخيارات.[2]

-الشق الأمني لمسار برشلونة

أكد إعلان برشلونة•، في نوفمبر 1995،في شقه السياسي-الأمني، أن الهدف من هذه العملية، هو خلق فضاء متوسطي يسوده الأمن، الإستقرار والطمأنينة، وترقية سبل التفاهم. حيث كان الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والنزاعات الإقليمية، محور اهتمام مسار برشلونة، ذو الصياغة الأوروبية. مثلما كان لهذا المسار، مستويين، واحد متعدد الأطراف والآخر ثنائي الأطراف. المستوى الأول، (متعدد الأطراف)، تحقق منه النذر اليسير فقط، كما كانت نتائجه مخيبة للآمال. يمكن الإشارة في هذا الصدد،

---

[1] عبد النور بن عنتر. البعد المتوسطي للأمن الجزائري.. مرجع سابق. ص ص 183-185.

[2] Jean-francois coustiliere. Et Ylvie benchemmakh. « Comment l'union européene peut-elle favoriser la relance du volet politique et sécurité du processus de Barcelone. » J F C. Council.
*www.jfcconseilmed.fr/files/05-10---**relance**-PB.pdf*

3 أنظر وثيقة إعلان برشلونة لسنة 1995..
*ftp://pogar.org/.../**barcelona**-declaration95a.**pdf***

إنشاء شبكة من 34 مؤسسة خاصة بالبحث في الشؤون السياسية والأمنية (euromesco)، ملتقيات دبلوماسية، نظام لاستباق وإدارة الأزمات والكوارث، الإتفاق على تبادل المعلومات بخصوص نزع السلاح، الإرهاب، الهجرة غير الشرعية... غير أنها ظلت، دون التطلعات؛ فهذه اللقاءات الجماعية، اصطدمت بالخلافات بين أعضاء هذه الشراكة، خاصة الصراع الإسرائيلي–العربي، الخلافات التركية–اليونانية، قضية الصحراء الغربية.. أما على المستوى ثنائي الأطراف، أي بين الإتحاد الأوروبي وكل بلد مغاربي على حدى، فقد تجسدت في التوقيع على اتفاقيات الشراكة الثنائية، مع كل من المغرب ثم تونس والجزائر.

تعتمد عملية برشلونة، على فرضية مركزية، فحواها أن التنمية الإقتصادية، خير وسيلة للأمن. غير أن هذه العملية، لم تحقق ما تصبو إليه. ذلك أنها لم تقدم ما يكفي لتنمية الضفة الجنوبية لأوروبا، بل حولت هذا المسار، لخدمة الشواغل الأمنية الأوروبية أكثر. ما عطل هذا المسار (مسار برشلونة)، هي اختلافات الدول الأوروبية، "لتباين" مصالحها وأولوياتها، لتصل أحيانا إلى حد التصريحات المتباينة. فضلا عن مصادرت المفوضية الأوروبية، لكل هذه العملية؛ ذلك بسبب غياب مؤسسات تؤطر هذا المسار. من ثم صارت المفوضية الممول المالي الوحيد له. علاوة على هذا وذاك، فإن غياب تكامل مغاربي على الأقل في مجال الأمن والدفاع، شكل عائقا إضافيا لهذا المسار.[1]

***مسار برشلونة:منظور جزائري•**

وقعت الجزائر، على اتفاقية الشراكة النهائي، في 22 أفريل 2002. ليدخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005. رغم أن الإتحاد الأوروبي يعتبر الشريك الأساسي في مجال التجارة، حيث تحتل واردات الجزائر، من الإتحاد الأوروبي 65%. أما الصادرات الجزائرية إلى الإتحاد الأوروبي، فتقدر بـ 60% رغم أن جلها الأكبر من المحروقات.

تريثت الجزائر طويلا –كما مر معنا–، حتى قبلت توقيع هذه الإتفاقية/المشروع (2002–1995). ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة: أولا، سبب تاريخي؛ كون أن العلاقات السياسية كما الإقتصادية، مع أوروبا، كانت دائما مجحفة في حق الجزائر، وفي صالح أوروبا. كما دل على ذلك، الإتفاقيات السابقة، مثل اتفاق التعاون الذي وقعته الجزائر مع أوروبا، سنة 1976. الذي اتسم بمنح تفضيلات تجارية في

[1] Jean-francois coustiliere. « Les rapports europe-Maghreb en matiere de securité et defense » Op.cit.

* وقعت الجزائر يوم الأربعاء 18 ديسمبر 2001، بالأحرف الأولى على إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، لتصبح بذلك، عاشر دولة من بين إثنتي عشرة دولة مشاركة في جنوب حوض المتوسط، توقع على هذه الإتفاقية، في إطار عملية برشلونة للشراكة الأورو–متوسطية.

اتجاه واحد. ثانيا، الأزمة السياسية والأمنية التي كانت تتخبط فيها الجزائر، عقد التسعينيات ما حتم عليها الإهتمام بشؤونها الداخلية أكثر.

مهما يكن من أمر، كان تقييم الجزائر لمحصلة الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، في إطار مسار برشلونة، مخيبا للآمال. ففي المجال الإقتصادي، لم تكن هناك مساعدات كافية، بالنسبة للإصلاحات المطلوبة، من طرف الإتحاد الأوروبي، والتي باشرتها الجزائر. فالأموال المخصصة لها في إطار ميدا، بدت ضئيلة جدا مع ما تتطلبه هذه الإصلاحات. فضلا عن تدني الإستثمارات الخارجية المباشرة الأوروبية في الجزائر، خارج قطاع المحروقات، والتي من شأنها مساعدة الجزائر في بناء اقتصاد بديل، يقلل من اعتماده المفرط على البترول. التي كرست الهيمنة الأوروبية على حساب المبادلات جنوب–جنوب، والتكامل المغاربي.[1] كما أن أوروبا، لم تساعد الجزائر في الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

على الصعيد الأمني–السياسي، الجزائر عبرت عن أسفها لجمود شراكاتها مع الإتحاد الأوروبي، في مجال بناء السلم والأمن. بالنظر للأزمات التي تعرفها منطقة المتوسط، سيما الصراع الإسرائيلي–العربي، ومشكل الصحراء الغربية، الذي لا تبذل أوروبا جهدا يذكر في سبيل حل هذه الأزمات والمشاكل. علاوة على ذلك، فالجزائر ترى في الحوار 5+5 الإطار الأكثر فعالية، والمفضل لديها في معالجة الملفات الأمنية في المتوسط الغربي.[2]

2–السياسة الأوروبية للجوار "المجددة"، ودول المغرب العربي

سياسة الجوار الاوروبي، كانت نتيجة حتمية لخيار التوسيع شرقا، الذي تبناه الإتحاد الأوروبي، بضمه لدول (PECO) أي دول وسط وشرق أوروبا. ففي سبيل تأمين جناحيه الشرقي المتاخم لروسيا، والجنوبي (الضفة الجنوبية للمتوسط)، تبنى الإتحاد الأوروبي مذهبا جديدا، أقرته وثيقة الإستراتيجية الأوروبية للأمن.[3] مبني أساسا على تحسين العلاقات مع دول الجوار الأوروبي. فمن خلال النصوص التأسيسية لهذه السياسة، يتضح أن هدفها أمني بالدرجة الأولى. وتضم هذه السياسة الجديدة، من دول المغرب العربي: الجزائر، المغرب وتونس.

إنطلقت السياسة الأوروبية للجوار منذ 2002، وذلك بعد دعوة المجلس للمفوضية وكبار الممثلين للسياسة الخارجية والأمن المشترك، للتفكير في أداة جديدة، لصياغة علاقات الإتحاد الأوروبي

[1] Aomar Baghzouz. Du processus de barcelone à l'UPM: une vision d'algerie.v, 2009.
[2] Ibidem.
[3] Voire Lastrategie europeénne de securité: une europe sur dans un monde meilleurs... op.cit.

مع جيرانه. وفي جويلية 2003، قامت المفوضية بنشر وثيقة جديدة، تحت عنوان: "ترسيخ قواعد لأدوات جديدة للجوار"، وخلق أسس لأوروبا موسعة. ففي جانفي 2004، إنظمت عشر دول جديدة للإتحاد الأوروبي، ليصير مشكلا رسميا من 25 عظوا. وفي ماي 2004، قدمت المفوضية وثيقة أخرى بعوان: "السياسة الأوروبية للجوار –وثيقة توجيهية–".[1]

توجت هذه السياسة بتوقيع ما يسمى بخطط أعمال وطنية مشتركة بين الإتحاد الأوروبي وكل دولة. تعالج هذه الأخيرة (خطط الأعمال)، مسائل اقتصادية، إجتماعية، وأيضا سياسية–أمنية. فسياسة الجوار الأوروبية، تقوم على فكرة إيجاد توازن بين خطط العمل الثنائية من جهة، بحيث يتم تفصيل الفوائد طبقا للإحتياجات الخاصة بكل دولة وضروفها، وذلك عبر الإتفاق المنفرد، ومع الدولة العظوة. ومن جهة أخرى، من خلال المشاركة متعددة الأطراف (مثل عملية برشلونة). وذلك للتعامل مع القضايا الإقليمية، وتطوير تكامل إقليمي، بين الأطراف في الشراكة. وتغطي خطط الأعمال، الأعوام الثلاثة إلى الخمسة القادمة. وتعكس الإختلافات في تطور الدولة واستعدادها للإصلاح، ولعلاقات أعمق مع الإتحاد الأوروبي. كما يتم الإتفاق على خطط العمل من خلال الطرفين، في إطار اتفاقيات الشراكة الثنائية الأورو–متوسطية الحالية. على أن تجري مراقبة تطبيقها، وعلى أن تضع المفوضية الأوروبية تقاريرا دورية، عن مدى التقدم فيها، والخطوة التالية إذا ما تم تنفيذ الأولويات، في خطط العمل، لكي تحل محل اتفاقيات الشراكة الحالية.[2]

ضمن هذا المنظور يمكن طرح السؤال التالي: هل سياسة الجوار الأوروبية، هي بديل لعملية برشلونة؟ من الواضح أن سياسة الجوار الأوروبية، كما تم تعريفها أعلاه؛ لا تحل محل مسار برشلونة، لكنها تضيف إليه. وهذا ما عبرت عنه بينيتا فيريرو فالندر، مفوضة العلاقات الخارجية وسياسة الجوار الأوروبي، بقولها: "إن سياسة الجوار الأوروبية، تترجم أولوياتنا المشتركة، إلى أهداف سياسية فعلية ومحددة. ويمكن قياسها، للتعامل مع التحديات التي تواجه المتوسط. فهي لا تحل محل برشلونة، لكنها تحسنها من حيث أن تنفيذ خطط العمل، سيكون من خلال الإطار المؤسسي لاتفاقيات الشراكة".

---

[1] Politique Européenne de voisinage: document d'orientation. Commission des communautés européennes. Bruxelles, 12 mai 2004.
*www.eeas.europa.eu/delegations/morocco/**documents**/.../**voisinage**_fr.pdf*

2 محمد مطاوع. "أوروبا من أجل المتوسط من مسار برشلونة إلى سياسة الجوار". السياسة الدولية، العدد 163، يناير، 2006. ص 42.

توفر السياسة الأوروبية للجوار، إطارا قويا وشاملا لدفع عملية برشلونة إلى الأمام. حيث تساعد خطط العمل التي يتم الإتفاق عليها، بواسطة الدول المشاركة والإتحاد الأوروبي، على تقوية أهداف عملية برشلونة، وتوفير الدوافع والحوافز لوضعها موضع التنفيذ. في الوقت نفسه، تعرض سياسة الجوار الأوروبية، على الشركاء، دخولا أفضل للسوق الأوروبية، وحصة في السوق الداخلية الأوروبية، ومناطق أولويات أخرى، مثل العدالة، الحرية والأمن، البنى التحتية، البيئة، تواصل الشعوب مع بعضها بعضا. وبالتالي، تعد سياسة الجوار الأوروبية، مكملة لعملية برشلونة، حيث تسمح لكل دولة، بأن تطور علاقات أقوى مع الإتحاد الأوروبي، وتقوم على الإحتياجات والقدرات الخاصة بكل دولة.[1]

وبعد الربيع العربي، والذي مس بعض الدول المغاربية (تونس وليبيا)، أقدم الإتحاد الأوروبي على تقديم السياسة الأوروبية للجوار في ثوب جديد، تحت إسم "سياسة الجوار المجددة". هذه السياسة المجددة؛ تحمل بين طياتها مغازلة لبعض الدول التي حصلت فيها انتفاضات ديمقراطية، حيث وعدتها بتقديم دعم دولي لترسيخ الديمقراطية بها. حيث ركزت وثيقة تأسيسها على تدعيم دور المجتمع المدني، ونشاط الأحزاب السياسية وحرية القضاء..[2]

-المغرب وصفة "الوضع المتقدم"

نالت المملكة المغربية، صفة "الوضع المتقدم"، بالنسبة للشراكة مع الإتحاد الأوروبي، في 13 أكتوبر 2008. وقد اعتبر المغرب هذا الوضع، تطورا نوعيا في علاقاته مع أوروبا. غير أن المتتبعين، قد وجهوا استفسارات وانتقادات لهذه الوضعية. فقد اعتبروا صفة "الوضع المتقدم" هذه غامضة ومشوبة بمخاطر جمة، قد تنعكس على المملكة المغربية سلبا، اقتصاديا وسياسيا.

في المجال الأمني، منحت هذه الصفة (الوضع المتقدم) للمغرب، إمكانية إحداث معهد عالي لمحاربة الإجرام، وتطوير آليات مراقبة الحدود ومشاركة المملكة، في عمليات تكوين ندوات المعهد الأوروبي للشرطة. وفي المجال السياسي، تمكن المغرب من خلق آليات ملموسة، للتعاون سيما تنمية التعاون البرلماني، بين الطرفين، من خلال خلق لجنة مشتركة أوروبية-مغربية، وإعطاء البرلمان المغربي، وضعية ملاحظ في الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي. إظافة إلى إشراك قوى المجتمع المدني، كبعد

---

[1] محمد مطاوع. المرجع نفسه.

[2] إسمهان تمغارت. "تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الأوروبية للجوار والشراكة (2004-2013)". دفاتر السياسة والقانون. العدد 9، جوان 2013. ص 327.

أساسي في النموذج الجديد للشراكة الأوروبية–المغربية، من خلال مشاركة الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.[1]

بيد أن هناك تحديات جدية، يمكن أن تعيق المغرب في الذهاب قدما في علاقته مع أوروبا، تحت إطار صفة الوضع المتقدم الممنوحة له. يلخص الباحث امحمد مالكي هذه التحديات والمخاطر في : أولا، مدى قدرة المغرب، في الإستمرار وتعميق إرادته في الإصلاحات التي باشرها، والتي تحتاج إلى إرادة سياسية حقيقية، وإلى ذهنية وثقافة جديدتين. ثانيا، هناك تحد يخص الجانب الأوروبي، ومدى استعدادها، من منطلق تعدد تصورات دولها ومصالحهم، وأيضا من منظور تعدد مشاريعها، الإستمرار في دعم الإصلاحات المغربية، وإعطائها طابعا ملموسا. ثالثا، تحد يتعلق بالبيئتين المغاربية والعربية، وذلك أن هذه الصفة ستكون مفيدة للمغرب، أكثر إذا كانت متساوقة مع إصلاحات مغاربية، وفي تطور علاقاتها مع أوروبا.[2]

–السياسة الأوروبية للجوار "المجددة" والجزائر.

موقف الجزائر إزاء السياسة الأوروبية للجوار، لم يكن ثابتا بل كان متذبذبا وغير واضح منذ إطلاق هذا المشروع. فهي اعتمدت موقف إنتظر وانظر wait and see ويمكن تفسير هذا الموقف بعدة اعتبارات؛ أولا: تاريخيا، كانت مواقف الجزائر تجاه مشاريع الإتحاد الأوروبي، تتسم بالتريث وعدم التسرع، وأحيانا أخرى "بالشك والريبة". فهي تأخذ الوقت الكافي في تحليل أبعاد هذا المشروع وانعكاساته على دول الجوار الموقعة عليه أولا، لذلك فقد انتظرت لما يربو عن سبع سنوات حتى وقعت إتفاق الشراكة الأورو–متوسطي. ثانيا: غموض الفرق بين السياسة الأوروبية للجوار ومسار برشلونة، وبما أن الجزائر وقعت على اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، فقد تساءلت عن جدوى الإنخراط في مسارين متوازيين!**[3]** أعلنت الجزائر في البداية رفضها لهذا المشروع (السياسة الأوروبية للجوار)، في المؤتمر الذي نظمته المفوضية الأوروبية ببروكسل تحت عنوان "تعزيز السياسة الأوروبية للجوار" في 3 سبتمبر 2007. ويبدو أن هذا الرفض يرجع أساسا حسب الباحث لويس مارتينيز، إلى امتعاض الجزائر من الدور السلبي الذي لعبه الإتحاد الأوروبي، في دعم الجزائر للإنظمام إلى منظمة العالمية للتجارة. وأيضا، بسبب عدم تطور

---

1 أمحمد مالكي. "قراءة سياسية في "الوضع المتقدم" للمغرب". مؤتمر دولي حول العلاقات الأورو–متوسطية أفق 2010. مركز الدراسات المتوسطية والدولية، تونس، 2010. ص ص 168–169.

2 أمحمد مالكي. المرجع نفسه. ص ص 164–165.

3 إسمهان تمغارت. مرجع سابق. ص 225.

الشراكة الجزائرية–الأوروبية خارج قطاع المحروقات، فجل الإستثمارات الأوروبية المباشرة في الجزائر، تركز على هذا القطاع بشكل حصري.[1]

بيد أن أحداث الربيع العربي؛ جعلت الجزائر تراجع موقفها بخصوص انضمامها إلى السياسة الأوروبية للجوار **المجددة**، ففي سنة 2011 أعلن وزير الخارجية الجزائر السابق مراد مدلسي، أن الجزائر توافق على الإنضمام لهذه المبادرة في حلتها الجديدة. ويمكن تفسير هذا التطور النوعي في الموقف الجزائري من عدة أبعاد خاصة بالجزائر أولا وأخرى بالوضع الإقليمي الذي تعرفه المنطقة المغاربية والعربية، وأخيرا بموقف أوروبا الجديد. فبالنسبة للجزائر؛ فقد راجع الإتحاد الأوروبي من شروطه، خاصة المتعلقة بالإصلاحات السياسية، ومتابعته لتطبيقها في الدول المنظمة للسياسة الأوروبية للجوار.[2] فضلا عن ذلك، فأحداث الربيع العربي، واقترابه من أبواب الجزائر، جعل النظام الجزائري، يبدي نوعا من الليونة في موقفه المتصلب من السياسة الأوروبية للجوار، حتى يتفادى الإنتقادات الأوروبية له بخصوص الإصلاحات الديمقراطية وحقوق الإنسان، والإنفتاح الإقتصادي.. في هذا الزمن العسير على النظام الجزائري. وأخيرا؛ التعديلات التي أدخلتها أوروبا على سياستها الجوارية المجددة، فقد هذبت كثيرا من شروطها السياسية، حتى تغري الجزائر للإنظمام إليها، وكان ذلك لاعتبارات استراتيجية–إقتصادية، تتصل بأزمة الغاز الروسية، فبعد الإضطرابات التي عرفها سوق الغاز الروسي–الأوروبي، قررت الأخيرة تقليل اعتمادها على الغاز الروسي والتوجه نحو الجزائر،[3] التي تمول أوروبا بما يربو عن 10% من احتياجاتها.

3–مجموعة 5+5 في غرب المتوسط: مكانة ودور الجزائر

فكرة مجموعة 5+5، قديمة تعود إلى سنة 1983. عند اقتراح الرئيس الفرنسي "فرونسوا ميتيران"، مبادرة إنشاء مجلس الأمن والتعاون لغرب المتوسط. ثم أعيد إحياؤها نهاية الثمانينات، لتتوج بعقد اجتماع روما 1990.[4] إقترح المؤسسون لهذه المبادرة، شراكة أكثر تحديدا، وفي فضاء جغرافي محصور وهو

---

[1] Luis martinez. « La position de l'Algérie devant l'intégration méditerranéenne »,in politiques méditerranéennes, CERI , Paris , 2010 , PP 193-194

.

[2] النهار. 2011/12/07.

[3] إسمهان تمغارت. مرجع سابق. ص 329.

[4] عبد النور بن عنتر. البعد المتوسطي للأمن الجزائري.. مرجع سابق. 99.

غرب المتوسط. هدفها هو تفعيل الشق الأمني والدفاعي للشراكة الأورومتوسطية الذي عرف عثرات للأسباب المذكورة آنفا.

في 12 سبتمبر 2003، عبر وزير الدفاع الفرنسي في لشبونة، عن الصعوبات التي يتلقاها مسار برشلونة، سيما في شقه الأمني والدفاعي. لذلك اقترح مبادرة جديدة، تكون دعامة لمسار برشلونة الأمني بين دول محدودة العدد وفي مجالات ذات الإهتمام المشترك. وفي أكتوبر 2003، وفي اجتماع وزاري حول دفاع الإتحاد الأوروبي، إقترح الوزير الفرنسي –دائما–، خلق مجموعة عمل غير رسمية مشكلة من: الجزائر، المغرب، تونس، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا والبرتغال. سميت بمجموعة (3+4)، في باريس في 30 سبتمبر 2004، أكد أن هذه المبادرة، يمكن أن يكتب لها النجاح أكثر، إذا ما تم توسيعها، لتضم بلدانا متوسطية أخرى وبالتالي تم إظافة كلا من ليبيا، موريتانيا ومالطا. لتصبح (5+5). وفي اجتماع روما في نوفمبر 2004، تم اعداد الوثائق التأسيسية (إعلان النية وخطة الأعمال).[1]

–أسس مبادرة 5+5

في 21 ديسمبر 2004، إجتمع في باريس وزراء الدفاع المنضوين في مبادرة 5+5، أين وقعوا وثيقتين أساسيتين وهي إعلان النية وخطط الأعمال سالفتي الذكر. الوثيقة الأولى، حددت الإطار العام للمبادرة، طموحاتها وخطواتها. ووثيقة أخرى، خطة الأعمال التي حددت الكيفيات العملية لوضع المبادرة موضع التنفيذ الميداني. أكد إعلان النية التأسيسي لمبادرة 5+5، إرادة البلدان العشرة، تشكيل مسار براغماتي وتطوري، عبر وضع خطط شراكة ملموسة وقابلة للتطبيق (واقعية). في المدى القريب بين القوات المسلحة للبلدان الشريكة، تتيح لهم التعبير بحرية، وتحمل مشترك للمسؤولية. كما أكد الإعلان المذكور، على ضرورة اجتماع وزراء دفاع بلدان المبادرة، مرة في السنة، بهدف تعديل خطة العمل الجارية، وإدخال إصلاحات عليها إن تطلب الأمر، وإعداد خطة عمل العام الموالي. كما تم الإتفاق على تشكيل لجنة، مشكلة من مسؤولين من وزارة الدفاع لكل دولة، تجتمع مرتين في السنة، مهمتها إطلاق ومتابعة تنفيذ الأعمال.

وثيقة خطة الأعمال، أكدت على التكامل متعدد الأطراف حول المسائل الأمنية في المتوسط الغربي، من أجل ترقية نشاطات التعاون في مجالات ذات الإهتمام المشترك. من أجل التوصل إلى نقطة

[1] Jean-francois coustiliere. « Enjeux de l'initiative de sécurité en format (5+5) » JFC ? Council. *www.jfcconseilmed.fr/files/05-09---5-plus-5-N.185.pdf*

التقاء لتقاسم الخبرات والمعارف. وقد حدد الوزراء في اجتماع ديسمبر 2004، ثلاث محاور أساسية وهي: الرقابة البحرية، الحماية المدنية والأمن الجوي.

لوضع هذه المبادرة موضع التنفيذ العملي، بغرض مواجهة التهديدات المشتركة، إقترحوا وضع رقابة على الفضاءات البحرية والأمن الجوي، عبر التبادل المستمر للخبرات والمعلومات بين مراكز العمليات العسكرية، مثال: شبكة V-RMTC 5+5 أي vertual regional maritime trafic center. لمراكز العمليات البحرية. بالإضافة إلى اتخاذ تدابير الإستباق والتدخل في حالة التهديد المحتمل. من الناحية العملية، تم الإتفاق على خطة عمل تحدد كل عام، منها تمارين وخطط تشرف عليها قيادات أركان الدول المنظمة للمبادرة، فضلا عن قوات بإمكانها تصور سيناريوهات للمخاطر والتهديدات المشتركة. بالإضافة إلى تدريبات في مجال ما يسمى SAR-search resecue interoperabilité. في مجال البحث والإنقاذ في المتوسط الغربي. فضلا عن تمارين حول خطة بولمار–POLMAR المتعلقة بالتلوث البحري، عبر البحث عن آليات المساعدة المتبادلة للتعاون في مجال مكافحة التلوث البحري الناجم عن حوادث. أما في مجال الحماية المدنية، وهي المحددة ثانيا في اهتمامات مبادرة 5+5، فقد اتفقت هذه الدول على ضرورة التعاون العسكري السريع المنسق، لأنظمة دفاع هذه البلدان. لهذا الغرض تم تنظيم مؤتمرات جمعت ممثلي هذه الدول الأعضاء، للتباحث حول السبل الأمثل لتحقيق هذه الأهداف.[1]

–مبادرة 5+5، نموذج ناجح لشراكة أمنية بين أوروبا والمغرب العربي؟

يصف العديد من المتتبعين، أن مبادرة 5+5، تعتبر البناء الأمني والإستراتيجي الوحيد في المتوسط، الذي عرف "نجاحا" مقبولا في تحقيق أهدافه المتوخاة. بفضل ابتعاده عن قلاقل الشرق الأوسط والمتوسط الشرقي عموما، (الخلاف حول قبرص). ويرجع أسباب "نجاح" هذه المبادرة، إلى عوامل عديدة منها؛

أولا، إقتصارها على مجالات محدودة للشراكة، يتم تحقيقها أين يتم تقديم حوصلة على النتائج المحققة، ثم اقتراح خطة أعمال جديدة تشمل مجالات جديدة للتعاون حولها. على أن تكون هذه المجالات واقعية وممكنة التحقيق، عكس مسار برشلونة الذي سطر مجالات عديدة، وأفرط منها، كما لم تراعي الواقعية في تحقيق هذه المجالات.

[1] Said Ansrah. « Initiative 5+5 defense: un partenariat de cooperation abouti et prometeur ». Tribune N° 526.

ثانيا، إنخراط كل عضو في هذه المبادرة، في تحديد مفهوم هذه العملية وفي خياراتها، وفي التحضير لخطط العمل وأخيرا المشاركة في تحديد المصالح المشتركة للأعضاء. وهذا ما لم يحصل في المبادرات الأخرى في المتوسط، (بما فيها مسار برشلونة)، التي كانت أوروبية الفكرة والمنشأ وفي خطط العمل. أما دول جنوب المتوسط، لم تكن سوى "تابعة"، أو مشاركة في تنفيذ هذه المشاريع ليس إلا.[1]

ثالثا، التطورية والتدرج في هذه الشراكة؛ فعلى عكس دول الإتحاد الأوروبي التي لديها باع طويل في مجال التعاون، فإن دول الضفة الجنوبية للمتوسط، تفتقر لهذا الأمر. فضلا عن الخلافات البينية، التي تعصف بأية محاولة تكاملية، والسبب ، في ذلك يرجع أساسا إلى انعدام الثقة. ولذلك فإن التدرجية، تتيح للأعضاء في المبادرة نضجا من عام إلى آخر، عبر تغليب المصالح المشتركة وبناء أكثر للثقة.[2]

4-الإتحاد من أجل المتوسط

الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي•،كان وراء فكرة الإتحاد من أجل المتوسط. والذي أطلق رسميا في قمة باريس 13 جويلية 2008، يضم دول الإتحاد الأوروبي والدول المشاطئة لحوض المتوسط، والمنظمة لمسار برشلونة، باستثناء ليبيا التي رفضت المشروع. جاء الأخير في بداية الأمر، تحت إسم الإتحاد المتوسطي، ثم ارتأى المسؤولون عنه تغيير إسمه، إلى الإتحاد من أجل المتوسط، وهذه التسمية أكثر واقعية لحال المشروع.

يرى البعض أن لفرنسا أهدافا خفية وراء هذا المشروع، يأتي على رأسها؛ إعادة هندسة تموقعها في منطقة المتوسط. خاصة أن مشرع ساركوزي، يستند إلى تقرير وضعه أكاديميون، سياسيون ودبلوماسيون، بعنوان: "تقرير ابن سينا"، وقدموا فيه تشخيصا لسياسة فرنسا في الفضاء المتوسطي، خاصة تجاه الضفة الجنوبية، حيث تضمن التقرير توصيات لباريس، بضرورة إعادتها النظر في سياستها المتوسطية. ثانيها، معارضة القيادة الفرنسية في عهد ساركوزي، لمسألة انظمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي، لذلك أرادت باريس من خلال هذا المشروع، قطع الطريق أمام تركيا ومنعها من الإنظمام إلى الإتحاد الأوروبي.

على العموم، فإن لفرنسا، وجود/مصالح قوية في الضفة الجنوبية للمتوسط بسبب القرب الجغرافي والتاريخ المشترك (رغم دراميته). بالإضافة إلى وجود جالية مغاربية ضخمة في فرنسا، نصفها تقريبا

---

[1] Jean-francois coustiliere. « Les rapports Europe-Maghreb en matiere de sécurité et de defense. Op.ci

[2] Jean-francois coustiliere. « Linitiative 5+5 sécurité et defense ». op.cit.

• كان ساركوزي حينها مرشحا خلال الإنتخابات الرئاسية الفرنسية، في مدينة تولون في فيفري 2007.

أصبحت اليوم تحمل الجنسية الفرنسية (3ملايين). علاوة على كل هذا، فقد شعرت فرنسا –كما سبق وقلنا–، بتهديد نفوذها في المغرب العربي، بعد الهجوم الإستراتيجي والتجاري الأمريكي والصيني.[1]

مهما يكن من أمر، فالإتحاد من أجل المتوسط، لم يكن بديلا لمسار برشلونة. بل جاء (كما تصوره واضعيه طبعا)، مكملا لهذا المسار، الذي عرف تعثرات وإخفاقات في ملفات عديدة. لذلك، فالإتحاد من أجل المتوسط، لم يحمل أهدافا جديدة، فقد أكد على ضرورة خلق فضاء متوسطي مستقر، يسوده الأمن والإستقرار، وحل الصراعات الدائرة فيه، سيما الصراع الإسرائيل–العربي، وتحقيق التقارب بين حضارات وشعوب المنطقة. فضلا عن تحسين مستوى الحوار السياسي بين الشركاء، المبني على توزيع المسؤوليات بين الطرفين بشكل متوازن. كما يسعى المشروع، لتعزيز الشراكة، بين الطرفين عبر إطلاق برامج ومشاريع إقليمية ملموسة في مجالات مختلفة.

–مواقف دول المغرب العربي من الإتحاد من أجل المتوسط

**ليبيا؛ رفض مطلق للمشروع*

رفض القذافي فكرة مشروع الإتحاد من أجل المتوسط. ودعا إلى افتتاح القمة العربية في العاصمة السورية دمشق، إلى بديل هو، قيام اتحاد عربي–إفريقي. وأعلن رفضه البات للإتحاد الجديد، أو حتى التعاون مع الإتحاد الأوروبي، خارج إطار جامعة الدول العربية، والإتحاد الإفريقي. أين صرح قائلا: "نحن عرب وأفارقة، لسنا فقراء ولسنا تابعين، نحن أغنياء بثرواتنا الطبيعية، وقدراتنا البشرية."[2] غير أن بعد "الثورة" في ليبيا، وسقوط القذافي، ومجيئ حكومة جديدة، يمكن أن نتنبأ بأنها ستنخرط في المشاريع الأوروبية في المنطقة، بما فيها الإتحاد من أجل المتوسط.

**المغرب: ترحيب ومباركة*

رحبت المملكة المغربية (كعادتها)، بمشروع الإتحاد من أجل المتوسط. ففي كلمة للعاهل المغربي قال: "لقد كانت السياسة الأوروبية للجوار، تدعيما لآمال المغرب، في تحقيق وضع متقدم. بإعطاء علاقاتنا، مع الإتحاد الأوروبي، البعد الإستراتيجي الذي تستحقه. وهذا المشروع الطموح، سيكرس الدور

---

[1] Khadidja Mohsen finane. « L'union pour la méditerranée: une ambition francaise de reconsider le sud ». IFRI, Decembre, 2008.
*www.**ifri**.org/sites/default/files/atoms/files/EuropeVisions_3_fr.pdf*

1 أحمد مختار الجمال. "الإتحاد من أجل المتوسط: بداياته تطوراته ومستقبله". المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية. ديسمبر، 2008.

الرائد لبلادنا، في تقارب جانبي المتوسط، وهذا الطموح الشرعي، لاقى مساندة دائما من المشاركة الدائمة، في أعمال الإتحاد الأوروبي. ونحن مقتنعون، بأن الرئاسة الفرنسية للإتحاد الأوروبي، ستسهم بشكل إيجابي، في تحقيق هذا الهدف."[1]

-الإتحاد من أجل المتوسط: رؤية جزائرية

الجزائر وكالعادة، كانت حذرة في سياستها الخارجية، فيما يخص انخراطها في مشروع الإتحاد من أجل المتوسط. سيما بصيغته الأولية، كما عرضه الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي. فهي مدركة لمكانتها "كدولة محورية" في المنطقة، لكنها أبدت ارتياحا أكثر، بعدما تمت "أوربة" المشروع. خاصة بتأثير من المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، أين أعطي المشروع صبغة أكثر براغماتية. الجزائر أرادت كذلك، أن يكون موقفها منسجما مع الدول العربية. غير أن العلاقات العربية-العربية المتأزمة، حالت دون ذلك، وهذا ما أضعف الموقف العربي عموما بهذا الخصوص.

مهما يكن من أمر، فقد حدد الباحث بغزوز عمر، أربع معالم أساسية، حكمت الموقف الجزائري إزاء الاتحاد من أجل المتوسط. وهي: 1) حل النزاعات، كشرط مسبق لنجاح المشروع. 2) حركة وتنقل الأشخاص (التأشيرة). 3) مكانة الجزائر ضمن هذا المشروع. 4) الخلافات التاريخية مع فرنسا.

اللاأمن والنزاعات في المتوسط: فالمتوسط فضاء لنزاعات مزمنة، خاصة الصراع الإسرائيلي-العربي، فضلا عن نزاع الصحراء الغربية. فمسار برشلونة، عرف فشلا بسبب تعثرات "عمليات السلام".[2] والسبب في ذلك، أن الإتحاد الأوروبي، لم يمارس الضغوط المطلوبة، لإجبار إسرائيل، على الإعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. فإسرائيل تريد سلاما لكنه غير عادل.[3] وفي هذا الصدد صرح الرئيس بوتفليقة:" لا يمكن تخيل متوسط مستقر، دون وضع حد لمعانات ومآسي الشعب الفلسطيني، التي يعانيها منذ أكثر من نصف قرن." فمع الهجوم الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، في قطاع غزة، (أكثر من 1400 شهيد)، في ديسمبر 2008، ثم في جانفي 2009، ولدت قناعة لدى الجزائريين، أن مشروع الإتحاد من أجل المتوسط، ولد ميتا. إذ أبدى اهتماما أكبر بأمن إسرائيل، على حساب حقوق الشعب الفلسطيني. نفس الموقف، أعلنته الجزائر فيما يخص قضية الصحراء الغربية. التي أعاقت إقامة علاقات

---

[1] المرجع نفسه.

[2] Aomar Baghzouz. "Du processus de barcelone à l'UPM: une vision d'algerie". Outre terre, N°23, 2009. PP 142-144.

[3] Mohammed chafik Mesbah. "UPM: utopie ou realité un poin de vue Algerien". In defense nationale et sécurité collective.
www.voltairenet.org/IMG/pdf/Mediterranean_Union.pdf

طبيعية، بين الجزائر والمغرب، وعرقلت إتحاد المغرب العربي. مثلما أثرت في موقف الجزائر، في مختلف المشاريع الأوروبية في المتوسط، بما فيها الإتحاد من أجل المتوسط، الذي تعامل بسلبية مع هذه القضية، ما كرس، وضع "لا حرب ولا سلم"، بين المغرب والصحراويين.

مسألة تنقل الأشخاص؛ فعلى عكس مسار برشلونة، الذي أدمج البعد الإقتصادي بالأبعاد الإجتماعية والإنسانية، فقد كان الإتحاد من أجل المتوسط، غامضا وغير مهتم، بالأبعاد الإنسانية، سيما مسألة تنقل الأشخاص، التي توليها الجزائر أهمية كبيرة. بسبب تواجد جالية جزائرية ضخمة في أوروبا. فضلا عن ذلك، ترفض الجزائر التعامل مع الهجرة غير الشرعية، كمسألة إنسانية، بمقاربة أمنية صرفة.[1]

ثقل الخلافات التاريخية بين الجزائر وفرنسا؛ كان يفترض بالثنائي، فرنسا–الجزائر، أن يكون قاطرة، لجر الإتحاد من أجل المتوسط، وكذلك بقية المشاريع المتوسطية الأخرى، نحو النجاح. لكن هذا لم يتسنى، بسبب الخلافات المتجذرة في التاريخ بين البلدين، والتي ترجع بشكل خاص إلى التاريخ المأساوي بين البلدين، بسبب الإستعمار الفرنسي للجزائر، والجرائم التي ارتكبها خاصة أثناء حرب التحرير (1954–1962)، والتي كان لها ثقل على علاقات البلدين منذ الإستقلال، والتي أضرت بدورها بمكانة ودور الجزائر المتوسطي. الجزائر، اعتبرت أن مشروع الإتحاد من أجل المتوسط، مشروعا فرنسيا، لذلك تعاملت معه بحذر، وأعلنت الإنضمام إليه بشروط. فإلى حد الآن، لا يزال هناك في فرنسا، من يعتبر شمال إفريقيا عموما والجزائر خصوصا، مجال نفوذ خاص بباريس.[2] فمع زيارة مسؤولين فرنسيين عاليي المستوى، إلى الجزائر ما بين شهري ماي–جوان 2008، وهم: وزير الداخلية ميشال إليوت ماري، ووزير الخارجية، برنار كوشنار، والوزير الأول فرونسوا فيون. دونما ننسى زيارة الدولة للرئيس الفرنسي ساركوزي في ديسمبر 2007، من أجل التسويق للمشروع. طلبت الجزائر، تسوية بعض الخلافات التاريخية خاصة، عدم اعتراف فرنسا بجرائمها بحق الشعب الجزائري.[3]

مكانة الجزائر في المشروع: فالخلافات مع باريس، جعلت فرنسا تهمش الجزائر في مشروع الإتحاد من أجل المتوسط. أين اعتبرت مصر، هي ممثلة لدول جنوب المتوسط، ومن ثم أضحت الجزائر، كبلد شريك عادي ضمن المشروع. ما جعل الجزائر تنتقد المشروع، على لسان مسؤوليها، خصوصا مسألة عدم تمثيل دول المغرب العربي، في الأمانة العامة للإتحاد.

---

[1] Aomar Baghzouz." Du processus de Barcelone à l'union pour la mediterranée". Op.cit. PP 144-145.
[2]Aomar Baghzouz. "La .relation Algero-Francaise, exemple d'une deterioration du partenariat nord-sud en mediterrannée !" du devenir Mediterrannée, rayonement du CNRS, N° 55, decembre, 2010. PP 32-34
[3] Aomar Baghzouz. "Du processus de Barcelone à l'union pour la mediterranée". Op.cit. PP 146-147.

5-المقاربة الأمنية الجزائرية في المتوسط

الجزائر أصبحت تولي أهمية معتبرة للجناح المتوسطي لأمنها. وقد انعكس ذلك، في دستور الجزائر، حيث ورد في ديباجته، أن الجزائر أرض الإسلام، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية، وبلاد متوسطية وإفريقية.[1] وبذلك تفوقت الدائرة المتوسطية على الإفريقية، وذلك منذ أن بدأت أوروبا تلتفت إلى ضفتها الجنوبية المتوسطية، في إطار علاقات جديدة قائمة على الحوار والشراكات.

بخصوص المقاربة الأمنية الجزائرية في المتوسط، نشير إلى أنها دائما تتبنى سياسة التمهل والإنتضار، فيما يتعلق بالمبادرات الأمنية-الاستراتيجية، أوروبية المنشأ، وذلك للأسباب مارة الذكر. وعموما، يمكن أن نستشف أسس المقاربة الجزائرية، من ردود الحكومة الجزائرية الواردة في تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي جاء تحت عنوان: "تعزيز الأمن والتكامل، في منطقة المتوسط."

*الجزائر تقوم بدور فعال في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، بما بتوافق مع أهداف الأمم المتحدة. ضمن هذا الإطار، فهي تشجع كل المبادرات المتوسطية، التي تصب في هذا المسعى، والتي تحقق الحوار والتعاون. ويؤكد المسؤولون الجزائريون، أن هذا ينبع من خيار استراتيجي للجزائر، ومن قناعة عميقة، أن وحدها الشراكة الحقيقية، بإمكانها أن تساهم في بناء منطقة متوسطية، آمنة ومستقرة، ما يتيح خلق فضاء تنموي مشترك.[2]

*تعتبر الجزائر مسار برشلونة، الإطار الإستراتيجي الأشمل للشراكة، الأورو-متوسطية. والأكثر وضوحا، سيما بعد تعديله في مؤتمر إيطاليا 1998، فيما يسمى بـ"منتصف الطريق"، أين صحح مساره وصار أكثر توازنا، بين أجنحته الثلاث. لهذا السبب، كانت الجزائر ترفض المشاريع الأوروبية الموازية لمسار برشلونة، التي ترى فيها صورا مكررة له لا طائل منها، وهذا ما جعلها، تنتظر طويلا للإنضمام إلى السياسة الأوروبية للجوار..

*تعتبر الجزائر، أن الأمن والإستقرار في المتوسط، شرط مسبق للتنمية الإقتصادية والإجتماعية. وهذا لن يتأتى، إلا في ظل بناء ثقة متبادلة بين ضفتي المتوسط. وأيضا عبر حلول عادلة

---

[1] أنظر: ديباجة دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. 1996.

[2] Renforcement de la securité et de la cooperation dans la region de la mediterrannée. Rapport du secretaire generale A/56/133 Assemblée generale de l'ONU 10/07/2001. PP 2-4.

ومنصفة، للنزاعات الموجودة، بين الدول المتوسطية، عبر احترام مبادئ وأهداف منظمة الأمم المتحدة، والتسويات السلمية للخلافات.

*تؤكد الجزائر كذلك، على ضرورة وضع إجراءات فعلية وملموسة، عن طريق انضمام كل الدول المتوسطية، في اتفاقيات متعددة الأطراف، لمنع انتشار الأسلحة النووية، وأسلحة الدمار الشامل. وإخضاع كل منشآتها النووية للمراقبة الدولية، (الوكالة الدولية للطاقة الذرية). فالشفافية في مجال التسلح، تعده الجزائر، أداة ثمينة لخلق جو من الثقة المتبادلة بين البلدان المتوسطية، بما فيها التجارة غير المشروعة للأسلحة الخفيفة، التي فاقمت النزاعات، وشجعت الإرهاب والجريمة المنظمة.

*الشراكة في المجال السياسي والأمني، يجب أن تكون مصحوبة بإرادة مشتركة للبلدان من الضفتين، على التضامن مع احترام المبادئ المقدسة للقانون الدولي، خاصة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. فالجزائر تولي إهتماما كبيرا لمسألة السيادة الوطنية. وعدم اللجوء إلى القوة أو التهديد بها. وهذا ما سيتيح (حسب التصور الجزائري)، لتعزيز الديمقراطية ودولة القانون، التي هي الضامن لمكافحة المخاطر الجديدة، لاسيما شبكات الإرهاب والجريمة المنظمة الدولية.

من الملاحظ –إذن– أن الجزائر تركز في علاقاتها الأمنية في الإطار المتوسطي، على ملف الإرهاب. فهي تستفيد من هذا الملف، كورقة لإصباغ الشرعية على النظام، وهي نفس المقاربة، التي تتبعها مع الحلف الأطلسي، في إطار حواره المتوسطي[1] (كما سيمر معنا في العنصر الموالي).

III الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي، والجزائر

علاقة الجزائر بالحلف الأطلسي، جديدة نوعا ما. فبعد القطيعة معه زمن الحرب الباردة، وابتعاد الحلف عن الجزائر في تسعينات القرن الماضي، بسبب الأزمة الداخلية التي عاشتها الجزائر، والحضر العالمي الذي تعرضت له، بعد كل هذا، حملت بداية الألفية الجديدة، تغير نوعي، في العلاقة بين الطرفين، (الحلف الأطلسي والجزائر). خاصة بعدما أدرك أعضاء الحلف الأطلسي، مدى الترابط الوثيق، بين أمن أوروبا والأمن في المتوسط. لذلك تبني مفهوما استراتيجيا جديدا، يقوم على أساس الحوار مع الجيران. ولذلك أطلق الناتو، ما يسميه "الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي"، الذي انظمت إليه الجزائر.

---

[1] عبد النور بن عنتر. البعد المتوسطي للأمن الجزائري.. ص 209.

1-الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي

بعض دول أوروبا الجنوبية، خاصة إيطاليا وإسبانيا والبرتغال، كانت وراء إطلاق مشروع الحوار الأطلسي•، مع بعض الدول المتوسطية. ويعود سبب تأكيد هذه الدول تحديدا للحوار والشراكة الأمنية، كونها هي الأقرب جغرافيا للمغرب العربي، والأكثر تأثرا بالإنكشاف الأمني الذي يعاني منه سيما مع انفجار الأزمة الجزائرية وصعود الإسلاموية. هناك عامل آخر، شجع على إطلاق هذا المشروع، (الحوار والشراكة)، وهو تطبيع إسرائيل في الحوار، مع دول المغرب العربي. فهو مسار مواز لمسار التسوية السلمية، ومسار برشلونة، للإتحاد الأوروبي. فبما أن "مسار التسوية السلمية"، للصراع الإسرائيلي-العربي، جر بشكل أساسي الدول العربية المشرقية، فأراد الحلف الأطلسي، إكمال عملية التطبيع مع إسرائيل، بانخراطها في الحوار الأطلسي-المتوسطي، الذي توجه في بداية انطلاقه، لدول المغرب العربي، إضافة لمصر والأردن، التي لها علاقات طبيعية أصلا مع إسرائيل.

أطلق الحلف الأطلسي، الحوار المتوسطي في 1994. ويخص حاليا سبع دول، غير عضوة في الناتو، وهي:الجزائر، المغرب، تونس، موريتانيا، مصر، الأردن وإسرائيل. أعلن أعضاء حلف الناتو، أن الأهداف من وراء هذا الحوار، تعكس المفهوم الإستراتيجي للحلف. الذي يدرك ترابط أمن أوروبا، بالإستقرار والسلام في المتوسط. فضلا عن أن البيئة الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة (حسب الحلف)، دفعته لتبني سياسة الإنفتاح والشراكة. هذه الأخيرة، كانت بعد مراجعة الناتو لفكرة التهديد المحدق من الجنوب، ومقولات الخطر الأخضر (الأصولية الإسلاموية)، ثم الإرهاب فيما بعد، وذلك تطبيقا لفكرة السلام عبر الحوار والشراكة. فاتخذ سياسة توسيع الحلف، بضم أعضاء جدد من أوروبا الشرقية خاصة. ممن انفصلت عن القطب المنهار (الإتحاد السوفييتي)، ثم الحوار والشراكة، مع دول جنوب المتوسط.[1]

حدد حلف شمال الأطلسي، ثلاث أهداف أساسية، من حواره المتوسطي، وهي: المساهمة في أمن واستقرار المنطقة، وتوفير سبل أفضل للتفاهم بين الحلف ودول الحوار، وأخيرا تبديد "الأفكار الخاطئة" عن الحلف، لدى الدول المشاركة في هذا الحوار. كما يرتكز الحوار، على عدة مفاهيم مفتاحية حددها

---

* دافعت إيطاليا وإسبانيا والبرتغال عن شراكة من أجل السلام في المتوسط، بما فيها التمارين العسكرية المشتركة. ونجحت في إقناع الحلف الأطلسي بإطلاق الحوار الأطلسي-المتوسطي، إلا أن الخطة الأولى تم خفظها إلى حد أدنى بعد نقاشات أطلسية داخلية، حيث أقصي التعاون العسكري الحقيقي من البرنامج، كما استبعدت الجزائر من الحوار رغم سعي إسبانيا وإيطاليا لإشراكها.

1أنظر وثائق حلف الناتو حول: الحوار الأطلسي-المتوسطي www.nato.int/cps/fr/natohq/topics_52927.htm

الناتو في سبعة، وهي: 1) عدم التمييز، أي أن كل الدول المشاركة في الحوار، متساوية في قواعد هذه الشراكة. 2) التمايز الذاتي، أي أن الناتو سيستجيب لدول الحوار، حسب مطالبهم واحتياجاتهم الخاصة. 3) الحصرية، أي أن دول الحوار، تلتزم حصريا مع الناتو في الأعمال المبرمجة. 4) الحوار هو التزام ذو طريقين، يعني ذلك، أن الناتو يسعى من خلال الحوار للحصول على مشاركة الدول المنظمة للحوار، لضمان نجاحه. عبر مسار من المشاورات المنظمة، وهي أمر مهم في المسار التطبيقي للحوار. 5) عدم القسرية، ويعني أن الدول المشاركة في الحوار، هي حرة في اختيار تطوير هذا الحوار، دون فرض الناتو لتسريعه. 6) التكامل والتعزيز المتبادل، بمعنى أن الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي؛ سوف يكون مكملا للمشاريع والمبادرات الأخرى في المنطقة، وغير متعارض معها، مثل "الإتحاد من أجل المتوسط"، ومبادرة خمسة+خمسة. نلاحظ هنا أن التركيز على المشاريع الفرنسية تحديدا، وذلك ربما لطمأنة باريس، أن الحوار لن يكون على حساب مشاريعها المتوسطية، والموجهة للمغرب العربي بشكل خاص. فكما نعلم لفرنسا، حساسية مفرطة من المنافسة الأمريكية خاصة في المنطقة. فللولايات المتحدة تسيطر على قرارات الحلف الأطلسي، وفرنسا تسعى دائما، للإنعتاق من المظلة الأمريكية. 7) التنوع، الحوار يحترم ويراعي، السياقات الإقليمية، الثقافية والسياسية، لكل دولة شريكة.

فضلا عن ذلك، فإن الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي، عملية تطورية، فيما يخص المشاركين أو من حيث المضمون. كما أن للحوار مسارين ثنائي الأطراف (الناتو+1)، أو متعدد الأطراف (الناتو+7). كما أن لهذا الحوار بعدين سياسي وآخر تطبيقي. البعد السياسي، يقوم على الحوار ثنائي الأطراف ومتعدد الأطراف، وذلك من أجل التشاور، الذي يظم المسؤولين من أعلى المستويات، سواء الوزارية أي بين وزراء الخارجية وممثليهم، أو العسكريين، أي بين وزراء الدفاع وقيادات الأركان، حول الأمن في منطقة المتوسط. وقد رفع هذا الحوار إلى مصاف الشراكة في قمة اسطنبول 2004. أما البعد التطبيقي، فمقاييس الحوار هنا أعلن عنها في برنامج العمل السنوية، التي تبحث في سبيل وضع موضع التنفيذ، حيثيات البرامج المتفق عليها. والتي تظم ملتقيات، ورشات، وعدة نشاطات أخرى في شتى المجالات: عصرنة القواة العسكرية، خطط الطواريء المدنية، إدارة الأزمات، تأمين الحدود، مكافحة الإرهاب، السيطرة على الأسلحة الخفيفة، الدبلوماسية العامة، التكامل العلمي والتشاور في مسائل الإرهاب

وانتشار أسلحة الدمار الشامل. كما يشمل الجانب التطبيقي، بعدا عسكريا يتمثل في توجيه دعوات لدول الحوار، للحضور كملاحظين، وفي بعض الحالات كمشاركين في تمارين عسكرية.[1]

-الحوار الأطلسي-المتوسطي، بعد قمة اسطنبول: رفع الحوار إلى شراكة

جرت هذه القمة للحلف الأطلسي، في العاصمة التركية إسطنبول، يومي 28،29 جوان 2004. بعد الحرب على العراق في 2003، وما ترتب عليها، من انشقاق في صف الحلف. حيث اختلفت الدول الأعضاء بين مؤيد للولايات المتحدة في حربها، وبين معارض لها (خاصة فرنسا). فكان هدف واشنطن من هذه القمة، رأب الصدع بين دول الحلف.

بخصوص الحوار المتوسطي، قرر الناتو رفع الحوار إلى شراكة. بمعنى توسيعه ليضم أعضاء جدد شرق أوسطيين. فقد أطلق بهذا الشأن، مبادرة "الشراكة من أجل السلام". كما عمق الحوار من حيث النشاطات المشتركة مع دول الحوار، من خلال تبني وثيقة تحت إسم: "أجندة أكثر طموحا وتوسيعا للحوار المتوسطي". تأسست هذه الوثيقة على نفس الأسس تقريبا التي قام عليها الحوار المتوسطي. إلا أنهم أضافوا إليها مبدأين: الأول، إلتزام ثنائي الإتجاه؛ بمعنى أن الناتو، يبحث عن مساهمة الشركاء لضمان نجاح مبادرة اسطنبول، عبر مسار المشاورات المنتظمة، التي تعد أمرا مهما بالنسبة للشراكة التطبيقية. أما المبدأ الثاني، هو التكاملية والتعاون المشترك، والمقصود به هنا؛ تكامل مبادرة اسطنبول، مع بقية المبادرات الأخرى في المنطقة، سواء الأوروبية أو الدولية.

المبادرة تقترح قائمة للنشاطات الثنائية، والدول الشريكة لها حرية الإختيار في الإنخراط في هذه النشاطات. وهي:

*نصائح للتكيف مع التحولات، في مجال الدفاع، وضع ميزانيات الدفاع، الخطط الدفاعية، والعلاقة بين المدني والعسكري.

*التعاون العسكري للمساهمة في تحسين القدرات الدفاعية، عبر المشاركة في بعض التمارين العسكرية، ونشاطات التكوين والتدريبات الملحقة.

*التعاون في مكافحة الإرهاب، بما فيها تقاسم المعلومات.

*التعاون لدعم جهود الناتو ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل.

---

[1] المرجع نفسه.

*التعاون في مجال تأمين الحدود ضد تسلل الإرهابيين، والأسلحة الخفيفة، والتجارة غير المشروعة.

*وضع خطط للطوارئ المدنية، تظم المشاركة في تربصات للتكوين وفي تمارين حول عمليات الإنقاذ في حالات الكوارث.

فقمة الناتو في 2004، دشنت "مبادرة اسطنبول للتعاون". هذه الأخيرة تشمل بالأساس دول الخليج العربي. تقوم هذه المبادرة أساسا، على مبدأ "الحصرية"، ويتعامل الناتو فيها مع كل حالة على حدة. على أن تتعاون في مجال مكافحة الإرهاب، والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل. إلى حد الآن، هناك أربع دول خليجية انظمت لهذه المبادرة وهي: البحرين، الكويت، قطر والإمارات العربية المتحدة. وهي مفتوحة لدول الشرق الأوسط الموسع. كما أبدت المملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، إهتمامها بهذه المبادرة. تهدف هذه الأخيرة (حسب الناتو)، إلى تقديم المشورة الملائمة، في عدد من المجالات المحددة، التي طور فيها الحلف خبراته، بما يمكنه من تقديم "قيمة مضافة". وإحدى المجالات الرئيسية هي: إصلاح الدفاع وميزانية الدفاع، والتخطيط الدفاعي، والعلاقات المدنية–العسكرية...

توجه حلف الأطلسي نحو "الشرق الأوسط الموسع"، ودول الخليج خاصة، يرجع (حسب الناتو)، لكون أمن منطقة الخليج، حيوي لأمن دول الحلف. وقد صرح بذلك الأمين العام للحلف، فوغ راسموسن في أفريل 2014، في افتتاح إجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء في الحلف، مع الدول الخليجية الشريكة في مبادرة اسطنبول، صرح قائلا: "إطلاق المبادرة منذ عشر سنوات، كانت إشارة واضحة إلى أن أمن واستقرار منطقة الخليج، هو موضع اهتمام استراتيجي للحلف." أين شدد على ضرورة تأمين الخطوط البحرية، وطرق امدادات الطاقة والشبكات التابعة لها، ومحذرا من وجود تهديدات أمنية معقدة خاصة الإرهاب والقرصنة والتسلح، ما يتطلب معالجة تعاونية من الجانبين.[1]

غير أنه تطبيقا لعقيدة الحلف التي طورها منذ نهاية الحرب الباردة، وأحداث سبتمبر 2001، المرتكزة على الشراكة من أجل الأمن، كما طور عقيدة عسكرية للتعامل الفعال مع التحديات الأمنية الجديدة، منذ القيام بعمليات حفظ السلام جنوب شرق أوروبا وآسيا، مرورا بمكافحة الإرهاب الدولي، وحتى الإستعداد لدرء مخاطر أسلحة الدمار الشامل. وتأسيسا على هذه الرؤية، وهذه العقيدة، حدد الناتو عدة

1 محمد بدري عيد. "حلف الناتو ودول الخليج: تقييم لمبادرة اسطنبول بعد عقد من الزمن". مركز الجزيرة للدراسات، 16 أبريل/نيسان، 2014.

أهداف من توجهه نحو الخليج العربي. 1) ضمان إستقرار المنطقة، لما تحتوي عليه من امكانيات طاقوية هائلة. 2) ضمان السيطرة على الأحداث السياسية والإستراتيجية–الأمنية، التي تعيشها المنطقة، سيما مخاطر الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل. 3) الإقتراب من إيران، لاحتواء قوتها العسكرية المتعاظمة، والتعامل مع برنامجها النووي.

كما سبق وذكرنا، فقد استجابت أربع دول خليجية للدعوة إلى الشراكة مع الناتو، وأبدت كلا من السعودية وسلطنة عمان، إهتمامها بالمبادرة. يأتي هذا الخيار الخليجي من قناعتهم، أن هناك خللا استراتيجيا إقليميا، لصالح إيران (العدو الأساسي والتقليدي لدول الخليج)، وقد زادت فجوة الخلل الإستراتيجي، بعد الحرب على العراق في 2003، أين كانت إيران المستفيد الأكبر (وربما الوحيد) من الحرب. حيث صار لها نفوذ عميق في المنطقة، سيما في العراق. هذا ما كرس قناعة لدى "حكام الخليج العربي"، أن تحقيق أمنها لن يتأتى إلا عبر مظلة خارجية لقوة كبرى مثل الحلف الأطلسي.[1]

2–صعوبات الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي: شكوك عربية

تطال الناتو صعوبات جدية، في حواره المتوسطي، بشقيه؛ أي مع دول الشراكة من جهة، ومع دول مبادرة اسطنبول من جهة أخرى. صعوبات يمكن أن تحد من تطور هذه الشراكة مستقبلا، إن لم يسارع الناتو بمعالجتها. إذ تشكك الدول العربية الشريكة، في الحوار ومبادرة اسطنبول، في الدور الحقيقي الذي يطمح الحلف الأطلسي لأدائه في المتوسط. فقد إعتبرت شرعية وجود الحلف الأطلسي كمنظمة عسكرية، موضع تساؤل لدى الدول العربية عموما، منذ نهاية الحرب الباردة. يستهدف هذا التوجس أساسا، سياسات واشنطن في المنطقة، سيما بعد السلوكات الإحترابية للإدارات الأمريكية، بدء بحرب الخليج الثانية 1991، والثالثة (غزو العراق) في 2003، مرورا بما يسمى "الحرب على الإرهاب".

تأتي على رأس الصعوبات التي تواجه الحوار المتوسطي والشرق أوسطي للحلف الأطلسي، معظلة الصراع الإسرائيلي–العربي.* فالناتو لا يقوم بدور فعال في سبيل حل هذا الصراع، الذي يعد أهم أسباب التوتر التي تعرفها منطقة الشرق الأوسط والمتوسط. فالناتو، يكيل بمكيالين في هذا الصراع. ففي حين يشدد الرقابة الأمنية والعسكرية على الدول العربية، نجده يتغاضى عن ممارسات إسرائيل في حق

---

[1] المرجع نفسه.

* نستعمل عبارة الصراع العربي–الإسرائيلي، بدل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، على اعتبار أن إسرائيل لا تزال تحتل مزارع شبعة في جنوب لبنان، والجولان في سوريا، ولديها مشاكل حدودية مع مصر بخصوص سيناء...

الشعب الفلسطيني. وهو (=الناتو)، كأحد أهم أهدافه، ما يسميها الأفكار الخاطئة عن الحلف لدى العرب، ومواقفهم السلبية المسبقة منه. مع العلم أن أسباب النظرة السلبية عن الحلف لدى العرب؛ ترجع أساسا إلى مواقفه السلبية من الصراع العربي الإسرائيلي (كما أسلفنا). فإن أراد الحلف فعلا تبديد سوء التفاهم هذا، فعليه الإضطلاع بدور أكبر في هذا الصدد. إذ عليه الالتزام أولا، بالضغط على إسرائيل للخروج من الأراضي العربية التي لاتزال تحت إحتلالها، مزارع شبعا في لبنان، والجولان في سوريا، والإعتراف بحق الشعب الفلسطيني، في إقامة دولته المنشودة، وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين، ووقف بناء المستوطنات، وتهويد القدس...

لكن الأهم من ذلك كله، إجبار إسرائيل على التخلص من ترسانتها النووية. فحلف الناتو، يضع أحد أهدافه في المتوسط (كما يدعي)، منع إنتشار أسلحة الدمار الشامل، غير أن هذا الهدف، هو في إتجاه واحد، حيث يقصد به، عدم امتلاك العرب لأسلحة الدمار الشامل، في حين أن إسرائيل (بشكل حصري)، تمتلك أكبر ترسانة من الأسلحة النووية ومن أسلحة الدمار الشامل في المنطقة. فإن أراد الناتو فعلا تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط والمتوسط، عليه العمل على بناء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، بما فيها سلاح إسرائيل الفتاك. ذلك الضمان الكفيل بتبديد الأفكار السلبية عن الناتو في الأوساط الرسمية والشعبية العربية.

مصدر الشكوك الأخرى، تتعلق أساسا بطبيعة المسائل المقترحة في الحوار. ففي حين تسعى دول الحوار، إلى تفعيل البعد العملي منه (=الحوار)، نجد الحلف لا يعير كثير الإهتمام لهذا البعد، ويقتصر حواره الأساسي، في البعد السياسي؛ أي المشاورات والإجتماعات ثنائية/متعددة الأطراف، حول الأمن في المتوسط والشرق الأوسط.[1] كما تنتقد دول المنطقة العربية هذا الحوار مع الناتو، كون الأخير لا يتقاسم المعلومات معها، بشأن التطورات الإستراتيجية والنوايا والأهداف، التي يتابعها الحلف في المنطقة. كما ينعدم التشاور، عند ضبط الخطط وتطوير البرامج في إطار الحوار. مثلما لا يأخذ (الناتو) بعين الإعتبار، بصفة كافية حاجيات بلدان الحوار عند صياغة البرامج. وهذا راجع إلى إنعدام الثقة بين طرفي الحوار، أي بين الناتو وشركائه المتوسطيين والشرق أوسطيين. إذن؛ فسوء التفاهم الذي يسرف الحلف الأطلسي في الحديث عن ضرورة تبديده، في حقيقة الأمر هو لا يبذل أي جهد في هذا المجال.

[1] Ahmed dris. « Le dialogue mediterrannée de l'OTAN. » SED-MED seminaire sur la securité et la defense en mediterrannée, Barcelone: CIDOB.P 43.

تعقيد البيئة الأمنية في المنطقة: فتعيش منطقة الشرق الأوسط وكذلك المتوسط، بيئة أمنية جد معقدة. فهي مصدر توتر ولا إستقرار مزمنة، تفرز تهديدات مركبة، تقليدية وجديدة. هذا ما جعل حلف الناتو، يتعامل معها بشكل غير ثابت، فأحيانا نجده يركز على الحوار والحلول السلمية، لمشاكل المنطقة، ويتدخل عسكريا في شؤونها أحيانا أخرى. على أية حال، فإن التهديدات التي تعرفها المنطقة، يمكن تقسيمها إلى ما يسمى "الأمن الصلب"، ذلك نتيجة للنزاعات المسلحة في المشرق العربي، وتبعات الربيع العربي من تشرذم سياسي في مصر، ليبيا... فضلا عن نمط آخر من التهديدات الجديدة، والتي تنطوي تحت طائلة "الأمن اللين"، مثل الإرهاب، الهجرة غير الشرعية... النمط الأول من التحديات، يتعامل معها الناتو بمقاربة عسكرية، حيث يمارس عقيدة الولايات المتحدة الأمريكية، المتمحورة حول "الحرب الإستباقية". لكنه للأسف، يتعامل بنفس العقلية مع التهديدات الجديدة، التي تتطلب أسلوبا آخر في التعامل، يتمركز أساسا، على الإنتقال الديمقراطي والتنمية. لكن الناتو فشل في التعامل معها، وهذا يظهر مدى تفوق التصور الأمريكي، على الرؤية الأوروبية داخل الحلف الأطلسي.[1]

إختلاف مصالح أعضاء حلف الأطلسي: فبالرغم من الإقرار، بأن الحلف هو أقوى حلف عسكري بعد إنهيار حلف وارسو، والأكثر تماسكا، في الوقت الراهن، غير أن هذا لا يعني خلوه من أي خلافات بين أعضائه. فبخصوص حواره مع المتوسط، والشرق الأوسط، ومع أن أعضاء الحلف، توصلوا إلى صيغ توافقية في رؤيتهم لشكل الحوار، وطبيعته. إلا أنه يظل لكل دولة عظو (خاصة الدول الفاعلة) مصالحها المتباينة، وتفضيلاتها الخاصة. فالحوار المتوسطي، بما فيه مبادرة اسطنبول للتعاون، لا تحضى بإجماع كافة أعضاء الحلف. بسبب تباين رؤاهم الإستراتيجية، ووضعهم الجغرافي (القرب أو البعد عن المنطقة)، واحتياجاتهم في مجال الأمن.. يتجلى هذا التباين في المصالح، بين أجنحة الحلف، بشكل أساسي بين الولايات المتحدة الأمريكية كقوة في المنطقة لها مصالحها، وبين أوروبا، الواجهة المباشرة للمتوسط، والمتأثرة أكثر بتهديداته. وحتى داخل البيت الأوروبي الواحد، هناك اختلافات في الأولويات، فبعض الدول الأعضاء في الحلف، تفظل التركيز أكثر على أوروبا الشرقية في توجهات الحلف، أكثر من الضفة الجنوبية للمتوسط، سيما ألمانيا وبولونيا. وقد زاد هذا الإختلاف في الرؤى، بشكل خاص بعد

[1] Ibrahim Saidy. "Le role de l'OTAN en mediterrannée et au moyen orient". Revue internationale et strategique. N° 73, janvier, 2009. PP 48-49.

التوسع شرقا، الذي عرفه الحلف الأطلسي، بضمه لدول عديدة كأعضاء من أوروبا الشرقية، في أعقاب انهيار الإتحاد السوفييتي. أين ظهرت جماعات مصالح جديدة داخل الحلف، تسعى للتأثير في توجهاته.[1]

لكن تبقى الولايات المتحدة، الفاعل الأكثر تأثيرا في سلوكات الحلف. فواشنطن، تلعب دورا كبيرا في استمرار توجه عدسة الحلف نحو المنطقة العربية بكيفية عامة، بما فيما الشرق الأوسط والمتوسط، بالنظر لما تحتله المنطقة من أهمية حيوية في الأجندة الإستراتيجية–الأمنية والإقتصادية الأمريكية. سواء ما تعلق بالأمن الطاقوي، أو مكافحة الإرهاب، أو الحفاظ على أمن إسرائيل، والإلتزام ببقاء ملكيات دول الخليج العربي. لذلك فهي، تؤكد على ضرورة الوجود العسكري في هذا الفضاء الحساس، للتدخل المباشر والفوري، في حال وقوع حرب، أو وجود تهديد لمصالحها. كما تستهدف واشنطن التموقع في المنطقة (=المتوسط)، لمنع أوروبا من أن تتحول إلى قوة مستقلة تماما عن المظلة الأمريكية، أقله على الصعيد العسكري.

أما بالنسبة لأوروبا؛ فهناك عدة محاور تعبر عن مصالح وأولويات مختلفة. ففرنسا لديها مصالح تقليدية، وعلاقات تاريخية بدول حوض المتوسط الجنوبي، خاصة الغربي. فهي لا تريد توسعا أكبر للحلف الأطلسي، في هذه المنطقة. فهي ترى في هذا التوسع، بسيطرة أمريكية على توجهاته، رغبة لواشنطن في التموقع في هذه المنطقة. لذلك نجدها تكرر مرارا، على أن مشاكل المتوسط الغربي الأمنية، والمعضلات التي تعرفها دول المغرب العربي، يمكن أن تعالج في إطار حوار خمسة زائد خمسة، ذو الهندسة الفرنسية. في المقابل، فإن بريطانيا تؤكد فكرة دور عالمي« role globalisé » للحلف الأطلسي، سواء في المتوسط أو في الشرق الأوسط أو في أي مكان من العالم. هذا التوجه البريطاني، يندرج ضمن السياسة الخارجية التقليدية لبريطانيا، المتمحورة حول الثالوث التالي: العلاقات عبر الأطلسية، أوروبا والكومنويلث–Commonwealth. إسبانيا من جهتها؛ تؤكد على مسألة السيادة على جبل طارق، وخلافاتها الحدودية مع المغرب، كما تعبر عن قلقها بشكل خاص، من تزايد الهجرة غير الشرعية، الأمن الطاقوي، وسباق التسلح في المنطقة. مثلما تنادي دوما بدور فعال للناتو، وللإتحاد الأوروبي بشكل أكثر تكاملا وتنسيقا، مع مسار برشلونة. إيطاليا؛ تجعل من أولويات سياستها الخارجية، وخياراتها الإستراتيجية، تثمين الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي، والتعامل بشكل تكاملي مع الإتحاد الأوروبي. تركز على وضعها الرائد في المتوسط، وعلى علاقاتها التاريخية مع ليبيا ومصر.. في حين أن اليونان؛ يتعلق

[1] Ibid. PP 50-51.

اهتمامها المتوسطي أكثر، بمعالجة مشكلة قبرص، وسيادتها في بحر إيجه، في مواجهة الضغوط التركية، بشأن الجزر قرب الأناظول. [1]

هذا الإختلاف في مصالح أعضاء الحلف الأطلسي وأولوياتهم، الإستراتيجية والإقتصادية، وشواغلهم الأمنية، من شأنه أن يحد من فعالية الحوار المتوسطي، ومبادرة اسطنبول للتعاون، في إطار العلاقات عبر الأطلسية المعقدة.

الصورة السلبية عن الحلف الأطلسي عند العرب: فكما أشرنا، فإن لحلف الناتو، صورة سلبية قاتمة، لدى العرب، (ونقصد هنا شعوب الدول العربية). رغم أن نخبها الحاكمة توظف علاقاتها المتميزة مع الحلف، لخدمة مآربها الضيقة والمحدودة، من أجل بقائها في الحكم، خاصة ملكيات دول الخليج العربي. ومن أجل أيضا، تفادي ضغوطها بخصوص الديمقراطية وحقوق الإنسان.[2] فالرأي العام للدول المغاربية والخليجية، المنضمة لمبادرة اسطنبول، تنظر بعين الريبة للحلف وتعتبره يد الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية، في المنطقة المغاربية. وينبع هذا التصور الشعبي للدول العربية؛ من سياسات واشنطن في هذا الفضاء، بسبب الحروب التي شنتها على العراق في 1991، وفي 2003، والدعم غير المشروط وغير المحدود، لإسرائيل، والتغاضي عن جرائمها في حق الشعب الفلسطيني، بل وشرعنتها لدى هيئة الأمم المتحدة، بفعل "الفيتو"، الذي ترفعه في وجه القرارات التي تدين إسرائيل.

-المفهوم الإستراتيجي الجديد للحلف الأطلسي، وحواره المتوسطي

عرف حلف شمال الأطلسي، ثلاث مفاهيم استراتيجية، منذ نهاية الحرب الباردة. وجائت في قمة روما سنة 1991، ثم في قمة واشنطن في 1999، وأخيرا في لشبونة عام 2010. حيث تمخض عن هذه القمة الأخيرة، إقرار دول الأعضاء في الحلف، لمفهوم استراتيجي جديد. جاء الأخير تحت عنوان: "إلتزام نشيط، دفاع عصري"، أكد المفهوم الإستراتيجي الجديد، على استمرار أهمية ووحدوية دور الناتو، في البيئة الأمنية الدولية الجديدة، بتهديدات جديدة، قدرات قوية، وبشركاء جدد كما أعطى أهمية خاصة للعمل المشترك، مع من يسميهم الشركاء الدوليين. ففي الفقرة الثانية من وثيقة تبني المفهوم، تعهد الناتو بمنح شركائه، إمتياز الإلتزام السياسي، ودور جوهري في توجيه العمليات، التي يديرها الناتو.

---

[1] Ibrahim Saidy. Op.cit.

1 عبد النور بن عنتر. "الحلف الأطلسي والدول المغاربية.. توازنات جديدة". مركز الجزيرة للدراسات، 9 أكتوبر/تشرين الأول، 2011. ص 2.

بخصوص الحوار المتوسطي للناتو ومبادرة اسطنبول للتعاون، لم تتم الإشارة إليها في المفهوم الإستراتيجي الجديد للحلف، إلا بالنذر اليسير، وذلك في الفقرة (35) في العنصر الخاص بالشراكات. حيث أكد: "نحن ملتزمون بتطوير علاقات الصداقة والتعاون مع كل الدول المتوسطية، ونسعى كذلك لتطوير الحوار المتوسطي في السنوات القادمة[...] كما نهتم بشكل كبير بالسلام والإستقرار في منطقة الخليج ونسعى لتوسيع هذا التعاون في إطار مبادرة اسطنبول للتعاون."[1] لكن الأمر الأكيد، أن هذا المفهوم الجديد، أتى بالجديد فيما يخص الحوار المتوسطي ومبادرة اسطنبول للتعاون، وذلك بسبب اعتماده على مقاربات جديدة الخاصة بتعزيز الأمن الدولي عبر التعاون والأهم من ذلك مسألة (الأمن عبر إدارة الأزمات). فبذلك تحول الناتو من حلف دفاعي، إلى حلف قلق على أمن أعضائه في بيئة أمنية دولية وإقليمية متقلبة.[2]

منذ نهاية الحرب الباردة دار نقاش حول مستقبل الحلف، هل سيبقى مجرد حلف دفاعي أمريكي–أوروبي، أم يجب توسيعه عبر سياسة الباب المفتوح، بالنسبة للديمقراطيات الأوروبية والشراكة مع الدول خارج المنطقة الأطلسية (hors zone). ويبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية، كانت تؤيد الرؤية الثانية؛ التي تقول بعولمة دور الحلف. فمنذ العقد الأول للقرن الجديد، كان الأوروبيون يرفضون أي التزام عسكري في منطقة الشرق الأوسط، لكن أحداث 11 سبتمبر 2001، دفعتهم لتغيير قناعاتهم حيث شاركوا في التدخل في افغانستان وفي العراق 2003. وقد جاء "مفهوم لشبونة"، ليؤكد الدور العالمي للحلف الأطلسي، فعند تحديده (=مفهوم لشبونة) للتهديدات العالمية، ركز بشكل خاص على إنتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب في مناطق معينة من العالم، في إشارة واضحة إلى المنطقة العربية أي شمال إفريقيا والشرق الأوسط. وذلك في الفقرات من (7 إلى 15). "دول ومناطق كثيرة مازالت تمتلك قدرات مهمة عسكرية عصرية". "خاصة مع انتشار الصواريخ الباليستية وأسلحة الدمار الشامل". "عدم استقرار أو صراع بعيد عن حدود الناتو، يمكن أن يهدد مباشرة أمن الحلف". لأول مرة حدد مفهوم لشبونة الارهاب كتهديد مباشر للحلف.[3] ففي سبيل عولمة دور الناتو، قام مفهوم لشبونة بإعادة تنظيم وترتيب علاقاته المغاربية، والتي كان لها إنعكاسا مباشرا على حواره المتوسطي.

3–تركيز الحلف الأطلسي على دول المغرب العربي في حواره المتوسطي

---

[1] Le nouveau concept strategique: un engagement actif, une defense moderne. www.nato.int/lisbon2010/strategic-concept-2010-eng.pdf.

[2] Roberto Aliboni. "Le nouveau concept strategique de l'OTAN et la mediterrannée". Istituto Affari Internazionali (IAI), Rome, N° 169, 2011.

[3] Ibidem.

تركيز الحلف الأطلسي على دول المغرب العربي في الحوار المتوسطي، يرجع لاعتبارات عديدة. أولا، أن حوار الناتو مع الدول المغاربية؛ هو حديث نسبيا، ولم يصل بعد إلى ما وصل إليه مع دول شرق المتوسط (مصر، الأردن وإسرائيل)، التي بلغت أشواطا بعيدة خاصة أنه لديها علاقات تاريخية مع الحلف. فدرجة الثقة للدول الأخيرة مع الحلف، بلغت قدرا لا بأس به. ثانيا، العلاقات المغاربية البينية التنافسية/العدائية خاصة بين الجزائر والمملكة المغربية، وبين المغرب وجبهة البوليزاريو حول الصحراء الغربية.. كلها جعلت العلاقة مع الحلف الأطلسي تراوح مكانها. ثالثا، الأزمة المالية في السنوات السابقة، جعلت الحلف يعيد النظر في ميزانيته، ويتساءل عن جدوى هذه الشراكة. لذلك فإنه في السنوات الأخيرة، رأى الحلف ضرورة بعث حركيته في منطقة المغرب العربي، في إطار الحوار المتوسطي. وهذا كان محور إجتماع نظمه معهد الدفاع للحلف في روما، في 17 سبتمبر 2010، للتباحث حول الموضوع.[1]

أما من جانب الدول المغاربية، فهي كذلك استجابت لفكرة تطوير علاقاتها مع الناتو. وكما أشرنا سالفا، فإنه في هذا الشأن، علينا أن نفرق بين موقف النخب الحاكمة، في هذه الدول المغاربية، وبين الموقف الشعبي، من العلاقة مع الناتو الذي لا يزال يحمل عنه صورة سلبية، سيما عقب تدخله العنيف في ليبيا. على أي حال، فإن النخب الحاكمة في الدول المغاربية، تسعى لتطوير علاقاتها بالحلف الأطلسي لتحقيق عدة غايات:

–وجود قناعة بالأبعاد العابرة للأوطان لظاهرة الإرهاب، تتطلب مجهودات دولية، خاصة مع القوى الكبرى وفي مقدمتها الناتو.

–أنظمة الدول المغاربية، ترى نفسها مجبرة للتعاطي مع توجهات الناتو الجديدة (الشراكة)، حتى تظهر بمظهر المتعاون في مكافحة الإرهاب، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل (هاجس الغرب الأمني الأهم). حتى لا تصنف كدول مارقة أو أقله دول حاضنة للإرهاب. وحتى تتجنب الضغوط المتعلقة بالدمقرطة والإصلاح السياسي والإقتصادي. وكذلك لشرعنة سياساتها المحلية في مكافحة الإرهاب.[2]

لما أطلق الحلف الأطلسي مشروع الحوار المتوسطي، كانت استجابات دول المغرب العربي متباينة. فالمغرب وتونس، كانتا –كعادتيهما–سباقتين في تلبية دعوة الحلف، موريتانيا بدورها استجابت للدعوة لكن متأخرة نسبيا، الجزائر كانت مترددة/متحفظة في الإنضمام لعدة أسباب؛ (سنأتي على تفصيلها

---

[1] Piere Razou. "Comment redinamiser le dialogue mediterrannée de l'OTAN, avecles pays du maghreb !" Researche paper, N° 64, collegue de defense de l4OTAN (NDC), Rome, Decembre, 2010. PP 1-2.

[2] عبد النور بن عنتر. الحلف الأطلسي والدول المغاربية.. مرجع سابق.

لاحقا)، لكن لما انضمت منذ سنة 2000، عملت على تسريع علاقاتها بالحلف بشكل ملفت، أما ليبيا (القذافي) فقد أقصيت من الحوار، وهي لم تكن مهتمة أصلا به. ويسجل الباحث عبد النور بن عنتر، في هذا الصدد، أن الناتو يمكن أن يساهم في أمن تونس وموريتانيا، لكن إسهامه في أمن المغرب والجزائر غير وارد، لأن المملكة المغربية تعتمد على المظلة الأمريكية في أمنها، في حين أن الجزائر تحتفظ بعقيدة عسكرية مستقلة.

لطالما قدم المغرب نفسه، على أنه شريك أساسي يعتمد عليه بالنسبة للقوى الكبرى الغربية. حيث احتضنت الرباط، اجتماع بين الحلف والدول المتوسطية، وهو الأول من نوعه في بلد متوسطي. كما يواضب المغرب في المساهمة في عمليات حفظ السلام (البلقان مثلا)، تحت إمرة أطلسية. علاوة على ذلك، توقيعه على مذكرة تفاهم مع الحلف، يتم بموجبها تبادل المعلومات الإستخباراتية. يشارك المغرب كذلك في العملية الأطلسية لمراقبة الملاحة في المتوسط الخاصة بمحاربة الإرهاب. كما تعززت مكانة المملكة المغربية بالنسبة للحلف، حيث حضي بصفة حليف أساسي للولايات المتحدة خارج الحلف الأطلسي..

أما تونس، فبسبب ضعف قدراتها العسكرية، فقد أدرك صناع القرار لديها ذلك منذ السنوات الأولى لاستقلالها، فتبنوا عقيدة تقوم على الإنضواء تحت المظلات الأمنية والعسكرية للقوى الكبرى.* حيث حولت قاعدة بنزرت من قاعدة فرنسية إلى أطلسية، فقد انظمت تونس للحوار المتوسطي بشكل مبكر.[1]

فيما يخص ليبيا، كل الخبراء يجمعون على ضرورة وفائدة إشراك ليبيا في الحوار المتوسطي، حالما يطلب صناع القرار ذلك، فالناتو يتبع سياسة الباب المفتوح إزاء ليبيا. فهم يعتبرون ليبيا جسرا بين أطراف الحوار الجغرافي، أي بين شمال إفريقيا والمشرق العربي. من بين أهداف الناتو كذلك، المساهمة في أمن ما يسميه الناتو (قوس الساحل الصحراوي)، ويمكن لليبيا من هذا المنظور، أن تلعب دورا فاعلا في هذا المجال. فضلا عن أن ليبيا عادت (حسب الحلف)، إلى الأسرة الدولية، بعد القضاء على نظام القذافي، فما المانع من انضمامها للحوار.[2]

---

* أكد في هذا السياق الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي، أن تونس تشهد وضعا أمنيا صعبا للغاية، وأمامها الكثير لمجابهة الإرهاب، وأنها بمفردها لا يمكنها مجابهة هذا الوضع .

[1] المرجع نفسه.

[2] Piere Razou. Op cit. P 04.

-التعاون العسكري مع دول المغرب العربي: عملية المسعى النشيط

ذكرت الوثيقة التأسيسية للحوار المتوسطي للحلف الأطلسي، في البعد العملي للحوار، أن هذا البعد يتأسس على برنامج العمل السنوي، الذي يهدف إلى تعزيز التعاون في المسائل المتعلقة بالأمن، وذلك عبر المؤتمرات، ورشات عمل.. ومن أجل عصرنة القوات المسلحة، لدول الحوار، بما يؤهلها للتصدي للتهديدات في المتوسط، خاصة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. يركز البعد العملي على الجانب العسكري، عبر الدعوات الموجهة لدول الحوار كملاحظين، وأحيانا كمشاركين في التمارين العسكرية التي يجريها الحلف مع دول الشراكة من أجل السلام PPP.[1]

دول الحوار ترى في الناتو، مانح خدمات وليس مانح أمن. بمعنى آخر؛ أنه يقدم المساعدات العسكرية والتقنية، التي تعينهم على تحقيق أمنهم دون الحاجة لتدخله المباشر لتوفير الأمن. لذلك فسعي الناتو لتحقيق ما يسميه التوافقية interoperabilité في مجال الدفاع مع الدول المغاربية، إصطدم بغياب هذا التوافق أصلا بين الدول المغاربية، ناهيك عن وجوده مع الحلف الأطلسي، كما يصطدم ذلك التوافق أيضا بغياب الثقة سيما مسألة تبادل المعلومات الإستخباراتية. فيبدو أن التعاون العسكري والاستخباراتي بين الحلف والدول المغاربية، لا يزال يقتصر على مكافحة الإرهاب أساسا.

وسع الحلف تعاونه العسكري مع الدول المغاربية ليشمل الأمن البحري والطاقوي. فمن المعلوم، أن كل دول المغرب العربي، هي إما مصدرة للطاقة نحو أوروبا عبر المتوسط، (الجزائر وليبيا) أو دول عبور لها (المغرب، تونس وموريتانيا).[2] لذلك حرص الحلف الأطلسي على تأمين خطوط الإمدادات من هذه الطاقة من المخاطر الإرهابية، لذلك أطلق عملية المسعى النشيط activ andoever سنة 2001.

أصبح الإرهاب كتهديد لأمن أعضاء حلف الناتو منذ المفهوم الإستراتيجي المتبنى سنة 1999 في واشنطن، (=قبل هجومات سبتمبر 2001) وبعد هذه الأحداث أطلق الحلف عملية المسعى النشيط، تفعيلا للمادة الخامسة من ميثاق الحلف، هدف هذه العملية، إكتشاف وإفشال أي نشاطات إرهابية في حوض البحر المتوسط. وفورا في 26 أكتوبر 2001، عناصر من قوات البحرية الأطلسية، بدأت في القيام بدوريات في المتوسط، للمراقبة والملاحة وحماية الطرق البحرية (سفن، ناقلات نفط..) التي تعبر مضيق جبل طارق. في مارس 2003، وسعت عملية المسعى النشيط لتشمل كذلك حماية كل السفن غير الحربية التي تعبر مضيق جبل طارق، وحتى بالنسبة لغير الأعضاء في الناتو من الدول الحليفة إذا طلب

[1] NATO document.
[2] Piere Razou. Op.cit. p 05.

منها ذلك. في 2004 توسع مجال العملية إلى سائر ضفتي حوض المتوسط. فهي إذن؛ عملية تتجاوز إطار الحوار المتوسطي لتظم كذلك دول الشراكة من أجل السلام إضافة إلى روسيا. فعملية المسعى النشيط هي الوحيدة التي استطاع الناتو من خلالها تفعيل (المادة 05)، حول الأمن الجماعي والدفاع المشترك. فهذه المادة لطالما وجدت صعوبة في تجسيدها، بسبب الخلافات عبر الأطلسية سيما بين الرؤية الأمريكية شرق/غرب والرؤية الأوروبية شمال/جنوب.[1]

رغم مشاركة دول المغرب العربي في هذه العملية (المسعى النشيط)، إلا أنهم عبروا عن مخاوف عديدة، تتمحور حول مركزية الحلف الأطلسي في العملية، فهم يخشون (دول المغرب العربي)، مخاطر الإنزلاق في تصورات الحلف وعملياته. كذلك اعتبروا أن هذه العملية تتجاوز أهدافها المعلنة، وهي مكافحة الإرهاب في المتوسط، بل لها غايات أخرى فهي تسعى لجعل البحر المتوسط، قاعدة لخطط بحرية في مناطق أخرى أكثر أهمية استراتيجيا، 1)خاصة المناطق المتاخمة مثل البحر الأسود، البحر الأحمر والمتوسط الأطلسي وكلها مناطق عبور للمواد الأولية. 2) المناطق البحرية غير المتاخمة (exontrées) خاصة الخليج العربي وخليج غينيا الغني بالمواد الطاقوية.[2] في هذا الإطار يعد التدخل في ليبيا منفذا مهما للحلف على القارة الإفريقية عموما، التي تمثل مصالح طاقوية لأعضائه، كما تشكل تحديا بسبب زيادة *معدلات الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا*.

4-الناتو ودول المغرب العربي بعد التدخل في ليبيا

تدخل الناتو في ليبيا، رغم "نجاحه"؛ إذ حقق مبتغاه في القضاء على نظام القذافي، إلا أنه أثار تساؤلات عديدة حول مستقبل الأمن في المتوسط، وعلاقته بالضفة الجنوبية خاصة الغربية منها. فهو الذي بذل جهودا كبيرة في سبيل كسب ثقة هذه الدول، وحاول تبديد الأفكار السلبية بشأنه، فهل تبرخرت هذه الجهود نتيجة تدخله في ليبيا؟ فرغم قيادة دول أوروبية للحملة العسكرية لحلف الناتو على نظام القذافي، إلا أنه طفى إلى السطح تساؤلات حول مستقبل دور أوروبا في الأمن في المتوسط أم أنها تنازلت

[1] Rachid el Houdaigui. « L'operation Activ Endeavour et son impact sur le dialogue mediterrannée de l'OTAN ». occasional paper N° 22, NDC, Rome, Juin, 2007. PP 16-17.

1 أشرف محمد كشك." حلف الناتو: من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية". السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية.

عنه لصالح الناتو؟ التساؤل الثاني حول نتائج هذا التدخل الذي بدل أن يحقق الأمن في ليبيا –ها هو– يحولها إلى منطقة غير مستقرة، دون أن يفعل شيء لتصحيح هذا الخطأ.[1]

أما فيما يخص مواقف دول المغرب العربي من التدخل، فجاءت متباينة. فالجزائر وموريتانيا عارضتا التدخل الأجنبي في شؤون ليبيا، معتبرة إياها مسألة داخلية. موقف المغرب جاء متسامحا حيال التدخل (رغم تحفظه ظاهريا)، فقد كان للمغرب خلافات مع القذافي. في حين أن تونس فقد رحبت بهذا التدخل. ننوه هنا أننا نتكلم حول المواقف الرسمية، فالمواقف الشعبية في مجملها كانت رافضة للتدخل الأطلسي.

بعد نهاية الحرب، سارعت دول المغرب العربي كعادتها لكسب رضى الحلف، خاصة بعدما استتبت الأمور لصالح حكام جدد في ليبيا، الذين أقاموا علاقات جيدة مع الحلف كرد للجميل. موريتانيا بحكم قدرتها على التأقلم من جهة، وبسبب انكشافها من جهة ثانية يجعلها لا تفرط في علاقتها مع الناتو، ويمكن أن توظف علاقاتها مع الولايات المتحدة وفرنسا، في هذا الإطار.[2] المغرب وتونس من جهتهما يستمران في تعزيز علاقتهما بالحلف الأطلسي عبر "المناولات الأمنية" التي يقيمانها معه سواء في مجال مكافحة الإرهاب أو في مواجهة الهجرة غير الشرعية.

5–الجزائر والحوار المتوسطي للحلف الأطلسي

غابت/غيبت الجزائر من الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي، في بدايته عام 1994. يمكن تفسير هذا الغياب بعدة أسباب؛ 1) الأزمة الأمنية الداخلية الطاحنة، التي كانت تعيشها الجزائر في التسعينيات، فقد فضل النظام آنذاك عدم الإنخراط في حوار مع الناتو (سيء السمعة في الجزائر)، حتى لا يفسر ذلك داخليا، بأنه يتدخل في الشؤون الداخلية للجزائر. 2) خشية الحلف الأطلسي من انظمام الجزائر للحوار بسبب الحرب الأهلية لأنه كان من المحتمل أن يتمخض على النزاع انتصار الاسلاميين المناوئين للحلف. 3) خلاف أعضاء الحلف حول تقييمهم للحالة الجزائرية، صعب من بلورة موقف موحد حيالها.[3]

---

[1] Sally Khalifa Isaac. "Analyse et implication de l’intervention de l’OTAN en libye". Med, 2012. P 135. *www.iemed.org/observatori-fr/arees-danalisi/arxius.../Khalifa_fr.pdf*

[2] عبد النور بن عنتر. الحلف الأطلسي والدول المغاربية .. مرجع سابق.

[3] عبد النور بن عنتر. البعد المتوسطي للأمن الجزائري.. مرجع سابق. ص ص 166–167.

إلا أنه وبعد نقاش طويل داخل الحلف، توج بانظمام الجزائر للحوار المتوسطي سنة 2000. ويمكن كذلك تفسير هذا الإنظمام بعدة عوامل؛ 1) التحسن ثم التطور الكبير في العلاقات الجزائرية–الأمريكية، هو ما سرع انظمام الجزائر للحوار. 2) إستقرار الأوضاع الداخلية في الجزائر. 3) وصول قيادة جديدة للحكم في الجزائر برئاسة عبد العزيز بوتفليقة، الذي حمل سياسة جديدة أكثر انفتاحا على القوى الكبرى بما فيها الحلف الأطلسي. فبإنظمامها لهذا الحوار، أدارت الجزائر ظهرها لمواقفها التاريخية تجاه الغرب عموما والحلف بشكل خاص، الذي لطالما اعتبرته (آلة حرب) في يد الولايات المتحدة الأمريكية والغرب.[1]

إذن فإرادة تعزيز العلاقات بين الجزائر والحلف الأطلسي، توفرت لدى الطرفين. فالجزائر كانت تسعى للتموقع من جديد في المنظومة الإقليمية المتوسطية، واستعادة مكانتها والخروج من قوقعتها التي فرضت عليها والعزلة الدولية بسبب الأزمة الداخلية. أما الناتو؛ فمن جهته، رأى في انظمام الجزائر للحوار المتوسطي، انتصارا له. فالجزائر أقوى دولة في المغرب العربي، ولها الإمكانيات العسكرية والإستخباراتية ومن الخبرة، ما يجعلها قيمة مضافة خاصة في مجال مكافحة الإرهاب في المتوسط. ففي سياق زيارة الأمين العام الأسبق للحلف الأطلسي، جاب هوب شيفر للجزائر عام 2004، بعد قمة اسطنبول في إطار رفع الحوار إلى شراكة، (وكانت الجزائر أول بلد من بلدان الحوار يزورها) صرح: " بأنه في حالة الجزائر فإنها فرصة أن يرفع الناتو الحوار معها إلى شراكة، بفضل الحصيلة الجيدة للحوار وكذلك لخيارات الحكومة الجزائرية في مجال السياسة الخارجية، التي أصبحت تقوم دبلوماسيتها على الشراكة، سيما الإلتزام بالتعاون مع مشاريع الإتحاد الأوروبي." كما أعلن أن الشراكة حلف الناتو–الجزائر، يمكن أن تأخذ شكل الشراكة من أجل السلام –PPP الخاصة بأوروبا الشرقية[2] (مثل أكرانيا)، وهي مكانة متميزة يمكن أن تحضى بها الجزائر في هذه الحالة.

أكدت الجزائر استعدادها الإلتزام التام بالخيار الأطلسي، بعد زيارة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لمقر الناتو في ديسمبر 2001، ثم في 2002. كما كانت هناك زيارات عالية المستوى من حلف الناتو للجزائر. في هذا الصدد صرح وزير الخارجية الأسبق محمد بجاوي: "حصيلة هذا الحوار جد مرضية، فنحن نتقاسم تصورات مشتركة للتهديدات وللتحديات." وأضاف: "أن هذا الحوار، كان فرصة لتغطية الفراغ السياسي–العسكري لمسار برشلونة."

---

[1] Mustapha Sehimi. « Algerie, OTAN, et la securité en mediterranée » . Maroc hebdo, 24/03/2000.
[2] El watan. 27/11/2004.

كانت الجزائر من أكثر دول جنوب المتوسط إلتزاما في الحوار مع الناتو. فقد كانت حاضرة في الإجتماع الوزاري في بروكسل (2004)، وفي اجتماع قيادة الأركان 2004-2005، وفي الجلسات البرلمانية للحلف... فضلا عن ذلك، فقد كانت الجزائر عضوا نشيطا في المجال العملياتي للحوار مع الأطلسي، إذ كان هناك رسو بحري للحلف في ميناء الجزائر في 2002 و2003، ثم في عام 2004. كذلك من خلال مشاركة الجزائر في العملية البحرية المسماة المسعى النشيط، كما تعد الجزائر أكثر البلدان الذين يرسلون ضباطا للتكوين في كلية حلف الناتو بروما.

يرى المسؤولون الجزائريون على هذا التعاون النشيط مع الناتو في إطار حوار الأخير المتوسطي، بأنه فرصة للإستفادة من خبرة الحلف في مسار تحديث واحترافية الجيش الجزائري والمؤسسة العسكرية. ويبدو أن الجزائر لها فيه تطويرا أكبر لعلاقاتها مع الناتو بالنظر إلى تفاقم الإرهاب، الجريمة المنظمة والإتجار بالأسلحة وشبكات الدعم اللوجستي والهجرة غير الشرعية، سواء في المتوسط أو في الساحل. فتستفيد الجزائر بشكل كبير في شراكتها العملية مع الناتو، ومن برامج العمل السنوية، من خلال الإستفادة من خبرة الحلف العسكرية التي تحتاجها في مسار عصرنة قواتها الدفاعية، واحترافية جيشها عبر حضورها للمناورات العسكرية كملاحظ أو كمشارك أحيانا، ومختلف التمارين العسكرية، وكذلك عبر الضباط الذين ترسلهم للتكوين في كليات الناتو الحربية..

غير أن الجزائر تراودها شكوك؛ فالصورة السلبية عن الحلف هي السائدة عند الجزائريين، خاصة بعد التدخل في ليبيا، التي قضت على كل الجهود والإجراءات المعتمدة من أجل بناء الثقة، وتبديد الأفكار المسبقة عن الحلف. تظهر شكوك الجزائر من شراكتها مع حلف الناتو، من مشاركة إسرائيل في الحوار المتوسطي، الذي تعترض عليه الجزائر، والذي تعتبره تطبيعا للعلاقات معها. سيما مع الضغوط التي تمارسها المعارضة في الجزائر، في هذا الإتجاه فالنظام يخشى من تآكل شرعيته داخليا، إذا استمر في التعامل مع إسرائيل في إطار الحوار. من جهة أخرى، فالجزائر تجد نفسها مجبرة على التعامل معها خاصة من خلال عملية المسعى النشيط، التي انضمت إليها الجزائر عقب أحداث سبتمبر 2001. فضلا عن ذلك، فللجزائر شكوك أن إسرائيل تستغل هذه العلاقة، في إطار الحوار الأطلسي للتجس على الجزائر، غير أن الأخيرة لا تصرح بذلك علنية، فقد كشفت عمليات تجسس عليها في مواقع عسكرية، وفي أبحاث علمية خاصة في المواقع العسكرية في الرغاية، أولاد فايت، وفي الجنوب بعين وسارة[1].

[1] Le courier d'Algerie. 17/03/2012.

نافلة القول؛ أن الحلف الأطلسي، بات في السنوات الأخيرة يتدخل في المنطقة المغاربية بشكل كبير، فتدخله العسكري في ليبيا ومساهمته في الإطاحة بنظام القذافي، قضت على كل مساعيه لتبديد "مخاوف وشكوك" الدول المغاربية، وتبديد الصورة السلبية" لدى هذه الدول عن الحلف، فقد برهن مرة أخرى أنه آلة حرب أمريكية وغربية في المنطقة. وبخصوص الجزائر، فقد شهدنا منذ بداية الألفية الجديدة، تقاربا بينها وبين الناتو "بوساطة" أمريكية، أين أصبحت الجزائر أحد أهم شركاء الناتو الأمنيين، خاصة في الحرب على الإرهاب. بيد أن هذه الشراكة، ورغم ما ستجنيه الجزائر من مزايا منها، فمن جهة أخرى، ستفرض عليها هذه الشراكة، قيودا وتحد من انعتاقها الإستراتيجي.

IV الحضور الصيني في المنطقة المغاربية–الساحلية: التجارة والإستثمار

الحقيقة أنه ليس للصين استراتيجية خاصة بمنطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي. فمنظورهم لهذه المنطقة يدخل في إطار الإهتمام الجديد/المتجدد بالقارة الإفريقية عموما. إهتماما يضع المجال الإقتصادي (التجارة والإستثمار)، في سلم أولويات السياسة الصينية تجاه إفريقيا. خلافا لما كانت عليه العلاقات الصينية–الإفريقية، إبان تولي ماو تسي تونغ حكم الصين، أين كانت الأيديولوجيا المحرك الأساسي لهذه العلاقات.

العلاقات بين الصين وإفريقيا ليست جديدة، فهناك شواهد تاريخية تثبت أنها قائمة منذ مئات السنين. بيد أن العلاقات الحقيقية بدأت –كما أشرنا– مع تولي ماو تسي تونغ الحكم في الصين عام 1948، وإنشاء جمهورية الصين الشعبية. وقد ازدادت هذه العلاقات متانة إبان الحرب الباردة والتي أخذت طابعا أيديولوجيا حيث كانت بكين تقدم خطاب (جنوب–جنوب)، من خلال المناداة بالكفاح المشترك ضد كل الإمبرياليات. إذ تقوم الدبلوماسية الصينية في أحد أبعادها الثابتة منذ الثورة الشيوعية على اعتبار أن الصين واحدة من بلدان العالم الثالث، وسعت لتجسيد ذلك من خلال علاقاتها مع هذه الدول بصفة جماعية (حركة عدم الإنحياز) أو من خلال علاقات ثنائية.

سياسة بكين التي تستند إلى قاعدة متينة من خلال التكامل الثوري الصيني–الإفريقي، التي تعود إلى عقدي الستينات والسبعينات، كانت بكين تبحث من خلاله مزاحمة الإتحاد السوفييتي، فأقامت علاقات مع جل الدول الإفريقية، ضمن طرح "مكافحة الإستعمار". غير أن ما يلاحظ أن أغلب تحركات الصين

في الجبهة الخارجية، كانت قولية أكثر منها فعلية. ولم تنجح الصين في غالب الأحيان في المخاطرة في مجال السياسة الخارجية. لكن بعد وفاة ماو تسي تونغ، وتولي نخبة جديدة السلطة في بكين بقيادة دينغ هسياو بينغ وبعد الإصلاحات التي انتهجها الأخير، توقفت الصين عن العمل على هذا المستوى (دعم حركات التحرير)، من خلال إعلانها الإلتزام بمبدأ "التعايش السلمي"• مع الغرب، على أنه أساس السياسة الخارجية الصينية، وقد انعكس هذا التحول على علاقاتها بالدول النامية عموما، ومنها إفريقيا. فما هي أسباب هذا التحول؟

أسباب تتعلق بالصين، والتحولات البنيوية التي حصلت داخلها بعد وفاة ماو تسي تونغ، سيما مع الكوارث التي خلفتها الثورة الثقافية، والحصار الدبلوماسي الذي عانت منه الصين جراء عدائها الأيديولوجي للإمبريالية الدولية، عملت النخبة الجديدة، وعلى رأسها هسياو بينغ على استبدال الخط البراغماتي، المتمحور حول التطور الإقتصادي، محل التطرف الأيديولوجي الماوي، والتخفيف من حدة العداء الدولي لها خاصة الغربي، والتركيز على الإصلاح والإنفتاح اقتصاديا بالدرجة الأولى. فكان للتحول في دوائر صنع القرار في الصين، أثر في توجهات سياستها الخارجية، فقد تخلصت بكين من حلفائها التقليديين في العالم الثالث، مقلصة بذلك تدريجيا من مساعداتها الخارجية، ومبدية ميوعة متزايدة في معارضتها "النظام الدولي اللاعقلاني" الذي يهيمن عليه الغرب. وهذا التوجه الجديد انسحب على علاقة الصين بالدول الإفريقية، وجاء التحول الكبير في عهد الرئيس الأسبق جيانغ زيمين، الذي أعلن الرؤية الجديدة تجاه إفريقيا المتمحورة حول الإقتصاد، التجارة، التكنولوجيا، المعدات والتعاون في استغلال الموارد الطبيعية، ونفس الخط سار عليه خلفه هوجنتاو. غير أن ما يمكن قوله في هذا الصدد، أنه بالرغم من تبني الصين للخط البراغماتي تجاه العالم الثالث، إلا أنها لا تزال تحتفظ ببعض عناصر سياستها التقليدية، من خلال اعتبار نفسها أحد بلدان العالم النامي، وناطقة باسمه أحيانا، مثالنا على ذلك استمرارها في الإنضمام إلى مجموعة 77+ الصين.

أساب تتعلق بإفريقيا؛ وبروزها كمنطقة نفطية واعدة وسوقا استهلاكية واسعة. والنمو النسبي الذي شهدته (بعض المناطق على الأقل)، فتسعى الصين لاقتحام هذه السوق بقوة واستغلال النفط. فضلا عن

• التعايش السلمي: هي نظرية ظهرت أثناء الحرب الباردة، في الدول الشيوعية ذات الميول اليسارية. وتقول النظرية بإمكانية التعايش بين كل من الدول الرسمالية والشيوعية. وكانت تلك النظرية متناقضة مع مبدأ التناقض العدائي؛ القاضي باستحالة التعايش بين الرأسمالية والشيوعية.

مزاحمة القوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، التي تحمل بدورها أجندة جديدة خاصة بإفريقيا، والتي يرى الكثير من المحللين أن هدفها تأمين مصادر جديدة للتزود بالنفط، وتأتي المنافسة الصينية لها، في سياق سعيها لأن تكون قطبا فاعلا وكسر الهيمنة الأمريكية.[1]

منذ النصف الثاني من عقد التسعينات من القرن الماضي (تقريبا)، أعادت الصين اكتشاف إفريقيا تحت عنوان أساسي هو التجارة والإستثمار. بالرغم من أن للصين أحيانا أهدافا أبعد من ذلك. التبادلات التجارية بين الصين والقارة الإفريقية، لا تزال محدودة، (رغم ما يروج له الغرب من غزو تجاري صيني للقارة). فقد بلغت هذه المبادلات لما يربو من 50 مليار دولار سنة 2006. كما أنها (الصين)، تعد المتعامل التجاري الأول للعديد من الدول الإفريقية، في مجال الإستثمار كذلك، فقد دخلت الشركات الصينية بقوة السوق الإفريقي الواعد فقد أصبحت بذلك تزاحم حتى الشركات الغربية الأمريكية منها والفرنسية، التي تستثمر في مجال البنى التحتية (المباني، الطرقات، الملاعب، الأشغال العمومية...) التي تمتلك فيها قدرة تنافسية لا تنكر.

إفريقيا إلى حد اليوم، لا تمثل سوى 2,3% من الصادرات الصينية لها و2% من وارداتها. كما تهيمن جنوب إفريقيا على 20% من قيمة التجارة الصينية مع إفريقيا، وتعتبر كلا من نيجيريا، مصر، المغرب، الجزائر، السودان على التوالي أهم زبائنها في القارة.

من أجل تأطير علاقاتها بالدول الإفريقية، قامت الصين بتأسيس منتدى التعاون الصيني–الإفريقي (FOSCA) سنة 2000، للتعبير عن الرغبة في التعاون المشترك مع القارة الإفريقية،[2] والذي أصبح يضم في عضويته مؤخرا 45 دولة إفريقية، وهو كان وسيلة فعالة لدى الصين لاختراق القارة وتسريع وتيرة التجارة التي وصلت 160 مليار دولار عام 2011.[3]

كانت للصين أهدافا عدة من تقاربها المتجدد مع القارة الإفريقية، يمكن تفكيكها إلى عدة محاور؛ تجارية وطاقوية، دبلوماسية، استراتيجية.

---

1 سمير قط. "الاستراتيجية الصينية الجديدة في إفريقيا: الأهداف الفرص والتحديات". المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، العدد، 27 ماي 2014. ص 2.

2 Francois Lafrague. « La chine une puissance Africaine ». Perspective chinoise. 90, juillet-aout, 2005. PP 1-2.

2 الشيخ باي الحبيب. "الإستثمارات الصينية بإفريقيا: كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية". مركز الجزيرة للدراسات، 30 أبريل/نيسان، 2014.

البترول: الأمن الطاقوي

التبعية الطاقوية للخارج خاصة في مجال النفط، صار إنشغالا عظيما بالنسبة للصين. عام 2000 كانت الصين ثامن مستورد للبترول عالميا ثم في 2003 قفزت للمرتبة الرابعة بعد الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، وحاليا تعد الثانية بعد الولايات المتحدة وبذلك ارتفعت وارداتها من النفط إلى 3 ملايين برميل سنويا عام 2010، ويحتمل أن تصل إلى سبعة ملايين برميل عام 2015. لهذا فقد بدأت الصين في البحث عن مصادر إمدادات مضمونة فاتجهت نحو إفريقيا (السوق الواعدة) مقللة الإعتماد على نفط الخليج.

تعتمد الصين في استثماراتها النفطية على المستويين الحكومي والخاص بشكل متواز. وتقدر نسبة واردات بكين من النفط الإفريقي 25% من إجمالي وارداتها، وتعتبر السودان، أنغولا، الجزائر، الغابون، التشاد أهم الدول المصدرة للبترول للصين، وتسعى لاختراق خليج غينيا الغني بالنفط ومنافسة الولايات المتحدة على الإستثمارات النفطية هناك. وبالفعل نجحت في وضع موضع قدم لها في أنغولا، نيجيريا، غينيا الإستوائية.

فضلا عن ذلك، فقد استغلت بكين خروج الولايات المتحدة الأمريكية من السودان عام 1995، لتحضى باستثمارات نفطية ضخمة حتى أصبح أكثر من نصف صادرات السودان النفطية يذهب إلى الصين، حيث تمكنت مؤسسة النفط الصينية من شراء 40% من أسهم شركة النيل الأعظم النفطية من السودان، التي تضخ 300 ألف برميل يوميا، كما قامت شركة سينوبيك الصينية في السودان، بإنشاء أنبوب بطول 1500 كلم لنقل الإنتاج النفطي إلى ميناء بور سعيد على البحر الأحمر، ومنها إلى ناقلات البترول المتجهة إلى الصين.

التقارب بين بكين والخرطوم في مجال الطاقة، يشكل بالنسبة للسودان زبونا وحليفا، فهي فرصة للسودان لكسر الحظر والعقوبات المفروضة عليها من طرف الأمم المتحدة والمجموعة الدولية. فدبلوماسية البترول، التي تنتهجها الصين من خلال إقامة اتفاقيات صداقة مع الدول المعنية يفرض عليها مساندتها لدى الأمم المتحدة، إذا ما قامت باختراق القانون الدولي والتزامات المجتمع الدولي، ومواقف الصين لدى

هيئة الأمم المتحدة[1] والداعمة للنظام السوداني حول قضية دارفور خير مثال على ذلك قرار 1567 سنة 2004.

الأهداف الدبلوماسية للسياسة الصينية في إفريقيا

الحضور الصيني في القارة الإفريقية صاحبته كذلك، غايات دبلوماسية، ففي 2006 على سبيل المثال ما لا يقل عن 16 دولة إفريقية تمت زيارتها من طرف مسؤولين صينيين عاليي المستوى. أتبعها هوجنتاو بزيارة للقارة عام 2007، ثم كرر الزيارة في 2009 في خضم الأزمة المالية الإقتصادية ليجدد التأكيد على إلتزاماته تجاه افريقيا.[2] للصين عدة أهداف من دبلوماسيتها في إفريقيا يمكن أن نحصرها في:

-تهميش تايوان دبلوماسيا: تسعى الصين لضم تايوان وهي قضية تحظى بأهمية بالغة في تحديد الحركة الدبلوماسية للصين في إفريقيا، ما دفع بدول القارة إلى عدم الإعتراف بتايوان وتأييد الموقف الصيني.

-كسب التأييد "التصويتي" الإفريقي لدى هيئة الأمم المتحدة. تؤكد بكين على دور الأمم المتحدة لإدراكها بعدم قدرتها على منافسة الغرب خارج هذا الإطار. فيشكل الحضور الكبير للدول الإفريقية "عددا" لدى هيئة الأمم المتحدة (الجمعية العامة تحديدا)، أحد أهم الرهانات القوية التي تعول عليها الصين، وتعتمد بكين على التصويت الإفريقي الداعم لها في منظمة الأمم المتحدة في عدة قضايا خاصة لدى لجنة حقوق الإنسان.

-مسألة التعريف بالمناطق الإقتصادية في بحر الصين الجنوبي، حيث تعرف هذه المنطقة خلافات كبيرة بين عدة دول لبسط سيادتها عليها منها الصين، لذلك فبكين تسعى للحصول على دعم الدول الإفريقية لدى هيئة الأمم المتحدة لمساندتها بخصوص مسألة تعريف مناطقها في بحر الصين الجنوبي.[3]

1-الصين والمغرب العربي

الحضور الصيني في المغرب العربي/شمال إفريقيا، يأتي في إطار استراتيجية الصين في إفريقيا، فهو إذن حضور إقتصادي بالدرجة الأولى تجاري-استثماري. وقد زاد اهتمام بكين بهذه المنطقة في

---

[1] سمير قط. الاستراتيجية الصينية الجديدة في إفريقيا. مرجع سابق. ص 05.

[2] Djebril Diop. « La ruée des Chinois vers l'Afrique: entre amour et désamour » *archives.cerium.ca/IMG/pdf/La_**ruee_des_chinois_vers**_l.pdf*

[3] سمير قط. الإستراتيجية الصينية الجديدة في إفريقيا. مرجع سابق. 07.

السنوات الأخيرة، ففي دراسة قامت بها "مصادر عالمية" عام 2005، وهي وكالة من هونغ كونغ متخصصة في دراسات السوق؛ أكدت أنه من بين 741 مؤسسة صناعية صينية هناك حوالي 29% منها أكدوا إرادتهم التصدير للأسواق المغاربية، الشرق أوسطية والإفريقية. قبلها بسنة فقط كانت نسبة الشركات الصينية التي تريد التصدير إلى هذه المناطق لا يتعدى 11%، وتقدر الإستثمارات الخارجية المباشرة الصينية تجاه شمال إفريقيا بـ 15% من الإستثمارات الإجمالية.[1] هناك عدة أسباب دعت الصين لإيلاء إهتمام أكبر بهذا الفضاء؛ وهي: أولا: وقوعها في تقاطع طرق بين أوروبا ، إفريقيا والشرق الأوسط، فضلا عن أنها تشكل سوقا واسعة لمنتوجاتها. ثانيا: إحتياطات الطاقة الكبيرة التي تتربع عليها خاصة البترول في الجزائر وليبيا، والتي تمثل أهمية محورية في مجال تحقيقها للأمن الطاقوي.

تعتمد الصين في علاقاتها المغاربية على مقاربة دولة بدولة، وذلك لغياب فضاء مغاربي واحد يمكن أن تتعامل معه. لهذا سنركز هنا على علاقة بكين بكل دولة مغاربية بما فيها مصر، كونها تقع في شمال إفريقيا كما سنفرد في الأخير الجزء الأهم على العلاقات الصينية–الجزائرية، وهي التي تهمنا في هذه الدراسة.

الصين–مصر

العلاقات الصينية–المصرية، سياسيا هي قديمة ترجع لفترة الحرب الباردة، لكن حديثا طور البلدان علاقات اقتصادية قوية، فقد زادت كثافة المبادلات التجارية بشكل كبير في الآونة الأخيرة، وما استضافة مصر للمنتدى الرابع الصيني–الإفريقي سنة 2009 في شرم الشيخ، إلا دليلا على إرادة القاهرة في تعزيز علاقاتها مع بكين، حيث قامت مصر بتعبيد الطريق أمام الإستثمارات الصينية بدء بإلغاء القيود التنظيمية والإجرائية. توجت هذه الخطوات بتوقيع اتفاقية جديدة مع الصين في 1994 للإستثمار التي خلقت الشروط الملائمة للنشاط الإقتصادي الصيني في مصر.[2] بلغت المبادلات التجارية بين البلدين 6,24 مليار دولار عام 2008. تصدر الصين لمصر الآلات والمواد الكيمياوية أساسا، في حين تستورد المواد البترولية والنحاس.. غير أن مصر تعاني من عجز تجاري مع الصين، كما تبدي تذمرا من وجود العمالة الماهرة والرخيصة التي باتت تنافس العمالة المصرية، كما تطمح مصر أساسا من علاقتها الإقتصادية مع الصين إلى نقل الخبرة وخاصة التكنولوجيا.

---

[1] Investissement chinois et creation d'emplois en Algerie et en egypt. African devlopment found, Rapport. P 03. *www.afdb.org/fileadmin/uploads/.../Brochure%20China%20français.pdf*

[2] Investissements chinois et creation d'emplois.. op.cit. PP 12-13.

الصين–المغرب

بدأت العلاقات الصينية–المغربية تحديدا مع استقلال الأخيرة عام 1958. ظلت العلاقات بين بكين والرباط قوية سياسيا ودبلوماسيا، فالمغرب لا تعترف بتايوان ولا بإقليم التيبت، وبكين من جهتها تعترف بالسيادة المغربية على إقليم الصحراء الغربية. فضلا عن ذلك فقد ازدادت هذه العلاقات متانة منذ الزيارات الرسمية المتتالية، التي قام بها الرئيس الصيني الأسبق جيانغ زيمن للمغرب سنة 1999، ثم زيارة ملك المغرب محمد السادس لبكين في 2002، وأخيرا زيارة هوجنتاو للمملكة المغربية مرة أخرى سنة 2004.[1]

العلاقات الإقتصادية بين البلدين، ترجع تحديدا إلى 28 مارس 1995، تاريخ توقيع "الإتفاقية التجارية والإقتصادية" مع الصين، والتي تم تفعيلها بقوة منذ 1999، نصت الإتفاقية على التسهيل المتبادل للقيود الجمركية، من أجل تشجيع ديناميكية التبادلات التجارية بين الشريكين. بيد أن ما يلاحظ أن هذه الشراكة كانت لها نتائج ضعيفة وفي غير صالح المغرب. فقد عرفت المبادلات التجارية بين البلدين معدلات منخفضة في سنوات التسعينات، حيث لم تتجاوز 150 مليون دولار في السنة، لكنها عرفت ارتفاعا نسبيا منذ سنة 2000، لتصل إلى ما يربو عن 1,57 مليار دولار عام 2007، لتصير الصين بذلك ثالث مصدر للمغرب بعد فرنسا وإسبانيا. لكن برغم ذلك، فإن المملكة كان لها إرادة تطوير علاقاتها مع الصين ففي 2012 أجرت جولات عديدة تندرج في هذا الإطار.[2]

تخشى المملكة المغربية كحال بقية دول شمال إفريقيا أن تكون الخاسرة في شراكتها مع الصين، بسبب الإختلالات البنيوية التي تعاني منها خاصة عدم قدرة الشركات المغربية على منافسة نظيراتها الصينية، علاوة على الفساد المستشري والبيروقراطية وغياب الفعالية...[3]

الصين–تونس

10 جانفي 1964، كان تاريخ انطلاق العلاقات الصينية–التونسية، على إثر زيارة الوزير الأول الصيني الأسبق شوئن لاي لتونس. وكما هي حال نظيراتها الجزائر والمغرب، ظلت العلاقات بين تونس

[1] Zohra Abidi. « La chine à l'assaut du maghreb ». Afkar/idées, liver, 2007/2008, PP 22-23.
[2] Rachid Rbattat. « La relation economique et comerciale sino-marocaine: de la cooperation au partenariat strategique ». L'année du maghreb, IX, 2013. P 235.
[3] Zohra Abidi. Op.cit. P 23.

العاصمة وبكين سياسية–دبلوماسية، فتونس لا تعترف بتايوان فهي تقر بأن الصين واحدة، كما أيدت تونس انضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة.

غير أن العلاقات الإقتصادية عرفت نوعا من التسارع، منذ بدايات التسعينات مع زيارة الرئيس التونسي الأسبق زين العابدين بن علي إلى الصين عام 1991، ثم زيارة الرئيس الصيني الأسبق يونغ شانغ كون إلى تونس عام 1992، ثم خلفه في أفريل 2002. منذ ذلك الحين، برزت إرادة لدى الطرفان لتطوير علاقاتهما الإقتصادية والتجارية، حيث استغلت بكين منتدى التعاون الصيني–الإفريقي لتحدد تونس كوجهة سياحية للسياح الصينيين. فضلا عن ذلك، نظمت غرفة التجارة والصناعة التونسية، اجتماعا للشراكة مع الصين التي ضمت مسؤولين عالي المستوى، ورجال أعمال للتباحث في سبل الشراكة الممكنة.[1] فتعد الصين سابع مصدر لتونس، وهي متأخرة نسبيا في هذا المجال مقارنة بنظيراتها المغرب، الجزائر ومصر، حيث وصل حجم التجارة الثنائية بين الصين وتونس، 512 مليون دولار عام 2007.

2–الصين والجزائر: فرص ومحاذير

العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الصين والجزائر قديمة، تعود حتى إلى ما قبل إستقلال الجزائر، فقد كانت الصين أول دولة غير عربية تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة عام 1958. بعد الإستقلال استمرت العلاقات بين الطرفين في التطور حيث لعبت الجزائر دورا رائدا في انظمام الصين كعضو دائم في مجلس الأمن،* مثلما تدعم الجزائر الصين في مجال الإنتقادات التي توجه لها بخصوص حقوق الإنسان، ولا تعترف بتايوان. وعلى نحو ذلك، فقد كان للجزائر بقيادة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، أثناء ترأسها لقمة الإتحاد الإفريقي عام 1999–2000، دور فاعلا في التحضير لإنشاء المنتدى الصيني–الإفريقي.[2]

الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، كانت له منذ توليه السلطة في الجزائر، إرادة توطيد العلاقات مع الصين من أجل توسيعها في مجالات أخرى، في إطار سياسة الجزائر لتنويع الشركاء الإستراتيجيين لكسر الإحتكار الأوروبي. فقد رد بوتفليقة على الزيارة التي قام بها الرئيس الصيني الأسبق جيانغ زيمن للجزائر

---

[1] Ibid. P 24.

* رافعت الجزائر بصفتها دولة رائدة من دول العالم الثالث، لصالح حق الصين في الضفر بمقعد دائم في مجلس الأمن. لأن الصين كانت تعتبر الناطق الرسمي بإسم العالم الثالث وتدافع عن قظاياه، وليس لها خبرة استعمارية، كحال بقية الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي.

[2] Zohra Abidi. Op.cit. PP 22-23.

عام 1999، بزيارة إلى الصين في 2000 ثم كررها هوجنتاو ورئيس الصين في 2004، إتفقوا على إثرها على عدة اتفاقيات تعاون في مجالات شتى.[1]

هذه الإنطلاقة الجديدة التي عرفها البلدان بداية 2000، ترجع لعدة عوامل، أولا: الإستقرار الداخلي الذي عرفته الجزائر والأمن الذي استتب، ما أتاح إمكانية إطلاق برنامج طموح للإصلاح الإقتصادي. ثانيا: الصدمة البترولية التي حدثت منذ 2003، والطفرة الكبيرة التي عرفتها أسعار البترول، جعلت الجزائر تستغل إحتياطي الصرف الضخم لديها الذي يقدر بحوالي 180 مليار دولار في البنية التحتية، التي وجدت فيها الصين فضاء واعدا للإستثمار. ثالثا: الإصلاحات التي أدخلتها الجزائر، في مجال تشجيع مناخ الإستثمار سنتي 2008-2009، التي دفعت الجزائر إلى المركز الرابع في شمال إفريقيا كبلد جاذب للإستثمار الأجنبي.[2]

من وجهة نظر الصين، الجزائر بلد "محوري" في استراتيجيتها الإفريقية، التي أشرنا إليها أعلاه. فالجزائر؛ بلد نفطي يمكن أن يساعد بشكل مهم في تحقيق الأمن الطاقوي الصيني. فصلا عن ذلك، فالجزائر لها حضور قوي ومهم دبلوماسيا في القارة الإفريقية، سيما لدى الإتحاد الإفريقي، والذي يمكن أن تؤدي الجزائر من خلاله أدوارا محورية في صالح الصين، خاصة دعمها دبلوماسيا في مختلف المؤسسات الدولية ولدى هيئة الأمم المتحدة، خصوصا في مجال حقوق الإنسان وقضية تايوان وتعريف مناطقها في بحر الصين الجنوبي.

على الصعيد الإقتصادي، عرفت التبادلات التجارية بين الصين والجزائر ارتفاعا ملحوظا، حيث بلغت 1,7 مليار دولار سنة 2005، لتقفز إلى 3,43 مليار دولار في 2007، ويعد الميزان التجاري في صالح الصين.[3] أما من حيث الإستثمارات، فقد وقعت الجزائر مع الصين في نهاية 2002، 198 عقدا بقيمة إجمالية تقدر بـ1,898 مليار دولار، خاصة في مجال المباني والأشغال العمومية (BTT) فالجزائر أطلقت مشاريع طموحة في هذا المجال الطرقات، السكك الحديدية، النقل البحري...

-الهجرة والعمالة الصينية في الجزائر

---

[1] Ibid.

[2] Investissements chinois et creation d'emplois.. op.cit. P 09.

[3] صوت الأحرار. 09/03.

هجرة العمالة الصينية في العالم ليست جديدة، فهي تعود لأكثر من قرن تقريبا. إذ عرفت الصين هذه الظاهرة نحو عدة مناطق من العالم، بدء بالولايات المتحدة الأمريكية وجنوب آسيا خاصة ماليزيا وأوروبا، وحتى إفريقيا. فقد بدأت الموجات الأولى للهجرة الصينية منذ ستينات القرن الماضي، بعد استقلال العديد من الدول من الإستعمار. تزامن ذلك مع انفتاح صيني على العالم منذ 1978، واعتماد الحكومة الصينية على سياسة تصدير العمالة خارج حدودها مع الشركات المستثمرة، مع ضمان نقل التكنولوجيا للبلدان المضيفة.

بخصوص الجزائر، بدأت هجرة العمالة الصينية منذ سنة 2000 تقريبا، مع الطفرة البترولية التي عرفتها الجزائر والتي أتاحت لها (كما مر معنا)، القيام بمشاريع طموحة بغرض الإنعاش الإقتصادي، أين ظفرت العشرات من الشركات الصينية بعقود للإستثمار في المشاريع الجزائرية. يقدر البنك الإفريقي للتنمية أن ما بين 35000 إلى 50000 صيني دخلوا الجزائر في السنوات الأخيرة.[1] الدخول الكثيف للعمالة الصينية لسوق العمل الجزائري أثار توجسات لدى الجزائريين، حيث تخوفوا من مزاحمة الصينيين لهم في ميادين عديدة، سيما أنهم يتمتعون بمهارة ولا يطالبون بعوائد كبيرة ويشغلون الميادين التي يعزف الجزائريون على العمل فيها مثل البناء وغيرها. فقد قامت شركة البناء الصينية China state construction and engenering corporation بيناء عدة منشآت مثل شيراطون الجزائر العاصمة، والمركز التجاري "القدس" الذي يعد الأكبر في إفريقيا، وغيرها كثير، وفي كافة الولايات الجزائرية.. علاوة على ذلك، فقد دخلت الصين بقوة مجال الإتصالات، كما نالت شركات صينية عدة عقود لبناء الطريق السيار شرق–غرب.[2]

يسيطر على الصادرات الجزائرية للصين، البعد النفطي. فتسعى بكين لكسر صفة الزبون الهامشي للبترول الجزائري، ويمكننا أن نشير إلى استثمارات الشركة الصينية العملاقة (CNPC) التي أقدمت على بناء مصنع للتكرير في منطقة أدرار قرب حوض "سباع" ثم استطاعت شركتي (SINOPEC) و CNPC في سنة 2004، أن تظفرا بحقوق البحث والإستغلال في حوض "واديما" كما أن الشركة الجزائرية، نافتال بتعاون مع شركة SORAL CHINE، بادرتا إلى تكوين شركة مختلطة في

[1] Liberté 07/04/2014.
[2] Francois Lagrague. Op.cit. P 69.

جانفي 2006، تحت إسم نافتا–شين مختصة في توزيع مواد بترولية مكررة للكيروزين ووقود الطائرات والبنزين.[1]

في الختام؛ ما يمكن قوله، أن للصين حضور اقتصادي في المغرب العربي وإفريقيا عموما، فهي إلى حد الآن لا تريد الإفصاح عن أي أهداف استراتيجية أخرى، لأنها تدرك جيدا عدم قدرتها على مواجهة الغرب استراتيجيا في القارة الإفريقية، عكس الصعيد الإقتصادي الذي تملك من خلاله قدرات تنافسية كبيرة. أما بخصوص علاقة الصين بالجزائر، فقد شهدت تطورا نوعيا خاصة على المستوى الإقتصادي، علاوة على الصعيد السياسي والدبلوماسي الذي يحكم البلدين منذ استقلال الجزائر. لكن على الجزائر أن تستثمر علاقاتها الإقتصادية المتطورة مع بكين، في ملفات سياسية أخرى خاصة قضية الصحراء الغربية، فالصين لاتزال تعترف بسيادة المغرب على الصحراء الغربية.

* * *

إذا انصرفنا في الأخير لتلخيص ما أتينا عليه في صفحات هذا المحور يمكن القول؛ أن منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، باتت في السنوات الأخير وكما لم تكن من قبل، محط اهتمام كل القوى الكبرى بما فيها الصاعدة مثل الهند البرازيل كوريا الجنوبية.. غير أننا ركزنا في هذا الفصل على أربع قوى كبرى أساسية ولها الدور الأبرز في هذا الفضاء الجيوسياسي، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا، الحلف الأطلسي والصين.

الولايات المتحدة الأمريكية، أصبحت تولي هذه المنطقة اهتماما بالغا في استراتيجيتها الكونية، فقد عمدت على مراجعة مبدأ احترام مناطق النفوذ الموروثة عن الإستعمار، فقد كانت هذه المنطقة مجالا خاصا بأوروبا خاصة فرنسا التي تمتلك نفوذا تقليديا عميقا فيها. فيعد الحرب الباردة غيرت أمريكا من تصوراتها تجاه المنطقة إذ خصصت لها قيادة عسكرية (أفريكوم)، وباتت تقدم مبادرات إقتصادية واستراتيجية–أمنية ذات طابع متعدد الأطراف أحيانا وثنائي الأطراف أحيانا أخرى. وبالفعل فقد حققت واشنطن اختراقا في المنطقة، خاصة مع الجزائر، فمنذ منتصف التسعينات تطورت العلاقات الطاقوية بين

[1] سمير قط. الإستراتيجية الإقتصادية الجديدة في إفريقيا.. مرجع سابق.

البلدين، لتأخذ طابعا أمنيا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، بعد دعم الولايات المتحدة لأطروحات الجزائر بخصوص رؤيتها للتهديدات الإرهابية في المنطقة فقد "نصبت" أمريكا الجزائر دولة محورية.

أوروبا صاحبت النفوذ التقليدي في المنطقة، تعمل جاهدة لتكريس نفوذها بها وتعميقه، خاصة بعد "الهجمة الأمريكية التي استهدفت المنطقة، فهي تعرض مبادرات تجاه الضفة الجنوبية لحوض المتوسط، تهدف أساسا لربط اقتصاديات دول المنطقة بالإقتصاد الأوروبي، فضلا عن أهداف أخرى أمنية أساسا تتعلق بمكافحة الهجرة غير الشرعية القادمة من الضفة الجنوبية للمتوسط، والإرهاب.لذلك فقد تبنى الإتحاد الأوروبي إستراتيجية شاملة لتحقيق الأمن و"التنمية" في الساحل، لكننا بينا من خلال هذا العنصر من الدراسة الصعوبات التي تواجه وتعيق هذه الإستراتيجيات والمبادرات الأوروبية..

الحلف الأطلسي، من جهته بات يولي اهتماما كبيرا بمنطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي، فهو يبذل مجهودات كبيرة من أجل "تصحيح" صورته في نظر دول المنطقة، فصورته مشوهة لأبعد الحدود خاصة عند شعوب المنطقة. يسعى الناتو لتأطير علاقاته بدول المنطقة من خلال الحوار الأطلسي–المتوسطي، لكن يبدو أنه فشل في مسعاه (تصحيح صورته)، خاصة بعد تدخله القسري في ليبيا والمساهمة في الإطاحة بنظام القذافي. وبخصوص علاقته بالجزائر، فقد وضحنا أن الجزائر عضو نشيط جدا في الحوار، فهي تشارك بفعالية في البرامج العملية التي اعتمدها الحلف في الحوار، وتهدف القيادة الجزائرية من وراء ذلك، كسب الحلف لصفها في حربها على الإرهاب، من أجل كسر الحضر المفروض عليها من طرف الغرب عموما.

الصين أصبحت فاعلا اقتصاديا أساسيا في المغرب العربي، فصارت تنافس الغرب في هذه المنطقة. ورغم أنه ليس للصين أهدافا استراتيجية في المنطقة، فهي تركز على البعد الإقتصادي أي التجارة والإستثمار، بيد أنها أزعجت الغرب أوروبا والولايات المتحدة وزعزعت نفوذهم الإقتصادي في هذا الفضاء. فقد طورت الصين علاقات متميزة مع كل دول المنطقة، خاصة الجزائر التي تحكمها معها علاقات سياسية تاريخية. غير أن الإختراق الإقتصادي الصيني للجزائر في الآونة الأخيرة، أثار إشكالات عديدة، فبالرغم مما يمكن أن يوفره الدخول الإقتصادي الصيني الجديد في الجزائر من فرص يمكن أن تستفيد منها الجزائر، فهو في المقابل، سيفرض تحديات متعددة.

المحور الخامس: الترتيبات الأمنية في المغرب العربي والساحل الإفريقي، مكانة ودور الجزائر

في هذا المحور الأخير؛ والموسوم بالترتيبات الأمنية في إفريقيا ودور الجزائر ومكانتها في هذا الإطار، قمنا بتجزيئه إلى عنصرين أساسيين، مكانة ودور الجزائر، في إطار البناءات الإستراتيجية والأمنية في منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي، وكذا في إطار المجموعات الإقتصادية الجهوية في إفريقيا والتي يعترف بها الإتحاد الإفريقي، والتي لها صلة بموضوع دراستنا هذه.

بخصوص البناءات الأمنية في المنطقة؛ سنركز بشكل أساسي عل استراتيجية دول الميدان، وكذا مسار نواكشوط. فإستراتيجية دول الميدان هي الإطار المفضل للجزائر في تعاملها مع الأزمات المغاربية والساحلية. فهي ترعى هذه المبادرة بشكل جدي، أين "تفرض" تصورها من خلالها. فسنتحدث عن أسباب وخلفيات تأسيسها، وأبعادها وآلياتها، كما سنحلل الصعوبات التي تواجهها. أما مسار نواكشوط؛ والذي من خلال تسميته يبدو جليا، رعاية موريتانيا له، والذي تعد الجزائر الغائب/المغيب الأكبر عنه. ويعتبر هذا "المسار" رد فعل عن "خيبات أمل" مؤسسيه من استراتيجية دول الميدان، ومن إنجازاتها "الهزيلة" كما يصفونها. فسنحاول كذلك تحليل أسباب وخلفيات تشكيل هذا المسار، والصعوبات التي يشكو منها، ودور الجزائر (المغيبة عنه)، وتأثيرها فيه.

دور ومكانة الجزائر في إطار البناءات الأمنية في إفريقيا

كما سبق وذكرنا؛ سيتناول هذا العنصر، بنائين أمنيين أساسيين في الفضاء المغاربي والساحلي. إستراتيجية دول الميدان، وتعد المقاربة التي تعكس إدراك صانع القرار الجزائري في المنطقة، أين حاولت الجزائر تجميع جهود عدة دول مغاربية وأخرى ساحلية، من أجل مواجهة التحديات والتهديدات الأمنية التي تواجه كل هذه الدول من إرهاب وجريمة منظمة وهجرة غير شرعية.. لكن هذه المقاربة تشوبها الكثير من الشكوك، خاصة من طرف الأعضاء المنظوين تحتها. سنحاول فيما يلي من صفحات هذا المحور، التطرق بالتحليل لهذه المقاربة، وسنخص بالتوضيح، الصعوبات والعراقيل التي تعترضها.

البناء الأمني الثاني الذي سنتناوله في هذه العنصر، هو مسار نواكشوط ويسمى أيضا مجموعة الدول الخمسة في الساحل. هذا المسار، الذي ترعاه موريتانيا، كان محاولة لسحب البساط من مبادرة الجزائر (إستراتيجية دول الميدان)، ورغم أن الجزائر قد غيبت عنه عمدا، إلا أنها مهتمة بمصيره. لذلك

سنحاول هنا، تحليل خلفيات تأسيس هذه المبادرة الموريتانية، وسنركز كذلك على مستقبلها في ظل الصعوبات التي تواجهها كمسار وكدول أعضاء.

I إستراتيجية دول الميدان في الساحل

يشهد الساحل الإفريقي، تهديدات أمنية معقدة وشديدة الخطورة على أمن دول المنطقة بما فيها المغرب العربي؛ وذلك لترابط أمون هذه الدول. وعلاوة على هذه التهديدات، يعد هذا المجال الجيوسياسي من أغنى مناطق العالم بالموارد الطبيعية (بترول، يورانيوم غاز...) جعلتها محط أطماع من طرف القوى الكبرى، التي عرضت/فرضت كل منها إستراتيجية خاصة بها للتعامل مع التهديدات في الساحل، والإنتفاع بهذه الموارد والتموضع في هذا المجال الحساس. وإدراكا منها لخطورة الوضع؛ عملت الجزائر على بلورة إستراتيجية إقليمية بديلة، تحت إسم إستراتيجية دول الميدان والتي تظم إلى جانب الجزائر الدولة الرائدة/الراعية لهذه الإستراتيجية كلا من مالي، نيجر، وموريتانيا.

الهدف الأساسي لهذه الإستراتيجية؛ هو تطوير مقاربة واحدة وموحدة بين هذه الدول الأربعة، تستجيب بشكل أكثر فعالية للتحديات الأمنية التي تواجهها. سيما الإرهاب والجريمة المنظمة، مع ربط هذه التهديدات بالفقر، الذي يعتبر المغذي الأساسي لها. فإستراتيجية دول الميدان؛ هي رؤية موسعة للأمن تربط بين الأمن والتنمية. وكل ذلك من أجل درء التدخل الأجنبي، الذي يزيد من الفوضى في المنطقة ويحولها إلى بؤرة توتر بدل أن تكون منطقة استقرار.

رغم الإنسجام الظاهر بين هذه الدول من خلال خطاباتهم الرسمية، التي توحي بوجود تصورات مشتركة بينها للأمن في المنطقة، ولرؤيتها للتهديدات وأساليب مواجهتها؛ غير أن واقع الحال يؤكد غير ذلك فهناك صعوبات واقعية، خاصة بحسابات المصلحة لكل دولة، وجديتها في مكافحة هذه التهديدات..

ضمن هذا المنظور، سنحاول التطرق بالتحليل والنقد للعديد من الإشكاليات التي يفرضها الموضوع. ما فحوى إستراتيجية دول الميدان؟ ما هي أهدافها، خلفياتها؟ ما هي آليات تنفيذ هذه الإستراتيجية؟ وما هي الصعوبات الميدانية التي تواجهها؟ وفيما تتمثل المقاربة الجزائرية في إطار هذه الاستراتيجية؟

دول الميدان مشكلة من أربع دول إفريقية، مغاربية وساحلية وهي: الجزائر، موريتانيا، مالي ونيجر. تسعى هذه الإستراتيجية لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة في الساحل وهي مقاربة موسعة؛ فهي

تشمل الإرهاب، الجريمة المنظمة والفقر. فهي تقوم على منطق الربط بين الأمن والتنمية. وهي كذلك، استراتيجية متعددة الأبعاد؛ إذ لا تعتمد على الأدوات العسكرية فحسب، لكن أيضا على الوسائل التنموية. تبلورت هذه الإستراتيجية سنة 2010 في إطار الإجتماعات العديدة التي جمعت رؤساء دبلوماسية الدول الأربعة وقادة أركانها. هدفها تشكيل رؤية إقليمية متكاملة ومتجانسة، تستجيب بشكل مشترك لهذه التحديات.

من خلال تحليل الخطاب الرسمي لهذه الدول، سواء السياسي أو العسكري؛ يبدو أن صناع قرار هذه البلدان، تملك تصورات مشتركة حول التحديات الأمنية التي تواجههم في المنطقة؛ غير أن واقع الحال يشير إلى غير ذلك فهناك صعوبات ومعيقات حقيقية تقف أمام فعالية هذه الإستراتيجية (وهذا ما سنعاينه فيما سيأتي). لقد لعبت الجزائر دورا مركزيا في بلورة هذه الإستراتيجية. فقد صرح عبد القادر مساهل، الوزير المنتدب لدى وزير الخارجية الجزائري المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية: "دول الميدان رسمت إستراتيجية واحدة وموحدة؛ لمواجهة ظواهر الإرهاب الجريمة المنظمة والفقر. كما تتعاون هذه الإستراتيجية، مع المقاربات التي تشترك معنا في هذا الهدف، والعضوة في مجلس الأمن والإتحاد الأوروبي، وكذلك الدول الصديقة وحتى المنظمات الأممية والإقليمية". من جهته صرح وزير الخارجية والتكامل الدولي المالي، السيد "سومايلو بوباي مايقا": " يجب على دول الميدان أن تستجيب بشكل شامل ومتعدد الأبعاد، للتحديات التي تواجهها مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والفقر. هذه الإستجابة متعددة الأطراف؛ تأتي في سياق علاقة إقليمية مركبة. مع ضرورة تكييف الوسائل التقليدية للوقاية ولإدارة وحل الأزمات، التي يجب أن تعتمد على التكامل والتنسيق والتجانس. فهدفنا ليس تحويل الساحل لمنطقة حرب وإنما لمنطقة أمن واستقرار، تستفيد منه كل دول المنطقة".[1]

والدواعي الأساسية لهذه الإستراتيجية؛ هو درء أي تدخل أجنبي –كما أشرنا– بيد أن قولنا درء التدخل الأجنبي، لا يعني الغياب التام للتنسيق مع الإستراتيجيات الدولية الأخرى، المطروحة سيما الأمريكية والأوروبية. وإنما عدم ترك الفراغ في المنطقة، الأمر الذي يسمح لهذه القوى بملإه. ومرد سعي دول الميدان –والجزائر تحديدا– إلى تجنيب المنطقة من أي تدخل أجنبي إلى سببين أساسيين، أولا: التدخل الأجنبي تحت أي مسمى خاصة العسكري، سيزيد من تأجيج الوضع، ويحول المنطقة إلى بؤرة توتر، فتخشى الجزائر من تكرار السيناريو الليبي. فالتدخل العسكري للحلف الأطلسي في ليبيا؛ حقق

[1] El-watan , 16/06/2011

أهدافه الإستراتيجية والمصلحية، دون مراعاة إنعكاسات ما بعد التدخل، التي تعاني منها المنطقة برمتها. فبعد أن فرغ الحلف الأطلسي من القضاء على نظام القذافي، إنسحب وترك المنطقة تكتوي تحت وطأة تهديدات حقيقية، (تسريب الأسلحة، موجات اللاجئين..) زادت من تأجيج الوضع في الساحل. ثانيا: أن التدخل الأجنبي الغربي؛ سيشرعن أعمال الجماعات الإرهابية، وسيزيد من قدرتها على تجنيد شباب المنطقة. فقد تحدثت وسائل الإعلام، أن القاعدة في المغرب الإسلامي، وكذلك حركة أنصار الدين، قامت باستقطاب المئات من الأعضاء الجدد، فقد تحولت في نظرهم إلى حركات جهادية ضد "الصليبيين والإستعماريين الجدد" بعد التدخل الفرنسي في مالي.

1-آليات إستراتيجية دول الميدان

تنبني إستراتيجية دول الميدان، على ثلاث ركائز أساسية؛ 1) سياسية-دبلوماسية 2) عسكرية-عملياتية 3) مالية. وقد تم "مأسسة" هذه الأبعاد الثلاثة، فقد اتفقت الدول الأربعة على الإلتقاء في ندوة كل ستة أشهر، تجمع رؤساء دبلوماسية هذه الدول في أحد عواصم هذه البلدان؛ للتنسيق فيما بينهم وتقييم جهودهم. بالإضافة إلى تنسيق جهودها، مع استراتيجيات شركائها الأوروبيين والأمريكيين. الذين اجتمعت معهم في عدة لقاءات، بغية خلق دينامية بين الإستراتيجيات الدولية، والإستراتيجية الإقليمية الميدانية. أما من الناحية العسكرية والعملياتية، فقد تم تشكيل لجنة قيادة الأركان المشتركة(CEMOC) في أفريل 2010 ومقرها مدينة تمنراست، تجمع كما هو واضح قيادة أركان الدول الأربعة. بمساعدة مركز استعلامات، مقره العاصمة الجزائرية، هدفه التنسيق بشكل أكثر نجاعة في مجال العمليات العسكرية، لمكافحة التهديدات في الساحل. كما عملت على تشكيل وحدة الدمج والإتصال (ULF) والمكونة من سبع دول، فبالإضافة إلى دول الميدان الأربعة، تضم هذه الوحدة كلا من بوركينافاصو، ليبيا وتشاد. مهمتها (ULF) تزويد الآلية العسكرية الأولى (CEMOC) بالمعلومات الأمنية والتكتيكية والعملياتية الضرورية، لقيادة العمليات المشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.[1] كما اتفقت دول الميدان على تشكيل قوة عسكرية مشتركة للتدخل في غضون 18 شهرا، وذلك في ندوة باماكو بمالي في ماي 2011. لكن يبدو أن هذه القوة المشتركة، لم تر النور حتى زمن تحرير هذه الدراسة.

[1] أنوار بوخرص. مرجع سابق. ص 35.

لإستراتيجية دول الميدان في الساحل، آلية مالية، فقد اتفقت على إنشاء صندوق يحتوي على غلاف مالي من أجل جعل هذه الإستراتيجية ملموسة وعملية أكثر. يستخدم هذا الغلاف؛ في عمليات التنسيق الإستعلاماتي بين الشركاء. وتقديم مساعدات إقتصادية وتنموية لشعوب المنطقة. رغم التكتم عن حجم هذا الصندوق المالي، إلا أن بعض المصادر تشير إلى أنه يقدر بعدة ملايين من الدولارات، تساهم فيه الدول الأربعة بشكل منصف. وما يمكن فهمه من كلمة منصف، أن كل دولة تساهم بحجم قدرتها وإمكانياتها، ويتوقع أن الجزائر، المساهم الأكبر في هذا الصندوق.

لكن ما يمكن قوله في نهاية عرضنا لإستراتيجية دول الميدان في الساحل لمواجهة التحديات الأمنية التي تعرفها المنطقة؛ أنه رغم ما يظهر في الواجهة، من كون دول الميدان على وفاق تام بشأن رؤيتها لهذه الإستراتيجية، والإجتماعات التي تعقدها، السياسية منها والعسكرية، فإن التطبيق العملي لهذه الإستراتيجية تواجهه صعوبات جمة. ففي النهاية فإن السياسة الواقعية–Real politick هي التي تتغلب، ولغة المصالح هي التي تطفو إلى السطح. فما هي الصعوبات التي تواجه إستراتيجية دول الميدان في الساحل؟

2–الصعوبات التي تواجه استراتيجية دول الميدان:

غياب الثقة بين هذه الدول، فمالي، نيجر وموريتانيا، تشكك في الأهداف والنوايا الحقيقية للجزائر، في تبنيها ودعمها لهذه الإستراتيجية. فبالنسبة لهذه الدول، للجزائر هدفين: 1) النفوذ والهيمنة في المنطقة 2) عزل المغرب وليبيا عن الفضاء الساحلي–الصحراوي، فهي سحبت البساط من المبادرات الليبية، وحاصرت التطلعات المغربية، لوضع موضع قدم لها في المنطقة.

التشكيك في الدور الجزائري؛ فمن المعلوم أن الدور يتناسب والمكانة التي تحتلها الدولة. والجزائر أكبر قوة في المنطقة عسكريا واقتصاديا، ولطالما سعت للإعتراف بها كدولة إقليمية، لكن بقي دورها محتشم في هذا الفضاء، خاصة ما يتعلق بمكافحة الإرهاب. فالجزائر كأكبر قوة عسكرية، ولها خبرة كبيرة في مكافحة الإرهاب، لكنها لا تستغلها في مكافحة الجماعات الإرهابية في الساحل. فهناك من يتهم الجزائر بأنها لا تريد تضييق الخناق على هذه الجماعات؛ حتى لا تعيد الإنتشار في الداخل الجزائري. خاصة أنها جزائرية في الأصل –أقله– على مستوى القيادة.

غياب الثقة كذلك، على مستوى تواطؤ الدولة (مالي خاصة) مع شبكات الجريمة المنظمة. فالنخب الحاكمة بقيادة الرئيس الأسبق أمادو تومانو توري، كانت تقيم علاقات مع شبكات الجريمة المنظمة. وهناك دراسة صدرت عن مركز كارنيجي للباحث "ولفرام لاشر" يوضح من خلالها مدى تورط الدولة في مالي في أعمال الجريمة المنظمة. فكيف يمكن الحديث عن مكافحة الجريمة المنظمة ترعاها دولة بأكملها.[1]

ولنتوقف هنا، عند عامل الثقة لمركزيته في التعاون بين الدول، ولكونه عصب تبادل المعلومات الإستخباراتية. المشكلة في دول الجنوب أنها لا تتعاون فيما بينها، ولما تفعل فلا تكون جدية وجادة في ذلك، لعوامل عدة منها غياب الثقة؛ فمثلا إتفقت هيئة أركان جيوش دول الميدان في صيف 2012 ، على السماح بمطاردة الجماعات الإرهابية على طرفي الحدود، وذلك بعد إشعار مسبق للدولة المعنية بمواصلة المطاردة على أراضيها. كان من المفروض أن تكون هذه الآلية مجدية في محاربة الإرهاب العابر للحدود، لكن يبدو أنه لم يتم تفعيلها أصلا. خاصة أنه لا مالي ولا النيجر ولا موريتانيا، لديهم القدرة والإمكانات لمطاردة الإرهابيين داخل حدودهم، ناهيك عن مطاردتهم خارجها. أما الجزائر ذات الإمكانيات المعتبرة؛ فهي مهتمة أصلا بحدودها، ولا يبدو أن لها نية في مطاردة الإرهابيين ما وراء حدودها.

وتعتبر سيطرة الجماعات الإرهابية على شمالي مالي، وزحفها جنوبا، لدلالة ليس فقط على فشل هيئة الأركان الساحلية المشتركة في مكافحة الإرهاب، وهي المهمة التي أوجدت من أجلها. بل كذلك فشل "وحدة الدمج والإتصال"، التي تضم أجهزة استخبارات الدول المعنية، ومهمتها التعاون في المجال الإستخباراتي بشأن الحركات الإرهابية، وهي آلية ذهبت هي الأخرى ضحية عدم الثقة. إذن؛ أن المشكلة في تبادل المعلومات في إطار هذه الوحدة، هي أن الشركاء غير متساوين. فالجزائر تملك معلومات عن الإرهابيين تفوق بكثير ما تملكه بقية الدول الشريكة في الإستراتيجية وبالتالي؛ فالتبادل –هنا– يكون في اتجاه واحد.[2]

هناك صعوبات سياسية–إستراتيجية وأخرى عملياتية–عسكرية صرفة، فاختلاف أوجه النظر، تتجسد في كون الجزائر من مصلحتها التنسيق مع الإستراتيجية الأمريكية، في حين تفضل بقية الدول موريتانية، مالي ونيجر التنسيق مع فرنسا. ويرجع سبب تفضيل الدول الثلاث الأخيرة التعاون مع فرنسا،

---

[1] ولفرام لاشر. مرجع سابق. ص ص 12–14.

[2] عبد النور بن عنتر. "الاستراتيجيات المغاربية تجاه أزمة مالي". مرجع سابق.

لأسباب مالية وسياسية، ففرنسا تقدم مساعدات مالية لهذه الدول، فضلا عن دعمها السياسي؛ فهذه الدول تفتقد للشرعية الداخلية (فبعضها وصل إلى الحكم عبر انقلاب). في حين تأتي رغبة الجزائر في التنسيق مع واشنطن لاعتبارات عديدة: أولا: الجزائر تعتمد على واشنطن بشأن تبادل المعلومات الأمنية الأكثر سرية، فقد قدمت الجزائر قائمة بأسماء المئات من المطلوبين لديها، ممن لجؤوا إلى الولايات المتحدة وأوروبا. ثانيا: رفع الحضر الأمريكي المفروض على الجزائر منذ 1992 خاصة العسكري، فقد قبلت الولايات المتحدة تزويد الجزائر بأسلحة خاصة بمكافحة الإرهاب، كأجهزة الرؤية الليلية. كما كانت أمريكا وراء تسريع وتيرة الحوار الأطلسي–الجزائري، في إطار الحوار الأطلسي–المتوسطي. ثالثا: تسعى الجزائر لكسب التأييد ثقيل الوزن والحاسم للولايات المتحدة، بشأن بعض القضايا الدولية، خاصة قضية الصحراء الغربية.[1]

الصعوبات الأخرى التي تواجه إستراتيجية دول الميدان في الساحل هي شساعة الحدود، وصعوبة مراقبتها بشكل كامل. خاصة في ظل ضعف الإمكانيات المادية والتقنية لهذه الدول هذا من جهة. من جهة ثانية؛ فإن أمننة الحدود خاصة بالنسبة للجزائر؛ قد يحدث لها حساسية مع سكان المنطقة الطوارق، فهؤلاء كما هو معروف، من البدو الرحل يعيشون على الرعي والتجارة عبر الصحراء الكبرى، فهم لا يعرفون الحدود وعليه فإن أمننة الحدود في هذا الظرف تحديدا (تمرد طوارق الأزواد في مالي)؛ قد يفهم منه سكان المنطقة أنه قطع لعلاقات طوارق مالي ونيجر، وطوارق الجزائر.

ضعف –أو قل– غياب التنسيق الأمني بين دول المغرب العربي، ودول الساحل. فرغم أن الولايات المتحدة نجحت في لم شمل هذه الدول (المغرب العربي والساحل)، وحثها على التنسيق فيما بينها، في "شتوتغارت" الألمانية في مارس 2004، غير أن هذا التكامل لم يحدث.[2] بالرغم من أن الأحداث الأخيرة سيما الأزمة الليبية، والحرب الأهلية التي دارت رحاها هناك؛ برهنت أن أمن المغرب العربي، مرتبط بأمن الساحل. فهناك كميات ضخمة من الأسلحة تسربت عبر الحدود الليبية، إلى بعض

---

[1] Yahia H. Zoubir . « Les Etats-Unis et le Maghreb : primauté de la sécurité et marginalité de la démocratie » . L'année du Maghreb, Vol. 02(2005-2006) p169.
URL : http :ll annéemaghreb . revues. Org /169 ; DOL : 10 .4000 /annéemaghreb.

[2] Yahia H. Zoubir. « La politique étrangere Américaine au Maghreb : constances et adaptations » . Journal d'etude des relations internationales au Moyen-Orien, Vol. 1, No.1 (juillet 2006) pp 124-125 .

دول الساحل، وربما تكون حاليا بحوزة الإرهابيين.[1] ومرد غياب التنسيق المغاربي–الساحلي أساسا هو؛ غياب كيان إقليمي مغاربي متكامل، لأسباب عديدة أهمها التوتر المستمر للعلاقات الجزائرية–المغربية.

هناك صعوبات أخرى عسكرية–عملياتية ولوجستية، قد تحد من فعالية إستراتيجية دول الميدان. فلهذه الأخيرة –باستثناء الجزائر– قوات مسلحة ضعيفة جدا عددا وعتادا. فالميزانية العسكرية لدولة مالي على سبيل المثال، في سنة 2009 لا تتعدى 180 مليون دولار. فضلا عن ضعف عديد جيوش هذه الدول، والمقدرة ب 15870 في موريتانيا، 7750 في مالي، و5300 فقط في نيجر. علاوة على ذلك، فإن جيوش هذه الدول لا تتلقى الحد الأدنى من التكوين العسكري، فالجندي لا يتدرب إلا على استعمال الرشاش، كما ليس لديها قوات من المظليين، وهي قوة أساسية لملاحقة التحصينات الإرهابية في الصحراء الكبرى.[2]

3–المقاربة الجزائرية في إطار إستراتيجية دول الميدان

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن المقاربة الجزائرية في الساحل، لكن الملاحظ بدقة والمتتبع بحرص للوضع، سيكتشف أنه ليس للجزائر مقاربة لحل –أو أقله– لإدارة التحديات الأمنية والإستراتيجية في المنطقة. والدليل على ذلك؛ تصريحات صناع القرار الجزائريين عند زيارة أي مسئول غربي (أمريكي، فرنسي، بريطاني...) للجزائر وعرضهم لتصوراتهم للمشهد الأمني في الساحل، يرد الجزائريون بأن هذه المقاربات والتصورات، تتطابق مع المقاربة الجزائرية في هذا الفضاء الجيوسياسي. رغم أن هناك اختلاف بين الإستراتيجية الأمريكية والأوروبية..

ويعود سبب ميوعة المقاربة الجزائرية في الساحل، وحتى في إطار استراتيجية دول الميدان؛ إلى أولا: غياب تصور واضح للجزائر حيال التحديات التي تواجهها المنطقة الساحلية. ثانيا: التعقيد الشديد الذي يعرفه المشهد الأمني في المنطقة؛ بفعل تشابك عوامل عديدة سياسية_إستراتيجية (قضية الطوارق) وأمنية الإرهاب والجريمة المنظمة، والذي يبدو أن الجزائر فشلت في إدارتها، وفي الفصل بين المسألتين قضية الطوارق (الأزواد) والإرهاب.

---

[1] أنظر: بيتر كول. "تأمين حدود ليبيا؟ فوضى خطوط الحدود." أوراق كارنيغي. 18 تشرين الأول/أكتوبر 2012. متوفر على الرابط:
http://CarnegieEndowment.org.

[2] أنوار بوخرص. مرجع سابق. ص 36.

وعموما يمكن أن نستخلص أربع أسس رئيسية، تحدد تصور وحركة الجزائر في المنطقة الساحلية–الصحراوية؛ وهي1) ربط الأمن بالتنمية 2)التأكيد على التسويات السلمية للصراعات خاصة نزاع الطوارق، والفصل بين هذا المشكل السياسي والمشاكل الأمنية الأخرى. 3) درء التدخل الأجنبي في المنطقة سيما العسكري 4) التأكيد على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

فلطالما نادت الجزائر بضرورة ربط الأمن بالتنمية في الساحل؛ انطلاقا من منطق أن انعدام التنمية والفقر من أبرز المغذيات للإرهاب والجريمة (كما أسلفنا). ويتضح ذلك بجلاء من خلال كل الإتفاقيات التي توسطت فيها الجزائر، بين المتمردين الطوارق والحكومتين المالية والنيجرية، منذ بداية التسعينات. والتي أكدت على أسبقية التنمية كشرط احترازي ضد أي حركيات لا أمنية في المنطقة. فقد قدمت الجزائر مساهمة مباشرة في تنمية المناطق الحدودية. فعلى سبيل المثال لا الحصر؛ التزمت بتمويل 20 مدرسة ومؤسسة تكوين، في قرى شمال مالي، وتمويل عمليات حفر عشرات الآبار وإقامة حواجز مائية سطحية، وإنشاء مدارس وعيادات في مناطق حدودية، يستفيد منها البدو الرحل الجزائريون وبدو الدول المجاورة في إطار برنامج لمساعدة دول الساحل، يجري تنفيذه بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي ومنظمات حكومية أمريكية بقيمة 100 مليون دولار. ويتضمن البرنامج أيضا، بناء تجمعات سكانية جديدة في مناطق قريبة من القرى الموجودة في شمال مالي، وبناء مستوصفات ومراكز طبية. وقبيل اندلاع الحرب في مالي، كانت الجزائر بصدد اقتراح إنشاء صندوق خاص بمساهمة دولية لتنمية المناطق الصحراوية في الساحل.

الربط بين الأمن والتنمية، كانت من بين أهم المرتكزات التي قامت عليها حركة الدبلوماسية الجزائرية، في سعيها إلى حشد التأييد الدولي لجهود مكافحة الإرهاب في المنطقة. وقد اعتبرت أن أهم ما يمكن أن تقدمه الدول الكبرى، هو المساعدة على تحقيق التنمية في المناطق المعزولة من الصحراء. فالفقر هو ما دفع سكان المنطقة إلى الإنخراط في النشاط الإرهابي، أو باللجوء إلى نشاطات أخرى تستفيد منها الجماعات الإرهابية مثل التهريب وتجارة المخدرات.[1]

من مرتكزات التصور الجزائري في الساحل؛ هو الإعتبار المبدئي القاضي بعدم التدخل في شؤون الغير، وهو مبدأ مقدس في السياسة الخارجية الجزائرية. فيصر المسئولون الجزائريون، أن

[1] الأيام الجزائرية: 2013/08/10.

الجيش الجزائري، لا يشارك في أي عمليات حربية خارج الحدود الوطنية. وهذا المبدأ منصوص عليه دستوريا. بيد أننا نلاحظ غياب أي مادة تنص صراحة على منع الجيش الوطني الشعبي من المشاركة في عمليات خارج الوطن. وأما عن المادة (26) من الدستور التي تنص على: "تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها، وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية".[1] المقصود منها هو العدوان، وانتهاك سيادة الشعوب وحريتها. لكن الحالة مختلفة بخصوص الوضع في الساحل، سيما الحرب في مالي فهي عمليات عسكرية تحت غطاء الشرعية الدولية (قرار مجلس الأمن)، وبرضى –بل– وبطلب من السلطة المركزية في مالي. ومن جهة أخرى وفي ظل عولمة المخاطر والتهديدات العابرة للحدود والأوطان، والذي يستدعي تضافر الجهود الدولية للتصدي لها؛ يتعذر على دولة بمفردها أن تتعامل مع هذه التهديدات. فنحن نرى أنه بات من الضروري إعادة النظر في هذا المبدأ، بالنظر للبيئة اللايقينية التي تطبع جيوبوليتيك الجزائر، سواء في المغرب العربي أو في الساحل.

أحد أسس الرؤية الجزائرية في الساحل، هي التأكيد على الفصل بين العنصر السياسي أي قضية الطوارق (كما أسلفنا)، والعنصر الإرهابي أي الحركات الجهادية في المنطقة. لكن يبدو أن الجزائر، أخطأت في تقدير دور حركة أنصار الدين في ولائها لها وطموحاتها في مالي. فقد فضلت الجزائر التفاوض مع حركة أنصار الدين، بدلا عن الحركة الوطنية لتحرير أزواد، من أجل عزل الأخيرة التي باتت ترفع مطالب انفصالية. لكن ذلك لم يمنع أنصار الدين من الزحف نحو باماكو، أثناء الحملة الفرنسية،[2] لتخلط بذلك حسابات الجزائر، وهو ما سرع في نشوب هذه الحرب، وبالتالي التدخل الأجنبي الذي كانت الجزائر تتفاداه وتخشاه.

II مسار نواقشوط: مجموعة الدول الخمسة في الساحل

تشكلت مجموعة الدول الخمسة في الساحل في 16 فيفري 2014 بالعاصمة الموريتانية نواقشوط، يظم هذا التجمع كلا من: موريتانيا، مالي، نيجر، تشاد وبوركينافاصو. من خلال البيان الختامي للقمة الأولى في نواقشوط أكد المجتمعون أن هدف هذا التجمع هو مسعى شامل، بخصوص

---

[1] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المادة (26).1996 .

[2] عبد النور بن عنتر. الإستراتيجيات المغاربية تجاه أزمة مالي. مرجع سابق.

منطقة الساحل. مع إعطاء الأولوية القصوى للجانب الأمني، بالإضافة إلى البنى التحتية الأساسية: النقل، الطاقة، الإتصالات والمياه، التحديث الديمغرافي، الأمن الغذائي، والإقتصاد الرعوي..

يبدو أن الظرف الدولي كان ملائما لإطلاق هذه الدول لمبادرتهم، خاصة مع الأهمية القصوى التي باتت تحتلها منطقة الساحل من طرف القوى الكبرى، الولايات المتحدة، أوروبا (فرنسا خاصة)، الصين في السنوات الأخيرة لاعتبارات أمنية تتعلق أساسا بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، أو اقتصادية البترول والطاقة. هذا الإهتمام الدولي؛ كان الحافز الأساسي لهذه الدول التي رأت أنه بإمكانها الإفادة من الإستثمارات والمساعدات من القوى الكبرى، عبر التماهي في سياساتهم تجاه المنطقة والإنخراط في استراتيجياتهم الأمنية. باعتبار أن هذه البلدان الخمسة المؤسسة لهذه المبادرة، هي أفقر دول العالم على الإطلاق، وهي في حاجة ماسة للإستثمارات والمساعدات الدولية.

1-التحديات التي تواجه مبادرة مجموعة الخمسة في الساحل

تواجه المجموعة صعوبات جمة، خاصة من الناحيتين الأمنية والإقتصادية. فعلى الصعيد الأمني، يبدو أن التحديات التي تواجه المبادرة، تتجاوز قدراتهم مجتمعين، سيما الإرهاب العابر للأوطان، المنتشر في المنطقة وتعدد الجماعات "الجهادية"، خاصة القاعدة في المغرب الإسلامي بفروعها، وحركة بوكو حرام، علاوة على ما يقارب أحد عشر تنظيما مسلحا في الجنوب الليبي، التي تتخذ منها قواعد لوجستية، لشراء السلاح المنتشر في ليبيا، (21 مليون قطعة سلاح)، وللتدريب والدعم. كما باتت هذه الجماعات الإرهابية، تنشط في مجال التهريب والهجرة غير الشرعية، وقد تم تسجيل تعاون وثيق بينها وبين المافيا الكولومبية والبرازيلية، في تجارة المخدرات، مما جعل من مالي، النيجر والتشاد وليبيا أهم معابر التهريب الرئيسية في منطقة الساحل ووفر لها دخلا كبيرا، وقد إنهار النظام في ليبيا بعيد سقوط القذافي، فرصة ذهبية لإيجاد معبر آمن إلى أوروبا.[1]

التحديات الإقتصادية، تشكل من جهتها عائقا أمام فاعلية ونجاح هذه المبادرة. فغياب الإرادة الفعلية لجلب الإستثمارات الأجنبية، إضافة إلى تفشي الأمية والفقر؛ جعل من هذه الدول مرتعا للجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، إضافة إلى انتشار الفساد وغياب الشفافية، سيطرة إقتصاديات الريع، تآكل

1 الحسين الشيخ العلوي." تجمع الساحل الخماسي.. تنسيق في ظل التعقيدات." مركز الجزيرة للدراسات، الثلاثاء 14 أكتوبر 2014.

الطبقة الوسطى التي هي عماد أي اقتصاد ديناميكي. هذه كلها تحديات قد لا تساعد هذه البلدان من وضع هذه المبادرة موضع التنفيذ الفعلي بالشكل المرجو، وتجعلها من جهة ثانية في حاجة دائمة للمساعدات والتدخل الأجنبي.[1]

2-موقف الجزائر من مجموعة الدول الخمسة في الساحل

على المستوى الرسمي أعلنت الجزائر عن ارتياحها لإنشاء مجموعة الدول الخمسة في الساحل، الذي رأت فيه ضرورة للتعاون بين هذه الدول التي تواجه نفس التحديات. حيث صرح عمار بلاني الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية: "نحن نحيي قرار هذه الدول إنشاء هذه المجموعة، والتي تشكل دعامة أساسية لإستراتيجية الأمم المتحدة في الساحل، والتي تتقاسم نفس الخصوصية السوسيو-اقتصادية، الجغرافية، والبيئية. بالنظر لتجنيد الأموال الخارجية الضرورية لإطلاق مشاريع بنيوية من أجل محاربة الفقر وتشجيع التنمية والأمن الإنساني."[2]

غير أن واقع الحال، يشير إلى غير ذلك؛ فيبدو أن الجزائر أكبر المعارضين لهذه المجموعة. كون الأخيرة لديها تصورات للتعامل مع تحديات المنطقة الساحلية-الصحراوية، تتناقض ومبادئ وإدراكات الجزائر للأمن والتنمية في المنطقة، التي تؤكد أساسا على درء التدخل الأجنبي وتفادي اللجوء إلى القوة العسكرية لحل أزمات هذا الفضاء الجيوسياسي. فقد دعت مجموعة الخمسة رسميا إلى تدخل دولي في ليبيا لعزل الجماعات المسلحة[3] وهذا ما تعارضه الجزائر بشدة، وهي التي ترعى في هذه الأثناء حوارا سياسيا بين الفرقاء الليبيين، وهو ما رأت فيه تقويضا لمساعيها الدبلوماسية الحثيثة.

وبالرغم أيضا من أن هذه المجموعة أكدت على لسان الرئيس الموريتاني ولد عبد العزيز (الراعي الأساسي لهذه المبادرة)، أن إنشاء هذه المجموعة، سوف لن يكون بديلا عن أي بناء استراتيجي آخر في المنطقة، كتجمع دول الساحل والصحراء، الذي كانت تتزعمه ليبيا القذافي أو مبادرة دول الميدان، التي ترعاها الجزائر، وإنما ستكون مكملة لها ومتعاونة معها. كما قامت موريتانيا بدعوة الجزائر للمشاركة في قمة "مسار نواقشوط" حول التعاون الأمني بمنطقة الساحل في 18 ديسمبر 2014 بالعاصمة الموريتانية،

---

[1] المرجع نفسه.

[2] Horizon. 17/02/2014.

[3] Liberté. 21/12/2014.

وذلك لإبداء حسن نية تجاه الجزائر ولطمأنتها كون هذه المجموعة ليست موجهة ضدها أو بقصد إفشال مبادرة دول الميدان.

الحقيقة، أن الجزائر ودورها الإقليمي المتنامي في المنطقة الساحلية–الصحراوية، كان في قلب أهداف هذه المجموعة. فإقصاء الجزائر من هذا البناء الإستراتيجي (رغم أنها بلد ساحلي ومعنية ربما أكثر من غيرها بالتهديدات التي تفرزها المنطقة)، ترى فيه هذه الدول الخمسة، أنه سيوفر لها انسجاما وتوافقا أكبر في رؤيتها لمكافحة التهديدات في المنطقة خاصة الإرهاب. التي تتواءم وتصورات القوى الكبرى لمكافحة هذه الظاهرة. فالحضور الجزائري، كان دائما لمعارضة سياسات القوى الكبرى، وهذا ما يحول دون استفادة دول الساحل الأخرى الأشد فقرا في العالم من دعم غربي، سواء في شكل مساعدات مالية أو مسح للديون أو استثمارات..

أحد أهداف تجمع الدول الخمسة في الساحل خاصة موريتانيا، من إقصاء الجزائر؛ هو إفشال مبادرة الأخيرة التي تعرف باستراتيجية دول الميدان، والتي لم تترك أمام نواقشوط أي مجال للمناورة في فضائها الساحلي. فضلا عن ذلك، فإن رضى موريتانيا "بالزعامة" الجزائرية في الساحل والصحراء طيلة السنوات الماضية؛ كان على أمل تدفق الإستثمارات والمساعدات الجزائرية، فالأخيرة كانت قد وعدت باستثمار ما يربو عن 37 مليار دولار في موريتانيا، في قطاعات مختلفة، هذه الوعود أسالت لعاب نواقشوط، غير أن الواقع كان عكس ذلك، فموريتانيا لم تتلق سوى 41 مليون دولار كاستثمارات جزائرية.[1] كل هذه العوامل دفعت موريتانيا وبقية الدول لتشكيل هذا التجمع ليكون بديلا عن إستراتيجية دول الميدان.

بيد أن هناك متغيرات جديدة طرأت، قد تؤثر سلبا على مستقبل هذا التجمع، ونعني بذلك استمالة الجزائر لدولة التشاد، التي قام رئيسها إدريس ديبي إتنو بزيارة دولة إلى الجزائر، دامت ثلاثة أيام في ديسمبر 2014،[2] صرح من خلالها أن التشاد تؤيد تصور الجزائر حول الحلول الدبلوماسية للأزمة الليبية وترفض التدخل العسكري الأجنبي. هذا التطور في الموقف التشادي؛ يشي بأن هناك "صفقة" جزائرية – تشادية قد تمت، جعلت الأخيرة تحول موقفها، وهذا الأمر –دون شك– سيكون له انعكاسات على مجموعة الدول الخمسة في الساحل، إذ سيضعف موقفها وسيفكك مفاصلها. ونفس الأمر تقريبا، قامت به الجزائر مع نيجر وهي الأخرى عضو في المجموعة.

---

[1] الحسين الشيخ العلوي. مرجع سابق.

[2] النهار الجديد. 2014/12/27.

المجموعات الإقتصادية الجهوية في إفريقيا

المجموعات الإقتصادية الجهوية، التي يعترف بها الإتحاد الإفريقي، تؤدي أدوارا فعالة في استتباب الأمن والسلام والإستقرار في القارة الإفريقية. سنحاول هنا الحديث عن أهم هذه المجموعات، والتي لها صلة بموضوع بحثنا، موضحين طبيعتها، أهدافها، أدوارها. كما سنحاول تسليط الأضواء على مكانة الجزائر في هذه المجموعات الإقتصادية الجهوية، ودورها. وهذه المجموعات هي: إتحاد المغرب العربي في المنطقة المغاربية، والذي يعاني كما سنوضح من شلل مستديم منذ تأسيسه، سنقدم تحليلا لهذه الظاهرة (شلل الإتحاد)، كما سنعرض التهديدات التي يتعرض لها دول المغرب العربي، وكيف كانت استراتيجيات تعاملهم المتشرذمة والمتنافسة معها. لنصل في الأخير إلى الحديث عن المقاربة الأمنية الجزائرية في إطار إتحاد المغرب العربي. أما في المنطقة الساحلية؛ سنتناول تجمع دول الساحل والصحراء، "قذافي" التأسيس، سنحاول من خلاله توضيح خلفيات تأسيسه، وأهدافه وخاصة سنحلل غياب الجزائر عنه، ومصيره بعد القضاء على نظام القذافي في ليبيا.

على نحو ذلك، سنتطرق لعدة مجموعات اقتصادية جهوية إفريقية أخرى، لها ارتباط بموضوعنا كما سبق وأكدنا، وهي المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا، ومبادرة النيباد. والأهم من ذلك سنسلط الكثير من الأضواء على دور الإتحاد الإفريقي في السلم والأمن في القارة، كما سنعرض استراتيجيته في منطقة الساحل، وفي المساهمة في حل الأزمة الليبية، وإماطة اللثام عن المقاربة الأمنية الجزائرية في إطار الإتحاد الإفريقي، وفي هندسة السلم والأمن في إفريقيا التي يرعاها الإتحاد.

Iهندسة الأمن والسلم للإتحاد الإفريقي

هندسة السلم والأمن للإتحاد الإفريقي، هي فلسفة جديدة لتحقيق السلم والأمن في إفريقيا وحل النزاعات بين دولها وإدارة أزماتها وهذا ما فشلت فيه منظمة الوحدة الإفريقية. وقد تم الإعلان عن هذه الفلسفة الجديدة (هندسة السلم والأمن للإتحاد الإفريقي)، في البروتوكول المنشأ للإتحاد الإفريقي والذي شكل منعطفا أمنيا. حيث ولأول مرة، أكد على امكانية تدخل الإتحاد الإفريقي في أي دولة عضوة في

حالات خاصة وهي: جرائم الحرب والإبادة، أو جرائم ضد الإنسانية وكذلك التهديدات التي تمس النظم الشرعية مثل: الإنقلابات العسكرية وغيرها..

لهندسة السلم والأمن في إفريقيا، أربعة أذرع وهي: 1)مجلس السلم والأمن للإتحاد الإفريقي، 2)النظام القاري للإنذار المبكر 3) القوة الإفريقية المجهزة 4) الآليات الإقليمية لاستباق ، إدارة وتسوية النزاعات. سنعرج سريعا على الآليات الثلاث الأخيرة، ثم سنحاول التعمق في مجلس السلم والأمن للإتحاد الإفريقي لأنه يخدم هدف الدراسة أكثر.

النظام القاري للإنذار المبكر

يمثل ركيزة هندسة السلم والأمن للإتحاد الإفريقي، فهدفها ملاحظة الأوضاع الأزموية في القارة فتقوم بتحليل المؤشرات السوسيو–إقتصادية، السياسية، العسكرية والإنسانية، للأزمات محتملة التفاقم، بالتالي تقدم توصيات بنشاطات، من شأنها المساهمة في حل الأزمة، كما تقدم يوميا تقارير عن تطور الأزمات في إفريقيا.

القوة الإفريقية المجهزة

وهي المكون العسكري لهندسة السلم والأمن للإتحاد الإفريقي، إلا أنها ليست عملياتية بعد، رغم أنها قامت بعمليات مشتركة كتدريبات وتكوين.. تسعى القوة الإفريقية المجهزة، لأن تكون معادلة للقبعات الزرق التابعة للأمم المتحدة. تبقى ماكثة في بلدانها الأصلية وجاهزة للتدخل متى تطلب الأمر. لكن ضعف مواردها المالية، أعاق دورها وجعلها دائمة اللجوء إلى المساعدات الأجنبية.

الآليات القارية لاستباق، إدارة وتسوية النزاعات

وهي سابقة لتأسيس الإتحاد الإفريقي، لكنها أدمجت في هندسة السلم والأمن للإتحاد الإفريقي. هدفها إعطاء أولوية للمجموعات الإقتصادية الجهوية، بحل النزاعات في هذه المناطق، لكن مع التنسيق مع الإتحاد الإفريقي، هذا ما يفسر مثلا؛ تدخل المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا في صراع شمال مالي.

1–مجلس السلم والأمن للإتحاد الإفريقي

تم الإعلان عن تأسيس مجلس السلم والأمن للإتحاد الإفريقي، في دوربن بجنوب إفريقيا، إثر انعقاد الدورة الأولى للإتحاد الإفريقي، وذلك بتاريخ 2002/10/09، وكان دخول البروتوكول[1] الخاص بإنشاء المجلس حيز التنفيذ في 2003/12/26. ويظم الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي. المهمة الأساسية المنوطة بهذا المجلس هي أن يكون وسيلة مؤسسية وفعالة لحل النزاعات والخلافات، بين أعضاء الإتحاد الإفريقي. أراد مؤسسوا هذا المجلس، أن يكون مكملا ومتعاونا مع الآليات الإقليمية الإفريقية الأخرى، التي تعنى باستباق، إدارة وتسوية النزاعات، عبر ترقية السلم والأمن والإستقرار في إفريقيا.

وقد تم تعريف المجلس من خلال البروتوكول التأسيسي، على أنه؛ يشكل نظاما للأمن الجماعي وللإنذار السريع. يهدف إلى إقامة استجابة سريعة وفعالة للنزاعات والأزمات الإفريقية. ويتكون من: مفوضية ومجموعة حكماء ونظام قاري للإنذار السريع، وقوة إفريقية، بالإضافة إلى صندوق خاص. وقد حدد البروتوكول المنشيء لمجلس السلم والأمن في إفريقيا، أهدافه، فورد في المادة الثالثة من البروتوكول، أن المجلس يهدف إلى ترقية السلم والأمن والإستقرار في إفريقيا، عبر ضمان حماية وصون حياة الناس ورفاهيتهم وبيئتهم، فضلا عن خلق الشروط الملائمة لتنمية مستديمة. هنا نلاحظ أن هدف المجلس شامل، فقد اعتمد على مقاربة أمنية شاملة، تربط بين الأمن والتنمية المستديمة.

التركيز على الآليات الإستباقية للنزاعات خاصة نظام الإنذار المبكر، الكفيل بمنع النزاعات قبل تفاقمها، بالإضافة إلى التأكيد على عمليات البناء ما بعد النزاعات التي تنشأ في القارة الإفريقية.* ركز البروتوكول التأسيسي لمجلس السلم والأمن الإفريقي، على مسألة الإرهاب الدولي بمختلف أشكاله عبر توحيد الجهود لمكافحته وربما في هذا الشأن كان للجزائر، دور كبير في إدخال مسألة مكافحة الإرهاب في صميم اهتمامات مجلس السلم والأمن الإفريقي. أكد البرووكول –كذلك– على ضرورة إعداد سياسة دفاعية مشتركة، طبقا للمادة الرابعة، ويبدو أن هذا هدف طوباوي، بالنظر للتشرذم الشديد بين الدول

---

[1] Organisation de l'unité Africaine, Adis ababa. « Protocole relatif à la creation du conseil de paix et de securité de l'union Africaine ».
*www.peaceau.org/uploads/psc-**protocol**-fr.**pdf***

* تقوم عملية البناء ما بعد النزاعات على اتخاذ برامج خاصة وخطوات طويلة الأجل من أجل إصلاح ما خلفه النزاع. يتطلب تشييد البنية الأساسية الهيكلية وتوفير الأمن الإنساني، وحماية حقوق الإنسان والدفع بعجلة التنمية ومعالجة الاقتصاد المنهار نتيجة الحروب ،كذلك لإزالة الأسباب العميقة للنزاع بحيث يتمكن الأطراف من إصلاح علاقتهم مع بعضهم البعض وإصلاح الإدراكات الخاطئة تجاه الآخر عبر إعادة بناء الثقة.

الإفريقية، العاجزة حتى على بناء تكامل في أبسط أشكاله، ناهيك على أن تتبنى سياسة دفاعية مشتركة ! أخيرا، أكد البروتوكول على أهمية الأبعاد السياسية؛ أي البناء الديمقراطي والحكم الراشد ودولة الحق والقانون، الكفيلة بأن تكون صمام أمان أمام تولد أي نزاعات أو تفاقمها كما شدد على ضرورة احترام القانون الدولي الإنساني ومختلف المواثيق الدولية.

أما المبادئ التي اتفق عليها المؤسسون لمجلس السلم والأمن الإفريقي، فقد كانت شاملة كذلك ومنسجمة مع المواثيق العالمية، فقد أكد البروتوكول على؛ التسوية السلمية للخلافات والنزاعات واستباقها، قبل أن تتفاقم وتتحول إلى نزاعات مفتوحة. بالإضافة إلى الإعتماد المتبادل في المجال الإقتصادي والإجتماعي بين الدول الأعضاء وعدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستقلال، فضلا عن ذلك، بإمكان أية دولة طلب تدخل مجلس الأمن لحل النزاع.

2-مساهمة مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل النزاعات في إفريقيا

كان الإتحاد الإفريقي يرنو إلى إيجاد "ميكانيزم" بديل عن منظمة الوحدة الإفريقية، التي فشلت في تحقيق السلم وحل الخلافات والنزاعات في القارة الإفريقية، لذلك بدا جليا، أن الإتحاد الإفريقي بات تركيزه الأكبر على الجانب الأمني في القارة، وذلك بإنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي، لكن حتى هذا الأخير، لايزال يعاني صعوبات جمة في تحقيق الأمن الجماعي.

إشكاليات الأمن الجماعي في إفريقيا

منذ استقلال البلدان الإفريقية، كانت تعتمد في تحقيق أمنها على مظلة إحدى القوى الكبرى خاصة فرنسا تحت ما يسمى بـ"الأمن عبر القوى الكبرى".* وبغية تحقيق استقلالية أمنية جاء مجلس السلم والأمن الإفريقي، بفلسفة جديدة قائمة على ما يسمى عبر-إفريقيا-Pan-africanisme لكن يبدو أنه لا يملك الآليات والإمكانيات الضرورية لتحقيق هذا الهدف، الذي يعد طوباويا بالمنظور الواقعي وذلك للأسباب التالية:

*الأمن عبر القوى الكبرى: يعني ضمان الدول الصغرى وحتى المتوسطة الأمنها عبر المظلة الأمنية لقوة من القوى الكبرى.

أولا: صعوبات تتعلق بالنظام البنيوي للمجلس، الذي يتيح له إمكانية التكفل بأية أزمة سوسيو– سياسية، وما حدث في شمال إفريقيا السنوات الأخيرة دليل على ذلك، بحيث أن هذا المجلس، لم يكن مجهزا تماما للتعامل مع الأزمات التي تبعت الربيع العربي؛ ليبيا، مصر... ثانيا: ضعف الموارد المالية المخصصة لعمليات بناء السلم، التي تتطلب امكانيات مالية ضخمة مثال في 2010، الميزانية التي خصصها الإتحاد الإفريقي لهذه العملية (بناء السلم)، كانت 200 مليون دولار، 75% منها ساهمت فيها كلا من جنوب إفريقيا، ليبيا، الجزائر، تونس ومصر. فضلا عن مساعدات الإتحاد الأوروبي، وهذا ينافي فلسفة الإتحاد الإفريقي الجديدة، في الإعتماد على النفس في تأمين القارة الإفريقية ودرء التدخل الخارجي (Pan–Africanisme) فالمساعدات المالية الأوروبية، ستتيح لها حتما إمكانية التدخل في الشؤون الإفريقية. ثالثا: القوة الإفريقية المجهزة؛ الذراع العسكري لهندسة الأمن والسلم في إفريقيا، ليست عملية بشكل معتبر، بالتالي لا يمكنها التدخل بفعالية في الأزمات الإفريقية. رابعا: يواجه الأمن الجماعي في إفريقيا، صعوبات سياسية تتصل بتعذر الوصول إلى إجماع بين الدول الإفريقية، حول الأزمات الكبرى التي تواجه القارة.[1]

–دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل أزمات الساحل الإفريقي والمغرب العربي

يمكن أن نستشف دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في أزمات الساحل والمغرب العربي من خلال تقرير المجلس في الدورة 314 بمالي في 20 مارس 2012، تحت عنوان: "إعلان حول الوضع في منطقة الساحل". بدأ التقرير بالتذكير بالتهديدات والمخاطر التي تواجه منطقة الساحل، التي حددها بالإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، إنتشار الأسلحة الخفيفة خاصة والتجارة غير الشرعية بها، تقهقر البيئة والتغير المناخي، اللا أمن الغذائي. كما أكد التقرير أن الأزمة الليبية، فاقمت الوضعية وأزمت أكثر منطقة الساحل، بسبب موجات المهاجرين واللاجئين فضلا عن تفجير أزمة شمال مالي.

لابد من الإقرار بداية، أن هندسة الأمن والسلم في إفريقيا، بميكانيزماتها المختلفة سيما مجلس السلم والأمن الإفريقي، لم يكن لها الدور المأمول منها في منطقة الساحل.[2] هذا لا ينفي أن الإتحاد

[1]Arsene Brice Bado. "L'union Africaine et la securité collective". Securité mondiale, N° 58, septembre-octobre, 2012. PP 1-3.

[2] Aly Sanou. « L' architecture Africaine de paix et de sécurité, est-elle en capacité de gerer les conflits au Sahel . comment evoluer vers des armées nationales républicaines articulées à un pouvoir politique légitime ?" Fondation Gabriel Péri – Conférence du mardi 11 décembre 2012. PP 1-5.

الإفريقي، قام بمجهودات في سبيل تخفيف التوترات في منطقة الساحل وشمال إفريقيا، متعددة الأوجه سياسية، أمنية وتنموية..

الجهود السياسية

قام الممثل السامي للإتحاد الإفريقي في مالي والساحل والرئيس السابق بيير بويويا، بالمشاركة في المفاوضات التي توجت بتوقيع إتفاق واغادوغو، كما لعب دورا نشيطا فيما تبع هذا التوقيع عبر لجنة المتابعة والتقييم واللجنة المختلطة لأمن المؤسسة من طرف الإتفاقية الموقعة. قدم الإتحاد الإفريقي كذلك دعما ماليا لتحضير الإنتخابات الرئاسية والتشريعية في مالي في 2013، وفي إطار المحادثات الشاملة الجارية في الجزائر العاصمة. كان الإتحاد الإفريقي، أحد خمس منظمات جهوية ودولية التي شكلت في الجزائر للقيام بوساطات/تسهيلات. فقد قدمت في هذا المجال، مساعدات تقنية عبر مجالس للحكومة المالية والحركات المسلحة بهدف السماح للحلول الوسط، وترقية روح الحوار والتعاون بين الفرقاء في ظل الحملة الإنتخابية الرئاسية والتشريعية في مالي. نوع الممثل السامي للإتحاد الإفريقي من لقاءاته مع المرشحين ومختلف الفواعل السوسيو–سياسيين، للتبادل معهم حول الآليات المناسبة لضمان سير حسن للإقتراع والتوصل لتوافق، واحترام الأصوات المعبر عنها في الإنتخابات. ومن أجل ضمان التكامل الجهوي ولتنسيق نشاطات الإتحاد الإفريقي مع المنظمات الجهوية ودول الساحل. شارك كذلك الممثل السامي للإتحاد في مختلف قمم منظمة CEDEAO كما زار عددا من دول المنطقة للتباحث معهم في مسائل ذات الإهتمام المشترك. كما أجرى لقاءات ثنائية ومتعددة الأطراف مع منظمات إقليمية ودول كبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، للتفاهم على خطوات مشتركة بخصوص مالي. كما قام بشكل منتظم، بمشاورات منتظمة مع المجتمع المدني، الإعلام، الجمعيات النسائية.. في مجال الأمن والمصالحة في المنطقة.

الجهود الأمنية

في سبيل تعزيز القدرات الأمنية والدفاعية لدول الساحل، قام الممثل السامي للإتحاد الإفريقي في 14 جويلية2014، بتسليم السلطات المالية دفعة أولى مكونة من 13 مركبة من أصل 20، ممنوحة من طرف الإتحاد الإفريقي، إضافة إلى 13 شاحنة من نوع PICK–UP وأربعة سيارات إسعاف وثلاث شاحنات من نوع تويوتا. كما أطلق عملية إنسانية في مالي تحت عنوان: "سلال القلب" ، كما تم منح

ميزانية رمزية قدرها 40000 دولار أمريكي، إستهدفت تقديم مساعدات غذائية للعائلات المعوزة، خاصة التي عانت مباشرة من الأزمة في شمال مالي منذ 2012، بما فيها النازحين والسلال الأولى للمساعدات، منحت لمنطقة كيدال بناء على اتفاق موقع مع الصليب الأحمر.

الجهود التنموية

بالنظر للأهمية المتزايدة التي يوليها المجتمع الدولي لمنطقة الساحل الإفريقي، قام الإتحاد الإفريقي بإرساء أرضية وزارية في باماكو في 05 نوفمبر 2013، تحت رئاسة مالية، تم دعم هذه الأرضية بأمانة تقنية مشتركة الرئاسة، بين الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، تضم مؤسسات أخرى. هدف هذه الأرضية؛ هو التنسيق بين مختلف مبادرات التنمية الدولية التي تستهدف الساحل الإفريقي.

-مساهمة الجزائر في الأمن في إفريقيا

كما يلاحظ الباحث بنجامين نيكلز، أن الجزائر لطالما استثمرت في الأمن الإقليمي، فأصبح لها وجود في مختلف هيكليات التعاون الأمني الإفريقي. فللجزائر إسهامات جلية في مأسسة القضايا الأمنية في إفريقيا، بمشاركتها في إنشاء مجلس السلم والأمن في إفريقيا، وترأسها له منذ بدايته (سعيد جانيت ثم رمطان لعمامرة)، لذلك وصفت الجزائر بدولة المبادئ والسلام.[1]

إرتقى وزير الخارجية الجزائري الحالي رمطان لعمامرة، إلى منصب الدبلوماسي الأول بعدما كان مفوض دائرة السلم والأمن في الإتحاد الإفريقي.• تعد هذه الدائرة، الأكثر حيوية في الإتحاد الإفريقي الذي يوازي مجلس الأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية. قبله كان سعيد جانيت أول مفوض لدائرة السلم والأمن، الذي ساهم في تصميم الهندسة الإفريقية للسلم والأمن، أي الإطار الذي يدير من خلاله الإتحاد الإفريقي السلم والأمن في القارة. كما كان أحمد بن بلة رئيس لجنة حكماء إفريقيا، والممثل الوحيد لمنطقة شمال إفريقيا.

---

1 امحند برقوق." التهديدات الأمنية في المنظور الدبلوماسي الجزائري." مداخلة ألقيت في ملتقى دولي(بجامعة عنابة، حول: الدبلوماسية الجزائرية: المسيرة والآفاق. يومي: 18/17 أفريل 2007.)

* كان رمطان لعمامرة يلقب بالسيد إفريقيا، وكان الشخصية الأبرز بعد رئيس الإتحاد الإفريقي، وحين كان يعمل في منظمة الوحدة الإفريقية، سلف الإتحاد الإفريقي، ساهم في تصميم الهندسة الإفريقية للسلم والأمن، أي الإطار الذي يدير الإتحاد الإفريقي من خلاله السلم والأمن في القارة.

على نحو ذلك، دعمت الجزائر أيضا الجهود الهادفة إلى تعزيز لواء الإحتياط الشمالي، التابع للقوة الإحتياطية الإفريقية، أي الذراع التنفيذي لمجلس السلم والأمن المعني بالتدخل السريع، فضلا عن دعم السلام والعمليات الإنسانية. كما ساهمت الجزائر في تطبيق خطة عمل الإتحاد الإفريقي لمكافحة الإرهاب ومحاربته،[1] وبذلك فقد تمكنت الجزائر من بناء تصور جهوي لمكافحة الظاهرة، من خلال تبني الإتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب وإنشاء نظام الإنذار المبكر، والمركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب الذي يوجد مقره بالجزائر العاصمة.[2]

3-استراتيجية الإتحاد الإفريقي في منطقة الساحل

يمكن استخلاص استراتيجية الإتحاد الإفريقي تجاه منطقة الساحل، من وثيقة صادرة عن الدورة 449 لمجلس السلم والأمن للإتحاد الإفريقي، في 14 أوت 2014، بأديس أبابا بإثيوبيا. وجائت الوثيقة تحت عنوان: "إستراتيجية الإتحاد الإفريقي لمنطقة الساحل"، هذه الأخيرة تتمحور حول ثلاثة أجنحة أساسية وهي: الحوكمة، الأمن والتنمية. تتعاون هذه الإستراتيجية مع البناءات الموجودة في إفريقيا المهتمة بهذا الشأن، أكثر من الفواعل من خارج القارة الإفريقية. وهذه البناءات مشكلة خاصة من المركز الإفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب، الكائن مقره بالجزائر العاصمة، واللجنة العلمية والتقنية للبحث في أبوجا، المكتب المتخصص للإتحاد الإفريقي لترقية البحث الزراعي وتنمية المناطق شبه الجافة الإفريقية في واغادوغو، مكتب الربط للإتحاد الإفريقي في دجامينا وفي طرابلس، لجنة خدمات الإستعلامات والأمن الإفريقي في أديس أبابا، ووحدة الدمج والربط ULF ولجنة قيادات الأركان العملياتية المشتركة CEMOC بالجزائر، وغيرها من البناءات الإستراتيجية المبرمجة من طرف الإتحاد الإفريقي سواء الخاصة بمنطقة الساحل أو خارجها.[3]

التحضير لهذه الإستراتيجية، بدأ منذ سنوات عديدة ترجع للأزمة الليبية سنة 2011، وتشعباتها الإقليمية المتفاقمة. وبغية استباق هذا الخطر، شارك الإتحاد الإفريقي في جهود الأمانة العامة للأمم المتحدة في المهمة المشتركة والمتعددة في منطقة الساحل من 07 إلى 23 ديسمبر 2011. هدف هذه

---

[1] Binjamin Nikls. Op.cit.

[2] امحند برقوق. التهديدات الأمنية في المنظور الدبلوماسي الجزائري. مرجع سابق.

[3] Union Africaine. « Strategie de l'union africaine pour la region du sahel ». Niamey, Niger, 19 Fevrier 2014. *www.iag-agi.org/IMG/pdf/**strategie**-de-l-ua-pour-le-**sahel**.pdf*

المهمة كان تقييم أثر الأزمة الليبية على دول المنطقة. عقب هذه المهمة نظم كلا من الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، إجتماعا للخبراء في أديس أبابا في 14 و15 مارس 2012، تناولوا فيه الأوضاع في الساحل، قدموا في نهاية الإجتماع توصيات للتعامل مع التحديات التي يعرفها الساحل، وهذه التوصيات أيدها مجلس السلم والأمن للإتحاد الإفريقي في اجتماعه 314 المنعقد على مستوى وزاري في باماكو بمالي في 20 مارس 2012، وهي كانت أرضية بنى عليها الإتحاد الإفريقي استراتيجيته تجاه الساحل.

-أبعاد استراتيجية الإتحاد الإفريقي للساحل

تجدر الإشارة إلى أن استراتيجية الإتحاد الإفريقي لدول الساحل، هي مقاربة شاملة للأمن، إذ تجمع بين الأمن والتنمية والحكم الراشد. كما تهدف إلى تكريس العمل الإفريقي الوحدوي بعيدا عن المظلات الأمنية للقوى الكبرى، التي تسعى لإختراق إفريقيا تحت ذرائع متعددة أهمها المساهمة في تأمين القارة. مهما يكن من أمر، فإن لهذه الاستراتيجية ثلاث أذرع أساسية كما أسلفنا وهي:

**الحكم الراشد*

للحكم الراشد بعدا سياسي وآخر إقتصادي. على الصعيد السياسي، يعني نظام حكم يتيح للشعب لعب دور رئيسي في اختيار حكامه وممثليه في تدبير شؤونه اليومية لبلده. أما من الناحية الإقتصادية، فالحكم الراشد يعني الإدارة السليمة للموارد العامة للدولة، والتوزيع المنصف لهذه الموارد على مختلف الجهات في الدولة وعلى الشعب، سواء مباشرة أو عن طريق ممثليه. ضمن هذا الإطار، حدد الإتحاد الإفريقي المحاور ذات الأولوية بالنسبة لدول الساحل من أجل ترقية الحكم الراشد فيها وهي كالتالي:

-تعزيز دولة الحق وتقوية المؤسسات الديمقراطية، وذلك عبر العمليات التالية:

-إطلاق مبادرات ودعم البرامج التي تهدف إلى نشر الآليات الإقليمية والدولية، التي تسعى لتكريس الحكم الراشد داخل بلدان الساحل، حتى تكون مفهومة ومتقبلة من طرف الشعوب، وذلك عبر ورشات، ملتقيات، وسائل الإعلام...

–ضمان متابعة للتنمية السياسية في بلدان المنطقة، وأخذ مبادرات للمساعي الحميدة واستباق النزاعات.

–دعم منظمات المجتمع المدني، بما فيها الجمعيات النسوية، البرلمانيين، الأحزاب السياسية، الإعلام.. لإتاحة الفرصة لكل منظمة للعب دورها المتعلق بها.

–ترقية حقوق الإنسان والنشاط الإنساني؛ وذلك من أجل ترقية ثقافة احترام حقوق الإنسان، ووقف اللاعدالة واللامساواة والشعور بالتهميش.

–دعم مسارات الحوار والمصالحة، بما فيها العدالة الإنتقالية؛ فقد اقترح الإتحاد الإفريقي الإستمرار في الحوار والمصالحة، سواء في مالي أو في دول المنطقة عموما.

–دعم المسارات الإنتخابية في المنطقة، التي يشوبها الكثير من اللبس، كالتزوير، الإنقلابات وغياب الشفافية.

–ترقية السلم والتجانس عبر الزعامات الدينية والتقليدية، فهذه الزعامات تلعب أدوارا سوسيو–سياسية مهمة في المنطقة.

–إدارة النزاعات واندماج المجموعات البدوية، خاصة الطوارق والتبو.

**الأمن*

في مجال الأمن، ومن أجل مكافحة الإرهاب والجريمة الدولية العابرة للحدود، تعمل الإستراتيجية الإفريقية لمنطقة الساحل، على التنسيق مع المنظمات الجهوية الأخرى مثل: لجنة الخدمات الإستعلامية والأمن لإفريقيا، والمركز الإفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب، إضافة إلى استراتيجية دول الميدان. رغم كل الجهود المبذولة في سبيل الأمن ومكافحة الإرهاب، غير أن اللا أمن مستمر في منطقة الساحل. فالجماعات الإرهابية إزدادت تغولا وتعددا، كما أن اقتصاد الجريمة عرف ازدهارا بما فيها التهريب بكافة أشكاله، خاصة بفضل أموال الفدى التي تستفيد منها هذه الجماعات. وما زاد من تفاقم الوضع، هو عجز الدول وفشلها البنيوي والعسكري؛ فهي غير قادرة على تأمين نفسها من هذه المخاطر. هذا ما دفع الإتحاد

الإفريقي إلى وضع استراتيجية شاملة، كما مر معنا، حيث حدد عدة خطوات لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في الساحل، وهذه الخطوات هي كما يلي:[1]

*ترقية التعاون الإقليمي في مجال الأمن عبر مسار نواكشوط

إنطلق مسار نواكشوط في 17 مارس 2013، في اجتماع بالعاصمة الموريتانية، جمع قادة خدمات الإستعلام وقيادات سياسية بالمنطقة الساحلية، هدفه الأساسي هو تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الأمن، وتبادل المعلومات الخاصة بمكافحة الإرهاب وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف وانجاح مسار نواكشوط دعا الإتحاد الإفريقي إلى تبني الشروط التالية:

-ضمان تقاسم المعلومات، ومتابعة تطبيق التوصيات عبر عقد اجتماعات بين الدول المنظمة لهذه العملية.

-ترقية معايير الثقة بين دول المنطقة والمساهمة في تعزيز التعاون الإقليمي في مجال تبادل المعلومات الأمنية الخاصة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

-متابعة مهمات التقييم التقنية في الدول المعنية، ومكاتب الربط للمحادثات حول مؤسسات الوحدات المختلطة والفيالق المشتركة مع رزنامة زمنية محددة.

-تسهيل العملياتية وتعزيز هياكل التعاون الإقليمي، بتوظيف خبراء مكلفين بتقييم البنى والمهمات لإجراءات العمل واقتراح حلول منسجمة.

-تقييم هياكل ومعايير مكافحة حركة الأسلحة في الساحل بما فيها الإطار القانوني المنظم لها.

-تعزيز قدرات قوات الأمن الوطني للدول المعنية لمكافحة تجارة المخدرات بتوظيف خبراء ومنح هذه القوات وسائل عصرية في البحث والتقصي والمراقبة.

-إجراء إحصاء شامل لمناطق العبور الحدودية وتعزيز مراقبتها.

*المشاركة في التفكير لتعميق عملية نواكشوط، وذلك بإتباع النقاط التي حددتها استراتيجية الإتحاد الإفريقي لمنطقة الساحل وهي:

[1] Union Africaine. « Strategie de l'union africaine pour la region du sahel ». op.cit.

–المساهمة في تنمية مفهوم العمليات العامة، وفي إطار قانوني لوضع وحدات مختلطة لدوريات الحدود وتأمين اللاجئين معنمدين على التجارب الناجحة.

–المساهمة في إنجاح استراتيجية المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا في مكافحة الإرهاب، والعملياتية وضمان عمل أفضل لنظام الإنذار المعتمد من طرف هذه المجموعة CEDEAO.

–المساهمة في التفكير حول القدرات الإفريقية للإستجابة الفورية للأزمات CARIC.

–مساندة برامج نزع التسلح وعدم التجنيد وإعادة الإدماج الإقتصادي والإجتماعي للجماعات المسلحة في شمال مالي، وهذا يشكل تحديا كبيرا وقد أخذت هذه الإستراتيجية بشأنه النقاط التالية:

–توظيف خبراء وملاحظين عسكريين بالتعاون مع MINUSMA بدعم المبادرات من أجل تجميع ونزع أسلحة الجماعات المسلحة بشمال مالي.

–تسهيل عمل برنامج إزالة التلوث في المناطق المؤمنة بشمال مالي وفي الساحل بشكل عام.

–المساعدة في إعداد ومتابعة تطبيق برنامج DDR.

–المشاركة في برامج إصلاح قطاع الأمن في منطقة الساحل، هذه مسألة حيوية في دول الساحل الذي يعاني فشلا كبيرا وضعفا في قدراته العسكرية عددا وعتادا وذلك عبر مايلي:[1]

–ضمان نشر سياسة الإتحاد الإفريقي في إصلاح قطاع الأمن والمساعدة في تطبيقه في دول الساحل والمساهمة في التفكير فيه.

–دعم برامج التسجيل الآلي لقوات الدفاع والأمن في دول المنطقة حسب الحاجة كالدعم المالي مثلا.

–توظيف خبراء في إصلاح قطاع الأمن.

–تقاسم الخبرات مع الدول الإفريقية في مجال إصلاح قطاع الأمن.

[1] Union Africaine. « Strategie de l’union africaine pour la region du sahel ». op.cit.

-التحسيس حول الحاكمية العسكرية، هو عامل استقرار العلاقات المدنية-العسكرية مع الأخذ في عين الإعتبار الإحتياجات على المستوى المحلي ومبادئ القانون الدولي الإنساني.

-التحسيس حول دور الحماية المدنية والمساعدة في خلق وحدات ومراكز تنسيق لإدارة الأزمات والكوارث الطبيعية.

-المساعدة في خلق وحدات ومراكز للإنذار المبكر والتنسيق لإدارة الكوارث الطبيعية مثل: الجراد الموسمي والجفاف والفيضانات..

*التعاون مع الشركاء في المجال الأمني؛ وذلك عبر:

-تسهيل إندماج الوحدات حول الساحل في برامج البحث.

-طلب من المؤسسات المتخصصة ومن المنظمات الدولية تجهيز خبراء أفارقة في مجال مكافحة الإرهاب وإصلاح قطاع الأمن ومكافحة التهريب بكافة أشكاله.

-المساهمة في الجهود الوطنية لإشراك المجتمع المدني وتعزيز الشراكة العامة والخاصة في إدارة المسائل الأمنية.

التنمية

كما أسلفنا أعلاه، فإن هذه الإستراتيجية الإفريقية الخاصة بمنطقة الساحل تعتمد مقاربة شاملة للأمن، وترى أن التنمية في منطقة الساحل الإفريقي، هي حجر الزاوية بالنسبة لهذه الإستراتيجية، فهي شرط ضروري لتحقيق الإستقرار والأمن. لذلك شرع الإتحاد الإفريقي في تبني توجه جديد في هذا المجال، وهو برنامج "الخدمة المدنية لمساعدة و/أو النشاط من أجل التنمية". يقوم هذا البرنامج على إقتراح منح الشباب تكوينا مدنيا واحترافيا مضمونا من طرف منظمات مدنية لكن في الغالب في إطار عسكري ولتطبيق هذا البرنامج وغيره من البرامج والمبادرات الخاصة بالتنمية في دول الساحل وحددت استراتيجية الإتحاد الإفريقي عدة نقاط:

-مساندة التعاون بين دول المنطقة حول مشاريع البنى التحتية والتنمية.

-الإدماج السوسيو-إقتصادي للشباب ونساء المنطقة.

-التنمية الفلاحية والرعوية ودعم مرونة الشعوب.[1]

4-دور الإتحاد الإفريقي في الأزمة الليبية

تابع الإتحاد الإفريقي باهتمام بالغ الأزمة الليبية منذ بداياتها، وبالنظر للعلاقات الإستثنائية التي حكمت الدول الإفريقية بالزعيم الليبي معمر القذافي، فإن الإتحاد الإفريقي، فضل لعب دور الوساطة بين القذافي ومعارضيه. وذلك باقتراحه لخارطة طريق لإدارة العنف الذي شهدته ليبيا أثناء "الثورة". حيث صرح ممثل الإتحاد الإفريقي: "وحده الحوار والتفاهم كفيل بإيجاذ الليبيين للحلول الملائمة للتحديات التي تواجهها بلدهم، والشروع في الإصلاحات الضرورية للإستجابة لتطلعات الشعب الليبي." والسبب في ذلك هو تخوف الإتحاد الإفريقي من تحول الصراع في ليبيا إلى حرب أهلية وتكريس الجهوية في البلاد.

بالتالي، وفي 10 مارس 2011، وفي اجتماعه 265، أعلن الإتحاد الإفريقي عن تشكيل لجنة عالية المستوى لإعداد خارطة طريق تساهم في حل الأزمة الليبية. هذه اللجنة مشكلة من موريتانيا، إفريقيا الجنوبية، أوغندا. لكن تأخر الإتحاد الإفريقي في إدارة الأزمة الليبية،• حال دون تفعيل خارطة الطريق المرسومة، وذلك بالمقارنة مع الغرب خاصة فرنسا، التي تدخلت عسكريا عن طريق حلف الناتو الذي فظل حسم الصراع عسكريا، بعد القصف الكثيف الذي سلطه على القوات التابعة للقذافي، ويمكن تفسير تهميش دور الإتحاد الإفريقي في إدارة الأزمة الليبية بعدة أسباب:

أولا: عدم قيام الإتحاد الإفريقي بردود أفعال مبكرة، بسبب العلاقة المتميزة التي حكمت القذافي بالعديد من الدول الإفريقية، علاوة على الوزن الثقيل لليبيا في الإتحاد الإفريقي ما شكل ارتباكا للأخير ومنعه من التصرف بحكمة مع الوضع.

ثانيا: عملية اتخاذ القرار داخل المنظمة، كان بطيئا جدا بفعل انقسام الأعضاء بين مؤيد للقذافي ومعارض له، وبين من اهتم بحماية المدنيين العزل والعمال الموجودين في ليبيا.

---

[1] Union Africaine. « Strategie de l'union africaine pour la region du sahel ». op.cit.

* مع تفجر الأزمة الليبية في شتاء 2011، رفض الإتحاد الإفريقي بشدة تدويلها، وعارض التدخل العسكري، ورافع لأجل تسويتها سلميا، من خلال إقناع النظام السابق (القذافي)، بالإستجابة لمطالب الشعب الليبي، لكن صوت الإتحاد الإفريقي الداعي للحلول السلمية، لم يكن ليسمع وسط ضجيج الداعين للحرب

ثالثا: واجب طلب ترخيص بالمهمة من طرف الأمم المتحدة وحلف الناتو بفعل الحظر الجوي المفروض على الطيران الليبي أبطأ من عملية اتخاذ القرار المناسب بشأن الأزمة.

رابعا: التدخل الغربي عبر الناتو، حسم الأزمة بشكل عسكري ولم يترك من سبيل لأي حلول دبلوماسية.[1]

ما يمكن قوله أن الإتحاد الإفريقي، وعبر ما يسميها "هندسة السلم والأمن في إفريقيا" بمختلف آلياتها، تعد فلسفة إفريقية جديدة تقوم على حل المشاكل والأزمات التي تعاني منها القارة بالإعتماد على الذات، ودون اللجوء إلى القوى الكبرى. غير أن هذه المقاربة كثيرا ما تصطدم بواقع دول القارة الإفريقية، التي تعاني ضعفا شديدا وتشكو من الفقر.. فتكون مجبرة لطلب العون من القوى الكبرى، التي بتدخلها في شؤون القارة؛ فإنها تفسد على الأفارقة إرادتهم في حل مشاكلهم بأنفسهم.

بخصوص الجزائر؛ فإنها تتحرك بشكل نشيط جدا في إطار الإتحاد الإفريقي، وهذا بفظل دبلوماسيتها التي باتت تركز على الفضاء الإفريقي –كما أسلفنا– فقد تمكنت من التأثير في الإتحاد، لتبني مواقف تتواءم وتصوراتها، مثل قضية الصحراء الغربية، ليبيا، مالي...

II الجزائر وتجمع دول الساحل والصحراء

ترى الجزائر أن تجمع دول الساحل والصحراء، هو فكرتها في الأصل والتي انقض عليها معمر القذافي وقام بنسخها عنها وتزعمها فيما بعد، حيث أن الجزائر كانت أول من بادر في منتصف التسعينات، إلى تنظيم ندوتين للدول الساحلية–الصحراوية، لإنشاء إطار للتعاون الإقليمي. وكان ذلك في أعقاب حالة عدم الإستقرار التي عرفها جنوبها، بسبب حركات التمرد في مالي والنيجر. ربما هذا هو السبب الأساسي وراء عدم انظمام الجزائر لهذا التجمع ذو الهيمنة "القذافية".

لكن وبعد مقتل القذافي، هل زال هذا المانع؟ يبدو أن هناك حافزين مهمين يمكن أن يدفعا الجزائر لطلب الإنظمام إلى هذا التجمع، وهما أولا؛ وكما مر معنا، نهاية هيمنة ليبيا بقيادة القذافي على هذا التجمع، بفضل سخاء القذافي مع دول التجمع لضمان استمرار انظمامها وجمعها على طاولة واحدة،

[1] Voire: Rapport Africa breefing: « Le role de l'union Africaine dans les conflits en lybie et en cote d'ivoire ». Bruxelles, 16 mai, 2011.

وهذا ما لم تستطع الجزائر مجاراته فيه. والحقيقة، أن ليبيا لم تكن تستفيد الكثير من هذا التجمع، سوى ما تحصل عليه القذافي من امتيازات واعتراف إفريقي رمزي كونه "زعيم إفريقي". ثانيا؛ إنظمام المغرب إلى هذا التجمع، رغم أنها ليست بلدا ساحليا من الناحية الجغرافية.[1] ثم وفي أعقاب مقتل القذافي، وجد المغرب كل المحفزات التي تدفعه لاختطاف دور الزعامة من ليبيا، وهذه المحفزات هي:

1)غياب منافس قوي للمملكة في الوقت الراهن سيما الجزائر، التي هي بلد غير عضو. مصر وليبيا من جهتهما منشغلتان بأوضاعهما الداخلية المضطربة، نيجيريا وكينيا ثابتتان في موقعهما كبلدين مركزيين في مجموعات إقتصادية إقليمية فاعلة؛ فنيجيريا عضوة في المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا، وكينيا في مجموعة دول شرق إفريقيا. 2) عزلة المغرب عن الإطار الإفريقي، فهو غير عضو في الإتحاد الإفريقي وذلك بسبب مشكلة الصحراء الغربية، وتوتر علاقاتها مع الجزائر؛ فالمملكة تسعى لأن يكون تجمع دول الساحل والصحراء مدخلا لها لإعادة دخول إفريقيا. وإذا كان القذافي قبلا يعتمد على المال في شراء ولاءات هذه الدول، فإن ملك المغرب يعتمد على الدين، كمدخل له لزعامة هذا التجمع الذي تدين أغلب دوله بالدين الإسلامي بصفته "أميرا للمؤمنين !" كما يصف نفسه.[2]

أمام هذه التطورات التي عرفها تجمع دول الساحل والصحراء، فإن السيناريو الأقرب للواقع هو بإنضمام الجزائر لهذا البناء الإستراتيجي لسبب أساسي هو؛ أنها الأكثر قدرة على قيادة هذا التجمع، وأيضا لقطع الطريق أمام المملكة المغربية لمنعها من التموقع في القارة الإفريقية. أما السيناريو الثاني؛ هو عدم الإنضمام خاصة إذا قدر صانع القرار الجزائري أنه بغياب القذافي فإن اضمحلال وموت التجمع، مسألة محتومة سيما أن المدخل الديني الذي يعتمده المغرب، سوف لن يكون ذو تأثير يذكر، مقارنة بالمدخل المالي الذي كان يتبناه القذافي فيما سبق.

1-تجمع دول الساحل والصحراء

تأسس هذا التجمع في 1998 بقيادة ليبية، بداية بست دول أعضاء ثم انظمت إليه فيما بعد 17 دولة أخرى من الساحل والصحراء الكبرى. تشكلت هذه المبادرة؛ لتؤسس وحدة اقتصادية بين الدول الأعضاء قائمة على المعارف، الكفاءات والقدرات لمواجهة الجفاف والتصحر في المنطقة. فمنذ تأسيسه،

---

[1] عبد النور بن عنتر. البعد المتوسطي للأمن الجزائري.. مرجع سابق. ص 82.

[2] Benjamin Nikels. « Marocco's engagement with Sahel comminity ». Carnegie endowment for international peace, 3,january, 2013.

عمل تجمع دول الساحل والصحراء، على وضع سياسات وبرامج قطاعية من شأنها خلق منطقة تبادل حر وسوق مفتوح وفضاء للحرية والتضامن. أما من الناحية السياسية، فيسعى هذا التجمع إلى تكريس آلية للإستباق، إدارة وتسوية النزاعات، وتأسيس اتفاقية للتعاون في المجال الأمني[1]. (وهذه الأخيرة هي ما سيتم التركيز عليه).

كما سبق وذكرنا فتجمع دول الساحل والصحراء، تأسس في 04 فيفري 1998، بسرت الليبية من طرف ست دول وهي: ليبيا بوركينافاصو مالي نيجر السودان والتشاد، ومنذ جويلية 2000، إعترف الإتحاد الإفريقي بهذا التجمع كمجموعة إقتصادية جهوية. الهدف الحقيقي للعقيد القذافي من هذا التجمع، هو تحرير التبادلات وحركة الأشخاص بتجاوز العوائق الجغرافية والمالية للحدود، أي أنه كان يتطلع لتأسيس "أقلمة–Regionalisme" في المنطقة، والأقلمة حسب لورنس مارقاينغ وسيفان ويبل هي: "وضع مرجعية واحدة للأفكار الأيديولوجيات والبرامج السياسية، بهدف ترقية وتحويل فضاء جغرافي معين، إلى مجال اجتماعي إقليمي"، بصيغة أخرى الأقلمة تقتضي هوية واحدة لجميع الأعضاء في المنظمة. وهذا ما لم يتأتى بخصوص تجمع دول الساحل والصحراء، فهو مشكل من دول متباينة الهوية والمرجعيات.[2]

2–إتفاقية التعاون في مجال الأمن

تم الإتفاق على هذه الإتفاقية في 15 مارس 2004 في باماكو بمالي. جائت هذه الإتفاقية في خمس فصول، إتفق فيها الأعضاء على مكافحة النشاطات التخريبية والتعاون في مجال تبادل المعلومات والتقنيات. فقد اتفقت الدول الأعضاء في تجمع دول الساحل والصحراء، على الإلتزام بوضع إجراءات فعالة للتعامل الوقائي مع النشاطات الإرهابية والجريمة المنظمة، ومنع تحول أقاليمهم إلى معاقل للتخطيط والتنظيم وتنفيذ العمليات الإرهابية أو الإجرامية، ومنع تسلل الأفراد والجماعات بين حدود الدول لتتلقى دعما ماديا أو معنويا أو تكوينا بدنيا أو عسكريا. كما نصت اتفاقية التعاون في مجال الأمن، على ضرورة أخذ كل دولة للتدابير اللازمة لمنع مواطنيها أو الرعايا الأجانب الموجودين على أراضيها، من القيام بأعمال عدائية تمس بأمن الدول الأعضاء ووحدة إقليمها.

---

[1] Caumunautée des états Sahelo-Sahariens.(CEN-SAD).
*www.peaceau.org/uploads/tchad2013-projet-de-communique-final.**pdf***

[2] Fleury de saint malo. Les organisations regionales en Afrique, quel avenir pour la comminauté des etatssahelo-Sahariennes .
*www.sarraounia.com/.../**quel-avenir-pour**-la-cen-sad-fleury-de-st-malo.p...*

من أهم ما اتفق عليه الأعضاء في هذه الإتفاقية، هو تبادل المعلومات الأمنية. فضلا عن تبادل القوانين والإجراءات المتعلقة بالعدالة والأمن العام، بالإضافة إلى الأبحاث والمعلومات التي تنشرها المنظمات الرسمية. غير أن مسألة تبادل المعلومات تصطدم دائما بمشكلة انعدام الثقة بين الدول الأعضاء.[1]

السياق الأمني الخطير الذي تعرفه منطقة الساحل والصحراء، يفترض أن يسمح ذلك بتماسك أكبر لتجمع دول الساحل والصحراء، وتعاون أكبر بينهما، غير أن مقتل القذافي زعيم هذا التجمع وصاحب الدور الأبرز في تأسيسه وفي مساره، قد زعزع هذا التجمع. لذلك اضطرت الدول الأعضاء لعقد دورة غير عادية في الرباط من 10 إلى 12 جوان 2012، أين التزم الأعضاء في مسار لإعطاء حركية جديدة للتجمع،[2]حيث اتفقوا على ضرورة مكافحة ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة والجماعات الإنفصالية، ربما في إشارة إلى بعض التنظيمات الناشطة في الأزواد شمالي مالي، التي لديها مطالب انفصالية. ومكافحة التصحر والجفاف والتغيرات المناخية، ضرورة تحقيق الأمن الغذائي، تطوير البنى التحتية، بغرض الرفع من وتيرة المبادلات الحرة للأشخاص والسلع والخدمات.[3]

III دور الجزائر في إطار الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا NEPAD

1- التعريف بمبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا

الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا؛ هي مشروع قدمه قادة مجموعة من الدول الإفريقية، تقوم على رؤية مشتركة وقناعة قوية، بضرورة مكافحة الفقر ووضع البلدان الإفريقية فرادى وجماعات في طريق النمو والتنمية المستدامة، عبر المشاركة الفعالة في الإقتصاد والحياة السياسية العالمية، للخروج من

---

[1] Caumunautée des états Sahelo-Sahariens.(CEN-SAD). 'Convention de cooperation en matiere de sécurité, entre les etats membres de la communauté des états Sahelo-Sahariennes, cen-Sad »
*www.gouv.bj/sites/.../**Convention-Cooperation-en-matiere-de-Securite**.pd....*

[2] Ahmadou ould Abdallah. Revitaliser le Sen-Sad. Centre des strategies pour la sécurité du Sahel Sahara,19 janvier 2013.
*www.**centre**4s.org/index.php?option...**revitaliser-le-cen-sad**...*

[3] Communauté des etats Sahelo-Sahariennes (Sen-Sad) , secretariat generale, communiqué du rabat à l'issue de la session extraordinaire du conseil sxecutif de la Sen-Sad. Rabat, 11 juin 2012.
*www.**censad**.org/.../bibliotheque-des-documents.html?...**communaute-de**...*

حالة الضعف والتخلف والتهميش والإقصاء من مسارات العولمة. فحسب هؤلاء القادة المؤسسين لمبادرة النيباد فإن تأخر إفريقيا وفقرها وتهميش مجتمعاتها بات يشكل تهديدا للأمن العالمي.[1]

بالنسبة للمجال الأمني، فإن مبادرة النيباد، تركز على ثلاث عناصر أساسية: 1) ترقية الشروط التي تسمح بالأمن والتنمية على المدى البعيد. 2) تعزيز قدرات الإنذار المبكر للمؤسسات الإفريقية، وتحسين مستوى استباق، إدارة وحل النزاعات.3) مأسسة الإلتزامات في مجال القيم الأساسية للنيباد عبر قادتها. فمنظور مبادرة النيباد للأمن منظور موسع يجمع بين الأخير والتنمية التي ترى فيها شرطا مسبقا للأمن خاصة وأن إفريقيا على أعتاب دخول ألفية جديدة أرادتها دولها الرئيسية أن تكون ألفية للتنمية ومحاربة الفقر.

2-دور الجزائر في مبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا

الجزائر تحت قيادة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، كان لها دور مركزي في تأسيس هذه المبادرة (النيباد). فمنذ العودة القوية للدبلوماسية الجزائرية على الساحة الإفريقية، كانت بحاجة إلى الإنخراط في مبادرة كبرى تكون لها بمثابة باب يحقق لها دخولا إلى القارة الإفريقية، لذلك فقد اغتنمت فرصة ترأسها القمة 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية، لتقدم خطة تنموية في إفريقيا. ضمن هذا السياق جاءت مبادرة رئيس جنوب إفريقيا تابومبيكي بمساعدة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، والرئيس النيجيري أوباسانجو، لإعداد خطة تنموية في القارة، عرفت بإسم الألفية الجديدة لإنعاش إفريقيا MAP، إرتكزت هذه الخطة أساسا، على مبدأ المشاركة، أين يتوجب على الحكومات الإفريقية تحديد القطاعات التي تحضى بالأولوية في جذب الإستثمارات الأجنبية وتحفيز القطاع الخاص إليها، وهي قطاع التكنولوجيات الجديدة والمعلومات والإتصالات وتعزيز الأمن. كما كان للرئيس السنيغالي عبد الله واد التي أطلق عليها إسم مخطط أوميغا plan omega، الذي أعلن عنه خلال القمة الفرنسية-الإفريقية التي انعقدت في ياوندي في جانفي 2001. ركزت هذه المبادرة على تحديد أهم المجالات التي تملك فيها القارة الإفريقية قدرة أكبر على الإندماج، والتمكين من تحمل أعباء المنافسة الإنتاجية والإندماج في التجارة العالمية. وعلى ضوء غياب تناقضات بين المبادرتين MAP و OMEGA فقد أدمجتا في إطار أعم وأوسع وهي: الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا نيباد بأهدافها الأوسع سالفة الذكر.

[1] Voire: Nouveau partenariat pour le developement de l'Afrique (NEPAD). Octobre, 2001. P 01. *www.unesco.org/africa/seminar/**Documents/nepad**_french_version.**pdf***

IV المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا

تأسست هذه المجموعة في 28 ماي 1975 في العاصمة النيجيرية ليقوس، تعتبر هذه المجموعة الوحيدة في القارة الإفريقية التي تهدف إلى الإندماج الإقتصادي لدى أعضائها. تسعى هذه المجموعة حسب ما ورد في الإتفاقية التأسيسية، إلى ترقية التعاون والإندماج في إطار إتحاد إقتصادي لدول غرب إفريقيا، لرفع مستوى معيشة شعوبها وحفظ الإستقرار الإقتصادي وتعزيز العلاقات بين الدول الأعضاء والمساهمة في تنمية القارة الإفريقية. ويمكن بلوغ هذه الأهداف المعلنة، عبر انسجام وتنسيق السياسات الوطنية الإقتصادية، وإنشاء مؤسسات مشتركة للإنتاج وخلق سوق مشتركة، عبر تحرير المبادلات والإلغاء المتبادل للرسوم الجمروكية بين الدول الأعضاء.[1]

في مجال الأمن الإقليمي، أشارت إليها الإتفاقية باقتضاب، حيث أعلنت أن الدول الأعضاء تلتزم بالعمل على حفظ وتقوية العلاقات لتحقيق السلم، الإستقرار والأمن في المنطقة. لتحقيق هذه الغايات، تعمل المجموعة على خلق وتعزيز الآليات المناسبة لحل النزاعات البينية، عبر أخذ استشارات دورية ومنتظمة بين السلطات الإدارية الوطنية المكلفة بالحدود، وخلق لجان مشتركة محلية ووطنية مكلفة بفحص المشاكل المؤثرة على العلاقات بين الدول الأعضاء، تشجيع آليات المصالحة والوساطة وغيرها من أشكال التسوية السلمية للخلافات، ووضع ملاحظين إقليميين للسلم والأمن من أجل حفظ الإستقرار.

بالرغم من أن المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا، تركز على مسألة الإندماج الإقتصادي ولا تولي إهتماما كبيرا بالمسائل الأمنية، غير أنها في السنوات الأخيرة باتت تضع القضايا الأمنية في المراتب الأولى في أجندتها التكاملية، وذلك بالنظر لما باتت تواجهه منطقة غرب إفريقيا من تهديدات ومخاطر خاصة الإرهاب الدولي. إذ تعاني منطقة غرب إفريقيا من مخاطر جديدة سيما الإرهاب والجريمة المنظمة وبشكل خاص جريمة تبييض الأموال، وهذه الشبكات الإرهابية تتخذ دول غرب إفريقيا كنقاط عبور تارة وكنقاط استقرار تارة أخرى. هذا ما دفع المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا إلى تشكيل مجموعة عمل ما بين حكومية ضد تبييض الأموال في غرب إفريقيا GIABA في 1999، كما أكدت

[1] Communauté economique des états de l'Afrique de l'ouest (CEDEAO) .traité revise, lagos, *www.gouv.bj/sites/default/files/**Traite-revise**_CEDEAO.pdf*

على مكافحة الإرهاب في الكثير من الإتفاقيات البينية.[1] أهمها إتفاقية جاءت تحت إسم "استراتيجية المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا لمكافحة الإرهاب ومخطط التنفيذ"، في 27-28 فيفري 2013 بياموسوكرو. حيث أكدت الإتفاقية أنه بالنظر لخطورة التهديدات الإرهابية على الأمن، السلم والإستقرار في المنطقة وعلى التنمية بالنظر لكون لا يمكن لأية دولة عضو في المجموعة مواجهة بشكل انفرادي هذه المخاطر، فإن هذه الدول عملت على وضع استراتيجية للتنسيق فيما بينها وتبادل الجهود لمكافحة هذه الظاهرة، عبر توحيد الإطار القانوني الذي يتعامل معها وعبر تعزيز الإمكانيات الدفاعية لهذه الدول.[2]

بدا جليا أنه بالنظر "لفشل" المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا في التكامل الإقتصادي، الذي كان أساس هذه المجموعة صارت تستثمر في المجال الأمني خاصة في منطقة الساحل، بدعوى أن التهديدات هناك لها انعكاسات على غرب إفريقيا، ومن ثم شرعية التدخل تحت بند تسوية النزاعات. فبخصوص أزمة شمال مالي، فقد أقدمت الإكواس على إرسالها قواتها على عجل نحو شمال مالي للمشاركة في الحرب، وهي قوات غير مكتملة الإستعداد والجاهزية عدة وعتادا. كما لم تكن تملك خطة واضحة لخوض الحرب، نظرا لأن الأخيرة أتت مباغتة للجميع، ولم يتم التحضير لها جيدا، وهو ما سمح للجماعات "الإسلامية" بمواجهة هذه القوات.[3] فلماذا أقحمت دول غرب إفريقيا نفسها في هذه الأزمة؟ ربما التحليل الذي قدمناه بخصوص مجموعة الدول الخمسة في الساحل، كون دعوتها للتدخل العسكري في ليبيا كان خدمة لأجندات أجنبية؛ ينسحب على تدخل الإكواس في مالي. فقد كانت حربا بالوكالة عن فرنسا، التي كان هدفها إفشال المقاربة الجزائرية (إستراتيجية دول الميدان)، وتحجيم دورها في الساحل، بتقديم وعود لدول غرب إفريقيا في شكل مساعدات واستثمارات.

V دور الجزائر في إطار إتحاد المغرب العربي

[1] Frank Okyere. Nouvelle menaces à la sécurité en Afrique de l'ouest: blenchiment d'argent et terrorisme. A la decouverte de la CEDEAO, 5-13 octobre 2010. P 25.

[2] Act additionel A/SA-3/02/13 « Protocol adoption de la strategie de la CEDEAO pour la lutte contre le terrorisme et le plans de mise en euvre » . 27-28 fevrier 2013.
*documentation.ecowas.int/.../**actes**/**TERRORISME**%20ET%20LE%20**PL**...*

[3] مركز الجزيرة للدراسات. التدخل الفرنسي في مالي: الأسباب والمآلات. مرجع سابق.

منذ تأسيسه بمراكش في 17 فبراير 1989، لايزال إتحاد المغرب العربي، مكبوحا ومعطلا، فهو لم يعرف أبدا إنطلاقة حقيقية لمؤسساته المعلن عنها في المعاهدة المنشأة للإتحاد. ولا للعمل المغاربي المشترك، وسبب هذا الجمود يرجع لعوامل كثيرة أهمها؛ غياب وعي وإرادة سياسية بضرورة دفع العمل التكاملي المغاربي.

النخب الحاكمة في الجزائر منذ 1989، أي منذ تأسيس الإتحاد المغاربي، كانت مدركة لعدم جدوى هذا الإتحاد. لذلك فلم تلتزم بشكل كبير في مجالاته، سواء الإقتصادية، السياسية، وكذلك الأمنية، وهو ما يهمنا في هذا الجزء من الدراسة. وذلك بالرغم من وجود تحديات أمنية تهدد كل دول المغرب العربي، تستدعي تضافر الجهود والتنسيق فيما بينها لمواجهة هذه التحديات. وقد تعذر هذا التنسيق لأسباب كثيرة، سنحاول في هذا العنصر من الدراسة الإجابة عليها: ما هي أسباب جمود إتحاد المغرب العربي؟ ما هي التهديدات الأمنية التي تواجه دول المغرب العربي، سيما من الساحل الإفريقي؟ كيف تعاملت هذه الدول مع هذه التهديدات؟ كيف كان دور الجزائر؟...

رغم قدم فكرة وحدة المغرب العربي، التي ترجع إلى بدايات القرن العشرين،* وتكرست أثناء النظال السياسي للدول المغاربية، في أربعينات وخمسينات القرن الماضي، غير أن ما وقع بعد الإستقلال كان مخالفا تماما لذلك، إذ عرفت دول المغرب العربي، فرقة بل وتنافسا وتنازعا فيما بينها، جعل من حلم التكامل مجرد أمر طوباوي. ويمكن أن نعزو ذلك إلى عدة عوامل وهي:

أولا: أنه قد جاء في سياق دولي، تميز بسيادة التكتلات الدولية، فواكبت قيادات هذه الدول هذا الواقع الدولي الجديد، فلم يكن نابعا من إرادات سياسية عميقة وواعية بضرورة التكامل. والدليل على ذلك؛ وثيقة معاهدة إتحاد المغرب العربي، التي جائت مقتضبة جدا، وذات أهداف إقتصادية جد محدودة.

---

* ظهرت فكرة اتحاد المغرب العربي، قبل الإستقلال. وتبلورت في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية، الذي عقد بمدينة طنجة بتاريخ 28-1958/04/30. والذي ضم ممثلين عن حزب الإستقلال المغربي، والحزب الدستوري التونسي، وحزب جبهة التحرير الوطني الجزائري. وبعد الإستقلال كانت محاولات عديدة، نحو فكرة تعاون وتكامل دول المغرب العربي، مثل انشاء اللجنة الإستشارية للمغرب العربي سنة 1964، لتنشيط الروابط الإقتصادية بين دول المغرب العربي، وبيان جربة الوحدوي بين ليبيا وتونس عام 1974، ومعاهدة مستغانم بين ليبيا والجزائر، ومعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر تونس وموريتانيا عام 1983،

ثانيا: أولوية المحددات السياسية–الأمنية، من المفترض أن الأبعاد الإقتصادية هي التي كانت الحافز الأساسي وراء تأسيس إتحاد المغرب العربي، وذلك لمواجهة الضغوط الناتجة عن السوق الأوروبية المشتركة. لكن واقع الحال، لم يكن كذلك، إذ أن الإنشغالات الإقتصادية، كانت آخر اهتمامات صناع القرار المغاربيين، فيما يخص تكاملهم. فالشغل الشاغل لهؤلاء، كان دائما هو البعد الأمني. فكان الهدف الأساس لهم؛ هو شرعنة نظمهم وضمان عدم إضرار البعض للبعض الآخر ووقف الحملات الإعلامية، ما دفعهم لوضع مادة في الوثيقة[1] تنص على ذلك.

ثالثا: عوائق مفاهيمية–منهجية؛ غلب على التكامل المغاربي، الطابع السياسي. فمفهوم النخب الحاكمة للتكامل يرتكز على الأيديولوجيا، لذلك كثيرا ما نراهم يستعملون دبلوماسية استعراضية، كتأكيدهم على وحدة التاريخ والمصير المشترك والدين واللغة والإمتداد الجغرافي.. ويهملون أهم أمر وهو المصالح المشتركة، خاصة الإقتصادية. ومن الناحية المنهجية كذلك، لم تنص الوثيقة التأسيسية على المنهجية المتبعة لهذا التكامل أو شكله، هل هو سياسي أم اقتصادي، ناهيك عن الخطوات التي سيتبعها.

رابعا: العوائق المؤسساتية؛ وقف أمام فعالية مؤسسات إتحاد المغرب العربي، عدة عراقيل، حددها مصطفى الفيلالي في أربعة: 1) الطابع الإستشاري؛ فلا يمكن لهذه المؤسسات المبادرة أو التنفيذ. 2) قاعدة الإجماع؛ وقد دلت التجربة على سلبية هذه القاعدة وعدم عمليتها، فهي طريقة تحصين دفاعية للإحتياط من الطرف المقابل. 3) النسق المشوش؛ وذلك في انعقاد إجتماعات هذه المؤسسات، فأحيانا تتقارب المواعيد وأحيانا تتباعد. 4) إرتجال الأهداف؛ يتضح ذلك من خلال جدول أعمال دورات مجالس الوزراء المغاربيين حيث كانت المبادرات تتجه في كل صوب. 5) إستعظام المصاعب؛ حين ظهور خلافات في السياسات الإقتصادية بين الدول المغاربية أو المبادلات التجارية، وهذه الإختلافات عادة ما تقود هذه البلدان إلى التوقف عن الإستمرار فيها، بدل البحث في سبيل تجاوزها وتذليلها.

خامسا: الفشل في تطبيع العلاقات الجزائرية–المغربية، والسبب كما ذكرنا سالفا متعدد سيما مشكل الصحراء الغربية.

1–التهديدات الأمنية التي تواجه دول المغرب العربي: آليات تعامل مختلفة ومتنافسة !

---

1 أنظر وثيقة تأسيس اتحاد المغرب العربي. *www.**maghrebarabe**.org/images/**traite**_de_marrakech.**pdf***

تواجه دول المغرب العربي تحديات أمنية كبيرة، خاصة على مستوى جناحها الجنوبي، أي من الساحل والصحراء الكبرى. كان لها تداعيات خطيرة على أمن الدول المغاربية، ويمكن إجمال هذه التهديدات في:

التهديدات التقليدية، متمثلة في النزاعات التي تعرفها دول الجوار، خاصة في شمال مالي، وبعد عودة الصراع من جديد باختيار الطوارق هناك، للتمرد كسبيل للمطالبة بحقوقهم، أدى إلى تمزق مالي ما ترتب عليه من جانب آخر تدفقات كبيرة للاجئين من دول الجوار المغاربي، فضلا عن موجات المهاجرين بشكل غير شرعي.

يمثل الفضاء الساحلي–الصحراوي، ملاذا آمنا لجماعات إرهابية عديدة، إذ تستفيد من التدريب العسكري وتجنيد عناصر مقاتلة، بالنظر لصعوبة جغرافية المنطقة، واستحالة مراقبتها بشكل تام. سيما تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وتنظيم داعش، الذي بدأ ينسج شبكاته في المنطقة، ما يهدد دول المغرب العربي بشكل عام، مثال الهجوم على قواعد الغاز الجزائري "تيقنتورين"، والتحالف مع متشددين في تونس، شنوا هجمات في جبال الشعامبي....

يمثل الساحل–الصحراء، منطقة رمادية يكثر فيها انتشار الجريمة المنظمة خاصة التهريب بكافة أشكاله، كتجارة الأسلحة، المخدرات، الإتجار بالبشر.. يعد الساحل منطلقا كذلك لموجات من اللاجئين إلى أراضي الدول المغاربية، فضلا عن جحافل المهاجرين غير الشرعيين، الذين يتخذون دول المغرب العربي مناطق عبور إلى أوروبا، في حين أن البعض الآخر صار يفضل الإستقرار في هذه الدول، وهذا ما أثار مشاكل عديدة لها.

بسبب فساد العلاقات البينية بين الدول المغاربية، فإن استراتيجياتها في مواجهة التحديات الأمنية متناقضة ومتنافرة بل قل متنافسة في أحيان كثيرة. وهذا ما دلت عليه مثلا، أزمة شمال مالي أين رأينا كل دولة من دول المغرب العربي، تنتهج تصورا ومقاربة مختلفة عن نظيراتها الأخرى. فالجزائر؛ اعتمدت أسلوب الوساطة بين الفرقاء الماليين، وأكدت على الحلول السلمية للنزاع، بما يتوافق ومبادئ سياستها الخارجية الدبلوماسية والعسكرية. أما المملكة المغربية؛ فاستراتيجيتها محكومة باعتبارات متعددة وهي، التماهي مع موقف الحلفاء الغربيين (الولايات المتحدة، وفرنسا)، فضلا عن نزاعها مع الجزائر بخصوص

قضية الصحراء الغربية تحديدا. فقد تدخل في نزاع شمالي مالي، بزعمه أنه معني بهذه القضية، لكن هدفه الأساسي كان إحباط الإستراتيجية الجزائرية التي أقصته من التنسيق الأمني في المنطقة الساحلية.[1]

في حين أن تونس معنية بأزمات الساحل الإفريقي، من منطلقين أساسيين؛ أولا:وجود حركات إرهابية داخل أراضيها. ثانيا: إمتلاكها حدودا جغرافية برية طويلة جدا مع كلا من الجزائر وليبيا، وهذه الأخير تعرف أزمات حادة ألقت بضلالها الخطيرة على الأمن التونسي. غير أنها تتبنى مواقف قريبة من التصور الجزائري لحل المعضلات الأمنية في المنطقة. أما ليبيا فمن جهتها، وبعد أن كانت تساهم في استقرار المنطقة الساحلية في عهد القذافي، ها هي اليوم تتحول إلى مصدر لمختلف التهديدات، سواء إلى الدول المغاربية المجاورة، أو المنطقة الساحلية..[2]

2-المقاربة الأمنية الجزائرية في إطار إتحاد المغرب العربي

نشير بداية أن نظم بلدان المغرب العربي ومنها الجزائر، لجأت للتكامل من أجل تأمين نفسها من بعضها البعض، فلم يكن هناك من سبيل للتعاون سيما من الناحية الأمنية. فرغم تعرضها لموجة من التطرف الإسلاماوي والإرهاب طيلة عقدي الثمانينات والتسعينات، لم يحفزها ذلك على التنسيق فيما بينها لمواجهته، فكل بلد كانت له مقاربته الخاصة في التعامل معها. غير أنه ومع انتقال التهديد إلى الأراضي الأوروبية، سيما الإرهاب والهجرة السرية، دفع أوروبا إلى الضغط على هذه النظم من أجل التعاون أكثر في مواجهة هذه المخاطر. وهذا بدا جليا من خلال التنسيق الجزائري-التونسي في بعض المسائل المتعلقة بمكافحة الإرهاب. أحداث 11 سبتمبر هي الأخرى كان لها أثر مزدوج على دول المغرب العربي؛ فهي شرعنة السياسات الأمنية لهذه الدول سيما في مواجهة الإرهاب، كما أدرجت الجزائر في ترتيبات الحرب على الإرهاب التي صاغتها الولايات المتحدة.[3] إذن فقد كان للضغوط الخارجية (الغربية تحديدا)، الدور الحاسم في "تحرك" دول المغرب العربي للحديث عن "تعاون" أمني بينها.

تقوم المقاربة الأمنية الجزائرية في إطار إتحاد المغرب العربي على أساس شامل. فقد صرح الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية عبد القادر مساهل، في اجتماع لجنة متابعة إتحاد المغرب العربي، أن المقاربة الجزائرية، تقوم على ثلاثة أجنحة كبرى: سياسية، إقتصادية وأمنية. الجناح

---

[1] عبد النور بن عنتر. الإستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي. مرجع سابق.

[2] المرجع نفسه.

[3] Luis Martinez. L'algerie, l'union du maghreb arabe et l'integration regionale. Op.cit. PP 9-10.

الإقتصادي أكد الوزير أن الجزائر اقترحت ورقة طريق لدى مجلس وزراء الشؤون الخارجية في 2002، لتشكل مجموعة اقتصادية مغاربية. أما أمنيا فقد دعا إلى مواقف موحدة واستراتيجية مشتركة، على المستوى الثنائي وتعددي الأطراف، في مواجهة التحديات والمخاطر التي تواجهها دول المغرب العربي سيما الإرهاب، الجريمة المنظمة، التجارة غير المشروعة والتهريب بكافة أشكاله.

ما يمكن قوله بخصوص المغرب العربي؛ فإنه يعرف شلل منذ تأسيسه. والسبب في ذلك يعزى أساسا لكون تأسيس هذا الإتحاد لم يكن وليد إرادة سياسية واقتصادية لدى قادة هذه الدول، للمضي به قدما، وإنما كان مسايرة لتطورات دولية بالدرجة الأولى، وإقليمية ومحلية. أما عن المقاربة الجزائرية في إطار هذا الإتحاد؛ فإن الجزائر في حقيقة الأمر، لا تولي اهتماما يذكر بهذا الإتحاد وتركز اهتمامها أكثر على بناءات استراتيجية وأمنية أخرى، مثل استراتيجية دول الميدان.. إلا أنه يلزمنا أن نعيد ونكرر التوصية البديهية؛ كون أن دول المغرب العربي عليها أن تكتل جهودها، في إطار تفعيل اتحاد المغرب العربي، وتطويره تطويرا طبيعيا، يتيح لدوله مواجهة مختلف التهديدات والتحديات، سواء القادمة من إفريقيا أو من المتوسط (المشاريع الإستراتيجية الغربية).

VIالإستراتيجية المتكاملة للأمم المتحدة في الساحل

من خلال قرار مجلس الأمن رقم 2056 في عام 2012، تبنت الأمم المتحدة استراتيجية شاملة للتعامل مع التحديات متعددة الأوجه التي تعرفها منطقة الساحل سميت: إستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة من أجل الساحل.

من خلال تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بان كيمون حول الوضع في منطقة الساحل، يمكن أن نستشف التصور الأممي لأزمات هذا الفضاء ولآليات تعاملها مع هذه الأزمات، أين مست هذه الإستراتيجية مسائل الأمن الحوكمة التنمية حقوق الإنسان .. ومن خلال قرار 2071، قام الأمين العام بإرسال مبعوث خاص له رومانو برودي في الساحل لتقييم الأوضاع هناك، كما يكلف بتجنيد المجموعة

الدولية لصالح دول الساحل وتنسيق تطبيق الإستراتيجية الأممية.[1] وقد حدد التقرير المشار إليه أعلاه، أن منطقة الساحل تعاني من أزمات عميقة وعصية عن الحل، حيث وضح أن هذه المشاكل متعددة الأوجه.

1)مشكلة أمن وحوكمة: فمنذ سنوات تقبع دول الساحل في أزمات أمنية خطيرة، كانت سببا في حروب أهلية ودولية، وتدخلات أجنبية. فضلا عن أن غياب الحكم الراشد كان وراء هشاشة المؤسسات الوطنية. 2)مشكلة تنمية وصعوبات إنسانية: فحسب مبعوث الأمم المتحدة رومانو برودي، فإن دول الساحل تعاني أزمة تنموية حادة وصعوبات إنسانية خطيرة، فالتنمية الإنسانية في هذه المنطقة هي الأضعف في العالم، فهي تعاني من أزمة تغذية بسبب الجفاف والتقهقر البيئي..

لهذه الأسباب تبنت الأمم المتحدة إستراتيجية شاملة من أجل منطقة الساحل تهدف إلى مساعدة حكومات وشعوب هذه الدول على تجاوز عوامل اللااستقرار على المدى البعيد، لذلك فقد حددت ثلاث أهداف استراتيجية:[2]

أولا: حوكمة فعالة ومعززة في كل منطقة الساحل

الحوكمة حسب الإستراتيجية الأممية، تقوم أساسا على شرعية الدولة القائمة على التضمين السياسي ودولة الحق وعلى قدرة ومسؤولية الدولة على ضمان الخدمات القاعدية، ويمكن تحقيق ذلك عبر عدة معايير: *تعزيز المؤسسات لتشجيع الممارسة الديمقراطية، خاصة الحوار السياسي والإنتخابات الحرة والشفافة والمشاركة الواسعة للمجموعات. *الإعتماد على الحوكمة المحلية وتوسيع الخدمات العامة في كامل الأقاليم الوطنية.

2)تقوية قدرات الدولة بهدف ضمان الإنتفاع المنصف بالموارد والخدمات الإجتماعية والإقتصادية.

3)مساعدة دول الساحل لإنشاء معاهد إقليمية للحوكمة الإقتصادية.

4)تعزيز ميكانيزمات وطنية وإقليمية تتعلق بحقوق الإنسان بهدف مكافحة "اللاعقاب" ومساعدة دول الساحل لتقوية نظم وطنية للعدالة المستقلة لمكافحة فعالة للفساد.

5)المساعدة على تحقيق أمن المجموعات وعلى التجانس المجتمعي.

---

[1] Nation Unis, conseil de sécurité. Rapport du secrétaire generale sur la sétuation dans la region du Sahel. S/2013/354. 14 Juin 2013.
unowa.unmissions.org/.../UN%20Integrated%20Strategy%20for%20the...
[2] Ibidem.

6)مساعدة دول الساحل على وضع أنظمة وطنية وإقليمية للإنذار المبكر بهدف الإستجابة للمشاكل المحتملة التي تهدد الأمن.

7)ترقية حوكمة "قابلة للحياة" لقطاع الأمن في دول الساحل، بفضل ترقية ومساندة المؤسسات الأمنية وعدالة منظمة مهنية ومسؤولة.[1]

ثانيا: آليات أمن وطني وإقليمي قادرين على مواجهة التهديدات عبر الحدودية

الآليات الأمنية الفرعية والإقليمية تقوم على أساس احترام حقوق الإنسان ودولة الحق يجب أن تكون مقوية وعملياتية بشكل كامل، كما تشجع استراتيجية الأمم المتحدة المبادرات الإقليمية، التي تصب في هذا الشأن، وتعمل على مساعدتها في بناء الثقة فيما بينها لتنسيق أمثل في مواجهة التهديدات العابرة للحدود وقد وضعت الأمم المتحدة في استراتيجيتها للساحل عدة معايير لتحقيق هذا الهدف.

1)تمكين منظمة الأمم المتحدة من تقوية قدراتها لتحقيق الأمن الإقليمي ومتابعة أفظل للتهديدات عبر الحدودية في الساحل.

2)تعزيز القدرات الوطنية خاصة بفضل تحسين التنسيق بين المؤسسات الوطنية المقتدرة، بهدف مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية المنظمة طبقا للمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

3)تقوية الإمكانيات الوطنية في الإدارة الفعالة للحدود خاصة تحسين التنسيق بين المؤسسات الوطنية المعنية بالأمر.

4)تعزيز قدرات إقليمية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

5)تعزيز التكامل الإقليمي والدولي بين دول الساحل ودول غرب إفريقيا والمغرب العربي، خاصة عبر وضع منهجية متناغمة من أجل مكافحة التهريب، مراقبة التسلح والحركات والعناصر المسلحة والإجرامية، بما فيها الإرهابيين، وتعزيز الحصار على تسرب الأسلحة عبر قرار 1267 الصادر سنة 1999

ثالثا: الخطط والتدخلات الإنسانية والتنموية الشاملة بهدف ضمان المرونة على المستوى البعيد.

[1] Nation Unis, conseil de sécurité. Rapport du secrétaire generale sur la sétuation dans la region du Sahel. Op.cit.

* * *

صفوة الحديث، في نهاية هذا المحور، الذي خصص للترتيبات الأمنية في المغرب العربي والساحل الإفريقي، والذي حاولنا من خلاله استخلاص دور ومكانة الجزائر في هذه الترتيبات. توصلنا إلى كون الجزائر لا تفظل إتحاد المغرب العربي، كمجال لحركتها الدبلوماسية ولا حتى الإقتصادية. فهي تدير علاقاتها مع دول المنطقة، بمنطق مزدوج؛ فمن حيث الخطاب الرسمي هي تؤكد على البعد المغاربي في سياستها الخارجية، بيد أن الواقع العملي ينفي ذلك، فهي لا تعير اهتمام يذكر بهذا الإتحاد للأسباب المذكورة أعلاه. أما بخصوص الترتيبات أو البناءات الأمنية (كما أسميناها) في الساحل الإفريقي، فإن الجزائر تهتم بالبعد الأمني في علاقاتها مع دول هذا الفضاء بشكل شبه حصري، وتحاول التدخل دبلوماسيا للمساهمة في حل المعضلات الأمنية التي يفرزها رغم الصعوبات الكثيرة التي تواجهها.

خـــاتمـــــــــــة

إنتهى بنا التحليل في نهاية هذه الدراسة؛ إلى جملة من الخلاصات التي سنختتم بها هذا البحث. وإننا هنا، لا نريد القول بأننا ختمنا كل القول في هذا الموضوع، وإنما في الحقيقة فقد افتتحنا مجالات واسعة، وأرضا خصبة لأبحاث ودراسات، يمكن أن تستلهم من بحثنا هذا لإثراء هذا المجال.

على الصعيد النظري، وكما مر معنا في بداية البحث، فإن الأمن كمفهوم، يعد من أكثر المفاهيم التي عرفت تطورات في العقود الأخيرة. فقد أثري هذا المجال المعرفي بالدراسات النقدية، ما جعله مفهوما محوريا في السياسة الدولية. وإن كان في بداياته تأثر بالطرح الواقعي الإستراتيجي، سيما في جو الحرب الباردة، فكان الأمن يتخذ من الدولة وحدة مرجعية أساسية، والأدوات العسكرية الوسيلة الوحيدة لضمان الأمن، ومن ثم، فلا يتصور التهديد إلا في شكله العسكري الدولاتي. ومع الدراسات النقدية خاصة مع الفتحة التي افتعلها باري بوزان، والتي مكنت مدرسة كوبنهاغن من إثراء هذا المفهوم بمقاربات أخرى وسعت منه، على مستوى قطاعات الأمن التي لم تعد عسكرية حصرا، كما عمقته عموديا من خلال مستويات التحليل، أو الموضوعات المرجعية التي صارت الدولة إحداها، إلى جانب وحدات أخرى الفرد، المجتمع، الإقليم...

من جهة أخرى، فقد اخترنا ثلاث مقاربات نظرية، رأينا أنها الأجدر على تفسير موضوع بحثنا هذا. وهي نظرية مركب الأمن، فهذه النظرية تستوعب موضوعنا بشكل جيد، فهي كما تعرف، أمن دولة ما مرتبط ارتباطا وثيقا بأمون الدول المجاورة لها إقليميا أكثر من الدول التي لا تجاورها جغرافيا. فالجزائر، تقع في العقد الأخير (تقريبا)، في محيط جيوبوليتيكي أقل ما يقال عنه أنه متأزم، لذلك، فأمنها متأثر بصفة مباشرة باللاأمن الذي تعيشه جل دول المنطقة المجاورة. من جهتها نظرية الدول الفاشلة، تساهم في فهم موضوع بحثنا، فهذه النظرية رمنا من خلالها، تفسير الفشل الذي تعاني منه جل دول الساحل، وكذا بعض دول المغرب العربي (ليبيا)، والمخاطر التي تتسبب فيها فشل هذه الدول إقليميا خاصة على الجزائر. بنفس التحليل تقريبا، تناولنا مقاربة المناطق الرمادية، التي تشبه إلى حد ما الدول الفاشلة، فجل الخبراء يصنفون منطقة الساحل كمنطقة رمادية، سيكون لأزماتها تداعيات إقليمية ودولية. هذا على الصعيد النظري.

أما على الصعيد العملي، فقد انصرف المحور الأول لتحليل عقيدة الأمن والدفاع الوطني الجزائري، وكما رأينا؛ فقد عرفت العقيدة الأمنية الجزائرية تطورات منذ الإستقلال، أين كان التهديد خارجيا (المغرب)، ثم محليا (الإرهاب الداخلي)، ثم إقليميا (الإرهاب في المغرب العربي والساحل الإفريقي).

فالجزائر في "مأزق" صعب، وهو تمزقها بين إنظمامها للمبادرات الأمنية واستراتيجيات القوى الكبرى في المنطقة، وبين قدرتها على الحفاظ على مقاربة استراتيجية–أمنية مستقلة، كما كانت منذ الإستقلال، وهذا أمر صعب في ظل عولمة المخاطر والتهديدات. عقيدة الدفاع الوطني من جهتها، عرفت تطورا في السنوات الأخيرة متأثرة بالوضع الإقليمي المظطرب، خاصة في أعقاب اعتداءات تيقنتورين في الصحراء الجزائرية، أين أدركت قيادات الجيش الوطني الشعبي، ضرورة تكييف قدرات القوات المسلحة بما يتناسب وتطور المخاطر المحدقة خاصة الإرهاب، الذي لا يمكن مجابهته بترسانة ثقيلة من الأسلحة أو بالفرق العسكرية الضخمة، وإنما بوحدات قليلة العدد وخفيفة الحركة وبأسلحة متطورة لكنها غير ثقيلة كالمروحيات وأجهزة الرؤية الليلية..

التحدي الذي يواجه الدفاع الوطني في السنوات الأخيرة كذلك، كان تأمين الحدود. فالأخيرة تعد رهانا وتحديا أمام قوات الجيش الوطني الشعبي، وربما تعتبر أكبر خطر يواجه الجزائر في الآونة الأخيرة. ورغم كل الإجراءات الجادة التي اتخذتها الجزائر في هذا الصدد، غير أنها لم تكن كافية بالنظر لحجم المخاطر العابرة لحدودنا الشرقية والجنوبية والغربية، والسبب الرئيس في ذلك، كان تهالك الأجهزة الأمنية للدول المحيطة بالجزائر.

لقد تناولنا بالتحليل في المحور الثاني، التهديدات والمخاطر المحدقة من الدائرتين المغاربية والساحلية–الصحراوية على الأمن الجزائري. ففيما يتعلق بالدائرة المغاربية؛ والتي ركزنا من خلالها على ثلاث جبهات أساسية للأمن الجزائري في السنوات الأخيرة وهي، الجبهة الغربية، ونقصد بها المملكة المغربية. والجبهتين الشرقيتين أي ليبيا وتونس. فالمرجح أن يستمر التوتر في العلاقة بين المغرب والجزائر، فالبلدان يديران علاقاتهما المتوترة، من أجل أغراض محلية، قصد كسب المشروعية الشعبية، فحال النظم التسلطية أنها تعتمد على هذه السلوكيات من أجل تجميع ما يمكن تجميعه من الشرعية، التي يفتقدونها بسبب فشلهم الديمقراطي والتنموي. فتوتر العلاقات الجزائرية–المغربية؛ تشكل بالنسبة لنظامي البلدين، مطية لاستمرار نظمهم التسلطية.

ضمن هذا المنظور، ظلت لعقود عدة ملفات عالقة بين البلدين، سيما قضية الصحراء الغربية، التي تمثل الصداع المزمن للبلدين وللشعب الصحراوي، فهي تراوح مكانها، خاصة بسبب تعنت النظام المغربي وإصراره على عدم الإعتراف بحقوق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وسعيه الدؤوب لجر الجزائر في هذا النزاع، واعتبارها طرفا فيه، برغم رفض الجزائر لهذا المنطق وتأكيدها على أنها ليست

طرفا في الصراع. نفس التحليل ينسحب على ملفات أخرى، كمشكل تأمين الحدود وسباق التسلح. فالحدود الجزائرية–المغربية لا تزال مغلقة، بسبب غياب إرادة سياسية لإعادة فتحها، إن لم نقل هناك إرادة سياسية لإبقائها على حالها، فكما بينا في هذا العنصر من الدراسة، المملكة المغربية مستفيدة إقتصاديا من استمرار غلق الحدود، والجزائر ترى فيه ذريعة لربطه بقضايا أخرى كالصحراء الغربية وغيرها. أما عن سباق التسلح؛ فما هو إلا موضوع للإستهلاك الإعلامي، أين يطرح المغرب من حين لآخر هذا الموضوع، بقصد الضغط على الجزائر وإحراجها للتنازل عن ملفات أخرى.

الأزمة الليبية؛ تشكل في الوقت الراهن التحدي والتهديد الأكبر ليس لأمن الجزائر فحسب، ولكن أيضا لأمن كل المنطقة المغاربية والساحلية. فانهيار نظام القذافي، كشف عن مدى هشاشة البنى السياسية الإقتصادية والإجتماعية الليبية، وعدم تجانسها، فبمجرد القضاء على النظام السابق، حتى طفا إلى السطح التشرذم السياسي والإنقسام الإجتماعي، حيث انقسمت ليبيا سياسيا و "إجتماعيا" إلى قسمين شرقية وغربية. وباتت مسرحا لتدخل فواعل دولية، عربية وغربية خاصة فرنسا، والناتو الذي قام بضربات عسكرية ضد قوات القذافي، كل ذلك زاد من تأزيم الوضع، وأدخل ليبيا في دوامة الخروج منها سيكون صعبا. وهذا ما رافعت الجزائر بشأنه، وحذرت منه مرارا، فهي التي دعت لعدم حل الأزمة بالطرق العنيفة، وإبعاد القوى الأجنبية عن التدخل في ليبيا وفي المنطقة.

إنتشار السلاح الليبي، يعتبر أخطر مخلفات الحرب او "الثورة" الليبية، فالترسانة الضخمة المستباحة في ليبيا، تشكل أكبر تحد للأمن الإقليمي. فتنتشر في ليبيا مختلف أنواع الأسلحة، بما فيها الثقيلة والمتطورة (منها الصواريخ المضادة للطائرات)، وما يخشى منه هو وقوع هذه الأسلحة بيد الجماعات الإرهابية المتعددة، خاصة القاعدة في المغرب الإسلامي وحتى تنظيم داعش، التي أصبحت تنتشر في المغرب العربي والساحل، ما يمنح هذه الجماعات قدرة أكبر على النشاط. فاعتداءات تيقنتورين؛ نفذتها القاعدة في المغرب الإسلامي وبأسلحة ليبية.

مازاد من خطورة انتشار السلاح الليبي، هو انكشاف الحدود البرية الجزائرية–الليبية–التونسية. فكما رأينا، باتت الحدود الجزائرية–الليبية "نفوذة" لشتى أشكال المخاطر، خاصة مرور السلاح. وما زاد في انكشاف هذه الحدود؛ هو انهيار الجهاز الأمني الليبي، الذي كان يؤدي الحد الأدنى من دوره في حماية الحدود، فضلا عن ذلك، فطول الحدود (1000 كلم تقريبا)، وصعوبتها الشديدة فهي صحراوية وذات تضاريس وعرة للغاية، كل هذا ساهم في تعذر التحكم في هذه الحدود والسيطرة عليها.

تونس من جهتها، ورغم ما يحكم العلاقات الجزائرية–التونسية من روابط تاريخية جيدة، وغياب عداء سياسي بين البلدين؛ إلا أن ما تبع الثورة التونسية من أحداث، ألقى بظلاله على الأمن الجزائري. "فالديمقراطية الناشئة" في تونس، سببت إحراجا للنظام التسلطي في الجزائر، ورغم عدم وقوف الجزائر ضد الثورة التونسية بشكل صريح، غير أن علاقة النظام الجزائري بحكام تونس الجدد لم تكن مستقرة أو في أحسن أحوالها.

فضلا عن العلاقات السياسية "غير المستقرة" بين الجزائر وتونس، فقد كان للثورة في الأخيرة، نتائج أمنية خطيرة، فبعد عقود من القبضة الأمنية الحديدية لنظام بن علي، أبانت الحرية التي تمتع بها التونسيون في السنوات الأخيرة، عن نشاط حركات متطرفة، لجأت بعضها إلى الإرهاب والعنف. فقد أصبحت تونس بلدا مصدرا للإرهاب، فالكثير من الجماعات الإرهابية في المنطقة، ينشط بها المئات إن لم نقل الآلاف من التونسيين.

تونس كذلك، تعاني مشكل انكشاف الحدود خاصة مع الجزائر وليبيا، هذا الوضع؛ جعل العديد من الجماعات الإرهابية تنشط على مستوى الحدود الغربية لتونس، خاصة جبال الشعانبي، علاوة على ذلك، فقد زادت وتيرة التهريب على الحدود مع الجزائر. مشكل انكشاف الحدود، جعل الجزائر وليبيا وتونس، تجتمع في مدينة غدامس الليبية؛ للتباحث حول سبل تأمين الحدود، والسيطرة عليها لمنع انتشار مختلف المخاطر عبرها. لكن وكما بينا أعلاه؛ من الصعوبة بمكان التفاؤل بشأن مستقبل هذا الإتفاق (إتفاق غدامس)، فغياب الثقة بين البلدان الثلاث، وتهالك الأجهزة الأمنية في ليبيا وضعف إمكانيات تونس العسكرية، سيحول دون تجسيد بنود هذا الإتفاق على أرض الواقع.

الدائرة الساحلية الصحراوية، تناولتها الدراسة بالتحليل في المحور الثاني كذلك، ووضحنا من خلالها، مدى خطورة هذه الدائرة على الأمن الجزائري، بالنظر لحجم التهديدات التقليدية والمخاطر الجديدة، التي تعرفها المنطقة. فجل دول هذا الفضاء، هي دول فاشلة، ومن أشد دول العالم فقرا، وتعرف عدم انسجام سياسي وإجتماعي وأوضاعا اقتصادية مزرية. كل هذه الأوضاع، انعكست سلبا على أمن الجزائر الإقليمي. فالتهديد التقليدي على مستوى الدائرة الساحلية–الصحراوية، يتأتى من استمرار النزاع في شمال مالي (إقليم أزواد)، الذي تورطت فيه الجزائر دبلوماسيا، أما المخاطر الجديدة فنقصد بها إنتشار الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، والهجرة غير النظامية.

الصراع في شمال مالي، بين الطوارق والحكومة المركزية، إزداد حدة في السنوات الأخيرة. وما زاد من خطورته، هو تقديم بعض الفصائل الطوارقية، لمطالب غير مسبوقة، تتعلق بانفصال إقليم الأزواد واستقلاله عن الدولة المالية. فضلا عن ذلك، فقد باتت مالي، عرضة لتدخلات أجنبية (فرنسا على الخصوص)، التي زادت من توتير الأجواء. علاوة على كل ذلك، فقد وجدت الجماعات الإرهابية في هذا الجو المتعفن في شمال مالي، أرضا معبدة لتغلغلهم فيها، إذ استغلوا الأوضاع، سيما تضعضع الجيش المالي، وقاموا بهجمات ضد الحكومة المركزية، هنا، اختلط الحابل بالنابل؛ فقد استعصى التمييز بين الجماعات الإرهابية، وبين الفصائل الطوارقية المتمردة في إقليم الأزواد.

إلتزمت الدبلوماسية الجزائرية، بالمساهمة في إيجاد تسوية سلمية للنزاع الدائر شمال مالي. وبالرغم من كل ما قد يقال حول الدبلوماسية الجزائرية، من تراجع وتذبذب في المواقف وضبابية التصور..، بيد أنها حققت نتائج جد مرضية على صعيد النزاع في شمال مالي، فقد توصلت إلى جمع الفرقاء الماليين على طاولة واحدة، واقناعهم بتوقيع اتفاق سلام. وكان ذلك، بعد جولات ماراطونية من المفاوضات المباشرة، المباحثات والنقاشات، بين أطراف الصراع، وتمكنت الدبلوماسية من إدارة المفاوضات بصبر، وبدون التنازل عن مبادئها ومصالحها؛ خاصة ما يتعلق بالحفاظ على الحوزة الترابية للدولة المالية وعدم تقسيمها، فليس من مصلحة الجزائر ظهور دولة طوارقية جديدة في تخومها الجنوبية.

أما عن المخاطر الجديدة المنتشرة في الساحل والصحراء، فهي متعددة. ولعل أخطرها، الإرهاب العابر للحدود. فقد عرفت منطقة الساحل، بروز تنظيمات إرهابية متعددة الجنسيات. فبعض المنضمين إليها من دول مغاربية، وآخرين من دول إفريقية. وأخطر هذه التنظيمات هي القاعدة في المغرب الإسلامي. علاوة على تنظيمات أخرى كجماعة بوكو حرام وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا وجماعة أنصار الشريعة في شمال مالي...

عرفت منطقة الساحل كذلك، انتشار ظاهرة الجريمة المنظمة العابرة للحدود. فقد تعاظم خطر شبكات الإجرام عبر هذا الفضاء الجيوسياسي، وكان ذلك نتيجة عدة عوامل تضافرت لتشجع هذه الظاهرة في الساحل، ولعل أهمها –كما مر معنا– الفقر المدقع الذي يعاني منه سكان هذه المنطقة، وغياب أي آفاق اقتصادية أخرى، فيجبر الكثير من سكان دول الساحل، على ممارسة الإجرام المنظم للكسب السريع. بالإضافة إلى هشاشة مؤسسات الدولة هناك، خاصة الأمنية والقضائية، التي بمقدورها بالاضطلاع بدور

مكافحة هذه الظاهرة. وتشير الدراسات إلى أنه أحيانا النخب الحاكمة في هذه الدول، متورطة في الجريمة المنظمة الدولية وتساندها بمستويات متباينة من دولة إلى أخرى.

ربما أخطر ما يثيره انتشار الجريمة المنظمة عبر الساحل، هو ارتباطها بالإرهاب الدولي هنالك. فقد صارت (كما بينا من خلال هذه الدراسة)، هذه الشبكات تقيم علاقات ارتباط عضوي مع الجماعات الإرهابية، ونشأ بينهم اعتماد متبادل في المهام، فالجماعات الإرهابية، تقوم بتأمين طرق عبور التهريب بالنسبة لشبكات الجريمة المنظمة، وفي المقابل، تقوم الأخيرة بتقديم أموال أو سلع للإرهابيين، نظير الخدمات التي قاموا بها.

الهجرة غير النظامية من إفريقيا الساحل والصحراء نحو وعبر الجزائر، مثلث كذلك عنصرا مهما في الدراسة، أين تناولنا بالتحليل لهذه القضية/المشكلة من وجهة نظر جزائرية، فقد حاولنا تحديد أسباب تعاظم هذه الظاهرة في الجزائر، وانعكاساتها على أمن الجزائر على كافة المستويات. فضلا عن ذلك، فقد حللنا هذه الظاهرة من زاويتين داخلية وخارجية في الجزائر. فداخليا؛ أطلق تزايد المهاجرين غير النظاميين الأفارقة في الجزائر، ما أسميناه "خطاب أمننة"، إذ باتت الجزائر تتخوف من تكاثر هؤلاء المهاجرين، والسبب الأساسي في ذلك، تورط العديد منهم في أعمال الجريمة المنظمة، التي تضر بالإقتصاد الوطني خاصة تزوير العملة وتبييض الأموال وتجارة المخدرات. هذا من جهة.

من جهة ثانية، حاولنا طرح قضية المناولة الأمنية التي تقوم بها الجزائر لصالح أوروبا. فالأخيرة بهدف حماية حدودها من المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة، أبرمت اتفاقيات مع دول المغرب العربي ومنها الجزائر، لاتخاذ إجراءات تروم إلى التقيل من هذه الظاهرة التي تهدد أمن أوروبا. إذن، فقد تحولت الجزائر هنا إلى دركي أوروبا في شمال إفريقيا، وتقبل القيادة الجزائرية هذا الدور، لتقديم "خدمات" لأوروبا نظير سكوت الأخيرة عن انتقاد الجزائر في الكثير من الملفات، الدمقرطة، حقوق الإنسان، تحرير التجارة الخارجية..

كان النظر منصرفا في المحور الرابع من هذه الدراسة، إلى سياسات القوى الكبرى الفاعلة في منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي. وهي بالأساس الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا، حلف شمال الأطلسي، والصين. حاولنا في سياق التحليل، فحص سياسة كل قوة من القوى المذكورة في المنطقة،

بالتركيز على أهدافها ومصالحها وآليات استراتيجياتها، وكذلك، انعكاسات هذه السياسات على دول المنطقة، وخصصنا بالذكر الآثار المترتبة على أمن الجزائر.

الولايات المتحدة الأمريكية، وكما مر معنا، لم تكن لها تاريخيا اهتمامات بالقارة الإفريقية عموما، فالإنشغال الإستراتيجي والإقتصادي هو جديد نوعا ما. فسياسة واشنطن في المغرب العربي، تتعامل معها بشكل متعدد الأطراف وثناني الأطراف في آن. فهي عرضت عدة مشاريع استراتيجية واقتصادية، منها ما هو موجه للمنطقة المغاربية حصرا "مبادرة ايزنستات" وأخرى تستهدف ضم المنطقة المغاربية بالفضاء الشرق أوسطي الأوسع مثل "مشروع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الموسع". وهناك وجه آخر لسياسة أمريكا المغاربية ثنائية الأطراف؛ أي أنها تتعامل مع كل دولة على حدة.

أما استراتيجية الولايات المتحدة في الساحل الإفريقي، فهي تتبنى مقاربة أمنية–عسكرية محضة في التعامل مع التهديدات في المنطقة خاصة الإرهاب. رغم أن لاستراتيجيتها هذه أبعادا أخرى طاقوية واستراتيجية، تتعلق بتحقيق الأمن الطاقوي واحتواء الإنتشار الصيني في إفريقيا.

أوروبا من جهتها، تعتبر منطقتي شمال إفريقيا والساحل، "مجالا محجوزا" لنفوذها. فلديها خبرة استعمارية في المنطقة، لذلك، فهي لا تنفك تعرض مبادرات ومشاريع استراتيجية موجهة لدول المنطقة. وكما وضحنا، فأوروبا أيضا، تعتمد في سياستها في المنطقة على وجهين متعدد الأطراف وآخر ثنائي الأطراف. حاولنا في هذا العنصر إبراز مصالح أوروبا في المنطقة وأهدافها وأبعاد سياساتها ومشاريعها الإستراتيجية، وكنا في كل مرة نتعرض لمبادرة أو مشروع من مشاريع أوروبا في المنطقة، إلا ونركز اهتمامنا البحثي على الإنعكاسات على الجزائر وأمنها.

الحلف الأطلسي، حاولنا توضيح دوره في منطقة المغرب العربي، من خلال حواره المتوسطي الذي يركز فيه على الدول المغاربية. فبعد تحليلنا لأهداف هذا الحوار الأطلسي وأبعاده وخلفياته، أكدنا على الصعوبات التي تعترضه، خاصة الشكوك من جانب الدول العربية، والريبة التي تعتري الأخيرة من الأهداف الحقيقة ومن أدوار الناتو في المنطقة، التي يبدو أنها تتجاوز القضايا الأمنية التي يعلن عليها، "مكافحة الإرهاب"، فله أهداف استراتيجية أوسع، تتعلق بالتموقع في المنطقة.

ورغم كل محاولات الحلف الأطلسي تبديد "مخاوف " الدول العربية وشكوكها تجاهه، غير أنه فشل في مسعاه هذا، فللناتو، صورة جد مشوهة في نظر الشعوب العربية لا الدول العربية كأنظمة التي

تتسابق للظفر بعلاقات جيدة مع الحلف. وقد زادت صورة الحلف تشوها، خاصة بعد تدخله العسكري في ليبيا، فقد أبان عن نواياه الحقيقية، فدوره لا يتعلق بالمساهمة في استقرار المنطقة، ولكن لفرض تصور وأجندة غربية على الفضاء العربي والمغاربي خصوصا.

لنخصص في الأخير عنصرا مهما لعلاقة الحلف الأطلسي بالجزائر. فالأخيرة ولأسباب عديدة سعت بشغف للتقرب من الغرب عبر البوابة الأطلسية، فقد شهدت العلاقات الأطلسية–الجزائرية، تطورا جد ملحوظ، فالجزائر، عضو نشيط في الحوار المتوسطي للناتو، ويبدو أن الولايات المتحدة قد لعبت دورا مهما في دفع هذه العلاقات نحو الأمام، وذلك بعد انسجام التصورات بين الجزائر العاصمة وواشنطن، في الكثير من القضايا، سيما حول ملف الإرهاب في المنطقة بكيفية خاصة. رغم ما ستجنيه الجزائر من فرص بفضل انضمامها للحوار المتوسطي للحلف الأطلسي، غير أن ما سيترتب عليه من قيود تبدو أكبر، فهو وكما يبدو سيحد من المقاربة الإستراتيجية–الأمنية المستقلة للجزائر، التي لطالما تمسكت بها منذ الإستقلال.

أما الصين، والتي خصصنا لها جزءا أخيرا من هذا المحور، فحضورها في القارة الإفريقية مختلف عن الحضور الغربي. فليس للصين خبرة استعمارية، ولا أطماع استراتيجية، فوجودها بالقارة عموما ومنها المنطقة المغاربية، كان ذو بعد اقتصادي حصريا، فتعتمد بكين على التجارة والإستثمار في تطوير علاقاتها بدول شمال إفريقيا. وقد استفادت من علاقاتها الدبلوماسية والسياسية الجيدة مع كل دول المنطقة، لتضمن لنفسها موقعا اقتصاديا مهما مع دول هذا الفضاء. وقد ركزنا على العلاقات الصينية–الجزائرية، فحللنا أبعاد هذه العلاقات، سيما من الناحية الإقتصادية، مبرزين كذلك فرصها ومخاطرها على الجزائر.

في المحور الأخير، والذي أفردناه لتحليل مكانة ودور الجزائر في الترتيبات الأمنية المصاغة في منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي، وزعنا فيه هذه الترتيبات على صنفين، الأول في إطار البناءات الإستراتيجية–الأمنية في المنطقتين، والثاني في إطار المجموعات الإقتصادية الجهوية في إفريقيا.

أما الصنف الأول؛ البناءات الإستراتيجية–الأمنية في المنطقة، فتحدثنا فيه عن بنائين أساسيين وهما، إستراتيجية دول الميدان، ومسار نواكشوط. بخصوص استراتيجية دول الميدان، والتي وضحنا أنها

بقيادة جزائرية، فهي المقاربة المفضلة بالنسبة للجزائر، تستهدف من وراءها أساسا درء أي تدخل أجنبي، قد يزيد من تأجيج الأوضاع في هذا المجال الجيوسياسي. ورغم ما لهذه الإستراتيجية من آليات تبدو طموحة إلى حد ما، غير أنها –لحد الآن– لم تحقق ما يرجى منها. فضلا عن ذلك، فتعرف هذه الإستراتيجية، صعوبات ميدانية وسياسية كثيرة، فالدول الأخرى المنضمة إليها، تنتقد الجزائر بخصوص دورها "غير الفعال" في مكافحة المخاطر التي تنتشر في المغرب العربي والساحل الإفريقي، خاصة الإرهاب، وتذهب هذه الدول إلى أبعد من ذلك فهي أحيانا تتهم الجزائر بالتخاذل عمدا في مكافحة هذه الآفة.

علاوة على ذلك، وربما أكبر صعوبة تواجه دول الميدان، هي غياب الثقة بين الأعضاء. فمن المفترض أن الحلفاء، تسود بينهم ثقة كبيرة، وهو ما تفتقده دول هذه المبادرة، فهي لا تتقاسم المعلومات والمعطيات الأمنية فيما بينها، وهو ما أعاق كثيرا من تقدم هذه الإستراتيجية نحو الأمام. فضلا عن ذلك، فهذه الدول تنتظر من الجزائر الكثير، فهي تعتبر أن الجزائر (بصفتها الدولة الأكبر بينها، والتي تمتلك الموارد أكثر)، لا تقوم بما يتوجب عليها من دعم مادي لهذه الدول حتى تتمكن من بناء قدرات عسكرية، قادرة على مواجهة التحديات الأمنية في المنطقة، فكل هذه الدول، مالي، نيجر وموريتانيا، هي من أفقر دول العالم على الإطلاق، وأضعفها على الصعيد العسكري. ونخص بالذكر موريتانيا، التي توقعت جني الكثير من هذه الإستراتيجية، فيبدو أن الجزائر قد وعدتها بمساعدات خاصة في شكل استثمارات، غير أنها خاب أملها في نهاية الأمر. لذلك لجأت الأخيرة إلى التعاون مع دول ساحلية لطرح مبادرة أخرى تحت اسم "تجمع الدول الخمسة في الساحل"، ويدعى أحيانا مسار نواكشوط.

مسار نواكشوط –كما أسلفنا–، والذي كان بقيادة موريتانية، استبعد الجزائر، لأن الأخيرة لديها مقاربة تختلف عن مقاربة القوى الكبرى، التي تسعى للتموضع في المنطقة. فموريتانيا تبنت من خلال هذا المسار تصورات القوى الكبرى، وأيدت مقاربتها، سعيا منها في نيل ثمار ذلك، في شكل مساعدات أمنية ومادية. غير أن هذا المسار بدوره يعاني قصورا في تكامل تصورات أعضائه الخمسة، موريتانيا، نيجر، بوركينافاسو، تشاد، فهو تجمع هش للغاية، بدليل بمجرد وعود قدمتها الجزائر لكل من تشاد ونيجر بمساعدات، حتى أعلنت الأخيرتان دعمهما للمقاربة الجزائرية، وهو ما يوحي باستعدادهما التخلي عن هذه المبادرة بسهولة.

أما عن المجموعات الإقتصادية الجهوية، فقد تناولنا الإتحاد الإفريقي بينا فيه دور الجزائر الرائد في المساهمة في تحقيق السلم في القارة الإفريقية، خاصة من خلال المناصب رفيعة المستوى التي شغلها جزائريون، في رئاسة مجلس الأمن وغيرها من آليات هندسة السلم والأمن الإفريقي، التي يراد منها بناء فلسفة جديدة، تقوم على اضطلاع الأفارقة بحفظ أمنهم واستقرارهم بأنفسهم، دون الحاجة إلى مظلة أمنية لأحد القوى الكبرى. وكذلك بفضل الوساطة الجزائرية في الكثير من الأزمات ما بين إفريقية، كالصراع في مالي، الأزمة الليبية... وفي نفس الإطار، يأتي الدور الرائد للجزائر في تأسيس مبادرة النيباد رفقة مجموعة من الدول الإفريقية. فكان هدف القيادة السياسية الجزائرية الجديدة (الرئيس عبد العزيز بوتفليقة)، ولوج القارة الإفريقية من عدة جبهات دبلوماسية واقتصادية لإعادة الإعتبار لدور ومكانة الجزائر القارية الرائد كما كان في عهد سابق.

تجمع دول الساحل والصحراء، كان في بدايته –كما وضحنا– فكرة جزائرية أصلا، قبل أن تنقض عليها القذافي، ويجعلها مبادرة ليبية، أبعدت عنها الجزائر، بيد أنها مع اختفاء نظام القذافي فإن هذا التجمع يبدو أن مستقبله يبدو غامضا للغاية. فلن نتوقع استمراره إلا في حالة انضمام الجزائر إليه ونشوء تنافس بينها وبين المملكة المغربية، فهذا التنافس قد يخلق دينامية جديدة لهذا التجمع !

المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا، أتينا على إدراجها في الدراسة، رغم أن الجزائر ليست عضوة في هذه المجموعة، بيد أن بينهما تفاعل في إطار العديد من القضايا الإفريقية. فهذه المجموعة تتبنى مقاربة أمنية قريبة من المقاربة الفرنسية بشكل دقيق، فهي لا تتوان عن طلب تدخل القوى الكبرى في شؤون الكثير من الأزمات في القارة، كما حدث مع النزاع في مالي (وهذا يتناقض مع جوهر الفلسفة الجديدة للإتحاد الإفريقي في حل النزاعات بين الأفارقة بأيادي دبلوماسية إفريقية). هذا ما ترفضه الجزائر تماما، وعادة ما يحدث تصادم غير معلن بين الطرفين، ففرنسا تجير علاقاتها بين الطرفين أي الجزائر والمجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا باللعب على التناقضات التي بينها.

أما عن اتحاد المغرب العربي، فقد بينا بجلاء مدى عطل هذا الإتحاد، ووقوفه مكانه دون تقدم يذكر منذ عقود. لذلك، فالجزائر ترى فيه مجرد جهاز ميت، لا تعتمد عليه في شيء، فهناك تناقض كبير بين خطابها بشأن العمل على تفعيل إتحاد المغرب العربي وبين ممارساتها بشأنه. وذلك لأساب عديد أتينا على تحليلها في سياق الدراسة، لا داعي لإعادة ذكرها هنا. فالمقاربة الأمنية الجزائرية في إطار إتحاد المغرب العربي؛ حالها كحال بقية الدول المغاربية الأخرى، مقاربة مستقلة بذاتها من خلال تصوراتها

وأولوياتها.. فبالرغم من مواجهة دول المغرب العربي لنفس التهديدات والمخاطر، والتي تستوجب عليهم أن يضافروا جهودهم للتصدي لها، نجدهم يتعاملون معها بفرقة وأحيانا بتنافس. فكل دولة تمتلك استراتيجيتها الخاصة، وتعمل على التقرب من القوى الكبرى للتعاون معها على حساب التعاون الإقليمي المغاربي.

المـــراجـــــع

باللغة العربية:

المصادر

دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. .1996 – 1976 – 1963

الكتب:

ابن منظور. **لسان العرب**. المجلد الأول، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1996.

بيليس جون و سميث ستيف. **عولمة السياسة العالمية**. مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004.

بن عنتر عبد النور. **البعد المتوسطي للأمن الجزائري. الجزائر، أوروبا والأطلسي**. المطبعة العصرية، الجزائر، 2005.

بوقارة حسين. **إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي**. دار هومه، الجزائر، 2010.

دوروتي جيمس وبالستغراف روبرت. **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. ترجمة: وليد عبد الحي. كاضمة للنشر والترجمة والتوزيع، (د م ن)، (د ت ن).

الفيلالي مصطفى. **المغرب العربي الكبير: نداء المستقبل**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005

قرني بهجت وآخرون. **السياسات الخارجية للدول العربية**. ترجمة: جابر سعيد عوض، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2002.

حتى ناصيف يوسف. **النظرية في العلاقات الدولية**. دار الكتاب العربي، (د، م، ن) (د، ت، ن).

خضر بشارة. **أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (2008-1995)**. ترجمة: سليمان الرياشي، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010).

مقدم محمد. **القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي**. دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.

معراف إسماعيل. **الصحراء الغربية في الأمم المتحدة... وحديث عن الشرعية الدولية؟** دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

الدوريات:

بوقارة حسين. "السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي". المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، جوان 1995.

بوراس فريد. "التحديات الأمنية في الساحل الإفريقي وتأثيرها على الأمن الوطني". مجلة المدرسة العليا الحربية، العدد الثاني، جوان، 2009.

بوخرص أنوار. "الجزائر والصراع في مالي." أوراق كارنيغي، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2012.

تمغارت إسمهان. "تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الأوروبية للجوار والشراكة (2013-2004)." دفاتر السياسة والقانون. العدد 9، جوان 2013.

تلمساني رشيد. "الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية". مركز كارنيجي للشرق الأوسط . العدد 7، كانون الثاني/ يناير 2008.

الدهيمي الأخضر عمر. "دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر"، ندوة علمية حول: التجارب العربية في مكافحة الهجرة الغير مشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 8 فبراير 2010.

الحربي سليمان عبد الله. "مفهوم الأمن: مستوياته، صيغه، وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)". المجلة العربية للعلوم السياسية،

فوليو جان بيار. "هل تصبح القاعدة أفريقية في منطقة الساحل؟" مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. بيروت، العدد: 112 أيار/مايو، 2010.

قط سمير. "الفقر واشكالية اللاأمن في إفريقيا جنوب الصحراء مقاربة في الأسباب وآليات التعامل." العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 11، 2009.

كراوز كيث."الأمن البشري في العالم العربي كيف يبدو إلى ملاحظ خارجي." . أوراق مختارة من المؤتمر الدولي للأمن الإنساني في العالم العربي.

كول بيتر. "تأمين حدود ليبيا؟ فوضى خطوط الحدود." أوراق كارنيغي. 18 تشرين الأول/أكتوبر 2012.

زياني صالح. "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة" مجلة المفكر، العدد 05، جامعة محمد خيضر بسكرة –الجزائر– .

لاشر ولفرام. "الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء". مؤسسة كارنيغي للسلام، بيروت، أيلول/سبتمبر، 2012.

مطاوع محمد. "أوروبا من أجل المتوسط من مسار برشلونة إلى سياسة الجوار". السياسة الدولية، العدد 163، يناير، 2006.

الوثائق والتقارير:

مقالات من مواقع إلكترونية:

إدريس أحمد. "الهجرة في العلاقات الأورو–مغاربية". مركز الدراسات المتوسطية والدولية. مجموعة الخبراء المغاربيين، عدد 3.

أميجن عبيد. "انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا". مركز الجزيرة للدراسات، 21 أكتوبر 2014.

بن عنتر عبد النور. "الجزائر ومعضلة تأمين الحدود". العربي الجديد. 2014/08/16.

ـــــ ـــــــ. التدخل في مالي: نضرة من الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي. مركز الجزيرة للدراسات. الأحد 27 يناير 2013.

ـــــ ـــــ. "الحلف الأطلسي والدول المغاربية.. توازنات جديدة". مركز الجزيرة للدراسات، 9 أكتوبر/تشرين الأول، 2011.

ـــــ ـــــ. "السياسات المغاربية لمحاربة الهجرة السرية تجريم وأمننة". مركز الدراسات المتوسطية والدولية. مجموعة الخبراء المغاربيين، عدد 3.

برقوق امحند. "الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط". متوفر على الرابط:

ـــــــhttp :llwww.politics-ar.comlarlindex.phplpermalinkl3044.html

ـــــــ منطق الأمننة في ساحل الأزمات.

http :llwww.politics-ar.comlarlindex.phplpermalinkl3044.html

بن شيخنا سيدي عمر. "المفاوضات المالية-الأزوادية في الجزائر: قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل". مركز الجزيرة للدراسات، 29 ديسمبر 2014.

بسيكري السنوسي." ليبيا: مسار انتقال مضطرب سياسيا وأمنيا". مركز الجزيرة للدراسات، 17 فبراير 2014.

الحبيب. "الاستثمارات الصينية بإفريقيا: كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية". مركز الجزيرة للدراسات، 30 أبريل/نيسان، 2014.

الجمال أحمد مختار. "الإتحاد من أجل المتوسط: بداياته تطوراته ومستقبله". المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية. ديسمبر، 2008.

قط سمير. "الاستراتيجية الصينية الجديدة في إفريقيا: الأهداف الفرص والتحديات". المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، العدد ، 27 ماي 2014.

شابير الدين إبراهيم. "الأفريكوم.. حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشرعية". ترجمة: الحاج ولد ابراهيم. مركز الجزيرة للدراسات، 23 يونيو حزيران 2013.

الشلوي هشام." حوار غدامس وغياب القوى الليبية الفاعلة". مركز الجزيرة للدراسات. 14 أكتوبر، 2014.

الشعيبي رياض. "السلفية التونسية: مخاضات التحول". مركز الجزيرة للدراسات، 15 نوفمبر 2012.

زقاغ عادل. إعادة صياغة مفهوم الأمن: برنامج البحث في الأمن المجتمعي. متوفر على الرابط:
العلويhttp://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3106.html
الحسين الشيخ." تجمع الساحل الخماسي.. تنسيق في ظل التعقيدات." مركز الجزيرة للدراسات، الثلاثاء 14 أكتوبر 2014.

عيد محمد بدري. "حلف الناتو ودول الخليج: تقييم لمبادرة اسطنبول بعد عقد من الزمن". مركز الجزيرة للدراسات، 16 أبريل/نيسان، 2014.

عيسى ازاد. "التهديد الإقليمي لبوكو حرام واحتمال التدخل الغربي لاحتوائه." مركز الجزيرة للدراسات، 17 آب أغسطس 2014.

عرب كمال الدين شيخ محمد. "التنظيمات الجهادية، وأثرها على الأمن القومي للقارة الإفريقية". مركز الجزيرة للدراسات، 04 فبراير 2015.

ولد ابراهيم الحاج. "أزمة شمال مالي .. انفجار الداخل وتداعيات الإقليم". مركز الجزيرة للدراسات، 12 فبراير/ شباط 2012.

"التدخل الفرنسي في مالي: الأسباب والمآلات". مركز الجزيرة للدراسات. الخميس 17 يناير 2013.

فريدوم أونوها. "بوكو حرام وتجليات العنف الديني في نيجيريا". ترجمة: الحاج ولد ابراهيم، مركز الجزيرة للدراسات، 20 فبراير/شباط، 2012.

المؤتمرات والندوات:

برقوق امحند." التهديدات الأمنية في المنظور الدبلوماسي الجزائري." (مداخلة ألقيت في ملتقى دولي بجامعة عنابة، حول: الدبلوماسية الجزائرية: المسيرة والآفاق. يومي: 18/17 أفريل 2007).

بن عنتر عبد النور. "الإستراتيجيات المغاربية تجاه أزمة مالي". مركز الجزيرة للدراسات. قدمت هذه الورقة في ندوة "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة"، بالدوحة، 17-18 فبراير/شباط 2013.

فينان خديجة محسن. "النزاعات الإقليمية: الصحراء الغربية نموذجا". ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة. مركز الجزيرة للدراسات، 17-12 فراير، 2013.

مالكي أمحمد. قراءة سياسية في "الوضع المتقدم" للمغرب. مؤتمر دولي حول العلاقات الأورو-متوسطية أفق 2010. مركز الدراسات المتوسطية والدولية، تونس، 2010.

الجرائد:

الشروق اليومي. 2012/06/27.

الشروق 2014/10/10.

الشرق الأوسط. 2011.

الشرق الأوسط. 2015/03/23

صحيفة هيسبرس المغربية. 2009/03

القدس العربي. 2013/06/28.

الخبر. 2013/08/27.

النهار الجديد. 2010/05/09.

الخبر. 2014/09/18.

المساء. 2009/09/21.

صوت الأحرار. 09/03.

دراسات غير منشورة:

ظريف، شاكر. "البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الجزائرية". رسالة ماجستير، (علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة باتنة، 2010.)

باللغة الأجنبية:

Les livres:

-Benantar abdennour et autres. **les etats-unis et le maghreb**. (sous la direction de Abdennour Benantar). CREAD, alger, 2007. P121.

-Battistella Dario. **Théories des relations internationales**. 2e édition, sciences po les presses, paris, 2006.

-David Charles Philippe. Dans :Jean François Rioux. **La sécurité humaine une nouvelle conception des relation internationales**. Paris, L'harmattan, 2001

-Marchesin Philippe**. Les nouvelles menaces: les relation nord-sud**. Karthala, paris, 2001.

-Roche Jean Jack. **Théories des relation internationales.** 5e édition, Montchrestien, paris, 2004

Les Périodiques:

-Abidi Zohra. « La chine à l'assaut du maghreb ». Afkar/idées, liver, 2007/2008

-Addi Lahouari. « introuvable réconciliation entre Alger et Rabat ». Le monde diplomatique, décembre,1999.

-ammour Laurence aida. « L'algerie et les crise regionales: entre velleites hegemoniques et replisur soi ». Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité, Bruxelles.

——————— ———. « Evolution de la politique de defense Algerienne ». Centre francais de recherche sur le renseignement.paris, aout 2013.

——————— ———. « L'algerie et les crises regionales: entre velléités et hegemoniques, et le repli sur soi ». Groupe de recherche et d'information sur la paix et lasécurité,Bruxelles. http://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&frm=1&source=web&cd=1&ved=0CBwQFjAA&url=http%3A%2F%2Fwww.jfcconseilmed.fr%2Ffiles%2F13-04---Ammour--L-Algerie-et-les-crises-regionales.pdf&ei=cjaHVeKALcKtU8emgoAJ&usg=AFQjCNGx0ZnAu_ZAkzzsLzFBHmFo2Lz8UA

-Aliboni Roberto. « Le nouveau concept strategique de l'OTAN et la mediterrannée ». Istituto Affari Internazionali (IAI), Rome, N° 169, 2011.
-Said Ansrah. « Initiative 5+5 defense: un partenariat de cooperation abouti et prometeur ». Tribune N° 526.
-Baghzouz Aomar. « La competition transatlantique face à l'enjeu maghrebine ». L'année du maghreb

——— ———. "Du processus de barcelone à l'UPM: une vision d'algerie". Outre terre, N°23, 2009.

——— ———. « La relation Algero-Francaise, exemple d'une deterioration du partenariat nord-sud en mediterrannée ! » du devenir Mediterrannée, rayonement du CNRS, N° 55, decembre, 2010.

-Balzacq Thierry. “Qu’est-ce que la sécurité nationale ?” la revue international et strategique. 2003/4 (n° 52). http://www.cairn.info/revue-internationale-et-strategique-2003

-Bernus Edmonde et al. « Le sahel oublié » Revue tiers monde , t. xxxiv,N° 134, Avril-Juin, 1993.

-Bérangere Rouppert . « Les états sahéliens et leurs partenaires extrarégionaux: le cas de l’union européenne en particulier. » Note d’analyse du GRIP, 6 décembre 2012, bruxelles.

-Bourrat Flavien. « L’impact de la crise libyenne sur les autres pays du maghreb ». Dans, Reflexions sur la crise libyenne. Sous la direction de pierre razoux . IRSEM, N° 27, 2013.

-Ceyhan Ayse. « Analyser la sécurité: Dillon, Waever, Williams et les autres ». Cultures et Conflits.N° 31-32, printemps-été 1998.

-chikh Slimane. "La politique Africaine de l’Algérie". Annuaire de l’Afrique du nord, Vol.17 ,éditions du CNRS, 1979 .

-Diop Djebril. « La ruée des Chinois vers l’Afrique: entre amour et désamour ».ss

-Jean-Francois Coustiliere. « Les rapports europe-Maghreb en matiere de securité et defense ». année du maghreb, IV/2008.

———— ————. Et Ylvie benchemmakh. « Comment l’union européene peut-elle favoriser la relance du volet politique et sécurité du processus de Barcelone. »

———— ————. « Enjeux de l’initiative de sécurité en format (5+5) »

-Djebbi Sihem. "Les complexes conflictueles regioneaux". Fiche de l’irsem, N° 5, mai 2010. PP 1-2.

http://www.irsem.defense.gouv.fr/spip.php?article74

-Haddad Saïd. "Entre volontarisme et alignement : quelques réflexions autour de la politique africaine de l’Algérie". Dynamique internationales , No 7, octobre,2012.

-Hammouda Nacer-Eddine. "La migrations irréguliére vers et à travers l’Algérie." European university institute , (CARIM) consortium euro-méditerranéen pour la recherche appliquée sur les mogrations internationales,2008.

-Hass Heindre. "Le myth de l'invasion migration irréguliere d'afrique de l'ouest au maghreb et en union européene". Travail de recherche de l'imi, octobre, 2007.
-el Houdaigui Rachid. « L'iperation Activ Endeavour et son impact sur le dialogue mediterrannée de l'OTAN ». occasional paper N° 22, NDC, Rome, Juin, 2007.
-Guider Mathiu. "Al quaida au Maghreb islamique: le tournant des revolutions arabes". Maghreb-Machrek, N° 20, été 2011.
-Grattaruza Amaël. "Zones grises, interstices durables de la carte politique ! relecture critique d'une concept géopolitique". Bulletin de l'association des géographes français , Mars, 2012.
-grunauld Francois et tessier Laurence. "Zone grise: Crise durables, conflits oubliés", Les defis humanitaires. IRRC, june, 2001, VOL.83,N° 842.
-Khalifa Sally Isaac. "Analyse et implication de l'intervention de l'OTAN en libye". Med, 2012.
-Keita Modibo. "La résolution du conflits touareg au mali et au niger". Groupe de recherche sur les interventions de paix sur les conflits inter-etatiques, GRIPCI, note derecherche,N°10,juillet,2002. http://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&frm=1&source=web&cd=2&ved=0CCQQFjAB&url=http%3A%2F%2Fgitpa.org%2FDvd%2Fpj%2FTOUAREG%2FTouaregC4_1.pdf&ei=JyGTVcHWOYHiUdKHj8AH&usg=AFQjCNH7sfr2UV-xX-D3cGbdfag3i6W2hw
-Labdelaoui Hocine. "La gestion des frontiers en Algerie". Consortium euro-Mediterranné pour la recherché appliqué sur les migrations internationals. (CARIM).
———— ————, "les dimonsions sociopolitiques de la politique algerienne de lutte contre l'immigration irréguliere". European university institute , (CARIM) consortium euro-méditerranéen pour la recherche appliquée sur les mogrations internationales,2008,
-Lareche Jérôme. « Zone grise et idée noires: du conflit social aux conflits armés ». Editoriale, 31, Décembre,2011.
-Francois Lafrague. La chine une puissance Africaine. Perspective chinoise. 90, juillet-aout, 2005.
-Macleod Alex. « Les études de sécurité: du constructivisme dominant au constructivisme critique. » Cultures et Conflits. 54 | 2004, été 2004, Online since 08 January 2010, connection on 27 June 2015. URL : http://conflits.revues.org/1526.

-Martinez Luis. « La sécurité en Algérie et en libye après le 11 séptembre ». Centre d'études et de recherches internationales (SERI), sciences po, Paris.

——— ——— « La position de l'Algérie devant l'intégration méditerranéenne" ,in politiques méditerranéennes, CERI , Paris , 2010.

——— ——— "L'algerie, l'union du maghreb arabe et l'integration regionale". EUROMESCO, N° 59, octobre 2006.

-finane Khadidja Mohsen. "L'union pour la méditerranée: une ambition francaise de reconsider le sud". IFRI, Decembre, 2008.

-Mebtoul Abderrahmane. "Face à la mondialisation, le renforcement de la cooperation Algero-Marocaine passe par l'integration Maghrebine". Institut royal des etudes stratégiques IRES, Rabat, 16 fevrier, 2012.

-Malti Hocine. "Les Americains en Algerie: Pétrole, magouilles et terrorisme. » Algeria-Watch, 13 octobre 2007.

-Ndayanbaje Sylvére. « Peut –t- on parler d'une paix démocratique ». https://www.google.dz/?gws_rd=cr,ssl&ei=kCSPVePcB4GusQGZqbaAAQ#q=peut-on+parler+d%27une+paix+democratique.

-ould Abdallah Ahmadou. "Revitaliser le Sen-Sad". Centre des strategies pour la sécurité du Sahel Sahara,19 janvier 2013.

-Okyere Frank. "Nouvelle menaces à la sécurité en Afrique de l'ouest: blenchiment d'argent et terrorisme". A la decouverte de la CEDEAO, 5-13 octobre 2010.

-Rekacewicz Philippe. « Aire touaregue en Afrique septontrionale ». Le monde diplomatique. Avril, 1995.

-Razou Piere. "Comment redinamiser le dialogue mediterrannée de l'OTAN, avec les pays du maghreb !" Researche paper, N° 64, collegue de defense de l'OTAN (NDC), Rome, Decembre, 2010.

-Rbattat Rachid. "La relation economique et comerciale sino-marocaine: de la cooperation au partenariat strategique". L'année du maghreb, IX, 2013.

-Saidy Ibrahim. "Le role de l'OTAN en mediterrannée et au moyen orient". Revue internationale et strategique. N° 73, janvier, 2009.

-de saint malo Fleury. "Les organisations regionales en Afrique, quel avenir pour la comminauté des etats sahelo-Sahariennes" . http://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&frm=1&source=web&cd=1&ved=0CBwQFjAA&url=http%3A%2F%2Fwww.sarraounia.com%2Fmedias%2Ffiles%2Fquel-avenir-pour-la-cen-sad-fleury-de-st-malo.pdf&ei=a1mYVbnKPIKPU9_tg7AG&usg=AFQjCNF5CqrpoimMrnmMOJbiW4spDbrSDg

-Tiseron Antonin. "Quels enseignements de l'approche americaine au Sahel."
tedom Alain fogue. "Africom: le comandement melitaire Americaine pour l'Afrique ». 21, nouvembre, 2011.
-Zoubir Yahia. H. "Le conflits du sahara occidental: enjeux regioneaux et internationeaux". CERI. Fevrier 2010. http://www.ceri-sciences-po.org.

——— ——— . « Les Etats-Unis et le Maghreb : primauté de la sécurité et marginalité de la démocratie » . L'année du Maghreb, Vol. 02(2005-2006) URL : http :ll annéemaghreb . revues. Org /169 ; DOL : 10 .4000 /annéemaghreb

——— ——— « La politique étrangere Américaine au Maghreb : constances et adaptations » . Journal d'etude des relations internationales au Moyen-Orien, Vol. 1, No.1 (juillet 2006)
-L'union Africaine et la securité collective". Securité mondiale, N° 58, septembre-octobre, 2012.

Documents & Rapports

-Humain developement repport. Published for the united nations developpement programme (UNDP). New york Oxford université press, 1994.

-Sécurité Humaine : "Clarification du concept et approches par les organisations internationales, quelque repéres". Organisation internationales de la francophonie,Délégation aux droits de l'homme et à la Démocratie. Janvier,2006.: Failed States index-Interactive Map and Rankings /Foreign Policy.
-Internationale crisis groupe. « La tunisie des frontiéres: terrorisme et polarisation regionale». Rapport Moyen-Orient/Afrique du Nord N°41, 21 octobre 2014.

-Brefing Afrique de crisis group. Mali: derniere chance à Alger. N° 104, 18 nouvembre, 2014.

-Accord d'Alger de 2006. "restauration de la paix de la securité et developpement dans la region de kidal. http://peacemaker.un.org/mali-accordalger2006.
- rapport du office des nations-unies contre la drogue et le crime. Etat du trafic de cocaine en afrique de l'ouest.
-Stratégie européenne de sécurité, une Europe sure dans un monde meilleure. Bruxelles, le 12 Décembre 2003.

-Service européen pour l'action extérieure. « Stratégie pour la sécurité et le développementauSahel".
.http://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&frm=1&source=web&cd=1&ved=0CBwQFjAA&url=http%3A%2F%2Fwww.eeas.europa.eu%2Fdelegations%2Fmali%2Fdocuments%2Fstrategie_sahelue_fr.pdf&ei=ZoxSXVukDYHpUKfZgcgH&usg=AFQjCNEFAuzRMnCmkOaSVSMlC76DnhlvXw
- Direction generale des politique externs de l'union, direction B, department thematique, "une strategie coherante de l'UE pour le Sahel." Mai 2012. PP 24-35.
http://www.europarl.europa.eu/activities/committees/studies.do?language=EN
-Bureau des affaires publiques de l'africom, commandement des etats-unis pour l'afrique. Fiche d'informations, avril, 2012.
-Quatrieme somet UE-Afrique. 2-3 Avril 2014. Bruxelles. Declaration UE-Afrique sur la migration et mobilité.
-Politique Européenne de voisinage: document d'orientation. Commission des communautés européennes. Bruxelles, 12 mai 2004.
-Renforcement de la securité et de la cooperation dans la region de la mediterrannée. -Rapport du secretaire generale A/56/133 Assemblée generale de l'ONU 10/07/2001.
-Le nouveau concept strategique: un engagement actif, une defense moderne. www.nato.int/lisbon2010/strategic-concept-2010-eng.pdf.
-Investissement chinois et creation d'emplois en Algerie et en egypt. Rapport

-Organisation de l'unité Africaine, Adis ababa. « Protocole relatif à la creation du conseil de paix et de securité de l'union Africaine ».
-Rapport Africa breefing: « Le role de l'union Africaine dans les conflits en lybie et en cote d'ivoire ». Bruxelles, 16 mai, 2011.
-Convention de cooperation en matiere de sécurité, entre les etats membres de la communauté des états Sahelo-Sahariennes, Sen-Sad.
-Communauté des etats Sahelo-Sahariennes (Sen-Sad) , secretariat generale, communiqué du rabat à l'issue de la session extraordinaire du conseil sxecutif de la Sen-Sad. Rabat, 11 juin 2012.
-Act additionel A/SA-3/02/13 Protocol adoption de la strategie de la CEDEAO pour la lutte contre le terrorisme et le plans de mise en euvre. 27-28 fevrier 2013.
-Rapport Africa breefing: « Le role de l'union Africaine dans les conflits en lybie et en cote d'ivoire ». Bruxelles, 16 mai, 2011.

-Nouveau partenariat pour le developement de l'Afrique (NEPAD). Octobre, 2001.
-Nation Unis, conseil de sécurité. Rapport du secrétaire generale sur la sétuation dans la region du Sahel. S/2013/354. 14 Juin 2013.

Seminaires & Conferences
-Mohammed chafik Mesbah. UPM: utopie ou realité un poin de vue Algerien. In defense nationale et sécurité collective.
-Ahmed dris. « Le dialogue mediterrannée de l'OTAN. » SED-MED seminaire sur la securité et la defense en mediterrannée, Barcelone: CIDOB
-Sahel . comment evoluer vers des armées nationales républicaines articulées à un pouvoir politique Aly Sanou. « L' architecture Africaine de paix et de sécurité, est-elle en capacité de gerer les conflits au légitime ?" Fondation Gabriel Péri – Conférence du mardi 11 décembre 2012.

باللغة الأنجليزية:

-Khenith Waltz. **Theory of international politics**. Addisson wesley publishing company , I N C.Philippines copyright, 1979.
Articles
-Mhand berkouk. « Domestic terrorism in Algeria ». seminar, Towards Understanding Domestic Terrorism in Africa Accra, Ghana, 5-6 november 2007.
-Benjamin Nikels. « Marocco's engagement with Sahel comminity ». Carnegie endowment for international peace, 3,january, 2013.
-Bérangere Rouppert. "The European strategy for development and sécurité in the Sahel: repture or continuity ». Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité. January 16th 2012.
-Yahia Zoubir. « Algeria and US interests: containing radical islamism and promoting democracy ». Middle east policy, vol.ix,n°1,march 2002.